



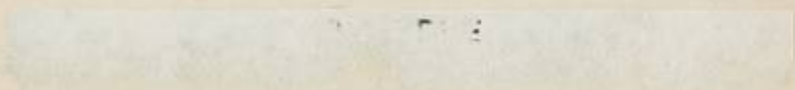
3 1142 02772 4767



New York University
Bobst Library
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

Phone Renewal:
212-998-2482
Web Renewal:
www.bobcatplus.nyu.edu

DUE DATE	DUE DATE	DUE DATE
ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL		
PHONE/WEB RENEWAL DUE DATE		



Sharh Mukhbat al-Fikar

على القارى على شرح

مخبر الفكر

في

مصطلحات اهل الاثر

في

اصول الحديث

مؤلف اصل الكتاب جناب حافظ شهاب الدين احمد بن على
بن حجر العسقلانى عليه رحمة البارى

و

شارحه جناب على بن سلطان محمد الهروى القارى رحمة الله عليه

قد طبع هذا الكتاب بمطبعة «اخوت» الكائن بسوق الباب العالى

في دار السلطنة السنية العثمانية نومرو ٢٠

سنة

١٣٢٧

(فهرست شرح نخبة الفكر لعلي القاري)

BP
135
J22383
Q27
1909

ما احسن قول العباس تفسيرا لحافظ والحجة والحاكم والراوى والمحدث	مطلب	٣
لام تعريف	»	٤
معنى اشهد	»	٦
معنى الناس	»	٨
آل	»	٩
لا يستعمل تلاوة الا في القرآن	»	١٠
اختصار واقتصاد	»	١٣
حكم الاثر والخبر والحديث	»	١٦
تواتر	»	١٩
اختلاف عدد الجمع	»	٢٠
لا يشترط في التواتر الاسلام	»	٢١
باعث عتق ابى عوانة	»	٢٤
قول الامام الغزالي	»	٢٧
تعريف اصول الحديث	»	٢٩
الاحاديث التي وصفت بالتواتر	»	٣٠
غريب	»	٣٦
في تفسير الخبر عند البعض	»	٣٧
معنى سواد الاعظم	»	٤٦
من انكره الحديث كفر	»	٤٧
الغرائب	»	٤٧
فرد المطلق وشعب الايمان والثاني الفرد النسبي	»	٤٨
خبر الاحاد	»	٥١
معنى التقوى والبروة بانواعه	»	٥٣
مناظرة ابى حنيفة مع الاوزاعي رحمهم الله تعالى	»	٥٨
مدلس	»	٦٤
عدد رجال البخاري واسبغ	»	٦٥
شروط الصحة	»	٦٦
الحديث الذي لم يخرجاه وحكمه لا يجوز التليد	»	٦٨
فيخرج لنا من هذا ستة اقسام	»	٦٩
معنى المستور	»	٧١
جواز استعارة الحروف	»	٧٥

BP
135
J2243
1909
Q.2

مطلب	٨٦
كراهة صوم يوم عرفة في حق الحجاج	
تعريف الشاذ ومناقب الزيات المقرئ	٨٧
آخر شعبان ورؤية هلال رمضان	٩١
لوصام المنجم	٩١
لاعدوى ولا طيرة	٩٧
الفرار من المجزوم والبرص	٩٧
رخصة الفرار عن الطاعون	٩٨
ناسخ ومنسوخ	١٠١
مجل	١٠٢
مرسل الصحابي	١٠٣
اجماع الامة على الحديث	١٠٤
صيغة الجزم	١٠٨
مرسل ومنقطع	١٠٩
بيان صاحب شرعة الاسلام ابوبكر	١١٣
المعضل الى آخره	١١٣
التدليس	١١٦
الفرق بين المدلس والمرسل	١١٨
الظن في رجال الاسناد	١٢٠
معرفة واضع الحديث	١٢٣
الاصل في خبر المؤمن الصدق	١٢٤
اكثر امث واحاديث الموضوعة ومن وضعها	١٢٦
صلوة رغائب وامثالها ومن وضع الاحاديث بفضائل القرآن	١٢٧
اول من روى الحديث الموضوع وقصة وقاص	١٢٨
حديث اياكم والظن	١٣٤
مدرج المتن	١٣٥
ببحث البخاري والبغداديين	١٤٢
ان بعض اصحاب الحديث روى في الامام	١٤٥
ورد النهي عن التكلم بغير العربية	١٤٧
في عدول الصحابة والتابعين	١٥٣
قول الخطابية	١٥٦
تفسير التقوى	١٥٧
خلق السموات والارض	١٦٨
كلمة من للاتصال وكلمة عن للاقطاع	١٦٨

- ١٧١ مطلب العمرين
 ١٧٢ * تردد السنة
 ١٧٣ * محاربة الصحابة والتابعين مع الحجاج
 ١٧٣ * فقهاء السبعة
 ١٧٦ * دخل في الصحابي من آمن ورأى من الجن
 ١٧٧ * رؤية النبي عليه السلام بعد موته قبل دفنه
 ١٧٩ * ارتداد
 ١٨١ * في رجحان
 ١٨٤ * خضر عليه السلام
 ١٨٤ * التابعي
 ١٨٦ * معنى الجاهلية
 ١٩٠ * المقطوع والمنقطع
 ١٩٠ * الاثر والحبر والحديث
 ١٩١ * المسند باقوال المختلفة
 ١٩٤ * ان الاصل الاسناد خصيصة
 ١٩٦ * تاريخ البخاري
 ٢٠٠ * لزهرى ومالك واحمد
 ٢٠٨ * قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاذ
 ٢٠٩ * مسلسل
 ٢١٠ * الاجازة
 ٢١٥ * مرسلة ومنقطة
 ٢١٦ * اركان الاجازة
 ٢٣١ * عدد الطبقات وترتيبهم
 ٢٣٣ * دجال
 ٢٣٧ * رأى رجل عند موت يحيى بن معين النبي عليه وسلم واصحابه
 ٢٣٩ * اشتغال بعلوم الاوائل
 ٢٤٥ * ابى الحسن عن جد الحسن
 ٢٤٩ * الرجل القوي في العبادة
 ٢٥٣ * نبي شبيه اصحاب اولاد مفتاح الكعبة
 ٢٥٥ * سن الهرم
 ٢٥٧ * من كتم علما الجم
 ٢٥٩ * سن التحمل اى سماع

على القارى على شرح

تحليل الفکر

في

مصلحات اهل الاثر

في

اصول الحديث

اصل كتاب — علمای محدثین و مشاہیر فقہان حافظ شہاب الدین احمد بن علی بن حجر العسقلانی حضرت ترمذی اثر تالیفیدر مشارالیه ۷۳۳ تاریخندہ مصرده تولد ایتمش و بعدالتحصیل شام و جازہ کیده در مدت مدیدہ علم حدیث ابلہ اشتغال و اکثریمی بو علم شریفہ متعلق اولوق او زره یوز اللیدن زیاده کتاب تالیف ایتشدر تاریخہ متعلق آثارى و مرتب دیوان اشعارى و بعض بلیغ خطبہ لری دخی وارد ۸۵۸ تاریخندہ ارتحال دار نعیم ایتشدردر .

صاحب شرح — مشار الیه علی بن سلطان عمدهالہروی القاری حضرت لری ایسہ مشاہیر قراء و خطاطیندن اولوب تفسیر و حدیث و سایر علومدن دخی بهره سی وارد کندی لری فی الاصل ہر اتلی در « مشکات » و « شمائل » و « شفاء » و سایر کتب معتبرانی شرح ایتشدردر ہر سنہ بر مصحف شریف یازوب ہدیہ سی بر سنہ تک مدار معیشتی اولوردی ۱۰۱۴ تاریخندہ ارتحال دار جنان ایتشدردر (رحمۃ اللہ علیہما رحمۃ واسعۃ) کتاب مستطاب مذکورک پک جوق شرح و شرح الترحلری دہا وار ایسہدہ « علی القاری » حضرت ترمذی فضل و اقتداردہ کی شہرت شایعہ لرینہ بناء اللہ ابدیلان نسخۃ نادرہ سنک بوندن ۲۹ سنہ اول طبعی ایچون معارف نظارتیندن استحصال رخصت و ماذونیت ابدلیکی حالہ ہر تعلقہ میسر اولہ ما مشیدی اوارزوی نشر عند فقیردہ حالا باقی اولسنہ و حمداً تم شکرأ شو دور دلارای مشروطیت دخی ہر نوع آثار مبروکہ و نادرہ تک تمیلنہ مساعد بولنسنہ مبنی بمنہ تعالی ایشہ بوایم فرح و شادیدہ او نسخۃ صحیحہ دن ترتیب تمیل میسر اولدی « و باللہ توفیق و المستعان »

تطابع
محمد احمد

استانبول

باب عالی جادہ سندہ ۲۰ نومرولی اخوت مطبعہ سندہ طبع اولنشددر

۱۳۲۷

شرح نخبة الفكر

لعلی القاری

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صحح كلامه القديم الذي هو احسن الحديث فرعا واصلا * وضعف
اجر قارئه في كل حرف منه عشر حسنات وزاد لبعضهم عدلا وفضلا * وجعل تالي
كلامه كلام رسوله * كاطاعته اطاعة نوحا وفضلا * والصلوة والسلام على من تواترت
سوابق دلالات معجزاته واشتهرت لواحق خوارق عاداته * باسائيد مرفوعة متصلة
بعنوان كراماته وموصولة بتبيان آيات كآلاته * ما اغنى * سيد الانبياء وسند
الاصفياء محمد المصطفى * واحمد المرطفى * ومحمود المجتبي * وعلى اله واصحابه الذين
ادركوا اسراره وشاهدوا آثاره * واخبروا اخباره * واتبعوا انواره * اما بعد *
فيقول الاقفر الى كرم الله الغنى الباري * على بن سلطان محمد الهروي القاري *
ان بعض اصحابي ومن هو من جملة احبابي طلب مني ان يقرأ على شرح نخبة الفكر
في مصطلحات اهل الاثر ملولانا وسيدنا وشيخ مشايخنا وسندنا عمدة العلماء الاعلام *
وزبدة الفضلاء الكرام ومقتدى الانام * وشيخ الاسلام * وخاتمة الحفاظ
والمحدثين * ونادرة المحققين * والمدققين * العلامة العلم العامل الرباني الشيخ
شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني * روح روجه وفتح لنا فوجه فيسبح بالخطر الفاتر
ان اجمع ما يظهر لي في كلامه * (وما) اظهره بعض الفضلاء في الدفاتر ليكون تبصرة
لاولى الالباب وتذكرة للاصحاب والاحباب فان انورود في المقصود * فاقول *
بعون الملك المعبود (قال) الشيخ (بسم الله الرحمن الرحيم) عملا بالقرآن المجيد و اقتداء

(بالفرقان)

٢١ القدرة الصرفة

بالفرقان الحميد وتأسيساً بالحديث المشهور عندائمة الاثر * كل امرئى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر وايماء بالاستعانة به تعالى الى التبرى عن الحول والقوة وشارة الى مرتبة جمع الجمع بين الجمع الصرف ٢ والتفرقة * لثلايؤدى الى الغفلة والزندقة * واشعاراً الى الرد على المعتزلة والمرجئة واردة للخلاص عن ضيق ربة السمعة والرياء الى قضاء الاخلاص الذى هو اجل مقام اهل الاختصاص ولا شك ان هذه المعانى المنطوية * فى هذه المباني محتاج اليها فى اول كل من المتن والشرح فى الحال الاول * والثانى وكان المص جمع بينهما لفظاً واكتفاً باحدهما كتابة او نزل المتن والشرح منزلة كتاب واحد * (واما) ما فى بعض النسخ من قوله (قال الشيخ) الخ فالظاهر انه من كلام بعض التلامذة التقاد اعلماً بأنه تصنيف الاستاذ ليصح الاسناد ويصلح للاعتماد والاستناد لكنه يومه ان الشيخ لم يأت بالبسملة مطلقاً وهذا لا يظن به حقا فكان الواجب * ان يأتو بالبسملة متصلة بالحمدلة على ما فى نسخة لثلا يؤدى الى تغيير التصنيف وتحريف التأليف ويحتمل ان الفاظ المدح فقط ما حقة (وقدم) الشيخ البسملة تعظيماً له تعالى كما فعله شيخ مشايخنا الجزرى فى مقدمته حيث قال (بعد) البسملة يقول راجى عفورب سامع محمد بن جزرى الشافعى الحمد لله وصلى الله على نبيه ومصطفاه (ثم) المراد من الشيخ هو الكامل فى فنه ولوشابا و(اما) ما اختاره بعضهم من انه من خمسين الى ثمانين وهو السن الذى يستحب ان يكون استماع الحديث فيه بلا خلاف فخلاص الصحيح كما سيأتى فى محله فان عمر بن عبدالعزيز لم يبلغ اربعين (وحدث) الامام مالك حين بلغ عشرين فالخاصل انه يراد به شيخ الاسلام وهو ان يكون مرجعاً للاحكام (ويدل) عليه حديث الشيخ فى قومه كالنبي فى امته اسنده الديلمى فالشيخ هو الكبير سنا اورتبة وما احسن قول العباس لما سئل انت اكبر والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال انه اكبر وانا اسن (الامام) اى المقتدى به وهو امام ائمة الانام كالسيوطى وابن الهمام والسخاوى والقسطلانى وملا قاسم الحنفى وغيرهم من العلماء الاعلام (العالم) اى العالم الكامل والمشهور فى هذا العلم فان له تصانيف كثيرة وتأليف شهيرة واجلها فتح البارى فى شرح البخارى الذى هو فى هذا الفن غاية بل فى سائر العلوم الشرعية نهاية (الحافظ) هو من احاط علمه بمائة الف حديث (ثم) بعده الحججة وهو من احاط علمه بثثمائة الف حديث (ثم) الحاكم وهو الذى احاط علمه بجميع الاحاديث المروية متناً واسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً كذا قاله جماعة من المحققين (وقال) العلامة الجزرى الراوى ناقل الحديث بالاسناد والمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية والحافظ من روى ما يصل

مطلب

ما احسن قول
العباس تفسير الحافظ
والحجة والحاكم
والراوى والمحدث

اليه ووعى ما يحتاج لديه (وقال) العراقى المحدث فى عرف المحدثين من يكون له كتب
 وقراء وسمع ووعى ورحل الى المداين والقرى وحصل اصولا من متون الاحاديث
 وفروعا من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التى تقرب من الف تصنيف انتهى
 وكانه تعريف المنتهى * (وقال) ميرك شاه رحمه الله تعالى المراد به حافظ الحديث
 لا القرآن قلت والابدع ان يكون حافظا للكتاب والسنة وانسانا كاملا من بين الامة
 (وكان) يقول شيخ مشايخنا العارف الربانى مولانا اسمعيل الشروانى لبعض تلاميذه
 انا وانت انسان كامل فانك تحفظ القرآن ومبناه وانا اعرف تفسيره ومعناه (وحيد
 دهره واوانه) الاضافة بمعنى فى والمعنى نادرة زمانه ومنفرد اوانه (وفريد عصره
 وزمانه) اى لانظيره فى شأنه عطف تفسيره او الاولى لخصوص مصره والثانى لعموم
 عصره (شهاب الملة والدين) اى نجمهما الذى يستضيان بنوره وينكشفان بحضوره
 او اهلها يستيران به حين حياته ويستفيدان بكتبه بعد مماته (والظاهر) ان المراد بالملة
 هو طريق التوحيد الايمانى ويشير اليه قوله تعالى (اتبع ملة ابراهيم حنيفا) وسمى
 ملة من حيث انه على امة (وبالدين) احكام الاسلام ويوحى اليه قوله تعالى
 (ان الدين عند الله الاسلام) وسمى به من حيث انه يتدين به ويتقاد اليه ويجازى عليه
 (ابو الفضل) كنية وهو يحتمل ان يكون له ولد مسمى بالفضل او المراد به انه صاحب
 الفضل والزياد من الاموال الدنيوية او ذوالفضيلة من العلوم الاخرية ومنه قوله تعالى
 (ولا تأتئلو لولو الفضل منكم والسعة) والمراد به الصديق الاكبر رضى الله عنه وهذا
 الذى اخترناه اولى مما ذكره صاحب الجلالين من العطف التفسير فان التأسيس مهما
 امكن اولى من التأكيد (احمد بن على العسقلانى) بفتح العين وسكون السين
 المهملتين وفتح القاف نسبة الى بلد بساحل الشام (الشهيى) اى المشهور (بابن حجر)
 قال السيد اصيل الدين هو لقب الشيخ وان كان بصيغة الكنية (وذلك) شايع ووجه
 تلقيه بذلك كثرة ماله وضياعه (والمراد) بالحجر الذهب والفضة انتهى (ويحتمل)
 انه كانت له جواهر كثيرة فسمى به وقيل لقب بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه بحيث
 يرد اعتراض كل معترض ولا ينصرف فيه احد من اقرانه (ولذا) قال بعض الظرفاء
 فى حقه رجح بناء ابن حجر يقرأ طرداً وعكسا كقوله تعالى (كل فى فلك) وقيل
 سعى به لكونه اسم ابيه الخامس لانه كان حامل الحجر (انا به) اى الله تعالى وكان الاولى
 ذكره كفى نسخة وان كان فى الذهن مذكورا (الجنة) اى جازاه اعلى درجاتها
 واعلى مقاماتها (بفضلها وكرمها) اى زيادة على عدله بمقابلة عمله وعلمه ﴿ الحمد لله ﴾
 جوز فى لام التعريف ان تكون للجنس او الاستغراق او العهد (و) قدسأل الشيخ ابو

مطلب
 لام تعريف

العباس المرسي ابن النحاس النحوي عن الالف واللام في الحمد لله اجنسية هي ام عهدية
فقال ياسيدي قالوا انها جنسية فقال له الذي اقول انها عهدية وذلك ان الله تعالى لما
علم بحجز خلقه عن كنه حمد وحقه حمد نفسه بنفسه في ازالة نيابة عن خلقه قبل
ان يحمده (فقال) ابن النحاس اشهدك انها للعهد انتهى (وكان) اراد ان العبرة بذلك
الحمد لانه منحصر ٣ فيه وبشير الى العهد ايضاً قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا احصي
ثناءً عليك انت كما اثبت على نفسك (لكن) قول الشيخ نيابة عن خلقه لما علم
عجزهم غير محتاج لان عند الصوفية لا يعول عليه اذا لم يثبت ٤ له ازلاً وابدأ فكان
الشيخ ينزل عن مقاماته ٧ وحالاته من اثار النحو الى مقام ابن النحاس المقيد بالنحو
لما ورد كالم الناس على قدر عقولهم (وقال) تعالى (وقد علم كل اناس مشربهم) والا
ظهرى عندي ان اللام للاستغراق الحقيقي دون العرفي كما قيل به (فالمعنى) ان كل حمد
صدر من كل حامد فهو لله تعالى حقيقة (وان) كان بعض افراده لغيره تعالى صورة
بل المصدر بالمعنى الاعم من الفاعلية والمفعولية فيفيد ان الله تعالى هو الحامد وهو المحمود
سوى الله والله مافي الوجود ومنه قول شيخ مشايخنا استغفر الله من سوى الله (ومنه)
قول العارف ابن الفارض ولو خطرت لى في سواك ارادة على خاطرى سهواً حكمت
بردى (ومنه) حديث اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد الا كل شئ ما خلا
الله باطل واليه الايمان بقوله تعالى (كل شئ هالك لا وجهه) ثم اظهر مظاهر محمده
الحق هو المحمود المسمى بحمد المنعوت باحمد الخلق او المعنى جنس الحمد مستحق له تعالى
سواء حمداً ولم يحمده وبشيراليه يا لله المحمود في كل فعالة وقال تعالى (وهو الولى الحميد)
واما ما قيل اذا كان اللام للجنس فاقادته قاصرة اذ لا يلزم من اثبات الجنس لاحدا حاطة
افراد له فدفوع هنا بان لام الله للاختصاص فلا يخرج فرد من هذا المقام الخاص فيرجع
معناه الى الاستغراق وقول صاحب المدارك واللام فيه الاستغراق عندنا خلافاً
للمعتزلة يريد به ان المعتزلة لا يجوزونه بناء على مسألة خلق الافعال وليس معناه ان كونها
للجنس هو مذهب المعتزلة فقط كما توهم فان البيضاوى وغيره من المحققين جوزوا
للجنس بل رجحوه وقدموه على الاستغراق لانه الاصل في التعريف ثم المشهور ان جملة
الحمدات مبناه اخبارية ومعناها انشائية وسئل ابن الهمام عنها فاجاب بانها انشائية فقيل
بل خبرية قال فبح ليس لنا حامدون فقيل فاذا ليس لله حقيقة الحمد ثابتة انتهى ومعنى
كلام ابن الهمام انه لا يكون حامدين مع انه تعالى يقال لقائلها حامداً ولو كانت خبرية
معنى لم يسم الاخباراً لان من المعلوم انه لا يشتق للمخبر عن شئ اسم فاعل من ذلك الشئ
اذ لا يقال لمن قال الضرب مولى ضارب لكن يمكن دفعه بانه جان ان يعد الشرع المخبر

٣ اى كونه للعهد
✦
٤ اى كل حمد ثابت
له من الازل الى الابد
من اى حامد كان هذا
هو معنى الاستغراق
✦

٧ اى عن مقاماته
عليه وحالاته السنية
المقتضية لاثبات الحمد
له تعالى على سبيل
الاستغراق الذى هو
اكمل الاعتبارات
عندهم ✦

بنبوت الحمد لله تعالى حامداً ثم الشيخ رحمه الله تعالى أتى بالحمدلة بعد البسملة تخلقاً بالاخلاق
 الربانية ٩ وتعلقاً بالكلمات السبحانية وجمعاً بين الاختيار النبوية والانتار المصطفوية حيث
 قال كل امرئى بال لم يبداء فيه بالحمدلة وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالحمد فهو اقطع
 وفي رواية اجزم اى مقطوع البركة ثم الابتداء وان كان يحصل بكل من البسملة والحمدلة
 للمقرواية لا يبداء فيه بذكر الله الا ان الجمع بينهما افضل وثوابهما اكمل ثم الابتداء
 عرفى يمتد الى الشروع فى المقصد او الاول حقيقى والثانى اضافى والاول اولى بالحقيقى
 فان الثانى بمنزلة الشكر على توفيق الذكر الالهى المقضى لتصحیح النسبة والباعث
 على ملاحظة المنية ومطالبة المعونة والتبرى من الحول والقوة ﴿الذى لم يزل عالماً قديراً﴾
 كان الاول مبنى ومعنى ان يقول عليهما قديراً ليدل على كثرة العلم وسعة القدرة
 (واما) ما قيل لوقال ولا يزال ليصرح بان علمه تعالى وقدرته ابدى كما ان كلامها
 اذلى لكان احسن فيجاء عنه بان ما ثبت قدمه استحجال عدمه وهو احد الاجوبة عن
 قوله تعالى (انه كان عليهما قديراً) (حياً قيوماً) فيعول من القيام اى القائم بذاته المقيم
 لغيره قيل لما ذكر فى المتن انه تعالى متصف بالعلم والقدرة ازالاً لنبه فى الشرح على انه
 لا يزال كذلك سرمداً بقوله حياً قيوماً لان معناه دائم البقاء ونوقش بانه انما يدل
 على انه ذاته ابدية ودفعه ظاهر لان الصفات الذاتية لا يتفك عن الذات الالهية (سميعاً
 بصيراً) قيل اللائق ان يزيد مريداً متكلماً لتكون الصفات الذاتية بتمامها مذكورة
 (واجيب) بان القدرة يستلزم الارادة والتكلم واغرب محشر جميل فقال انما يقل
 متكلماً لان التكلم مشكل (وقال) شارح وجيه قيل اللائق ذكر جميع الصفات الذاتية
 وسكت عن الجواب بالكلية ولعل الشيخ اكتفى بالوصفين السابقين فى المتن اشعاراً
 بان العلم لشموله الجزئيات والكلية يتضمن المسموعات والبصريات وان القدرة تستلزم
 بقية الصفات (واشهد) اورد عليه انه عطف الفعلية الانشائية على الاسمية الى الاخبارية
 ودفع بان الحمدلة كما تقدم فى المعنى انشائية وبان اصله حمدت الله واوحده حمداً
 فكان فى المعنى فعلية وهذا انما هو بناء على الكلام فى الاعتبار الرسمية والا فلا منع
 من عطف الاسمية على الخبرية وعكسه كما ورد فى كلام اهل العربية ثم معنى اشهد
 اقر عن صميم قلب واخبر عن علم يقين فلا يشك قوله تعالى ﴿والله يشهد ان المنافقين
 لكاذبون﴾ بعد قوله عز وجل اذا جاءك المنافقون قالوا اشهد انك لرسول الله ولذا قدم
 دفع الوهم بقوله والله يعلم انك لرسوله (ان) مخففة من الثقلة اى انه (لا اله الا الله)
 المشهور ان خبر لا محذوف وهو موجود وقال صاحب الكشف يجوز ان يكون لا اله
 الا الله جملة تامة من غير تقدير حذف الخبر يعنى لا اله مبتداء والا لله خبره قيل يلزم

٩ على نمط قوله
 عليه الصلوة والسلام
 تخلقوا باخلاق الله

مطلب
 معنى اشهد

ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة قال ليس الامر كاقيل لان اصل الكلام في التقدير
الله آله قدم الخبر دفعا لانكار المنكر فصار آله الله (ثم اريد) نفي الالهة واتباعه قطعا
فدخل في صدر الكلام من الجملة حرف لا وفي وسطها الا ليحصل غرضهم فصار آله
الاله انتهى والمشهور ان رفع الجلالة على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر
وجوز نصبها على استثناء من الضمير المذكور (قيل) هذه الكلمة كلمة توحيد اجماعا
(ولا يستقيم) ذلك ما لم يكن صدر الكلام نفيًا لكل معبود بحق والله اسم للمعبود بالحق
ومثله يكون تناقضا في القول وهو محال في كلمة التوحيد المجمع على صحتها واجيب بان
المتنى في صدر الكلام مفهوم كل كلاله والمأخوذ من مدلول الجلالة فرد خاص من
مفهوم الاله بمعنى ان لفظة الله علم للمعبود بالحق الموجود الخالق للعالم لانه اسم لذلك
المفهوم الكلبي كلاله وقال السيوطي في الاتقان وقد توجب الصناعة النحوية التقدير
وان كان المعنى غير متوقف عليه فقالوا في لا اله الا الله ان الخبر محذوف اى موجود
وقد انكره الامام الرازي وقال هذا كلام لا يحتاج الى تقدير وتقدير النحات فاسد لان
نفي الحقيقة مطلقة اتم من نفيها مقيدة فانها اذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلا على سلب
الماهية مع القيد * واذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر ورد بان
تقديرهم موجودا يستلزم نفي كل اله غير الله قطعا (فان) العدم لا كلام فيه فهو
في الحقيقة نفي الحقيقة مطلقة لا مقيدة (ثم لا بد) من تقدير خبر استحالة مبتداء بلا خبر
ظاهر او مقدر * (وانما) يقدر النحوي اعطى القواعد حقها وان كان المعنى مفهوما
انتهى (وفيه) بحثان الاول ان كلام الامام تحقيق وتدقيق في المرام وردة مصادرة
بل مكابرة بالانظام والثاني ان كلامه لا يدل على نفي القواعد النحوية بالكلية بل ذهب الى
مسلك الكشف في عدم الحاجة الى تقدير كلمة يكون مرفوعة بالخبرية وعلى تقدير التقدير
ينبغي ان يقدر لنا للتايردش من عدم التحقيق علينا مراعاة للجانبين ومحافظة للمذهبين
(وكان) الجمهور نظروا الى ان المعدوم لظهور حدوثه لا يصلح للالوهية فلا يحتاج الى
نفيه يفهم بالبرهان الاولى او ارادوا بوجود اعم من ان يكون موجودا في الحال والاستقبال
والله اعلم بالمآل (وحده) حال على مذهب الكوفيين (وتقديره) متوحداً ومنفرداً على
مذهب البصري وهو حال مؤكدة (لا شريك له) المراد بالاولى وحدته في الذات والثاني
وحدته في الصفات (واكبره) اى اعظمه واعتقدانه اكبر من ان يحاط بكنهه كبريائه
(تكبيراً) اى تكبير اكثيراً (واشهدان محمداً عبده ورسوله) كذا في نسخة مصححة
والظاهر انها ملحقه من الناسخ لعدم اتيان الشيخ بما يناسب المقام من السجع كما
هو دأب ارباب الكلام ولا يلايم ان يكون ما بعده من المتن متمم له لوجود واو الفصل

لكن يشكّل بان الخطبة لا يتم بدون تلك الزيادة اللهم الا ان يتكلف بان يقال قوله
 وصلى الله الخ قام مقامها ثم قيل اورد المص الشهادة في الخطبة عملاً بقوله صلى الله عليه
 وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء رواه ابو داود والترمذي في جامعه
 ونوقش بانه كان عليه ان يوردها في خطبة المتن ايضا ودفع بانه لم يوردها في المتن اشارة
 الى ان الحديث ضعيف فلم يجب العمل به واوردها في خطبة الشرح ايماء الى ان الحديث
 الوارد في فضائل الاعمال يستحسن العمل به وان كان ضعيفاً والظاهر ان يقال صرح
 بلفظه الشهادتين في الشرح عملاً بظاهر الحديث واتى في المتن بمعنى هما كما قيل به في
 تأويل الحديث على ما نقل من التوريشي وغيره مراعاة للايجاز والاطناب بحسب ما يليق
 بكل باب من الكتاب ويمكن ان يقال انما ترك الشهادتين في المتن بناء على ان المراد
 بالخطبة الخطبة على المنبر المتعارفة في زمنه عليه السلام واتى بهما في الشرح عملاً
 بالاستحباب في خطبة الكتاب لان العبرة بعموم الالفاظ لا بخصوص الاسباب والله
 اعلم بالصواب ﴿وصلى الله على سيدنا﴾ الجملة الخبرية لفظاً ودعائية بمعنى والصلوة من الله تعالى
 اذرار الرحمة واظهار الرحمة وتعدية بعلى لحصول الاستعلاء وتوحيه بعضهم ان على
 مطلقاً للضرر واللام للنفع وايس كذلك بل هو مختص بفعل تارة يتعدى باللام وتارة بعلى
 كدعائه ودعا عليه وشهدله وشهد عليه وحكم له وعليه لا يقال صلى بمعنى دعا فانه لا يلزم
 توافق المترادفين في التعدية الا ترى انه لا يقال صلى له مع ان الصلوة انما وردت بمعنى الدعاء
 بخير فزال الاشكال من اصله ﴿محمد﴾ هو في اصله اسم مفعول من حمد بالتشديد مبالغة
 حمد بالتخفيف سمي به ٣ رجا ان يكون بحمده الاولون والاخرون وكان امر الله قادراً
 مقدوراً ولنا قيل الاسماء تنزل من السماء فنقل من الوصفية الى العملية ﴿الذي ارسله﴾
 اى جملة رسولا بعدما صيره نبياً ﴿لناس﴾ اى لاجل نفعهم فالمراد بالناس المؤمنون
 فانهم المنتفعون كما قيل في قوله تعالى ﴿هدى للمتقين﴾ او عام لقيام الحجة عليهم كما قيل
 في قوله تعالى ﴿هدى للناس﴾ والجن تابع لهم او يطلق الناس عليهم ويحتمل ان يكون اللام
 بمعنى الى كما تدل عليه نسخة وقيل بعث الى الخلق جميعاً حتى الجن والحوانات والجمادات
 (كافة) هي من الشرح قيل ارسلها كافة بمعنى عامة لهم فهي مفعول مطلق او جامعاً لهم
 في الابلاغ فهي حال من الضمير المنصوب في ارسله والتاء للمبالغة والظاهر انها في هذا
 المقام حال من الناس وانما قال البيضاوي (في قوله) تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس لا يجوز
 جعلها حالا من الناس على المختار لان تقدم حال المجرور عليه كتقدم المجرور على الجار
 (قال) ابو حيان هذا مذهب الجمهور وذهب ابو على وابن كيسان وابن برهان وابن
 ملكون الى جواز وهو الصحيح ﴿بشيراً﴾ اى مبشراً للمؤمنين بالجنة ﴿ونذيراً﴾

٣ يعنى سماه عليه
 الصلوة والسلام
 جده عبد المطلب
 بهذا الاسم اعنى اسم
 محمد تفاعلاً وتبركاً
 ورجاء لان يكون
 محموداً عند الاولين
 والاخرين وحكايته
 مشهورة

مطلب
 معنى الناس

اي منذراً ومخوفاً للكافرين بالنار وحذف مفعولاً هما لوضوئهما وليذهب الوهم كل مذهب
 وايماء الى انه لا يمكن بيانها ﴿وعلى آل محمد﴾ اي اقاربه وآبائه (فالاول) من جهة
 النسب ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال هم اولاد على وجعفر وعقيل والعباس
 (ومن) جهة الدين ماروى عنه عليه السلام آل محمد كل اتي رواه الطبراني في الاوسط
 عن انس ويمكن حمل الحديث على العموم ويحتمل ان يكون الثاني تقييداً للاول فتأمل
 فانه المقول بقريظة قوله ﴿وصحبه﴾ لان الاصل في العطف التغاير وان احتمل التخصيص
 بعد التعميم بناء على الثاني وفي ذكرهما ايماء الى رد الخوارج والروافض وهو اسم جمع
 وقيل جمع وسائى معناه المصطلح ﴿وسلم﴾ بفتح اللام عطف على صلى وجمع بينهما
 اقوله تعالى ﴿صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ والمراد بآراد ﴿تسليماً﴾ اظهار زيادة التعظيم
 وافادة التكثير كما اشار اليه بقوله ﴿كثيراً﴾ وقد ورد اكثر من الصلوة على فان صلوتكم
 على مغفرة لذنوبكم وفي حديث قدسى من صلى عليك صليت على ومن سلم عليك سلمت
 (عليه ثم) هذا الذى فعله من ذكر الصلوة على رسوله عليه السلام بعد الحمد له تعالى
 هو عادة العلماء على ما قال النووي (وعن) مجاهد في قوله تعالى ﴿ورفعناك ذكرك﴾
 قال لا ذكر الا ذكرتى مى ﴿اما بعد﴾ اي بعدما ذكر ولما كانت امامتضمنة لعنى الشرط كما
 هو مقرراتى بالفاء الجزائية في قوله ﴿فان﴾ وقيل لدفع توهم الاضافة وقوله ﴿التصانيف﴾
 جمع تصنيف مأخوذ من الصنف لان المؤلف يجمع بين انواع الكلام ويجعلها صنفاً
 صنفاً لتمازى النظام ﴿في اصطلاح اهل الحديث﴾ اي في عرفهم وهو توافقهم على استعمال
 الفاظ مخصوصة يتداولونها على وجه التعارف فيما بينهم كما اصطلحوا عليها ﴿قد كثرت﴾
 اي التصانيف (للأئمة) حال من ضمير كثرت (في القديم والحديث) اي في قديم الزمان
 وجديده فيما بين المتقدمين والمتأخرين (فمن صنف) وفي نسخة فمن اول من صنف
 (في ذلك) اي في اصطلاح اهل الحديث (القاضى ابو محمد) اي الحسن بن عبد الرحمن
 بن خلاد (الرامهرمزى) بفتح الميم الاولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية
 بعدها زى معجمة بلد بخورستان وفي الكلام اشعار بوجود تعدد التصنيف في قرن القاضى
 وعدم تحقق الاولية وبيانه ان من التبعض واول اسم التفضيل بمعنى الجماعة فان افعل
 التفضيل المستعمل بالاضافة يجوز فيه الافراد والمطابقة ان هو له فالمعنى من اوائل المصنفين
 في ذلك القاضى كان جماعة في عصر واحد صنّفوا ولم يسبقهم احد في تصنيف والمص
 لم يعلم اولهم بالحقيقة فاورد هذه العبارة والافحقة ان يقول فالول من صنف بيان الاول
 المتقدمين فانه امر اضافى (كتابه) بالنصب لفعل مقدر كانه قيل اي شئ صنف فقال
 صنف كتابه او اعنى بما صنف كتابه ولا يصح نصب بصنف المذكور لان من فى من
 صنف قوم من جملة القاضى كما سبق وتوضيحه ان فاعل صنف المذكور ضمير من ولم

مطلب
 آل

اي اضافة بعد الى
 جملة ان التصانيف
 الخ فيكون بعد
 منصوباً على الظرفية
 لكنه فاسد لفساد
 المعنى

يصنف هذا الكتاب الاواحد منهم لاجمعهم ثم ابدل عن كتابه بقوله (المحدث) بتشديد
 الدال المكسورة اى الراوى والواحى مجازاً (الفاصله) بالصاد اى الفارق بينهما وبين
 طرق الحديث واسناده (لكنه) اى القاضى او كتابه (لم يستوعب) اى الفنون باجمعها
 من جميع المراد وجميع المواد (والحاكم) عطف على القاضى ابو عبدالله النيسابورى
 بفتح النون والسين المهملة نسبة الى بلده مشهورة بحرسان (لكنه) اى الحاكم وان
 استوعب (لم يهذب) اى بالتفصيح والتصحيح (ولم يرتب) اى لم يجعل الاشياء
 فى مراتبها على وفق ماديتها كما ينبغى عند الفصيح والنصيح (وتلاه) اى تبع الحاكم فى ترتيبه
 وفى عدم تهذيبه اوجاه بعده (ابونعيم) بضم النون وفتح العين (الاصفهانى) بكسر همزة
 وفتح وبقاء مفتوحة فى اللغة اهل الشرق ويموحدة فى الغرب (فعمل) اى ابونعيم (على كتابه)
 اى معترضا على كتاب الحاكم او على منوال كتابه وامام قيل ولك ان تقول اى قراء
 كتابه لكن بآياه قوله على كتابه فان الانسبح ان يقول عليه مكان على كتابه فكلام
 غير موجه فان قوله على كتابه متعلق بعمل لا بتلاوة مع انه لا يستعمل التلاوة بمعنى
 القراءة فى غير القرآن ثم قوله (مستخرجا) بكسر الراء حال من فاعل عمل المنزل بمنزلة
 اللام يقال كتب فلان مستخرجا على الصحيحين اى مستدركا عليهما الفرق بين
 الاستخراج والاستدراك ان الزوائد فى المستخرج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف
 المستدرك فالتعير هنا بالمستخرج اولى من المستدرك (وقيل) الظاهر فى معناه زاد ابو
 نعيم على كتاب الحاكم اشياء واستدرك عليه ما فاتته وح يكون قوله مستخرجا على بناء
 المفعول مفعول عمل وقوله على كتابه متعلق بقوله مستخرجا وتفسير محش الاستخراج
 بالاختصار غير ملائم للمقام مع معارضة بنقله يقال كتب فلان مستخرجا على الصحيحين
 اى معترضا (وابقى) اى ومع ذلك ترك (اشياء) اى كثيرة (للمتعقب) اى الذى
 جاء بعد زمانه اول المعترض ولو فى اوانه (ثم جاء) اى بمهله (بعدهم) اى بعد القاضى
 والحاكم وابى نعيم المتقدمين (الخطيب) فهو اول المتأخرين او آخر المتقدمين وهو
 صاحب المهمل (ابوبكر بغدادى) يجوز اهل الدالين واعجابهما واعجاب الاول واهمال
 الثانى وعكسه وهو الافصح المروى عن الشاطبى * (فصنف فى قوانين الرواية) اى
 اصولها وقواعدها الكلية المشتملة على المسائل الجزئية (كتاباً) اى كافياً وافياً
 (سماه الكفاية) فى قوانين الرواية كما اشار اليه (وفى ادابها) اوصف فى اداب تحمل
 الرواية وادابها (كتاباً) اى حافلاً كاملاً (سماه الجامع لاداب الشيخ) اى فى الاداء
 (والسامع) اى فى التحمل وآخره لمراعاة التجمع او قدم الشيخ لتعظيمه ولا منع
 من الجمع (وقل فن من فنون الحديث) وهى خمس وستون فناً تقرىباً على ما ذكره النووى

مطلب

لا يستعمل تلاوة

الافى القرآن

في التقريب (الاوقد صنف) استثناء من اعم الاحوال والقلة بمعنى الندرة او النقي
والعدم اي لا يوجد فن من فنون الحديث بوصف من الاوصاف الاحال كونه متصفا
بهذه الصفة اي بان صنف (فيه) اي في ذلك الفن (كتابا مفرداً) كالمستدركات والمستخرجات
والمؤتلف (فكان) اي الخطيب (كما قال) في حق (الحافظ ابو بكر بن نقطة) بضم
النون وسكون القاف بعدها طاء مهيمة وهاء تأنيث اسم جارية ربت جدته ام ابيه صرف
بها (كل من انصف) من الانصاف وهو العدل (علم ان المحدثين) اي من الاصوليين
(بعد الخطيب) اي بعد تصانيفه (عيال) عيال الرجل بكسر العين من يعوله ذلك
الرجل اي يقوته وينفق عليه والمعنى عياله له معتمدون (على كتبه) يأخذون منها نصيبا
وهذا نظير قول الشافعي رحمه الله تعالى الخلق كلهم عيال ابي حنيفة في الفقه وبيانه ما حكي
ان الشافعي سمع رجلا يقع في ابي حنيفة فدعاه وقال يا هذا اتقع في رجل سلم له جميع الناس
ثلاثة ارباع الفقه وهو لا يسلم لهم الربع قال وكيف ذلك قال الفقه سؤال وجواب
وهو الذي تفرد بوضع الاسئلة فسلم له نصف العلم ثم اجاب عن الكل وخصومه لا يقولون
انه اخطأ في الكل فاذا جعل ما وافقوا فيه مقابلاً لما خالفوا فيه سلم له ثلاثة ارباع العلم
وبقي الربع مشتركاً بين الناس (وبهذا) يتبين الفرق بين المعلمين والعيالين (ولهذا) قيد بقوله
بعد الخطيب ثم اشار بقوله على كتبه لا كلامه ان الفضل للمتقين وانه ما زاد عليه احد
من المتأخرين (ثم جاء) اي بعدهم (بعض من تأخر عن الخطيب) اي من المحدثين
(فاحذ من هذا العلم) اي علم الاصول الحديث او من هذا العلم المذكور في كتب الخطيب
(بنصيب) اي حظ عظيم يفهم قويم والياء زائدة (فجمع القاضي عياص) اي بعض
من تأخر واخذ الحظ الاوفر (كتابا لطيفا) اي موجزا لطيفا (سماء الاماع) بكسرة الهمزة
من لمع البرق واضاء كالمع وكان فيه اشارات كالمعات الالمرادات (وابو حفص الميايخي)
بفتح الميم قبل التحيه وكسر النون والجيم بلدة من اذربيجان على مسيرة يومين من المراغة
وهو معرب ميانه اي جمع (جزأ) رسالة مختصرة (سماء) اي ذلك الجزء (ما لا يسع)
اي الشيء الذي لا يطبق (المحدث جهله) وفي نسخة بنصب المحدث ورفع جهله اي
ما لا ينبغي للمحدث جهله (وامثال ذلك) اي هذا وامثال ذلك على ان العطف
على سبيل المعنى اي التصانيف الكثيرة ما ذكر وامثال ذلك (وقيل) التقدير وامثال
ذلك كثيرة على انه مبتداه خبره محذوف (وهو) الاظهر قيل ويجوز ان يكون
عظفاً محذوف المعطوف كقوله تعالى والذين تبؤوا والدار والايمان واخلصوه (ومنه)
قولهم علفه تبننا وماء بارداً اي وجمع امثال ذلك او صنف ذلك وامثال ذلك (من التصانيف
التي اشتهرت) وبسطت بصيغة المجهول اي جعلت التصانيف المجملة في المتن المفصلة

في الجملة في الشرح مبسوط تارة (ليتوفر) اي يكثر (علمها) بسبب كثرة الفاظها
 (فان) الغالب دلالة زيادة المباني على افادة المعاني ولان البسط غالبا يكون بالايضاح وح
 يتعلق به علم كل احد فيكثر بخلاف الايجاز والاجمال والاشارة والايماء فان كل احد
 لا يدركه فيقول العلم به ~~هو~~ واختصرت ~~ب~~ اي مع هذا ايضا تارة (ليتيسر فهمها)
 الظاهر ان يقول حفظها لكن لما كان الاختصار سببا لتيسر الحفظ وهو يستلزم تيسر
 الفهم غالب لان التطويل يشتت الفكر ويصعب فهم المراد والمقصود الحقيقي هو الفهم
 وضع موضع الحفظ قال المولى قاسم الحنفي تلميذ المص اوردت عن المص ان الاختصار
 لتيسر الحفظ لا لتيسر الفهم فاقد ان المراد فهم متين لا يزول سريعا فانها اذا
 اختصرت سهل حفظها اوح يسهل فهمها بسبب حفظها ولا كذلك المبسوط فانه
 اذا وصل الى الاخر قد يفعل عن الاول وقوله (الى ان جاء) متعلق بمقدر اي
 استمرار الامور على ما ذكر من الكثرة والبسط والاختصار الى ان جاء اي ظهر
 (الحافظ) اي للسنة (الفقيه) اي الشريعة (تقي الدين) اي المتقي في دينه (ابو
 عمر وعثمان بن الصلاح) اي صلاح الدين وهو لقب لابيه (عبدالرحمن الشهرزوري)
 بفتح المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء وضم الزاي مدينة بلاد المراغة بين الموصل وهمدان
 بناها زورين ضحاك (نزيل دمشق) بكسر الدال وفتح الميم وتكسر على ما في القاموس
 مدينة عظيمة بالشام شهيرة بالشام اي نازل مسكنه فيه (فجمع) اي ابن الصلاح (لما
 ولي) بضم الواو وتشديد اللام المكسورة اي خيرا عطى (تدريس الحديث) اي علم الحديث
 اصول وفروعه (بالمدرسة) اي التي في دمشق والباء بمعنى في (الاشرافية) اي التي
 درس فيها النووي (كتابه) مفعول جمع (المشهور) اي بمقدمة ابن الصلاح (فهذب)
 اي نقح (فنونه) اي اصناف اصول علم الحديث (واملاه) وفي نسخة صحيحة فاملاه
 اي كتابه (شيئا) حال من المنصوب (بعد شي *) صفة اي واقعا بعده والمعنى قرره
 وحرره كما مست الحاجة اليه وحملت الداعية عليه والمراد بالبعدي البعدي العرفية
 فان الفتور يؤدي الى القصور والتعطيل ينسى التحصيل فاندفع قول المحشى كل املاه
 شي * بعد شي * وامتنع قول شارح ٢ على اي ترتيب وقع ويؤيد ما ذكرنا قول (فلهذا)
 اي لاجل انه لم يخيل الفنون في خاطره ولم يرتبها اجالا في ذهنه كما هو شان المصنفين
 ودأب المؤلفين (لم يحصل ترتيبه) اي ترتيب ابن الصلاح او ترتيب كتابه (على الوضع
 المتناسب) اي بين الفنون (واعتنى) اي اهم الحافظ (بتصانيف الخطيب) اي يجمعها
 (المتفرقة) وفي نسخة المفرقة اي في الفنون (فجمع) اي الحافظ (شتات مقاصدها)
 بفتح الشين والتام الخفية اي المتفرقات مقاصد تصانيف الخطيب والشتات والتشتيت

٢ اي شارح قول
 المحشى وهو كل
 املاه شي * بعد شي *

٤

مصدران بمعنى التفريق والافتراق (وضم اليها) اى الى التصانيف المذكورة او المقاصد
المسطورة (من غيرها) اى من غير تصانيف الخطيب (نخب فوائدها) بضم التون
وفتح الهاء جمع نخبة وهى خيار الشئ منصوب على انه مفعول ضم وضمير فوائدها
للغير والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن التصانيف الباقية او باعتبار المضاف اليه كقوله
وما حب الديار شققن قلبى وجوز رجع الضمير الى تصانيف الخطيب اى الفوائد
المتعلقة بها وقال شارح اى خيار فوائد فنون الحديث فكان اراد انها المفهوم من
سياق الكلام كما هو معلوم (فاجتمع فى كتابه) اى كتاب ابن الصلاح (ماتفرق)
اى من الفنون (فى غير) اى فى غير كتابه من كتب الخطيب وغير (فلهذا) اى للاجتماع
المذكور وفى كتاب (عكف الناس عليه) اى اقبل المحدثون الذين فى الحقيقة هم
الناس او زبدة الناس على كتابه وتوجهوا اليه من كل باب (فان) العكف والعكوف
اقبال الانسان على الشئ ملازما له بحيث لا يصرف وجهه (ومنه) اخذ الاعتكاف فى المسجد
(وساروا بسيره) بفتح السين وسكون الياء اى ذهبوا مذهبها واخذوا مشربها ويحتمل
ان يكون بكسر السين وفتح الياء اى بطرقه المرضية فى جمع متفرقات الفنون الحديثة
(فلا يحصى) اى لا يعد ولا يحمد (كم ناظم له) اى لمضمون كتابه كالعراقى والقاضى
بشهاب الجدى (ومختصر) بكسر الصاد كالنووى و الباجى وابن كثير (ومستدرک)
بكسر الزاء اى زائد (عليه) ما فاته كالبقينى ومغلطائى (ومقتصر) ككثير من العلماء
اى تارك منه ما زاده فالاختصار الاثيان بالمقصود كله بلفظ اقل من الاول والاقصر
هو الاثيان ببعض المقاصد (و معارض له) اى كابن ابى الدم باثيان كتاب مثل كتاب
او بالاعتراض فى الفاظه ومعانيه وترتيب ابوابه وهو الاظهر مقابلة قوله (و منتصر)
اى ناصر لكتابه باظهار لبايه وكشف نقابه ومنتقم ممن لم يتأدب بادابه كالصن وشيخه
﴿ فسأنى بعض الاخوان ﴾ وفى نسخة بعض اخوانى اى فى الدين او فى هذا الفن ويحتمل
الحقيقة وقيل عز الدين بن جماعة وقيل هو الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الزركشى
بعض الافاضل من اهل الادب المطارحين للمؤلف وغيره والفاء تعينية وقيل للسبية
لانه لما كانت التصانيف بعضها مبسوبة وبعضها مختصرة ولم يكن شئ منها ملخصا
صار سببا لسؤاله ﴿ ان لخص له ﴾ اى لذلك البعض وافرد باعتبار لفظه مع احتمال
افراد حقيقة وفى نسخة لهم باعتبار معنى البعض ويحتمل التغليب اى ايين له ولغيره
﴿ المهم ﴾ اى الامر المقصود فان التلخيص تبين المراد لانه فى الاصل ازالة للخص
بفتحين اى القذى من العين على ما فى الصحاح وقد يستعمل فى الاختصار لانه حذف
الزوائد والاكتفاء بالمقاصد ﴿ من ذلك ﴾ اى مما ذكر من التصانيف فى الاصطلاح

مطلب
اختصار واقتصاد

او بما ذكر في كتاب ابن الصلاح (فلخصته) اى المهم وهو الامر الذى يقع صاحبه في هم
 تحصيله (في اوراق لطيفة) اى قليلة يسيرة (سميتها) اى تلك الاوراق باعتبار ما
 فيها من الفاظ ومعانيها (نخبة الفكر) بكسر الفاء وفتح الكاف جمع الفكر والنخبة
 بالضم فعلة بمعنى المفعول اى ما ينتخب ويختار والحاصل خيار ما حصل من الافكار في علم
 الاخبار (في مصطلح اهل الاثر) اى اهل الحديث والخبر قال السخاوى الاثر لغة البقية
 (واصطلاحا) الاحاديث مرفوعة كانت او موقوفة على القول المعتمد وان قصره بعض
 الفقهاء على الموقوف (ويمكن) ان يراد باهل الاثر من يتبع اثر النبي عليه السلام
 علما وعملا وقالا وحالا (على ترتيب) اى عجيب متعلق بلخصته وجملة سميتها معترضة
 (ابتكرته) اى اخترعته ولم اسبق بمثله يقال ابتكر اشئ اذا اخذ باكورتته وهى اوله
 (وسيدل) اى وعلى طريق غريب (انتبهته) اى جعلته منهاجا اى سيلا واسعا وطريقا
 واضحا يقال انتبهج الطريقة استبانها (مع ما ضمنت اليه) اى من عندى وهو حال من مفعول
 لخصته اى مقرونا ذلك المهم مع مسائل ضممتها اليه زدتها عليه وبين المضموم بقوله
 (من شوارد الفرائد) باضافة الصفة الى الموصوف اى النفائس الحسنة والنكت المستحسنة
 العصبية الوصول اليها النافرة عن الذهن لدقة الحصول لديها وفرائد الدرر كبارها جمع
 فريدة والشوارد جمع شاردة من شرد البعير اذا قره غير عنها بالشوادة لانها لكثرتها
 وعدم انضباطها شاردة عن الذهن (وزوائد الفوائد) ظاهره انه عطف تفسير
 والتحقيق ان المراد بالاولى ما يتعلق بكلام القوم من النكت والمعاني اللطيفة والمباحث
 الشريفة وبالثانية زوائد المسائل التى فانت المتقدمين او حدثت عند المتأخرين (فرغب)
 ذلك البعض من الاخوان بعد تكميل المتن مائلا الى (ثانيا) اى بعد طلبة المتن اولاً
 (ان اضع) اى فى بعض وضمي (عليها) اى على النخبة (شرحاً يحل رموزها)
 اى المتعلقة بمبانيها (ويفتح كنوزها) اى المنوطة بمعانيها (ويوضح) بالتخفيف
 (ويحتمل) التشديد وهو تفسير للجملتين المتقدمين اى يظهر (ماخى على المبتدى
 من ذلك) اى بما ذكر من الرموز والكنوز وانما قيده بالمبتدى لان المنتهى يفهم ذلك
 من المتن واذ قيل العلم نقطة كثرتها الجاهلون اى صاروا سببا للتكثير لحصول التيسير
 ومن ثم احتاج الشرح الى الشرح وهلم جرا ﴿ فاجبته ﴾ اى سائل المتن ﴿ الى سؤاله ﴾
 اى متوجها الى مسؤله ومائلا الى مأموله ﴿ رجاء الاندراج ﴾ اى لرجاء اندراجي
 اوراجيا اندراجي ودخولى ﴿ فى تلك المسالك ﴾ اى مسالك المصنفين ومقاصد المؤلفين
 لتحصيل الثناء فى الدنيا والجزاء فى العقبى وقيل اى راجيا اندراج الطالبين لذلك
 الملخص فى معرفة اصطلاحات المحدثين وقيل راجيا اندراج هذا الكتاب فى مسلك

كتب الأئمة بان يتفع به كما نفع بتلك الكتب وهو قصد لطيف وملحظ شريف
 (فبالفت) الفاء للتعقيب اى بعدما فرغت من متنها شرعت على وجه المبالغة او على طريق
 بليغ اجابة لمرغوبة ثانيا (في شرحها) وهو ظرف وقوله (في الايضاح) متعلق بالفعل
 اى فى ايضاح لفظها (والتوجيه) اى فى توجيه معناها وقال تلميذ الشيخ الفاء فى فبالفت
 تفسيره بقوله فاجبته وفاء فاجبته تعقيبية للشرح دون المتن خلاف ما اخترناه فلاح له فى ذلك
 تنكيت وهو ان عبارة المتن بحسب ما شرحت تفيد انه كتب بعض المتن بعد الشرح
 (ونبهت على خبايا) جمع خيبة وهى ماستر (زواياها) جمع زاوية اى نكتت من المعانى
 الشريفة كانت مخفية تحت استاد الفاظها اللطيفة (لان صاحب البيت ادرى بما فيه) وفى
 نسخة بالذى فيه اى اعلم بنفسا صيل مافى بيته من الامور الحسية اوفى شعره الامور
 من المعنوية وهو حكم غالبى ولا فكم من شارح اظهر من المعانى مالم يخطر ببال صاحب
 المبانى (وظهر لى) اى عند ارادة شرحى (ان اراده) اى الشرح (على صورة البسط اليق)
 اى اكثر ملايمه كما يدل عليه لفظ الشرح بل البسط متعين وكانه اراد زيادته البسط على
 اقل ما يمكن (ودجها) بالنصب للعطف على اراده والضمير راجع الى الملخص
 المسمى بالنخبة (ضمن توضيحها) بحيث لا يميز المتن من الشرح وضمن منصوب
 ينزع الحافض (اوفى) اى اكثر وفاقا واظهر اتفاقا فان الدمج هو الدخول فى الشئ
 دمج الشئ فى الشئ دموجا اذا ادخل فى الشئ واستتر فيه فالمعنى ان كونها داخلا فى
 ضمن موضحها وشرحها بحيث يكون المجموع كتابا واحدا غير متروك من المتن شئ
 ولا منفصل بعضه عن بعض كفى اكثر الشروح اولى واحق قيل فيه تفكيك الضمير لان
 ضمير اراده راجع الى الشرح وضمير دجها الى النخبة وهو مردود اذ محله ان يكون
 الضميران المذكور او المؤنث ومرجعهما مختلف ومع هذا فالعتمد جواز عند وجود
 القرينة كفى قوله تعالى (ان قذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم) وقوله تعالى (فانزل الله
 سكينه عليه وايده بجنودهم تر وها) نعم هذا يرد فى الجملة على قوله السابق فاجبته فانه
 بظاهره فى المتن جواب السؤال الاول وفى الشرح جواب السؤال الثانى وايضا اكثر
 فى هذا الكتاب باعتبار مزجه انه جعل لفظا معربا باعراب فى المتن واعراب آخر
 فى الشرح وامثال ذلك وهذا عيب خفى كما هو ظاهر اذا احسن فى المزج ان لا يتغير
 اعراب المتن ويتبين الاصل من الفرع وما قيل من ان الصواب ههنا الادماج اى الادراج
 فليس بشئ لانهما فى اللغة مترادفان والادماج بمعنى الادراج خاص بنوع من الحديث
 كما سياتى (فسلكت هذه الطريقة) اى المسمى بالدمج (القليلة السالك) اى مطلقا
 اوفى دياره اوفى ما بين المحدثين فاقول الفاء جزائية اى اذا كان الامر كذلك فاقول

ويمكن ان تكون عاطفة والعدول الى المضارع الاستحضار الحال الماضية (طالبا) اى حال كونى سائلاً (من الله تعالى التوفيق) وهو جعل الشئ مطابقاً للمراد وموافقاً للامداد (فيها هنالك) اى فى بيان ما فى المتن واختيار هنالك بعد مراعاة السجع للإيماء الى بعد زمان تصنيف الشرح عن زيادة تحرير المتن بمراحل او الى رفعة مرتبة كما يدل عليه قوله فرغب الى بعد قوله فسئلنى وكما قيل فى قوله تعالى المذلك الكتاب كذا قيل والانساب بقاعدة المزج ومطالبة التوفيق ان يكون الاشارة الى مجموع المتن والشرح ﴿ الخبر ﴾ (عند علماء هذا الفن) اى عند جمهورهم بدليل قوله بعد قيل وقيل وفيه اشارة الى ان المبالغة فى تضييف القولين الاخيرين قيل (وهذا) اذا جعل القائل فى قيل من علماء هذا الفن واما لوجعل من غيرهم فلا حاجة الى التفسير بالجمهور (مرادف) خبر للخبر وقيل الاولى ان يبين معنى الحديث ثم بقول الخبر يرادفه ويمكن دفعه بان المفاعلة للمشاركة فيهنما ملازمة وترك التعريف للوضوح واعتماداً على ما يفهم من المتن فكانه قال الخبر الا ترى مرادف (للحديث) وهو ضد القديم (ويستعمل) فى قليل الكلام قال تعالى ﴿ فليأتوا بحديث مثله ان كانوا صادقين ﴾ وفى اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وصفته حتى فى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام ذكر السخاوى (وفى) الخلاصة والصحابى والتابعى الخ ويرادفه السنة عند الكل (واما) الاثر فمن اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه فى كلام السلف (والخبر) فى حديث الرسول عليه الصلوة والسلام وقيل الخبر والحديث ما جاء عن النبي عليه الصلوة والسلام والاثار اعم منهما وهو الاظهر (وقيل الحديث ما جاء) اى جاء منقولاً او ما نقل (عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيشمل الموضوع فاندفع ما قيل الاولى مانسب او مصدر وظهر عنه عليه الصلوة والسلام قولاً وفعلاً او تقريراً او وصفاً خلقياً او نعمتاً خلقياً (والخبر ما جاء غيره) او موقوفاً عليه لا مرفوعاً اليه عليه السلام فهما متباينان (ومن ثم) اى ومن اجل هذا التعريف او من جهة هذا الفرق (قيل) اى يقال (لمن يشتغل بالتواريخ) جمع التاريخ وهو الاعلام بالوقت التى تضبط به الوفيات والموايد ويعلم به ما يلتحق بذلك من الحوادث والوقائع التى من افرادها الولايات كالحلقة والتملك ونحوه كالاستيلاء على البلاد واستخلاصها والطواعين والقلا والمعاملات والامور العجيبة والاحوال القريبة (وما شا كلهما) اى من اخبار اهل الكتاب من القصص وحكايات الملوك وغيرهم (الاخبارى) لمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث) فيه ان مقتضى المقابلة ان يكون المحدث مختصاً بروايات الاحاديث المرفوعة (والحال) انه اعم لشموله رواية الصحابى والتابعى ولعله على التغليب (وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق) فالخبر

مطلب
حكم الاثر والخبر
والحديث

اعم من الحديث حيث يصدق على كل مجاء عن النبي عليه الصلوة والسلام وغيره بخلاف الحديث فانه يختص بالنبي عليه الصلوة والسلام وبيانه قوله (فكل حديث خبر) اذ الخبر مجاء عنه عليه الصلوة والسلام وعن غيره (من غير عكس) اى لا كل خبر حديث لا اختصاص الحديث به عليه الصلوة والسلام * وفيه مناقشة لان الخبر لا يعم خبر غيره عليه الصلوة والسلام مطلقا بل ينحصر عند المحدثين فى الصحابي والتابعي * ولذا قيل الفاء للتعليل لا للتفريع لعدم ظهور اعمية الخبر مما ذكر مطلقا حقيقيا بل اصطلاحيا اضافيا * وبهذا تندفع المناقشة * وقيل الفاء للتفصيل فانه لما قيل بينهما عموم وخصوص مطلق واحتمل عموم احدهما فصله بقوله فكل حديث الجمع واغرب محش هنا وقال * وفيه ان الحديث قد يكون انشاء فكيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب فينبغي ان يعموم من وجه انتهى ووجه غرابته مما لا يخفى * ثم اعلم * ان علم الحديث علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد وموضوعه والمروى والراوى من حيث ذلك وغاية ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائله ما يذكر فى كتبه من المقاصد * كذا ذكره الشيخ زكريا فى شرح الفية العراقي وقال الجلال السيوطى فى الفية علم الحديث ذوقوا نين يحد يدري بها احوال متن وسند فذلك الموضوع والمقصود ان يعرف المقبول والمردود * وقيل علم الحديث حده انه علم يشتمل على نقل ماضيف الى النبي عليه الصلوة والسلام * قيل والى الصحابي والتابعي من قول او فعل او تقرير او صفة وموضوعه ذات النبي عليه الصلوة والسلام وغاية الفوز لسعادة الدارين * فدخل فيه الاحاديث المتعلقة بصفاته عليه الصلوة والسلام فانها احاديث مرفوعة باجماع المحدثين وهمة تحديثه انه عليه الصلوة والسلام هم بقاب الرداء فى الاستسقاء فانه داخل فى قسم الفعل فان المهم فعل القلب و(عبر) المؤلف (هنا) اى فى المتن (بالخبر) اى دون الحديث جواب سؤال مقدر وهو ان الحديث خاص به عليه الصلوة والسلام على جميع الاقوال فهو اولى ان يكون معرفا فى علم الحديث * فاجاب بانه عبر عنه بالخبر (ليكون اشمل) اى على القول الاخير حتى يكون ما ذكر بعده من الاحكام يتناول خبر الرسول عليه الصلوة والسلام وغيره * وقال تلميذا المص لانه يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الترادف ويتناول الموقوف والمنقطع عندهم غير الجمهور وقال المص قولى ليكون اشمل باعتبار الاقوال فاما على الاول فواضح واما على الثالث فان الخبر اعم مطلقا فكلما ثبت الاعم ثبت الاخص واما على الثانى فلانه اذا اعتبرت هذه الامور فى الخبر الذى هو وارد من غير النبي صلى الله عليه وسلم فلان يعتبر ذلك فيما ورد عنه وهو الحديث من باب الاولى بخلاف ما اذا اعتبرت فى الحديث فانه لا يلزم اعتبارها فى الخبر لانه ادون رتبة من هذا الحديث على هذا القول قال التلميذ

ما ذكرته اولى اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو قوله فكلما ثبت الاعم ثبت الاخص
 مع الاطناب الخل انتهى * ويمكن دفعه بان مراده خصوص هذا المقام لا مطلق العام * لكن
 يرد على تعليقه للثاني ان الامور المعتبرة ما عدا التواتر غير معتبرة في الخبر الذي ورد عن النبي
 عليه الصلوة والسلام فان المشهور والعزير والغريب وما يترتب عليهما كلها من افراد الحديث
 المصطلح دون غيره (فهو اى الخبر) باعتبار وصوله اليها (اي لا باعتبار اوصافه من الصحة
 والحسن والضعف وغيرها ولا من كونه مرفوعا وموقوفاً ومقطوعاً ونحوها) * اما ان
 يكون * اى يوجد * له طرق * جمع طريق بمعنى سبيل وهو ما يوصل الى المقصود
 الحسى استعير للموصل الى المطلوب المعنوى ولذا قال (اى اسانيد) وهو جمع اسناد
 والمراد به رجال الحديث فانهم يسندون الخبر الى ما ينتهي اليه السند فمدار صحته وغيرها
 عليهم فالاسناد بمعنى المسند الذى عليه الاعتماد * ولذا قال ابن المبارك الاسناد من الذين
 ولولا الاسناد لقال من شاء ماشاء وقال ابن سيرين ان هذا الامر دين فانظر واعمن تأخذون
 دينكم وقال ابو نضر بن سلام ليس شئ اثقل على اهل الاحاد ولا ابغض اليهم من سماع
 الحديث وروايته واسناده * كذا ذكره في الخلاصة واستشكل بان القرآن ينبنى ان يكون
 ابغض اليهم او مساوياً للحديث فى الابغضية * واجيب * بانه اما حكمه بذلك بناء على
 ان الحديث مفسر للقرآن وقاض عليه * واما قول بعض الصوفية الحديث باب من ابواب
 الدنيا فراده لمن غرضه غرض من اغراضها او لمن افتخر بعلو سنده لحصول عوض
 من اعواضها (كثيرة) صفة اسانيد ولما لم يلزم من وجود اصل الجمع الكثرة الزائدة
 على اقل الجمع علله بقول (لان طرقاً جمع طريق) وهذا واضح وانما ذكره لانه توطئة
 اولانه دليل لتفسير الطرق بالاسانيد (وفعل) اى ما يكون على وزن فاعل من الاسماء
 المفردة (فى الكثرة) اى فى حال ارادة الكثرة به اى ما فوق العشرة الاما لانهاية له
 (يجمع على فعل بضمين) كما فعل هنا فدل على افادة زيادة الكثرة على اصل الجمع وبه
 عم التعليل لكن تبرع بزيادة افادة قاعدة فقال (وفى القلة) اى وفى حالة ارادة القلة
 وهى ثلثة وعشرة وما بينهما يجمع (على افعلة) بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين
 كاطرافه ورغيف وارغفة ثم جملة فاعل الخ حالية وقوله (والمراد بالطرق الاسانيد)
 عطف على قوله طرقاً فيكون من تمة تعليل تفسير الطرق بالاسانيد الكثيرة لكن
 الانسب ان يقول والمراد بالطريق الاسناد اى انما فسر الطرق بالاسانيد لان مرادهم
 بالطريق انما هو الاسناد كذا قال محش وبوضحه ما قال شارح وانما قال والمراد بالطرق
 الاسانيد وان كان ماسبق مغيثاً عنه للتنبه على ان ما ذكره من تفسيره ليس مدلولاً حقيقياً
 للطرق وانما هو استعارة عن السبيل انتهى * ولما خفي هذا الادراك على التلميذ قال قوله

والمراد بالطرق اسانيد متدرج اي لما علم من كلامه اولا (والاسناد حكاية طريق المتن)
 قال التلميذ صار الحاصل ان الطريق حكاية الطريق ولما طرق المصنف هذا الاعتراض
 قال التحقيق ان يكون الاضافة بيانية في قوله حكاية طريق المتن * فقلت التحقيق خلاف
 هذا التحقيق لان الحكاية فعل والطريق اسماء الرواة فلا يصح ان يكون احدهما عين الاخر
 انتهى وقيل يمكن ان توجه العبارة بان تجعل من اضافة الصفة الى الموصوف اي الاسناد
 هو الطريق المحكي للمتن والمتمن كما سيجي غاية ما ينتهي اليه الاسناد فيوافق ما سيناتي
 عنه في مبحث المرفوع والموقوف تعريف الاسناد بنفس الطريق على انه عرف الاسناد
 بما هو تعريف المسند * قيل ذكر الطيبي ان السند اخبار عن طريق المتن والاسناد
 رفع الحديث الى قائله * واجب * بانه مبني على اختلاف واقع بينهم والظاهر ان مؤداهما
 واحد وقد قال السخاوي في شرح تذكرة ابن الملقن الاسناد والسند هو الطريق
 الموصل للمتن والمتمن هو الغاية التي ينتهي اليها وقيل معناه ان الاسناد يبين طريق المتن انه
 متواتر او احاد ويؤيده ما في بعض النسخ الاسناد حكاية عن طريق المتن * وقيل المراد
 بالطريق ما يوصل الى المتن فلا دور ووجهه ان الاشكال انما نشاء من حمل الطريق على المعنى
 الاصطلاحي * واما اذا حمل على المعنى اللغوي فيستقيم التعريف كما قيل في قول
 الصرفين الماضي فعل وجد في الماضي (وتلك الكثرة الطرق) اي المذكورة في ضمن
 اسانيد كثيرة (احد شرط التواتر) اي الخمسة او الاربعة على ما سيناتي واعتراض عليه
 بانه لم يبين معنى الكثرة فانه يصح ان يكون مع الحصر وبدونه فكيف يقول وتلك
 الكثرة * ودفع بان معناه ان تلك الكثرة انما تكون شرط التواتر اذا كانت بلا عدد
 معين وكان المعترض غفل ان قوله (اذا وردت) اي الكثرة او الاسانيد * بلا *
 (حصر) * عدد معين * باضافة حصر الذي هو من جملة الشرح الى عدد الذي هو من
 جملة المتن وهو مزج غريب كما سبق اليه الاشارة والاعتراض عليه * وزاد السخاوي
 ولا تقيد بعدالة والاسلام * وتركه الشيخ هنالان المتواتر لا يسأل عن احوال رجاله
 كما سيناتي * ثم التقدير بلا اعتبار حصر عدد معين او المراد انه ليس للتعيين فيه مدخل
 ولا يكون الملحوظ في كثرته عدد والحاصل انه لا يؤخذ في عدده التعيين لان يأخذ عدم التعيين
 فتأمل فانه محل زلل قال الشارح فيه اجترأ عن خبر قوم محصورين واشارة الى انه لا يشترط
 في التواتر عدد معين كما هو مذهب البعض انتهى * ولا يخفى ما فيه من المناقضة بين
 كلاميه وعدوله عن مذهب الختار قيل وفيه ان ليس للحصر في عدد معين مدخل في المشهور
 مثلا فانه قد يرد بلا حصر كما سيجي فمعنى قوله الآتي او مع حصر بما فوق الاثنين انه
 قد يكون كذلك * ففي العطف نوع خدشته وايضا في العطف نظر لان التواتر والمشهور

مطلب
تواتر

كليهما مشتركان في انهما مع الحصر بما فوق الاثنين وليس لتعيين مدخل فيهما نعم
 بينها فرق وهو انه تحصل الشهرة في اى مرتبة من مراتب ما فوق الاثنين بخلاف التواتر
 فانه يعتبر في جميع مراتب المتواتر * والحق انه لا يستفاد تعريف المتواتر بكماله
 من المتن فيتعين ان يكون قوله في الشرح (بل تكون العادة) تفسيراً لقوله بلا حصر
 عدد بل يجعل بل للانتقال فانه لو ارد التفسير لقال بان يكون العادة (قد احوالت) اى
 عدت وجعلت محالا (تواطئهم) اى توافقهم قصدا سواء تواطؤوا فيما بينهم ام لا
 (على الكذب) بفتح الكاف وكسر الذا هو اللغة الفصحى الواردة في القرآن ويجوز
 كسر الكاف وسكون الذا * وقيل الاخير مستحسن اذا ذكره في مقابلة الصدق الحسن
 المقابلة الوزنية * قال السيد اصيل الدين وفي الطوابع بحزم العقل بامتناع تواطئهم
 على الكذب * وكلاهما صحيح لان جزم العقل بواسطة العادة والتكرار والتعبير بالعادة
 اولى فللاشعاع بموجب جزم العقل (وكذا وقوعه) اى وكذا احوالت العادة وقوع الكذب
 (منهم اتفاقا) اى غلطا اوسهوا قال السخاوى فقوله (من غير قصد) تأكيد ولذا
 قال التلميذ قوله اتفاقا يعنى عن قوله غير قصد وخلاصة الكلام ان التواتر لا يحصر عدده
 ويكون ذلك العدد الذى لا يحصر بحيث لا يمكن عادة تواطئهم على الكذب * وكذا
 وقوع الكذب منهم اتفاقا من غير قصد حتى لو اخبى جمع غير محصور بما يجوز توافقهم
 على الكذب عليه لغرض من الاغراض او اتفاق الكذب منهم عليه لا يكون
 متواترا فيحصل ان الكثيرة هى الشرط الاول * و احوالة العادة هى الشرط
 الثانى والشروط خمسة على مقتضى كلام المص حيث قال فيما سأتى فاذا جمع هذه
 الشروط الاربعة ولا يتصور كونها اربعة بدون جعل هذا تانيا والمحققون على انه
 تفسير للكثرة * وعدم الحصر بمعنى ان المعتبر في كثرة المخبرين بلوغهم حدا يمتنع
 عند العقل تواطئهم على الكذب لان لا يدخل تحت الضبط كما سبق تحقيقه فالشروط
 عندهم اربعة لاجل خمسة * فعلى هذا لو اخبى بغير جمع غير محصور يحيل العقل تواطئهم
 على الكذب يكون متواترا ثم اذا كان حدا التواتر ما ذكر (فلما معنى لتعيين العدد) قال
 الاصيلى وانما الضابط حصول العلم فن اخبى هذا الجمع وافاد خبرهم العلم علمنا انه متواتر
 والافلا وقال ابن الهمام المتواتر خبر جماعة يفيد العلم بالقران المنفصلة بل بنفسه
 * وقال ابن الملك في شرح المنار عرفه المحققون بانه خبر جماعة يفيد بنفسه العلم
 بصدقه فقوله بنفسه يخرج خبر جماعة افاد العلم بالقران الرائدة عن الخبر كشق الجيوب
 والتفجع في الخبر بموت ولده (على الصحيح) اى الذى عليه الجمهور وهو مقابل للاقوال
 الآتية في قوله (ومنهم) اى من المحدثين او من علماء اصول الحديث او اصول الفقه

مطلب
 اختلاف عدد الجمع

(من عينه) اى عدد المتواتر (فى الاربعة) اعتباراً باربعة شهداء ورد بانهم لو شهدوا بالزنا لا يفيد قولهم العلم لاحتياجهم الى التزكية وتوقف القاضى ابو بكر الباقلانى فى الحمسة (وقيل فى الحمسة) اعتباراً بعدد اللعان (وقيل فى السبعة وقيل فى العشرة) قال الاصطخرى اقل عدد الجمع الذى يفيد خبره العلم عشرة لان مادونها احد (وقيل فى الاثني عشر) كعدد النقباء فى قوله تعالى (وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً) بعثوا كما قال اهل التفسير للكنعانيين بالشام طليعة لبنى اسرائيل المأمورين بجهادهم ليخبروهم بحالهم فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب فى مثل ذلك (وقيل فى الاربعة) لان الله تعالى قال (يا ايها النبي حسبك الله) ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال اهل التفسير اربعين رجلاً كلهم عمر رضى الله تعالى عنه بدعوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاجاب الله عنهم بانهم كافوا بينهم يستدعى اخبارهم عن انفسهم بذلك ليطمئن قلبه فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب فى مثل ذلك (وقيل فى السبعين) لان الله تعالى قال (واختر موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) اى للاعتذار الى الله تعالى من عبادة العجل ولسماعهم كلامه تعالى من امر وهى ليخبروا قومهم بما يسمعون فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب فى ذلك (وقيل غير ذلك) فقيل اقله عشرون لانه تعالى قال (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبون مأتين) فيتوقف بعد عشرين المأتين على اخبارهم بصبرهم فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب فى ذلك وقيل اقله ثلاثمائة وبضعة عشر عدد اهل غزوة بدر وعبارة امام الحرمين وغيره وثلاثة عشر وهى البطشة الكبرى التى بها اعز الله تعالى الاسلام وهذا الاقتضاء زيادة احترامهم يستدعى التقيب عنهم ليعرفوا وانما يعرفون باخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب فى مثل ذلك قال الملاحى فى شرح جمع الجوامع ﴿ واجب ﴾ عن الجميع بمنع البيئة فى الجميع ثم قال والاضح انه لا يشترط فى المتواتر الاسلام فى رواية ولا عدم احتواء بلد عليهم فيجوز ان يكونوا كفاراً ويحويهم بلدان بخبر اهل قسطنطينية بقتل ملكهم لان الكثرة مانعة من التواطىء على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطىء الكفار واهل بلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم (وتمسك كل قائل بعلمه بدليل) اى بآية او حديث * وقول الشارح اى بخبر صدر من غير خبر (جاء فيه) اى ورد فى خصوص ذلك الدليل (ذكر ذلك العدد) كما بينا بعض ادلتهم (فافاد) اى ذلك العدد (العلم) اى بالنسبة الى ذلك الدليل (والحال) انه (ليس) بلازم ان يطرد) اى ذلك العدد باقائه العلم فى خصوص ذلك الدليل (فى غيره) اى فى غير ذلك الدليل * والحاصل انه لا يجب لان يفيد ذلك العدد فى كل موضع

مطلب
لا يشترط فى المتواتر
الاسلام

وكذا لا يجيب ان لا يفيد اقل منه في غير ذلك الموضوع * واغرب المحشى فقال ولا مرجع لضمير
غيره ظاهر آ (لا احتمال الاختصاص) اى اختصاص افادة العلم في الامر الذى ورد فيه عدد
معين لذلك الامر دون غير وابدع الشارح حيث قال في خاشية اى الاحتمال اختصاص
هؤلاء المعدودين دون غيرهم من حيث الفقه والضبط والحفظ والعدالة وسائر اسباب
القبول والترجيح * وقال التلميذ لم ترد الاربعة والخمسة والسبعة والعشرة والاربعون
في دليل افاد العلم اصلا فلا يصح ان يقال في هذه وليس بلازم ان يطرد في غيره انتهى
* وانت علمت ما تقدم من استدلال كل بدليل يفيد العلم في الجملة نعم يمكن ان يقال لا يفيد
العلم اليقيني وعليه فكلام المص يحتمل على التنزل مع انه يحتمل اختلاف الافادة بالاختلاف
الاشخاص * قال الجزرى قد يكون التواتر نسبيا فيتواتر عند قوم دون آخرين كما يصح
الخبر عند جماعة دون آخرين (فاذا ورد الخبر كذلك) اى كما ذكر من الكثرة التى هي
غير محصورة على وجه الاحالة المذكورة (وازضاف اليه) اى انضم الى وروده كذلك
او الى الخبر اى يشترط (ان يستوى الامر) اى امر الخبر (فى الكثرة) وفى نسخة ان يستوى
فيه اى فى الخبر الكثرة وهو ظاهر وفى نسخة ان يستوى الامر فيه فى الكثرة (المذكورة)
اى مع الاحالة المسطورة (من ابتدائه) اى الخبر (الى انتهائه) كخبرنا عن نبينا صلى
الله تعالى عليه وسلم فانه يشترط ان يستوى الكثرة والاحالة فى الابتداء والائتمام الى
الانتهاء وهذا اذا كان له ابتداء وانتهاء * واما اذا لم يكن له ذلك فالاستواء ليس بشرط
بل غير ممكن كما اذا سمع من الصحابة وعلى وجه التواتر وهذا ثالث الشروط على مقتضى
كلام المص * وبه يخرج الخبر الذى رواه الاقل من عدد التواتر ثم زاد حتى وصل الى
عدد التواتر بعده ويدوم ذلك فانه لا يطلق عليه التواتر (والمراد بالاستواء ان لا تنقص
الكثرة المذكورة فى بعض المواضع) اى عن العدد الذى احالت العادة الخ كما صرح
به فى الخلاصة * وليس المعنى انه لو كان العدد اولا فلما مثلا ثم نقص واحد منهم
مثلا لم يبق متواترا كما يوحى ظاهر العبارة (لان لا تريد) اى الكثرة (اذا الزيادة هنا)
اى فى باب الخبر ولو تواتر آ (مطلوبة) لزيادة الدلالة اليقينية لقوله تعالى حكاية
عن ابراهيم عليه السلام ﴿ ولكن ليطمئن قلبي ﴾ (من باب الاولى) لان العلم اذا حصل
بدون الزيادة فمعها لاشك انه اولى بالحصول واخرى بالوصول واخوى للقبول (وان
يكون) عطف على ان يستوى (مستند انتهائه) بفتح النون اى محل استناد انتهاء
الخبر وموضع اعتماد الاثر (الامر المشاهد) اى المرئ المحقق (او المسموع) اى يكون
اخرا ما يؤل اليه الطريق ويتم عنده الاسناد مثل رأيت او سمعت من فلان قبل خصهما
بالذكر اعتبارا للغالب والا فالشروط انتهاؤه الى مطلق الحسن الشامل للحواس الخمس

الظاهرة من الذوق واللمس والشم والسمع والبصر كما يشعر به كلام المص فيما بعد
 * وقيل خصهما لان البحث في المتواتر من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وفعله وتقريره
 لافي مطلق المتواتر والاول من المسموعات والثاني والثالث من المبصرات اترك غيرها
 للمقايسة عليهما وقيل * والمراد بالمشاهدة ما يقابل الغيبة فيتناول مطلق الاحساس
 فقوله فالمسموع تخصيص بعد تعميم تتعلق اكثر الاخبار به وهذا هو الشرط الرابع
 * والمراد ان مابسوغ نقله عنه صلى الله عليه وسلم يشترط ان ينتهي الى الحس (لاما ثبت ٢
 بقضية العقل الصرف) كوجود الصانع وقدمه وقدامه وحدوث العالم ومفرداته
 ومركباته وكزيادة عدد الاثنين بالنسبة الى الواحد (فاذا جمع) اي الخبر (هذه الشروط
 الاربعة) قيل هذا الى قوله انتهائهم الحس مفسر لقوله السابق فاذا ورد الخبر فكانا
 متحدين وقوله الاتي فهذا هو المتواتر جزاء لاحدهما حال كونه مقيداً بقوله وانصافاً
 الخ ونظيره قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل
 يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) حيث قيل ان جواب لما
 الاولى دل عليه جواب الثانية * فظهر ضعف ما قيل من ان قوله فهذا جزاء لقوله
 فاذا جمع وهو مع جزائه جزاء قوله فاذا ورد لما فيه من عدم رابطة لفظية ووجود ركابة
 معنوية (وهي) اي الاربعة احدها ومنها (عدد كثير) وثانيها المستفاد من قوله بلا عدد
 (احالة العادة) قيل لو قال احال العقل لم يحتج الى الشرط الخامس وهو ان يصحب
 خبرهم افادته العلم السامعة واما فلابد منه لان احالة العادة شيئاً لا يستلزم احالة العقل
 اياه فلا يكون مستلزم الحصول العلم اليقيني (طواظهم) اي توافقهم نقل عن المص
 انه قال في الفرق بينهما ان التواطىء هو ان يتفق قوم على اختراع معينة بعد المشاورة
 والتقرير بان لا يقول احد خلاف صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة
 بينهم ولا اتفاق بمعنى سواء يكون عن سهو وغلط او عن قصد (على الكذب) قيل
 ترك قوله وقوعه منهم اتفاقاً اعتماداً على ما ذكرنا من قائلها * وثالثها (رووا ذلك عن مثلهم من
 الابتداء الى الانتهاء) قال المص في تقرير هذا المحل المراد مثلهم في كون العادة تحيل
 تواطؤهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم فالسبعة العدول ظاهراً وباطناً مثل العشرة
 العدول في الظاهر فقط مثلاً فان الصفات تقوم مقام الذوات بل قد يفيد قول سبعة
 صلحاء العلم ولا يفيد قول عشرة دونهم في الصلاح فالمراد ح المماثلة في افادة العلم
 لافي العدد قال التلميذ الكلام الاول هو الصحيح وقوله فالسبعة الخ ليس بشئ اذ لا
 داخل لصفات المخبرين في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا كله انتهى * وهو ظاهر قولهم
 ان المتواتر لا يبحث في عن رجاله لكن التحقيق ان الاحالة العادية قد يكون من حيثية الكثرة

٢ يثبت

نسخه

من غير الملاحظة الوصفية وقد تكون بانضمامها كما اذا روى عن العشرة المبشرة مثلا
عشرون من التابعين فانه لاشك ان العادة تحيل اتفاق الاولين على الكذب ولا تحيل اتفاق
العشرة من التابعين عليه ولو كانوا عدولا وكذا اذا نقل عشرون من المفتين والمدرسين
مسئلة يحصل العلم بهم ما لا يحصل بما ينقل عشرون من الطلبة او خمسون من غيرهم * فالمدار
الاصلي في باب التواتر على الاحالة والافادة دون اعتبار العدد والعدالة * نعم * قد
ينضاف الى العدد وصف تقدم به الاحالة فتحصل به الافادة فالحاصل عدم اشتراط
معرفة الرجال عند حصول الاكثار لاشتراط عدم اعتبارهم في الاخبار فاعتبروا يا
اولي الابصار وابعها (وكان) آتى بالواو هنا مع انه ذكر مسبق بطريق التعداد اشارة الى
ان ما ذكر في قوة العطف (مستند انتهاهم الحس من مشاهدة او سماع) لان ما لا يكون كذلك
يحتمل دخول الغلط فيه كما اتفق ان سائلا سال مولى ابي عوانة بمنى فلم يعطه شيئا فلما
ولى لحقه ابو عوانة فاعطاه دينارا فقال له السائل والله لا تفعلك بها يا ابا عوانة فلما اصبحوا
وارادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادى اذا راى
رفقة من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا يزيد بن عطاء اللبثى يعنى مولى ابي عوانة فانه
تقرب الى الله تعالى اليوم بابي عوانة فاعتقه فجعل الناس يمرون فوجا فوجا الى يزيد يشكرون
له ذلك وهو ينكره فلما اكثر هذا الصنيع منه قال ومن يقدر على رده هؤلاء كلهم اذهب
انت حر كذا ذكره السخاوى في شرح الفية العراقى (وانضاف) اى انضم (الى ذلك)
اى الى ما ذكر من الشروط الاربعة (ان يصحب) خبرهم بالنصب على المفعولية والفاعل
قوله (افادة العلم لسمعه) وهذا معنى قول بعضهم ان هذا هو الشرط الخامس والمراد
بالعلم هنا الضرورى وهو الذى يضطر اليه كاسيحي * سواء كان نظريا او لا يعنى عقليا
او تقليا قال شارح ولا يشترط تقدم العلم بالشرائط عندنا خلافا لمن زعم ان العلم الحاصل
عقب التواتر نظرى بل الضابط حصول العلم بصدقه (فهذا اى) هذا الخبر الجامع
للشروط المتقدمة مع الانضيب المذكور (هو التواتر وما) موصوفة او موصولة اى
والخبر الذى (تخلفت افادة العلم عنه) اى مع وجودا لشرائط المتقدمة (فيه كان مشهورا
فقط) قال التلميذ لابدان يزيد بما روى بلا حصر عدد والا لصدق المشهور على جميع
التواتر انتهى * والظاهر ان يقول لصدق التواتر على جميع المشهور قال وهذا ينافيه
قوله بعد هذا ان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين انتهى * ويدفع كلامه
بان هذه الزيادة ما حوطة في كلام الشيخ كما قررناه بقولنا هذا الخبر الجامع للشرائط السابقة
لان من جعلتها ان يروى بلا حصر عدد قيل ولعله اراد بالمشهور المعنى اللغوى لا الاصطلاحى
* ولهذا قام محش في قوله (فكل متواتر مشهور) اى بالمعنى المقابل للمتواتر قلت

مطلب

باعث عتق ابي عوانة

الظاهر المتبارر انه اراد المعنى المصطلح عليه فان مرجع البحث اليه لكن لا بد من زيادة فيدل عليه المقام بان يقال كل متواتر يختلف عنه العلم مشهور وحينئذ يظهر صحة قوله (من غير عكس) وهو ان لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط المنضم اليه انضيا في افادة العلم * وبه يندفع ما قال التلميذ هذا اذا اخذ الجنس من غير فصل وهو يختلف افادة العلم وخطا هذا ميبين في بحث المباح في الاصول (وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول العلم) قيل الرابع من الشروط هو حصول العلم فكيف يكون اربعة بدونه حتى تستلزمه فالاولى ان يقال الثلاثة * وقد اجاب بعضهم بما يني ان العدد الكثير شرط واحالة العادة تواطؤهم شرط آخر كما حررناه سابقا * وعلى هذا فبانضيا في الاستواء والاستناد اليهما يصير اربعة بدون حصول العلم * وهذا الجواب معتمد على ما ذكره بعض المنطقيين في بحث الدلالات من ان الوصف في التعريف بمنزلة المعطوف (وهو) اي الاستلزامه المذكور على الوجه المسطور (كذلك في الغالب) اي في غالب الاخبار واكثر الاثار فالمراد من الاستلزام الاستيعاب كما هو مصطلح اهل العربية لامتناع الانفكاك كما هو اصطلاح المعقول لانه لا يقبل التجزى والغلبة ثم صرح بما علم ضمنا بقوله (لكن قد يختلف) اي حصول العلم (عن البعض) اي بعض الاخبار (لما منع) قيل كعبارة السامع وفيه انه لا عبرة به لانه بمنزلة الحيوان والاصم * ووجد بخط السخاوي ككونه عالما لم يقف على بعض الشروط * وفيه انه تقدم انه لا يشترط تقدم العلم بل المعبر حصول العلم * لكن قد يقال ان حصول العلم قديتوقف على معرفة الشروط * وقيل كان يروى خبران متناقضان قد جمع الشروط ففي هذا يختلف حصول العلم وفيه ان تواتر التقيضين محال عادة (وقد وضع) اي ظهر (بهذا) اي بما قدمناه من التقرير (تعريف المتواتر) ولما توهم من المتن ان كل ما يرد بلا حصر فهو متواتر دفعه بقوله (وخلافه) اي غير المتواتر وهو المشهور * (قد يرد بلا حصر ايضا) قال التلميذ يقال عليه فماذا يسمى انتهى قيل وكانه سمي هذا باسم المشهور الذي يطلق على ما اشتهر على السنة قلت بل الصواب انه يسمى المشهور على ما سبق تقريره وتقدم تحريره ويدل عليه قوله (لكن مع فقد بعض الشروط) وهو ان لا يستوى طرفاه او لا يكون منتهيا الى الحس او يتخلف عنه افادة العلم * واغرب التلميذ حيث قال هذه زيادة زادها الشارح تبعا لرأى من لا رأى له في الفن اذ يغني عنها قوله ما لم يجمع شروط التواتر انتهى * وفيه ان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقيد ما لم تجتمع شروط المتواتر مع الحصر فتدبر وتادب فان صاحب هذه المقالة امام في هذا الفن لا محالة

* ثم قيل هذا يدل على ان عدم اجتماع شروط التواتر شرط في المشهور فيكونان
 متباينين وما ذكره اولامن قوله فكل متواتر مشهور يدل على ان بينهما عموما
 وخصوصا مطلقا * وقد يجاب بان المقصود من التقسيم بيان ماهو غير المتواتر من المشهور
 لا ماهو اعم من المتواتر وغيره فان المتواتر داخل في عموم المشهور * اومع حصر *
 قيل عطف على قوله اما ان يكون الخ * والظاهر انه عطف على بلا حصر
 ﴿ بما فوق الاثنين ﴾ اى حصر واقع بعدد كائن اكثر من اثنين كما قال (اى
 بثلاثة فصاعدا) وقوله (ما لم تجتمع شروط التواتر) مستغنى عنه لانه اذا كان
 مع الحصر فلم تجتمع فيه شروط التواتر لكن قد يقال انه قيد لقوله فصاعدا اذا قد
 يصل الى كثرة تفيد التواتر * اوبهما * (اى باثنين فقط) * اوبواحد * قيل العطف
 بحسب المعنى والحاصل ان الخبر اما ان يرد بطرق بلا حصر اومع حصر بما فوق الاثنين
 اوبالاثنتين اوبواحد او عطف على قوله ان يكون لكن باعتبار حذف العامل اى الخبر
 اما ان يكون له طرق بلا حصر اوما يكون طرق مع حصر او يرد باثنين اوبواحد
 كما يدل عليه قوله (والمراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما) فاندفع ما قيل
 ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلان كلمة اما بقيت بلا اخت حيث لم يعطف على
 يكون شي * لا با وولا بما واما معنى فلان تقرير الكلام هكذا اويكون له طرق مع الحصر
 بواحد ولا يخفى فساده * وقد * اجيب ايضا بانه لعله اراد بالطرق الجنس مجازا والجنس
 يطلق على الواحد والاثنتين * واما تفسيره باسائده كثيرة فاعتبار اكثر الاقسام
 ثم قيل الاولى ان يقول ان يرد بهما فقط في بعض المواضع لافى الجميع ولا يرد باقل
 منهما في موضع (فان ورد) اى الخبر (باكثر) اى برواية اكثر من اثنين وفيه ان
 هذا القول لا يجرى في قوله بواحد مع انه مطلوب فيه ايضا اللهم الا ان يتكلف ويقال
 المراد باكثر من اثنين او واحد (في بعض المواضع من السند) بيان لبعض (الواحد)
 احتراز من السند المتعدد وقيل الاحسن ان يقول من السندين لان الكلام فيه بم حكم السند
 الواحد وكذا قوله يقضى على اكثر (لا يضر) اى ورود الكثرة او الاكثرية (اذ
 الاقل في هذا) اى في هذا الباب او الفن وفي بعض النسخ في هذا العلم (يقضى) اى يحكم
 ويغلب (على الاكثر) يعنى الاقل هو الحكم والمعتبر في السند حتى اذا وجد في بعض
 الطبقات ما ينقص عن الشروط خرج عن المشروط * فالاول المتواتر * قيل فيه نظر
 لان الاول وهو ماله طرق بلا حصر ليس بمتواتر فانه اذا لم تحصل الشروط المذكورة
 لا يسمى متواترا كما صرح به المص في الشرح (وهو) اشارة الى ان ما بعده خير لاصفة
 المفيد للعلم اليقيني * اى الضرورى والحصر اضافى يعنى ان المتواتر هو المفيد للعلم

اليقيني اى الذى يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكن دفعه كما يحققه بعيد ذلك (فآخرج)
 اى التقييد باليقيني (النظرى) اى الحبر المقيد للعلم النظرى عن مفاد المتواتر (على
 ما يأتى تقريره) * بشر وطه * (التى تقدمت) قيل قوله بشروطه لغولانه داخل فى
 مفهوم المتواتر * واجب * بانه متعلق بالاول لا بالمفيد كما ذكره شارح اى الاول مع
 شروطه هو المتواتر وبهذا يندفع النظر السابق (واليقين) اى علمه (هو الاعتقاد) هو
 شامل لجميع التصديقات وبه خرج الشك واخرج بقوله (الجازم) المراد به القاطع الجازم
 صاحبه به الظن وهو ترجيح احد طرفى الحكم مع تجوز الجانب الاخر ويقابله الوهم
 واخرج بقوله (المطابق) اى للواقع الجهل المركب * وقيل لوقال والثابت لخرج
 اعتقاد المقلد لانه يزول بتشكيك المشكك لكان اولى ودفع بان المتبادر من اطلاق الجازم
 انه لوجب اى الجزم ناشى من سبب فيخرج التقليد وحاصله ان مراد المص بالجازم
 هو الجزم الذى لا يفيد التشكيك (وهذا) اى كون المتواتر مفيدا للعلم اليقيني (هو
 المعتمد ان الحبر المتواتر) اى فى انه (يفيد) وقيل ان بيان لقوله هذا اى من ان
 الحبر يفيد (العلم الضرورى هو) اى العلم الضرورى (الذى يضطر الانسان اليه)
 اى الى العلم به والتيقن عليه (بحيث لا يمكنه دفعه) اى دفع علمه عن نفسه قيل
 الضرورى كما يطلق مقابلا للنظرى يطلق * لهذا المعنى ايضا وليس المراد وهما هو
 المقابل للنظرى ليرد ما قيل من انه ليس كل ضرورى كذلك وانه قد يكون النظرى
 الحاصل بالبرهان كذلك ايضا فلا يصح تعريفه * فالوجه ان يقال انه بيان ان المراد
 بالضرورى هو هذا القسم * قال الامام الغزالي رحمه الله الحاصل بالمتواتر ليس
 بنظرى ولا ضرورى بل هو واسطة بينهما وتوقف الامدى فيه (وقيل لا يفيد) اى
 المتواتر (العلم الانظري) اى لا ضروريا ولا ما بينهما على ما تقدم والقائل به امام الحرمين
 من الاشاعرة وابوالحسن البصرى والكعبى من المعتزلة (وليس هذا) اى هذا القول
 (بشئ) اى معتدبه (لان العلم) اى الذى هو حاصل (بالمتواتر) الاول بالمتواتر اى
 بسبب (حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعالمى) منسوب الى العام ضد الخاص (اذ
 النظر ترتيب امور معلومة) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او مظنونة
 كقولنا الجدار مائل طامح وكل مائل (يتوصل بها) اى بالامور المعلومة والمظنونة ٢ (الى
 معلوم او مظنون) نشر مرتب قيل ان كان المراد من العلم اليقيني كما تقتضيه المقابلة يخرج
 الافكار الواقعة فى التصورات والتصديقات الجبلية فانها ليست عن ترتيب امور معلومة *
 ومع هذا يضطر الانسان اليه بحسب لا يمكنه دفعه وان كان المراد منه التصور والتصديق
 النفسى معا * وصرح بهذا الاصطلاح الموافق يرد الاعتراض الثانى دون الاول

مطلب

قول الامام الغزالي

طاح هلك وسقط

وبابه قال وباع

« مختار »

٢ الى علوم وظنون

« نسخة »

على ما قيل سابقا وان كان المراد به المعنى العام يلزم استدراك قوله مظنونة (وليس في
 العامى اهلية ذلك) قيل ولهذا لم يستفسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة
 وسائر العلماء العوام عن الدلائل الدالة على الصانع وصفاته حين قرروهم على ايمانهم
 اذ علموا انهم لا يعلمونها قطعا **واجيب** عنه بانهم كانوا يعلمون انهم يعلمون الادلة اجمالا
 كما قال الاعرابي البعرة تدل على البعير واثرا القدم على المسير افساء ذات ابراج وارض
 ذات فجاج لا تدل على الصانع اللطيف الخبير وقد قال تعالى (ولئن سألهم من خلق
 السموات والارض ليقولن الله) غاية ما في الباب انهم قصروا عن تفصيل الدلائل الدالة
 عليه ولذا قال بعضهم والاظهران يقول الشيخ كالصبي الذي لا اهتمام له الى النظر اذ
 العامى كثيرا ما يكون فطنا بل كل عامى يحصل له العلم بالاستدلال فان يستدل بطولوع
 الشمس على وجود النهار وبوصول الشمس الى موضع كذا على وقت الظهر وغير
 ذلك (فلو كان) اى افادة المتواتر (نظريا لما حصل لهم) اى للعوام المدلول عليه بالعامى
 (ولا ح) اى تبين (بهذا التقرير) اى المتقدم (الفرق بين العلم الضرورى والعلم
 النظرى اذ الضرورى يفيد العلم بلا استدلال) قال التلميذ الضرورى هنا صفة العلم فيصير
 معنى التركيب اذ العلم الضرورى يفيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى * ويمكن
 دفعه بان التقدير الطريق الضرورى فكان الاظهر والاخصر ان يقول اذ الضرورى
 يحصل بلا استدلال (والنظرى يفيد) اى العلم (لكن مع الاستدلال على الافادة)
 اى على طريقها وعلى ما يستفاد به المطلوب من الادلة هذا وقيل فيه انه يستلزم اختصاص
 النظرى بالتصديق * وقد يكون الضرورى مفيدا للعلم بالاستدلال وقد يكون النظرى مفيدا
 للعلم لامع الاستدلال فالوجه ان يقال معناه ان كل ضرورى خاص يفيد علما عاما في
 ضمنه بدون الاستدلال عليه * وان كل نظرى خاص يفيد علما عاما في ضمنه مع
 استدلال عليه * والحاصل ان الضرورى هو الحاصل بدون الاستدلال والنظرى
 هو الحاصل بالاستدلال والمراد من الاستدلال هو الكسب لئلا يختص بالتصديق
 ولو ترك قوله يفيد واتى بدل الاستدلال لكان اولى * وقيل اقام الافادة مقام الاستفادة
 تسامحا لان الافادة سبب الاستفادة ومقتضى اليها * وهذا كما قيل في قوله تعالى (ما منعك
 ان لا تسجد) ان المعنى مادعاك الى ترك السجود لان المنع عن السجود داع الى تقيضه
 * فان قلت يرد عليه ان ما ذكره هو الضرورى بالمعنى المقابل للنظر لا بالمعنى المذكور
 * قلت قوله يفيد العلم ليس تعريفا بل هو حكم (وان الضرورى) عطف على
 اذ الضرورى فانه فى معنى لان الضرورى (يحصل لكل سامع والنظرى لا يحصل
 الا لمن فيه) وفى نسخة (الا لمن له اهلية النظر وانما اهتمت) اى انا (شروط المتواتر)

وفي نسخة التواتر وهي الشروط الاربعة المضافة الى الخامس (في الاصل) اى
 في المتن وبينهما في الشرح واغرب الشارح حيث قال بان لم يبين احوال تلك الكثرة
 من العدالة وغيرها (لانه) اى المتواتر (على هذه الكيفية) اى المذكورة في الشرح
 وقول شارح اى احوال الكثرة غير مستقيم (ليس من مباحث علم الاسناد) في الجواهر
 اصول الحديث علم باصول تعرف بها احوال حديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
 من حيث صحة النقل عنه وضعفه والتحمل والاداء (اذ علم بالاسناد يبحث فيه عن صحة
 الحديث) المراد من الصحة هنا معناها اللغوي ليشمل بالحسن ايضا فان الحسن بالاصطلاح
 منافي للصحة (اوضعه ليعمل به) اى في غير الضعيف (او يترك) اى العمل به
 في الضعيف الا في الفضائل (من حيث) متعلق بيبحث (صفات الرجال) اى رجال
 اسناده الحديث من العدالة والضبط وغيرها (وصيغ الاداء) بكسر الصاد وفتح
 التحية جمع صيغة وهي سمعت وحدثنا واخبرنا ونحوها (والمتواتر لا يبحث عن رجاله)
 اى عن صفاتهم (بل يجب العمل به من غير بحث) لا يجابه اليقين وان ورد عن
 الفساق بل عن الكفرة * فلا يرد ما قال محس فيه ان رجاله يجب ان يكون يبحث
 احالت العادة الخ فيبحث عن رجاله ايضا قال التلميذ * هذا يؤيد ما قلناه من انه
 لا يدخل لصفات المخبرين في باب التواتر فاحفظ فسيأتي ما يحال به علينا * فائدة * اى
 هذه فائدة عظيمة يجب ان تحفظ لتمييز المتواتر عن غيره (ذكر ابن الصلاح) وهو
 الامام الجليل المتفق على جلالته في هذا الفن (ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم)
 اى المذكور في ضمن المتن والشرح (يعز وجوده) اى يقلل بحيث لا يكاد يوجد
 (الا ان يدعى) بصيغة المجهول (ذلك) اى المتواتر وقيل يعز بمعنى يعدم
 فالاستثناء منقطع اى لكن ادعاء التواتر ممكن (في حديث من كذب على متعمداً فليتبوا
 مقعده من النار) لرواية ازيد من مائة صحابى له وفيهم العشرة المبشرة ثم لم تزل
 رواية في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه (وما دامه) اى ذكر اى ابن الصلاح (من العزة)
 اى القلة ومن بيان لما (ممنوع وكذا مادامه غيره) كايين جبان والحازمي (من العدم
 لان ذلك) اى كلام الادعائين (نشاء عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال
 وصفاتهم) عطف تفسير قال التلميذ تقدم ان التواتر ليس من مباحث علم الاسناد وانه لا يبحث
 عن رجاله وح فلو سلم قلة الاطلاع عن ذكرهم المص على احوال الرجال وصفاتهم لم
 يوجب ما ذكره بقوله (المقتضية لابعاد العادة) الاولى لاحالة العادة (ان يتواطؤ على الكذب)
 اوان (يحصل) اى الكذب (منهم اتفاقاً) وقد * اجيب * بان ذلك اما ذكر
 لتأكيد عدم تواطؤهم على الكذب وليس بشرطه في المتواتر كذا في التلويح * فقوله

مطلب
 تعريف اصول
 الحديث

المقتضية صفة لكل من كثرة الطرق واحوال الرجال والاطهر ان صفات الرجال عنده
 ايضا قد تؤثر في حصول التواتر فانها كثرة معنوية كما سبق عنه ان الصفات قد تقوم مقام
 الذات (ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الاحاديث)
 اى وجوداً كثيراً باضافة الصفة الى الموصوف مفعول مطلق الموجود (ان الكتب
 المشهورة) بفتح التاء مبتداء خبره من احسن (المتداولة بايدي اهل العلم شرقاً
 وغرباً) قال التلميذ لقائل ان يقول البحث في وجود التواتر لاني امكان وجوده
 (المقطوع) بالنصب عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها) قال التلميذ ان سلم القطع فهو
 بنفس النسبة لاصحتها على ما لا يخفى * اقول * وفيه ايضا ان هذا انما يثبت التواتر
 المعنوي لا اللفظي والكلام فيه وغايته ما يفسد بوجود التواتر اللفظي بالنسبة الى
 صاحب الكتاب كالبخارى مثلاً لا ما بعده الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ومن حدث
 من غالب المصنفين لا يبلغ مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب (اذ اخبر) ان
 (اجتمعت) اى الكتب (على اخراج حديث وتعددت طريقة تعددا تحيل العادة
 تواطؤهم على الكذب الى آخر الشروط افاد) اى الاجتماع المفهوم من قوله اذا اجتمعت
 (العلم اليقيني بصحة نسبة الى قائله) قال التلميذ دعوى مجردة فلا تفيد في محل النزاع
 (ومثل ذلك في الكتاب المشهورة كثير) قال السخاوى ذكرنا شيخنا من الاحاديث
 التي وُصفت بالتواتر حديث الشفاعة والحوض وان عدد رواتهما من الصحابة زاد
 على الاربعين ومن وصفهما بذلك عياض في الشفاء وحديث من بنى لله مسجداً ورؤية
 الله في الآخرة ولائمة من قریش وكذا ذكر العياض في الشفاء حديث حين الجذع
 وابن حزم حديث النهي عن الصلوة في معاطن الابل وعن اتخاذ القبور مساجد وابن
 عبد البر حديث اهتر العرش لموت سعد بن معاذ وغيره وحديث انشقاق القمر وابن
 بطال حديث النهي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر والشيخ ابواسحق الشيرازي
 قال بعد ذلك الاحاديث المروية عن النبي عليه السلام في غسل الرجلين لا يقال انها اخبار
 احاد لان مجموعها افاد تواتر معناها وكذا ذكر غيره في التواتر المعنوي كشجاعة علي وجود
 حاتم واخبار الدجال انتهى وفيه ان المانعين انما منعوا التواتر اللفظي والمثبتين جوزوا
 التواتر المعنوي فالخلاف لفظي * وبه ان دفع مدافعة التلميذ للشيخ والله اعلم * ثم *
 جملة الفائدة وقعت معترضة بين المتعاطفين حيث قال * والثاني * اى من الاقسام
 الاربعة (وهو اول اقسام الاحاد) اى المقابلة للمتواتر (ما) موصولة او موصوفة اى
 حديث له (طرق محصورة) اى اسانيد معينة (باكثر من اثنين) بان يروى جماعة ثلاثة
 فاكثر عن جماعة يعنى كل منهم عن شيخه وقال السخاوى اى عن بعض رواية اوفى جميع

مطلب
 الاحاديث التي وصفت
 بالتواتر

طبقاته (وهو) ﴿ المشهور ﴾ قيل جملة وهو اول اقسام الاحاد لا تحمل على الثانى فالاول ان يقال الثانى ماله طرق محصورة باكثر من اثنين وهو اول اقسام الاحاد ويترك الواو من قوله وهو المشهور ﴿ واجب ﴾ بان قوله ماله طرق الخ خبر لقوله والثانى وان كان الخبر فى المتن هو قوله المشهور وقوله وهو اول اقسام الاحاد جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فظهر حسن الواو فى قوله وهو المشهور والظاهر ان الثانى مبتداء خبره المشهور على ما فى المتن وهو اول الخ جملة معترضة وماله طرق بدل من اول الاقسام واعاد وهو لطول الفصل (عند المحدثين) احتراز عن المشهور على السنة العامة (سعى بذلك لوضوحه) اى شهرته لكون رواية اكثر من اثنين ﴿ وهو المستفيض على رأى ﴾ (جماعة) لفظه رأى فى المتن متون وفى الشرح مضاف وهو غير مستحسن فى المزج لكن لما كان الكتابان بمنزلة واحدة مساع ومع هذا كان الاولى ان يقول لجماعة (من ائمة الفقهاء) من تبعضية او بيانية والمراد من ائمة الفقهاء الاصوليون فى الفقه منهم كما استفاد من اضافة الائمة الى الفقهاء المقصود بهم علماء الفروع فالإضافة بمعنى اللام (سعى) اى النوع الثانى وهو المشهور (بذلك) اى بالمستفيض (لانتشاره) اى اشتباره بين الرواة (من فاض الماء) اى كثر حتى سال على طرف الوادى (يفيض فيضا) قال فى شمس العلوم اى زاد حتى خرج من جوانب الاناء وفى التاج استفاض الخبر اى شاع واستفاض الوادى شجراً اذ اتسع وكثر شجره (ومنهم) اى من ائمة الفقهاء او من المحدثين او من مجموعهم (من غير) اى اظهر المغايرة (بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون) اى انحصار كثرة طرقه (فى ابتدائه وانتهائه) وزاد السخاوى وفى ما بينهما فكان الاولى ان يقول المص من ابتدائه الى انتهائه (سواء المشهور اعم من ذلك) اى مما ذكر وغيره بحيث يشمل ما كان اوله منقولاً عن الواحد كحديث انما الاعمال * وان انتقد ابن الصلاح فى التمثيل به ولا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه فى تعريفه اذ الشهرة فيه نسبية * وقد ثبت عن ابى اسمعيل الهروى انه كتبه عن سبعمائة رجل عن يحيى بن سعيد * واعتنى الحافظ ابو القاسم بن مندة بجمعهم وترتيبهم بحيث جمع نحو النصف من ذلك ذكره السخاوى (ومنهم من غير على كيفية اخرى) وهى ان المستفيض ما تلقىه الامة دون اعتبار عدد ولذا قال ابو بكر الصيرفى انه هو والمتواتر بمعنى واحد * قال السخاوى ونحوه قول شيخنا فى المستفيض (وليس) اى المستفيض (من مباحث هذا الفن) يعنى كفى المتواتر لما مرانه لا يبحث فيه عن صحة الرجال وضعفهم بخلاف المشهور فانه قد اعتبر فيه هذا العدد المخصوص والظاهر ان ما تلقاه علماء الامة بالقبول كحديث البخارى وهو اعم من المتواتر وغيره (ثم المشهور يطلق) اى كثيراً (على ما حرر) اى ذكر وقرر (ههنا) وفى نسخة بدون هاء التثنية (وعلى ما اشتهر)

اي وقد يطلق ايضا على ماشتهر (على الاسنة) اي السنة العوام (فيشتمل) اي الحديث بالاطلاق الثاني (على ماله) وفي نسخة صحيحة فيشتمل ماله (اسناد واحد فصاعدا) اي مالم يجتمع فيه شروط المتواتر والمشهور عند الخواص (بل يطلق) اي كثيرا بالاطلاق الثاني (على مالا يوجد له) وفي نسخة صحيحة بل مالا يوجد له (اسناد) اي ثابت سواء كان له اسناد موضوع اولا يكون له اصل (اصلا) مثل السخاوي بعلماء امي كانبيا بن اسرائيل وولدت في زمن الملك العادل كسرى وتسليم الغزالية فقد اشتهر على الاسنة في المدائح النبوية انتهى * وقد جمعت غالبه في جزء مما اتفق الحفاظ على انه موضوع اولا اصل له ومنه ما اشتهر على السنة العلماء وتنازع في معناه الفضلاء حب الهرة من الايمان واما حديث الغزالية فقد تبع السخاوي ابن ابي كثير في انه لا اصل له والصحيح انه ثابت لانه رواه البيهقي من طرق وضعفه جماعة من الأئمة لكن طريقه يقوى بعضها بعضا * وذكره القاضي عياض ايضا في الشفاء * ورواه ابو نعيم في الدلائل لكن باسناد فيه مجاهيل وبالجملة فهو ضعيف او حسن لاموضوع ولا بما لا اصل له * وقد نقل العسقلاني عن السخاوي ايضا انه قال لكنه ورد في الجملة في عدة احاديث يقوى بعضها ببعض اوردها شيخ الاسلام اي ابن حجر العسقلاني والله سبحانه وتعالى اعلم * والثالث العزيز * (وهو ان لا يرويه) الاظهر ما لا يرويه (اقل من اثنين عن اثنين) قال السخاوي فيشتمل ما وجد في بعض طبقاته ثلثة فاكثر انتهى لان توالي رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا تكاد توجد * ولذا نوقش في عبارة الشرح فقيل الاولى ان يقول وهو ما يرد باثنين في بعض المواضع ولا يرد باقل في موضوع حتى لا يصدق على المتواتر والمشهور وايضا يرد على ما قال انه يتوهم منه ان اثنين المروى عنه شرط * وينبغي ان لا يرد فلو قال عن اقل من اثنين لم يلزم ذلك * ثم اعلم * ان العزيز اختلف في تفسيره فقال ابن مندة وقرره ابن الصلاح * والنووي انه ما يرويه اثنان او ثلثة فعلى هذا يكون بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه وخص بعضهم المشهور بالثلثة والعزيز بالاثنين واختاره المص * ولذا قال فيما سبق اوها فقط (سمى) الحديث المذكور (بذلك) اي بالعزيز (اما قلته وجوده) فانه يقال عز الشيء يعز بكسر العين في المضارع عز او عزاة اذا قل بحيث لا يكاد يوجد (واما لكونه عز) من قولهم عز بعز يفتح العين في المضارع عزاء وعزاة ايضا اذا اشتد قوى * ومنه قوله تعالى (عز ربنا ثلث) اي قويتها به (اي قوى) اي الحديث (لحيته) بلام العلة وفي نسخة بمجيئه اي بسبب ورود ذلك الحديث بعينه (من طريق) اي اسناد (اخر) وفي نسخة اخرى بناء على ان الطريق كالسبيل يذكر ويؤث على ما في كتب اللغة * وليس * اي وكون الحديث عزيزا ليس * شرطا للصحيح * اذا الصحيح

٣ وهو ابو عبدالله
بن مندة الحافظ
الاصهباني
ع حيث قال الحافظ
بن الصلاح رحمه الله
تعالى روي عن ابي
عبدالله بن مندة
الحافظ الاصهباني
انه قال الغريب
من الحديث كحديث
الزهرى وقسادة
واشابههما من الأئمة
ممن يجمع حديثهم
اذا انفرد الرجل
عنهم بالحديث
يسمى ضربا فاذا
روى عنهم رجلان
او ثلاثة واشتركا
في حديث يسمى
عزيزا فاذا روى
الجماعة عنهم حديثا
يسمى مشهورا
من مقدمة ابن
الصلاح

ما وجدله اسناد صحيح ولو واحد على الصحيح ﴿ خلافا لمن زعمه ﴾ وهو اى
من زعمه (ابو على الجبائى) بضم الجيم وتشديد الموحدة وهمزة قبل ياء النسبية (من المعتزلة)
اى من جعلتهم بل من ائمتهم (واليه) اى الى هذا القول (يومى) بسكون الواو
وهمزة فى الخرد ويبدل اى يشير (كلام الحاكم بنى عبدالله فى علوم الحديث) اسم كتاب
له (حيث قال) اى فيه (الصحيح هو الذى يرويه) وفى نسخة الصحيح ان يرويه
(الصحابى) اراد به الجنس ولذا قال (الزائل عنه) اى المرتفع عن الصحابى (اسم
الجهالة) ارادها المعرفة التامة المعتبرة فى حد الصحيح (بان يكون له) اى للصحابى
* وقيل للحديث الذى رواه الصحابى (راويان بمن يتداوله) اى يتناوله فى الرواية
عنه (اهل الحديث) اى الخدق من المحدثين (الى وقتنا) اى فى كل طبقة وهو ان ضمير له
للحديث كما يقويه قوله (كالشهادة على الشهادة) اى كتداول الشهادة على الشهادة
بان يكون لكل شاهد اصل شاهد افرع فانه يجب فى الشهادة على الشهادة ان يكون لكل من
الشاهدين شاهدان على شهادة وعمما يؤيد ان ضمير له للصحابى ان قوله بان يكون تفسير
لقوله الزائل عنه اسم الجهالة تم اذا كان ضمير له للصحابى كما هو الظاهر فلا تكون اثنية
الصحابى معتبرة فى الصحيح فيشكل الاعتذار الآتى عن تفرد عمر فى الجواب وان
جعل للحديث على ما قيل دفعا لهذا اليراد فلم يظهر وجه تخصيص السؤال بتفرد
علقمة عن عمر لكن الامر يسهل وسيجى هذا مزيد تحقيق ومزيد تدقيق وقد اشار
المص الى ضعف احتمال الضمير للحديث بقوله واليه يومى كلام الحاكم وتوضيحه ان كلام
الحاكم يحتمل الاحتمالين احدهما ان يكون الضمير فى قوله ان يكون له راويان راجعا
الى الحديث ويكون الباء فى قوله بان يكون بمعنى مع فعلى هذا الصحيح الذى رواه
عن الصحابى المشهور بالرواية راويان ورواه عن هذين الراويين اربعة وهلم جرا ولا
يخفى بعده وثانيهما ان يكون الضمير راجعا الى الصحابى فعلى هذا الصحيح الذى
رواه الصحابى المشهور بان يكون له راويان وان كان يروى الحديث عنه احدهما * وكذا
لكل من يروى عنه راويان وان كان يروى الحديث عنه احدهما ويكون الغرض من هذا
الشرط تزكية الرواه واشتهار ذلك الحديث بصدوره عن قوم مشهورين بالحديث
والرواية عن مشهورين بهما وهذا هو الظاهر وهو المعتمد عند اهل الحديث على الصحيح
(وصرح القاضى ابوبكر بن العربى) فى شرح البخارى (بان ذلك) اى كون الحديث
له راويان (شرط البخارى) اى تصحيحه او فى صحيحه (واجاب) اى القاضى (عمما)
اى عن اعتراض (اورد عليه) اى على البخارى بفرض صحة اوعلى القاضى لتصريحه
بذلك (من ذلك) اى من اجل هذا الاشتراط (بجواب) متعلق باجاب (فيه) اى

في جوابه (نظر) اى تأمل وبحث (لانه) اى القاضى (قال) اى فى جوابه عما يرد عليه (فان قيل حديث الاعمال بالنيات) مع كونه صحيحا بلا نزاع (فرد) اى منفرد فى طبقة الصحابة والتابعين وبينه بقوله (لم يروه) اى ذلك الحديث (عن عمر رضى الله تعالى عنه ولا عنه الا علقمة قال قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة) اى بحضورهم عند منبره (فلولا انهم يعرفون) اى الحديث (لانكروه) فيه انه لا يلزم من سكوتهم وعدم انكارهم وجود سماعهم وعدم تفرد عمر كما لا يخفى مع انه لو سلم انه يلزم من سكوتهم عدم تفرد عمر لانسلم انه يلزم عدم تفرد علقمة كما هو ظاهر ولذا * قال التلميذ حاصل السؤال انه لم يروه عن عمر الا واحد * وحاصل الجواب انه قد رواه عمر وغيره فلا يحسن هذا الجواب للسؤال بوجه * قلت قد يوجه بان خطبة عمر رضى الله تعالى عنه ما كانت خالية عن حضور التابعين بالنسبة الى التابعى بل الى صحابى لم يسمع من النبي عليه الصلوة والسلام يخرج عن التفرد وبالنسبة الى الصحابة الذين سمعوه من النبي عليه الصلوة والسلام على تقدير سماعهم يخرج عمر عن التفرد * ولعله خاطبهم وقال اما سمعتموه او قد سمعتم رسول الله عليه الصلوة والسلام * قال كذا فبح عدم انكارهم معرفة بالحديث وتصريح بالمقصود هذا ما خطر لي بالخاطر الفاتر والله اعلم بالسرائر والظواهر فيكون حاصل كلام القاضى جوابا عن سؤالين احدهما مذكور والآخر مقدر * بل يمكن ان السؤال بتوجه على وجه يرد على تفرد عمر وعلقمة جميعا بان يقال المراد من قوله فرد انه فرد بالنسبة الى رواية * الاول وهو عمر ومن قوله لم يروه انه فرد بالنسبة الى علقمة * نعم * يبقى عليه تفرد من بعد علقمة ولذا قال المص (كذا قال) اى القاضى فى الجواب عن السؤال الوارد عليه (وتعقب) بصيغة المجهول اى اعترض عليه من تعقيب الرجل اذا اخذته بذنب صدر منه * وقيل التعقيب ابطال الكلام من تعقب على فلان اى مشى على ممشاه وجعل عقبه موضع عقبه كانه اخرب اثر مشيه فى طريقه اى وابطل جوابه (بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره) وقد سبق ما يفيد (وبان هذا لو سلم فى تفرد عمر منع فى تفرد علقمة عنه) يعنى لو سلم ان هذا الجواب يمنع تفرد عمر لكن لا يمنع تفرد علقمة * وليس معناه ان التفرد ممنوع كما يتوهم من ظاهر العبارة * وقال التلميذ ظاهر التعقيب انه على اشتراط التعدد فى الصحابى وظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه لا يشترط التعدد فى الصحابى وانما يشترط فيمن بعده * اقول * قد خفت المؤنة وخفت المعونة (ثم تفرد محمد بن ابراهيم) اى ثم منع فى تفرد (به) اى بهذا الحديث (عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد) اى منع فى تفرد (به) اى بالحديث (عن محمد) اى ابن ابراهيم ثم اشتهر عن يحيى

حتى كتبه عنه سبعائة (على ماهو) اى المنع المذكور او التفرد المسطور بناء على ما هو (الصحيح المعروف) اى المشهور (عند المحدثين) ولعله اراد الجمهور قال الحاكم لم يصح هذا الحديث عن النبي عليه الصلوة والسلام الا من رواية عمر رضى الله تعالى عنه ولا عن عمر الا من رواية علقمة ولا عن علقمة الا من رواية محمد بن ابراهيم ولا عن محمد الا من رواية يحيى بن سعيد الانصارى وعن يحيى ان نشر وروى عنه اكثر من مائتى انسان اكثرهم ائمة * ولذا قال الائمة ليس هو متواتر وان كان مشهورا عند الخاصة والعامه لانه فقد شرط التواتر في اوله كذا في شرح مسلم قلت وكذا فقط شرط المشهور المصطلح في اوله كما سبق قال البقاعى في التكت الوفيه بما في شرح الالفية قوله وتعب الخبير مصيب للمحزاي المقطع من الحزو وهو القطع والصواب في تعقبه ان يقال انت فرضت ان المعترض اورد عليك تفرد علقمة به عن عمر رضى الله تعالى عنه * ثم اجبت بما ظننت انه ينفي تفرد عمر به فلا انت اجبت عما اورده السائل ولا اجبت فيما ظننت فان سكوت الخبير عند اخبار مخبره له لقبول الخبر لا لكونه شاركة في روايته عن رواه عنه انتهى * وقد عرفت ما فيه ودفع ما ينافيه * ثم! احسن المص بما قد يرد عليه من سؤال متضمن لاعتراض بان يقال ان الحديث روى من غير علقمة ومنه غير محمد ومنه غير يحيى فلا يكونون متفردين فاجاب بقوله (وقد وردت لهم) اى للمتفردين في ذلك الحديث (متابعات) بفتح الموحدة وهى جمع المتابعة ويأتى معناها في محلها ان شاء الله تعالى (لا يعتبر) اى الحديث (بها) اى بتلك المتابعات * قال التلميذ افاد المص في تقريره هذا بان هذا اشارة الى ان المتابعات التى وردت لهذا الحديث لا تخرجه عن كونه فردا لضعفها (وكذا الانسليم) يحتمل ان يكون من قمة كلام المتعقب او من زيادة افادة المؤلف (جوابه) اى جواب القاضى (في غير حديث عمر رضى الله تعالى عنه) اى في الاحاديث التى تفرد غير عمر من الصحابة وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اورده البخارى وغيره من ارباب الصحاح (قال ابن رشيد) بصيغة التصغير (ولقد كان يكفى القاضى) منصوب على انه مفعوله (في بطلان مادعى انه) اى عدم التفرد والعزيم وهو بدل من ما (شرط البخارى) اى كما قيل (اول حديث) مرفوع على انه فاعل يكفى (مذكور فيه) اى في البخارى يعنى فانه مروى بالاحاد وهو حديث الاعمال بالنيات فانه من اوائل حديث البخارى وليس المراد انه اول حقيقى فانه هو حديث بدأ الوحى * قال البقاعى وكذا آخر حديث مذكور فيه وهو كلمتان خفيفتان على اللسان * فان ابا هريرة تفرد به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتفرد به عنه ابو زرعة وتفرد به عنه عمارة بن القعقاع وتفرد به عنه محمد بن فضيل وعنه ان نشر فرواه عنه اشكاب وغيره (وادعى ابن حبان) بكسر

الحاء وتشديد الموحدة (نقيض دعواه) اى ضد دعوا القاضى (فقال) اى ابن حبان
 (ان رواية اثنين عن اثنين) اى وهكذا (الى ان ينتهى) اى اسناد الحديث (لا توجد) اى
 تلك الرواية فى الحديث الصحيح او فى مطلق الحديث (اصلا) اى لا قليلا ولا كثيرا
 (قلت) قائله المص (ان اراد) اى ابن حبان (ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط
 لا توجد اصلا فيمكن) اى عقلا ونقلًا (ان يسلم) اى ما اراد به (واما صورة العزيز
 التى حررهاها) اى ذكرنا حدها وقررناها (فوجوده بان لا يرويه اقل من اثنين)
 وفى نسخة عن اقل من اثنين حق العبارة تأخير قوله فوجوده الى هنا واما على كلامه وتقديره
 فهى موجودة وهى جملة معترضة بين الميين والميين (ومثاله) اى مثال العزيز على ما
 قررناه او مثال ما حررناه والمراد بالمثل الصورة الجزئية التى هى فرد من مفهوم
 القاعدة الكلية (مارواه الشيخان اى البخارى ومسلم كلاهما) من حديث انس
 والبخارى (اى وحده) من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم) اى حقيقة الايمان او كاله (حتى اكون احب
 اليه من والده وولده) اى حيا اختياريا مسندا الى الايمان الحاصل من الاعتماد لاحبا
 طبيعا لان حب الانسان نفسه ووالده وولده مركزوز فى الطبع خارج عن حد الاستطاعة
 والمعنى لا يصدق بى حتى يفدى فى طاعتى نفسه ويؤثر على هواه رضائى وان كان فيه هلاكه
 (الحديث) بثلاث المثناة وتمامه والناس اجمعين (ورواه) اى الحديث كما فى الصحيحين
 (عن انس قتادة وعبدة العزيز بن صهيب) بالتصغير (ورواه عن قتادة
 شعبة وسعيد ورواه عن عبدة العزيز اسماعيل بن علية * بضم العين وفتح
 اللام وتشديد التحيّة) وعبدة الوارث ورواه عن كل) اى من الراويين
 المذكورين (جماعة) اى اكثر من اثنين وهذا وكانه لم يذكر رواية ابى هريرة
 اكتفاء بما ذكر من رواته انس اول عدم تعدد رواته فح يقال ان كان المعترف فى العزة
 اثنية الصحابة وان يكون لكل منهما راويان وهكذا ينبى ان يبين راوى ابى هريرة
 ايضا وان لم تعتبر فما الحاجة الى ذكر ابى هريرة رضى الله عنه والظاهر ان تعدد الصحابة
 غير معتبر فى العزة لان هذا الحديث عزيز عند مسلم مع انه صحابه واحد * والرابع
 الغريب * (وهو ما) اى حديث بحسب اسناده (يتفرد بروايته شخص واحد)
 اى عن كل احد من الثقات وغيرهم (فى اى موضع وقع التفرد به من السند) اى من
 مواضع السند وفى نسخة فى السند اى فى طرق السند الذى فيه الصحابي والتابعى او
 فى اثنا (على ما يسقسم اليه) اى فى بحث الغرابة (الغريب المطلق) خبر مبتداء محذوف
 (والغريب النسبى) بكسر النون وسكون السين عطف عليه والجملة بيان لما يسقسم

مطلب
غريب

وفاعله عائد الى الغريب ولو قال من الغريب الخ لكان اوضح وفي بعض النسخ على ما سبق
 الى الغريب المطلق الخ فامصدرية ﴿ وكلها ﴾ (اى الاقسام الاربعه المذكورة) وهى
 المتواتر والمشهور والعزير والغريب ﴿ سوى الاول ﴾ اى القسم الاول (وهو المتواتر)
 ﴿ احاد ﴾ همزة ممدودة اى يسمى احاداً جمع احد فى القاموس الاحد بمعنى الواحد
 احاد اولى له جمع ويقال ليس للواحد تنية ولا للاثنين واحد من جنسه وذكرك الطيبي
 عن الازهرى انه قال سئل احمد بن يحيى عن الاحاد انه جمع احد فقال معاذ الله ليس
 للاحد جمع ولا يبعد ان يقال انه جمع واحد كالاشهاد جمع شاهد (ويقال لكل منها)
 اى من الاحاد (خبر واحد) بالاضافة بقريته خبر الواحد فتكون حمل الاحاد عن نفس
 الاقسام الثلاثة بالتسايح فان الاحاد الرواة لا المروى ويحتمل ان يقال المضاف محذوف
 فى الكلام اى خبر احاد (وخبر الواحد فى اللغة ما يرويه شخص واحد وفى الاصطلاح)
 اى اصطلاح المحدثين (ما لم يجمع شروط التواتر) وفى نسخة المتواتر اى كل خبر لم
 ينه الى التواتر سواء رواه واحداً واثنان او جماعة * ويسمى ايضاً خبر الواحد باعتبار
 اقل المراتب او باعتبار اشتراكه فى المراتب على الواحد او باعتبار افادته الظن كخبر الواحد
 * او تسمية الكل بخبر الواحد باعتبار البعض او يسمى الغريب خبر الواحد لو حدة رواه
 فى بعض المواضع * واما المشهور والعزير فاما يسميان به لما شبهتهما الغريب فى عدم
 شروط التواتر قال التلميذ الذى يحصل ان الخبر ينقسم الى متواتر و آحاد * وان
 الاحاد مشهور وعزير وغريب وان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنى
 وان العزير هو الذى لا يرويه اقل من اثنين * وان الغريب هو الذى يتفرد به شخص
 واحد فى اى موضع وقع التفرد به وقد تقدم ان خلاف المتواتر قد يرد بلا حصر عدد
 فهو خارج عن الاقسام غير معروف الاسم انتهى * والظاهر انه يسمى بالمشهور الذى فرد
 من افراد الاحاد لقولهم الاحاد ما لم ينه الى التواتر فانيته ان يكون مشهوراً لغويّاً ولقلته وندرته
 لم يوضع له اسم على حدة فالمناقشة لفظية لاحقيقية ﴿ وفيها ﴾ (اى فى الاحاد) اى فى
 جعلها خاصة اذ لا شك فى قبول التواتر ﴿ المقبول ﴾ وهو ما يوجد فيه صفة القبول من
 عدالة الراوى وضبط (وهو ما يجب العمل به) قال التلميذ هذا حكم المقبول وهو اثره
 المترتب عليه فلا يصح تعريفه بل هو الذى ترجح صدق الخبر به لقوله فى الردود هو الذى
 لم يرجح الخ * وهو يشمل المستور والمختلف فيه بلا ترجيح فاحفظ هذا قريباً ما أتى
 ما يخالفه قلت هذا تعريف بالخاصة فهو رسم وقوله (عند الجمهور) احتراز عن المعتزلة
 قائم انكروا وجوب العمل بالاحاد وكذا القاشانى والرافضة وابن داود وقولهم مردود
 لاجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالاحاد بدليل ما نقل عنهم من استدلال

مطلب
 فى تفسير الخبر
 عند البعض

بخبر الواحد وعملهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تخصي * وقد تنكر ذلك مرة بعد اخرى
 وشاع وزاع بينهم ولم ينكر عليهم احد والانتقل وذلك يوجب العلم العادي باتفاقهم كالقول
 الصريح * و * (فيها) اي في الاحاد * المردود * (وهو الذي لم يرجع صدق الخبر)
 بكسر الباء (به) اي بالخبر سواء رجح كذبه بان غلب على الظن كذبه او لم يرجح صدقه ولا كذبه
 فكل منهما مردود اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في حكم المردود كما سيحج * لتوقف
 الاستدلال بها * اي بالاحاد * على البحث عن احوال روايتها * من العدالة والاضبط
 ونحوها * دون الاول * اي القسم الاول وهو المتواتر لعدم توقف الاستدلال به
 على البحث المذكور لان مداره على التكثير غير المحصور واذ كان الامر كذلك (فلكه)
 ضميره راجع الى المتواتر لانه اقرب اولى الاول لانه الاصل اي لجميع افراده او انواعه
 (مقبول) اي قبولا قطعيا لا ظاهريا (لا فادته) اي الخبر المتواتر (القطع) اي الجزم
 (بصدق خبره) اي بخبر المتواتر وكان توحيد الخبر باعتبار القوم او الحزب او الجمع
 او على ان الاضافة جنسية (بخلاف غيره) اي غير خبر المتواتر (من اخبار الاحاد)
 من بيانية اي بخلاف غير المتواتر الذي هو خبر الاحاد فانه يتوقف الاستدلال به
 على البحث عن احوال روايته فنج يقبل بعضه ويرد بعضه على ما سبق من وصف المقبول
 والمردود * قيل ان جعل قوله لتوقف علة للانحصار المفهوم من تقديم فيها على ما
 هو الظاهر يكون قوله دون الاول قيدا للتوقف بحذف المضاف اي دون الاستدلال
 بالاول وعلى هذا ينبغي ان يؤخر قوله فلكه مقبول عن قوله لا فادته لانه تعليله لعدم
 توقف الاستدلال بالمتواتر على البحث المذكور ومقبولية كنه مرتبه على هذا الافادة
 وان جعل علة لانقسام الاحاد الى المقبول والمردود لانحصار كان قوله دون
 قيدا لفيها اي لا ينقسم الاول * وعلى هذا يحتمل الفاء في قوله فلكه مقبول
 ان يكون تفسيرا لهذا الحكم وتعليله * وعلى هذا قوله لا فادته تعليلا لقبول لكن
 لا يظهر لتقديم الخبر اي فيها فائدة اذ قصد الاهتمام غير مناسب بالمقام كما لا يخفى
 على ذوى الافهام * وايضا لم يكن على هذا تعرض لعله عدم انقسام المتواتر انتهى
 ونسبة الى التلميذ لكن ما وجدناه في حاشية المؤلف وقد علمت ان الاول هو المختار
 كما اشرنا اليه في انشاء حل كلام الشيخ (لكن انما وجب العمل) اي دون
 الاعتقاد (المقبول منها) اي من الاحاد (لانها) تعليلا لما يفهم من قوله ولكن انما
 وجب العلم بالمقبول من انقسام الاحاد الى المقبول وغيره على وجه يكون اشارة الى وجه
 عليه توقف الاستدلال بها على البحث للانقسام او الانحصار على ما وقع في المتن اشارة
 الى وجه وجوب العمل بالمقبول منها وهو ان الاحاد (امان يوجد فيها) اي في رجالها

(اصل صفة القبول وهو) اى فى اصل المذكور (ثبوت صدق الناقل) المراد ثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا الخبر والا لكان صدق الخبر مجزوما به وكذا الكلام فى ثبوت الكذب (او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل) قال التلميذ هذا يخالف ما فى تفسير المردود اى حيث يشمل القسمين (اولا) اى لا يوجد احد من الثبوتين (فالاول) اى ثبوت صدق الناقل (يغلب) بتشديد اللام وفاعله راجع الى المبتدأ ويجوز فتح الياء مع التخفيف اللام والعائد الى المبتدأ محذوف اى يغلب به (على الظن) ثبوت (صدق الخبر) اى صدقه فهو من باب وضع الظاهر موضع الضمير (لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به) اى يعمل به ويقبل خبر ناقله وانما قال يغلب لان ثبوت صدق الناقل من حيث هو لا يستلزم صدقه فى الخصوص (والثانى) اى ثبوت كذب الناقل (يغلب على الظن) ثبوت (كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح) اى الخبر عن العمل ومرتبة القبول (والثالث) وهو عدم وجود احد الثبوتين (ان وجدت) فيه (قرينة) اى حالية او دلالة خارجية (تلحقه) بضم التاء وكسر الحاء اى توصله (باحد القسمين) اى بالمقبول والمردود (التحق) اى باحدهما (والا) اى وان لم توجد قرينة تلحقه باحدهما (فيتوقف) بضم الياء (فيه) اى فى شأنه من العمل به او الترك ومن القبول والرد ويؤيد الاول قوله (واذتوقف عن العمل به صار كالمردود) اى مشابهها للمردود لعدم العمل به والقبول له لكن (لاثبوت صفة الرد) لما تقدم انه مما لم يوجد فيه احد الثبوتين (بل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول) وبه يندفع ما قيل تعريف المردود وهو الذى لم يرجع صدق الخبر به صادق عليه فيما يفيد التشبيه لان المراد من المردود ما وجد فيه صفة الرد لامعناه الاصطلاح (والله اعلم) قال التلميذ ظاهر سوق كلام الشيخ ان قوله لانها الح دليل وجوب العمل بالمقبول وليس كذلك * وانما هو دليل انقسامها الى المقبول والمردود * ولو كان لى من الامر شئ لقلت بعد قوله الاول فان وجد فيهم ما يغلب ظن صدقهم فالاول والا فان ترجح عدم الصدق * فالثانى وان تساوى الطرفين * فالثالث قلت قال الله تعالى (ليس لك من الامر شئ) فلو قال كما قلت لغاتنا ما ذكره من القوائد المنطوية تحت عبارته والقرايد المحتوية لمسالك اشارته * وقد يقع فيها * (اى فى اخبار الاحاد) اى المفيدة للظن (المنتظمة الى مشهور وعزيز وغريب) * ما يفيد العلم * قال القاضى فى شرح مختصر ابن الحاجب اختلف فى خبر الواحد العدل والمختار انه يفيد العلم بانضمام القران * وقال قوم يحصل بالقران وبغيرها ايضا ويترد اى كلما حصل خبر الواحد حصل العلم * وقال قوم لا يترد اى قد يحصل العلم به لكن ليس كلما حصل العلم به * وقال الاكثر لا يحصل العلم به بالقرينة ولا بغير قرينة انتهى

* والمراد به العلم اليقيني ووجه المختار انه اذا اخبر ملك بموت ولد له مشرفا على الموت فانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة وخروج المخدرات على حال منكورة غير معتادة دون موت مثله * كذا خروج الملك واكابر مملكته فانا تقطع بصحة ذلك الخبر وتعلم به موت الولد بخد ذلك من انفسنا وجدانا ضرورتها لا يتطرق اليه الشك * واعترض عليه بان العلم نمة لا يحصل بالخبر بل بالقرائن كالعلم بخجيل الحجل ووجيل الوجيل * واجيب * بانه حصل بالخبر بضميمة القرائن اذ لولا الخبر لجوزنا موت شخص آخر وفيه انه لولا القرائن لما حصل العلم بمجرد الخبر بل لو قامت القرائن على خلاف الخبر كان قال ملك مات ولدي ولم يكن له ولد مريض ولم يدخل عليه طبيب ولم يظهر اثار الحزن واصوات البكاء على ماجرى به العادة ولم يخرج جنازته وامثال ذلك فان القرائن تنقلب ح وتصبح سببا لتكذيبه * ووجه قول الاكثرين انه لا يفيد العلم مطلقا * وانما يفيد الظن وان دليلكم على امتناع افادة العلم بلاقرينة هولوزوم تناقض المعلومين اذا اخبر الشخصان بامرين متناقضين باى كونه مفيداه بقرينة لزوم تناقض المعلومين هنا ايضا * واجيب * بانه لا ينافي الخبر مع القرائن لان ذلك اذا حصل في قضية امتنع عادة ان يحصل مثل في نقيضها * وفيه ان الكلام في الخبر مع قطع النظر عن القرائن وجودا وعدماء ولاشك انه يفيد العلم الظني والله تعالى اعلم * النظرى * قيل في اسناد النظرى اليه مسامحة فان الحاصل بالنظر انما هو خبر آخر وهو ان هذا واقع وصادق لانه اخبر به صادق عن صدوق وما هو كذلك فهو واقع وفيه ان المتواتر ايضا يفيد العلم النظرى بهذا المعنى * بالقرائن * متعلق بيفيد * على المختار * اى بناء على القول الذى اختاره المحققون كما تقدم (خلافا لمن ابي ذلك) اى ما ذكر من المختار ممن سبق ذكرهم قال تلميذه المختار خلاف هذا المختار كما سيأتى بيانه قلت ولما سبق عنوانه (والخلاف) اى الاختلاف السابق (فى التحقيق) اى فى النظر الدقيق (لفظى) قال تلميذه التحقيق خلاف هذا التحقيق كما سيأتى بيانه قلت ولما سبق برهانه قال الشيخ بعد تسليمه ان الاتفاق حاصل على ان الاحاد انما يفيد الظن لاليقين (لان من جوز اطلاق العلم) اى على المعنى العام المتناول للظن قال غير متواتر مفيد للعلم ولكن (قيده بكونه نظريا) وفيه انه يومه ان للتقيد دخلا فى كون النزاع لفظيا (وهو) اى النظرى هو (الحاصل عنه الاستدلال) وهو عنده لا يفيد الا الظن والقرائن مقوية مؤكدة للظن ولا ترقيه الى مرتبة القطع فالعلم النظرى هو الظن القوى اطلق عليه العلم النظرى (ومن ابي الاطلاق) اى اطلاق العلم عليه (خص لفظ العلم) اى المطلق المتصرف الى الفرد الاكمل وهو اليقيني القطعى (من متواتر وماعده) اى غير المتواتر كله (عنده) اى الابى

(ظني) فالنزاع عائد الى الارادة من لفظ العلم لكن الاولى للمصر ان يقول وماعده
لا يسميه بالعلم حتى يظهر كون النزاع لفظيا (لكنه) اي من ابي (لا يني) اي لا يمنع
(ان ما احتف) بضم التاء وتشديد الفاء اي خبر اقترن (بالقرائن) الباء مثل الباء
في قولك ضرب زيد بعمراً فان القرائن فاعل معنى بقرينة قوله فيما بعد احتف به قرائن
ولان الخبر اصل والقرائن عوارض فهو بسبب حصولها (ارجح) اي اقوى (بما خلا عنها)
اي عن القرائن وحاصل كلامه ان من قال بان خبر الواحد يفيد العلم اراد انه يفيد العلم النظري
المستفاد بالنظر في القرائن لا بنفس خبر الاحاد بدون النظر في القرائن ومن قال بانه لا يفيد
العلم الا المتواتر وخبر الواحد لا يفيد الا الظن اراد انه بدون القرائن لا يفيد الا الظن *
ولا يني ان ما احتف بالقرائن ارجح مما عده بحيث يترقى عن مرتبة افادة الظن الى افادة
العلم فيكون الخلاف لفظيا وانت قد علمت مذهب كل من الفريقين ودليلهم وهو يدل
على ان النزاع بينهم معنوي وهو الحق لانهم قالوا ان خبر الواحد قد يفيد اليقين فلا
يبعد ان يفيد القطع ومن ابي الاطلاق صرح بان ماعدا المتواتر عنده ظني فالخلاف تحقيق
* ولهذا قال تلميذه نعم ومع كونه ارجح لا يفيد العلم * فالخاص عند من يقول الاحاد
لا يفيد العلم ان الدليل الظني على طبقات وليس منها ما يفيد انتهى يعني والقرائن الخارجة
لا تدخل لها في نفس الخبر اذ يختلف الحكم باختلافها على ما قدمناه (والخبر المحتف
بالقرائن انواع) اي باختلاف مراتب القرائن لصحة (منها) اي من جملة انواعه
(ما اخرج الشيخان) اي كلاهما (في صحيحهما) احتراز من غيرهما من كتبهما (مالم
يبلغ حد التواتر) اي على تقدير ان يوجد فيهما ما يصل الى حد التواتر فن تبعية
ويحتمل ان يكون بيانية لما (فانه احتف به) اي بما اخرج الشيخان (قرائن) اي
مقويات خارجية مع قطع النظر عن تصحيحهما (منها) اي من القرائن (جلالتهما)
اي عظمة مرتبتهما بكمال احتياطهما في شروطهما والتزامهما بالصحة في كتابتهما
(في هذا الشأن) اي في هذا الفن (وتقدمهما) اي ومنهما تقدمهما (في تمييز الصحيح)
اي من غيره (على غيرها) اي من اصحاب الصحاح متعلق بتقدمهما (وتلقى العلماء)
اي ومنها تلقىهم وتلقوهم واخذهم (لكتابتهما بالقبول) اي اعتقاداً او عملاً (وهذا
التلقي وحده) اي بافراده من بين القرائن (اقوى في افادة العلم) النظري (من مجرد
كثرة الطرق) اي من غيرها (القاصرة عن التواتر) اي لم تبلغ حد التواتر قال ابن
الصلاح ما اخرج الشيخان مقطوع بصحة والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لمن نفي
ذلك محتجاً بانه لا يفيد باصله الا الظن وانما نقلته الامة بالقبول لانه يجب عليهم العمل
بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى هذا واحسبه قوياً بان لي ان المذهب الذي

اخترناه اولاهو الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخطاء لا يخطئ والامة في اجماعها معصومة من الخطاء ولهذا كان الاجماع المبني على الاجتهاد اى الذى مستنده القياس حجة مقطوعة بها واكثر جماعات العلماء كذلك * قال النووى ما ذكره ابن الصلاح خلافا لما قاله المحققون * والاكثرون فانهم قالوا بالحديث الصحيحين التى ليست بمتواترة بما يفيد الظن فانها احاد والاحاد انما يفيد الظن على ما تقرر * ولا فرق بين البخارى ومسلم وغيرهما فى ذلك ٢ وتلقى الامة انما افاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر وفي رجال ويوجد فيه شرط الصحيح ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل بما فيها اجماعهم على القطع بانه كلام النبي عليه الصلوة والسلام * وحكى تغليظ مقالة ابن الصلاح عن ابن برهان وكذا عابته ابن عبدالسلام وسيأتي فى كلام ابن الهمام ما يرد عليه وانتصر لابن الصلاح المص * ومن قبله شيخه البلقيني تبعاً لابن تيمية وحينئذ فيفرق بين المتواتر والاحاد بان العلم فى ذلك ضرورى يشترك فيه العالم وغيره وفى هذا نظرى لا يحصل الا للعلم بالحديث المتبخر فيه العالم باحوال الرواة المطلع على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لا يبنى حصوله كذلك قيل * وفيه انه لو كان كذلك لما وقع الاختلاف بين المجتهدين مع ان كثيراً من احاديث فيها ما يقتضى التناقض فكيف يفيد العلم القطعى ولما استشعر المص اعتراضاً بانه قد يوجد الحديث الضعيف فيها قال (الا ان هذا) اى ما ذكر من كون التلقى قرينة وكونه اقوى من مجرد كثرة الطرق (يختص بمالم ينتقده) او لم يزيده من نقدت الدراهم وانتقدتها اذا خرجت منها الزيف والمعنى لم يعترض عليه (احد من الحفاظ) كالدارقطنى وغيره (بما فى الكتاب بين) لفقد الاجماع على التلقى * قال تلميذه وفيه اشارة الى ان العلماء لم يتلقوا كل ما فى الكتابين بالقبول انتهى كما استثناء ابن الصلاح حيث قال سوى احرف بسيرة تكلم عليها الحفاظ وهى معروفة * قال السخاوى وتزيد على ما تسمى حديث قال النووى اجاب عنها آخرون * قال السخاوى يعنى كما فردة العراقى فى تأليف عدت مسودة قبل ان يبيضها وتكفل شيخنا فى مقدمة شرح البخارى بما فيه من ذلك والولى العراقى بما فى مسلم وقال البقاعى فى التكت الوفية قال شيخنا الدارقطنى ضعف من احاديثهما مائتين وعشرة يختص البخارى بثمانين واشتركا فى ثلثين وانفرد مسلم بمائة قال وقد ضعف غيره ايضا غيره هذه الاحاديث وقال النووى فى خطبة شرح صحيح البخارى ان ما ضعف من احاديثها مبنى على علل ليست بقادحة قال فكانه مال الى انه ليس فيهما ضعيف وكلامه فى خطبة شرح مسلم يقتضى تقرير قول من ضعف قال شيخنا واظن هذا بالنسبة الى مقام الرجلين وان الشيخ يرفع عن البخارى وتقرير على مسلم انتهى وبالجمله هذا مستثنى من التلقى

لاختلاف العلماء فيه ويفيد انه لا بد من النظر للمجتهد في رجالها حتى يظهر المعلول من غيره وهذا يعكس على ما قال النووي عن الاكثرين ان تلقى الامة انما افاد وجوب العمل بما فيها من غيره توقف على النظر فيهما بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه وشرط الصحيح انتهى وهو ظاهره غير مستقيم لان مراده ان كان اعم من المجتهد وغيره فيه ان المجتهد لا يجب عليه ان يقلد غيره وان كان مقصوده المقلد فليس له الا ان ينسج مجتهد اللهم الا ان يقال مراره المقلد المجتهد وفي المذهب فانه اذا لم ير ناصعا من امامه فله ان يقلد الشيخين في تصحيحهما وينسب عليه مسألة فرعية (وبما) اي ويختص ايضا (بما لم يقع التحاذب) اي التخالف كافي نسحة والمراد التعارض (بين مدلوليه مما وقع في الكتابين) قال تلميذه لقائل ان يقول لاحاجة الا هذا لان الكلام في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بمضمونه انتهى * والظاهر انه انما احتاج الى استئنا ذلك لانه لما ادعى ان العلم اليقيني يحصل بما في الكتابين ولا شك ان فيهما ما يوجب التناقض فاضطر الى هذا القول ليم مقصوده لكن بقي شيء * وهو انه اذا كان مدلول ما في الكتابين مخالفا لما ذكره غيرها من الخبر المخف بالقرائن ينبغي ان لا يفيد شيء منهما العلم ولم يتعرض المص لذلك ويمكن ان يتكلف ويحمل كلامه على ما يشمله بادنى اعتناء ويشير اليه قوله (حيث لا ترجيح) بان يكون احدهما ناسخا والآخر منسوخا او بان يكون لاحد مدلولية تقو بمدلول مذهب آخر (لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الاخر) اي فاذا رجح احدهما كان الرجح هو المفيد للظن القوي لا غير (وما عدا ذلك) اي ما ذكر من الاستثنائين (فالاجماع حاصل على تسليم صحته) اي وكونه ارجح في افادة العلم (فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به) اي بما في الكتابين (لاعلى صحته) قال تلميذه وحاصل السؤال انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم صحة الجميع بانعنى المصطلح عليه لان العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح في لا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة انتهى وبالجملة نقض تفصيلي اي دليلك لا يثبت المدعى فانه انما يدل على وجوب العمل وذلك غير مستلزم للصحة ولا يدل دليلك على الصحة ومعنى قوله منعاه اي منعاه عدم دلالة على الصحة وقال تلميذه اي منعاه قوله لاعلى صحة * وحاصل ما ذكره من السند الا ترى ان معنى تلقى العلماء بالقبول مزيتها باعتبار الصحة قال بعض الفضلاء هذا السؤال معارضة وبيانها ان الشارح استدل على ان الاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا المذكور بثلاثة ادلة التلقا واخويه واستدل المعارض بانهم لم يتفقوا الا على قبوله ووجوب العمل به وما يجيب العمل به لا يجيب ان يكون صحيحا وهذا المقدمة مطوية * والمنع راجع الى المقدمة الاولى باعتبار حصرها وهذا هو الاقرب * وقيل هذا السؤال

منع للمقدمة القائلة الاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا المذكور اى لانسلم ذلك لانه ليس الاجماع الا على وجوب العمل به * وقوله منعنا منع لهذا السند الذى ذكره المانع بلا حاجة اليه وانت تعلم ان هذا المنع لا يحدى بطائل فالاولى ان يترك قوله منعنا ويذكر بسنده اتباعا للمقدمة الممنوعة مع ان فيه نظرا لان قوله الاجماع حاصل على صحة نتيجة المنع انما يكون على الدليل قال المص (وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولوم يخرج الشيطان فلم يبق) هذا انما يتفرع بملاحظة مقدمة اخرى وهى ان الاجماع حاصل على ان لهما مزية (للصحيحين في هذا مزية والاجماع) الاظهر ان يقول فالاجماع (حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة) قيل فيه ان لا يلزم من ذلك الاتفاق الاجماع على صحة ما فى الكتابين فانه يجوز ان يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحيح ولا يكون جميع ما فى الصحيحين صحيحا وتكون المزية باعتبار * وجوب العمل بجميع ما فيهما صحيحا او غيره وقال تلميذ وحاصل الجواب ان للشيخين مزية فيما اخرجاه * وما حسن اوضح وجب العمل به وان لم يكن من مرويهما فيلزم ان ما اخرجاه اعلى الحسن واعلى الصحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيهما مع مزيتهما الاتفاق على صحة هذا ما يمكننى فى تقرير هذا المحل واما العبارة فاذا نظرت اليها تجد انها تنبوا عن ملائمة الطبع السليم انتهى فالمنع بمعنى الدفع محمول على معناه اللغوى لاعلى ما هو المصطلح عند ارباب المناظرة وهو طلب الدليل اذا منع لاي توجه على المنع ٣ (ومن صرح بافادة ما اخرجاه) بتشديد الراء اى اخرجاه وذكره (الشيخان العلم النظرى) اى المستلزم ان يكون صحيحا (الاستاذ) بضم الهمزة وبالذال المعجمة معرب المهملة وكانه ماخوذ من قول العرب استاذ وابى فلان قتلوا سيدهم فيرجع الى ما معنى السيد (ابواسحق) اى ابراهيم بن محمد بن ابراهيم (الاسفراينى) نسبة الى اسفراين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر التاجية وبعدها نون بلدة بخراسان بنواحي نيسابور فى منتصف الطريق الى جرجان وهو من ائمة المتكلمين كما فى نسخة (ومن ائمة الحديث ابو عبدالله) وفى نسخة عبدالله (الحميدى) بالتصغير نسبة الى جده الاعلى وهو الاندلسى القرطبي (وابو الفضل بن طاهر وغيرهما) بل الحق ابن طاهر بذلك ما كان على شرطهما قيل فيه انه لما ذكر من الاجماع حاصل على وجوب العمل بهما لاقائده فى عدد معين ممن صرح بذلك والاظهار انه اشارة الى ما يجوز اطلاق العلم النظرى على ما اخرجاه الشيخان فيفيد بالضرورة القول بصحته كما سبق الايماء مناليه (ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كون احاديثهما اصح الصحيح) كان حقه ان يفرع ذلك على قوله فيما يرجع الى نفس الصحة ويقدم على قوله ومن صرح

٣ اقول قوله وسند المنع ينبوعى بعد التأويل

وترك الاحتمال ويقول فيكون المزية المذكورة الخوذك ان تقول معنى قوله مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ان لها مزية من حيث الصحة (ومنها) اى من انواع الخبر المختف بالقرائن (المشهور) اى الحديث المشهور عند علماء الحديث لالمشهور على السنة العامة ولذا قال (اذا كانت له طرق) اى اسانيد (متباينة) اى متغايرة (سلمة من ضعف الرواة والعلل) اى القادحة خفية كانت او غيرها (ومن صرح بافادته) اى المشهور المذكور (العلم النظرى) بالنصب على المقولية (الاستاذ ابو منصور البغدادي) بالبدال المهمة اولا والمعجزة ثانيا وهو اوضح من عكسه ومن المهمتين والمعجمتين (والاستاذ ابو بكر بن فورك) بضم الفاء وفتح الراء (وغيرها) قال المص فورك ممنوع الصرف فانهم يدخلون الكاف عوض ياء التصغير ومثله زيرك قال تلميذه هذا ليس علة منع الصرف على ما عرف في العربية قلت هذا غفلة من التلميذ لان مراد الشيخ بضمير قوله فانهم الامحاجم وبهذا يعلم ان علة منع الصرف هى العجزة مع العلمية المعلومة من المقام (ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقين) اى المحققين بان يكون رجال اسناده الائمة لا يزال يرويه امام عن امام وكأنه ماخوذ من سلسلت الماء في خلقه اى صيبت لان كل شيخ بالقضاء الى تلميذه كانه يصب في جوفه * والظاهر انه يريد بالمسلسل المعنى اللغوى لا الاصطلاحى ولذا قال (حيث لا يكون) اى الحديث (غريباً) اى لا يكون غرابة وتفرد في سنده ومراده ان يكون عزيزاً لما تقدم ذكر المتواتر والمشهور ولقوله (كالحديث الذى يرويه احمد بن حنبل مثلاً ويشاركة اى احمد فيه) اى في ذلك الحديث من جهة الرواية غيره اى غير احمد سواء يكون في مرتبة او بمن هو دونه (من الشافعى) اى مثلاً (ويشاركه) اى الشافعى (في غيره عن مالك بن انس) اى مثلاً عن نافع عن ابن عمر مثلاً ولعل ترك مشارك مالك لظهوره مما هنالك * ولذا قيل حدثنا مالك من زينة الدنيا * وكذا مشارك نافع على خلاف سبق في اعتبار مشارك الصحابي (فانه) اى الحديث ح (يفيد العلم) اى النظرى (عند سامعه) اى الحديث ما اسناده الواصل اليه رجال ثقات على نحو ما تقدم (بالاستدلال) متعلق بالعلم (من جهة جلاله رواه) متعلق بيفيد (فان فيهم) اى ومن جهة ان فيهم اى في الرواة من الائمة (من الصفات اللابقة الموجبة للقبول) اى لكماله من ظهور العدالة والضبط والاتقان والفهم وغيرها (ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم) ولذا يسمى مثل هذه الامامة قال الله تعالى (ان ابراهيم كان امة) لانه يجتمع فيه من الكمالات ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة * ولذا قال الشاعر * وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد * وقد قيل في الحديث

مطلب
معنى السواد الاعظم
في الحديث مشهور

المشهور عليكم بالسواد الاعظم اى الاورع الاعلم * وقد اقام النبي صلى الله عليه وسلم شهادة صحابي عن اثنين لكن البحث في افادة العلم اليقيني * واما العلم الظني فهو حاصل بظاهر العدالة والضبط (ولا يشكك) اى لا يتردد والظاهر انه استعمل الشك في المعنى اللغوي ومراده انه لا يتوهم (ومن له ادنى ممارسة بالعلم) اى يعلم الحديث (واخبار الناس) اى من المحدثين وارباب التواريخ وغيرهم (ان مالكا مثلا لو شافهه) اى واجهه ورواه بغير واسطة (بخبر) اى بحديث من الاحاديث (انه) اى فى ان مالكا (صادق فيه) اى فى اخباره به قال تلميذه ان اراد انه لم يتعمد الكذب فليس محل النزاع وان اراده انه لا يجوز عليه السهو والغلط فيه الكلام ﴿ اقول ﴾ وان اراد انه يغلب عليه الصدق ولا عبرة بالندرة فسلم لكن لا يفيد العلم (فاذا انضاف) اى انضم (اليه) اى مالك (ايضا) مستدرك مستغنى عنه (من هو فى تلك الدرجة) يفهم منه ان الغير المشارك ايضا امام فى الجملة (ازداد) اى الخبر والخبر (قوة) اى فى العلم او فى ان مالكا صادق (وبعد) اى الخبر او مالك (عما يخشى عليه) او على خبره (من السهو) وفيه ان البعد من السهو لا يستلزم القرب من العلم بل من الصدق وليس الكلام فيه (وهذه الانواع) اى الثلاثة (التى ذكرناها) اى مما احتف به القران (لا يحصل العلم بصدق الخبر) الا ظهر بصدق الخبر (منها) اى من جهتها وبسببها (الا للعالم بالحديث) اى باصول الحديث وفروعه (المتبحر فيه) يقال تبحر فى العلم وغيره اى تعمق وتوسع والمراد الخاذق فى علم الحديث (العارف باحوال الرواة) من العدالة والضبط والحفظ (المطمع) اى المشرف (على العلى) اى القادحة فيه خفية كانت او جليلة كما سيأتى بيانها (وكون غيره) اى غير المتبحر (لا يحصل له العلم بصدق ذلك) الخبر او الخبر (لقصوره) اى محجزه (عن الاوصاف المذكورة) اى عن معرفتها (لا يبنى حصول العلم للمتبحر المذكور) اى بسبب حصولها له قال تلميذه يقال عليه لو سلم حصول ما ذكر لم يكن محل النزاع اذ الكلام فيما هو سبب العلم للخلق والله اعلم (وحصل الانواع الثلاثة التى ذكرناها) اى بما احتف به القران (ان الاول) اى النوع الاول منها (يختص بالصحيحين) اى بما هو مصحح فيهما جميعا (والثانى) اى النوع الثانى محتص (بما له طرق متعددة) اى من الحديث المشهور (والثالث) اى النوع الثالث محتص (بما رواه الائمة المتقون) اى بعضهم من بعض على ما تقدم (ويمكن) اى عقلا ونقلًا (اجتماع الثلاثة) اى انواعها (فى حديث واحد فلا يبعد) هذا قريب من الحق (ح) اى حال اجتماع الانواع (القطع بصدقه) وفيه بحث سبق مراراً (والله اعلم) والتفويض

اليه اسلم والتعلق بقول الجمهور أم وفي الفتاوى الظهيرية ان الاخبار المروية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ثلاثة مراتب متواتر فمن انكره كفر ومشهور فمن انكره كفر عند الكل الا عند عيسى بن ابان فانه يضل ولا يكفر وهو الصحيح وخبر الواحد فلا يكن جاحده غير انه يأثم بترك القبول ومن سمع حديثا فقال سمعناه كثيرا بطريق الاستخفاف كفر ﴿ثم الغرابة﴾ هذا العطف لما سبق له من ان الحديث اما متواتر او مشهور او عزيزا وغريب وما بينهما جعل معترضة والمعنى بعدما عرفت تعريف كل منها وما يترتب عليها من احكامها اعلم ان العذابة ﴿اما ان تكون في اصل السند﴾ قال تلميذه قال المص في تقريره اصل السند واوله ومنشاؤه وآخره ونحو ذلك يطلق ويراد به من جهة الصحابي ويراد به الطرف الآخر بحسب المقام انتهى وكأنه اراد بالطرف الآخر من جهة الشيخ كالبخاري ومسلم وكان الشيخ اختار الطرف الاول ولذا قال (اي في الموضع الذي يدور الاسناد) اي الاسناد الذي فيه الغرابة (عليه) اي على ذلك الموضع من حيث كله فان الفرد النسبي يدور فيه الاسناد على من تفرد به لكن بعضه لا كله (ويرجع) اي الاسناد (ولو تعددت الطرق) اي الاسانيد (اليه) اي ذلك الموضع (وهو) اي ذلك الموضع (طرفه) اي طرف الاسناد (الذي فيه الصحابي) وكون الغرابة في هذا الطرف هو ان يروي تابعي واحد عن صحابي ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية اولا واما افراد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس غرابة اذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحاً فافراد الصحابي يوجب تعادل تعدد غيره بل يكون ارجح قال تلميذه قوله وهو طرفه الذي فيه الصحابي قال المص اي الذي يروي عن الصحابي وهو التابعي وانما لم يتكلم في الصحابي لان المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد والصحابة كلهم عدول وهذا بخلاف ما تقدم في حد العزيز والمشهور حيث قالوا ان العزيز لا بد فيه ان لا يتقص عن اثنين من الاول الى الآخر فان اطلاقه يتناول ذلك ووجهه ان الكلام هناك في وصف السند والكلام هنا فيما يتعلق بالقبول والرد انتهى وفي ما لا يحتاج اليه في هذا المقام ثم كلام التلميذ لكنه ناقص اذا التحق ان عمارة الشيخ في هذا المقام تدل على ان وحدة الصحابي لا تصير سببا للغرابة وعبارته سابقا تدل على ان الوحدة في اي موضع كان فهو غريب وعبرة ابن الصلاح تدل على ان وحدة الصحابي لا تدل على الغرابة حيث قال الغريب كحديث الزهري وغيره من الائمة ممن يجمع على حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا فاذا روى عنهم رجلا او ثلثة يسمى عزيزا واذاروى جماعة يسمى مشهورا فانظر فيه حيث يدل

مطلب
من انكره الحديث
كفر

مطلب
الغرابة

على ان اثنية الامام فضلا عن اثنية الصحابي ليست معتبرة في العزيز * ووحدة الصحابي
 تجامع المشهور وحاصل الكلام انه ان كان المعتبر في تقسيم الغريب تفردا تابعي ومن دونه
 مع قطع النظر عن حال الصحابي فالذي تفرد به الصحابي عن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ولم يقع التفرد في شيء من المراتب بعده ان كان غريبا يلزم ان لا يخصص
 الغريب في القسمين الاتيين * وان لم يكن غريبا فقد يصدق عليه تعريفه فلا يكون
 مانعواح يجب ان يكون داخلا في ما سوى الغريب من الاحاد ولا يصدق تعريف
 شيء مما سواه عليه فلا يكون جامعا * اللهم الا ان يخص الكلام بما سوى الصحابي
 في التقسيم والتعريفات الخارجة منه فقوله طرفه اراد به التابعي * واما الصحابي وان
 كان من رجال الاسناد الا ان المحدثين لم يعدوه منهم لان كلهم عدول على الاطلاق من
 خالط الفتن وغيرهم لاطلاق قوله تعالى (وكذلك جعلناكم امة وسطا) اي عدولا
 وقول النبي عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني ولا اجتماع من يعتمد به في الاجماع
 من الائمة على ذلك * وحكي الامدي وابن الحاجب قولانهم كغيرهم في اللزوم البحث
 عن عدالتهم مطلقا وقيل انهم عدول الى وقوع الفتن * فاما بعد ذلك فلا بد من البحث
 عمن ليس ظاهر العدالة فقوله فيه الصحابي اي في ذلك الطرف مساححة اي ينتهي *
 ذلك الطرف الى الصحابي ويتصل به * **اولا** * (تكون) اي للغرابة (كذلك)
 اي في اصل السند (بان يكون التفرد في اثنايه) اي لا يكون في طرفه الذي فيه الصحابي
 (كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم)
 اي من التابعين وفي نسخة برواية منهم (شخص واحد) قال المصنف ان يروي عن الصحابي
 تابعي واحد فهو الفرد المطلق سواء استمر التفرد ام لا بان رواه عنه جماعة وان رواه
 عن الصحابي اكثر من واحد ثم تفرد عن احدهم واحد وهو الفرد النسبي وتسمى
 مشهورا فالمدار على اصله قال تلميذ استفاد من هذا ان قوله فيما تقدم اومع حصر
 عدد بما فوق الاتيين ليس بلازم في الصحابي * **فالاول** * وهو الذي تكون الغرابة
 في اصل السند * **المفرد المطلق** * لاطلاقه الشامل ان يستمر التفرد في اثنايه ام لا
 (كحديث النهي عن بيع الولاة) بفتح الواو ولاء العتق و (عن هبته) اي الولاة
 وهو ماورد مرفوطا الولاة لحمه كلحمه النسب لايباع ولا يوهب ولا يورث واللحمه
 بالضم اي الاختلاط في الولاة كالاختلاط في النسب فانها تجرى مجرى النسب في الميراث
 (تفرد به) اي بالحديث في اسناده (عبدالله بن دينار) تابعي جليل (عن ابن عمر)
 بدون الواو رضي الله تعالى عنهما (وقد يتفرد به راو) اي راو آخر (عن ذلك
 المتفرد كحديث شعب الايمان) وهو الايمان بضع وسبعون شعبة فافضلها قول لا اله الا الله

مطلب
 فرد مطلق وشعب
 الايمان والثاني
 الفرد النسبي

وإدناه إمامة الأذى عن الطريق والحياة شعبة من الإيمان والبضع ما بين الثلاث إلى التسع وإمامة الأذى إزالة ما يؤذي من نحو شوك وحجر وشجر عن طريق المسلمين قيل المراد الكثرة لا خصوص هذا العدد لكن باباه ذكر البضع فالتفويض اسلم والله أعلم (تفرد به أبو صالح) تابعي (عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح) فهو من رواية القرآن (وقديستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم وفي مسند البراز) بتشديد الزاء (والمعجم الأوسط للطبراني) وكذا الصغير للطبراني (أمثله كثيرة لذلك) أي لاستمرار التفرد في جميع رواته أو أكثرهم أو لمطلق التفرد والله أعلم قال السخاوي بل الدارقطني الأفراد في مائة جزء سمعنا كثيرا وكذا خرجها ابن شاهين وآخرون ﴿ والثاني ﴾ وهو أن يكون الغرابة في أثناء السند ﴿ الفرد النسبي ﴾ بكسر النون وسكون السين وياء مشددة في آخره (سمى) أي الثاني (نسبياً لكون التفرد فيه) أي في سنده (حصل بالنسبة إلى شخص معين وأن كان الحديث في نفسه مشهوراً) بأن يكون من أوجه آخر لم يتفرد فيهما أو ومثله أن يروى مالك عن نافع عن ابن عمر حديثاً ثم يرويه واحد عن مالك ذلك الحديث منفرداً لم يتابعه غيره في رواته عن مالك وكان الراوي عن نافع جماعة فإنه فرد بالنسبة إلى الراوي عن مالك وأن كان مشهوراً بالنسبة إلى الرواة عن نافع عن ابن عمر وإلى الرواة عنهم البنا وقديشتهر الحديث بأن يروى عن ذلك المتفرد كثيرون كحديث أنما الأعمال بالنيات وحاصله أنه أنما سمي نسبياً لأن التفرد أنما حصل فيه بالنسبة إلى شخص معين من طريق واحد وأن كان مشهوراً في نفسه لكونه مروياً من طرف أخرى ففرديته بالنسبة إلى الطريق الأولى ومشهوريته باعتبار الطريق الأخرى ولذا قال بعضهم الغريب من الحديث على وزن الغريب من الناس فكما أن غرابة الإنسان في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرف فيها أحداً بالكلية وتكون إضافة بأن يعرفه البعض دون البعض وقديصير مشهوراً بأن يكون أشهر من بعض أهل البلد أو كلهم ﴿ ويقال إطلاق الفرد ﴾ وفي نسخة الفردية وفيها تسامح لأنه اعتبر الحيثية ﴿ عليه ﴾ أي على الفرد النسبي بل يقال له الغريب غالباً وإنما جاز إطلاق الفرد الموضوع للفرد المطلق لا المقيد على الفرد النسبي (لأن الغريب والفرد مترادفان) وبما قدرنا وقررنا يندفع كلام محش قوله لأن الخ هذا غير مستحسن والدليل أنما هو ما بعد إلا انتهى والمعنى أن معناها واحد (لغة واصطلاحاً) قيل فيه بحث لأن الأول ممنوع والثاني بإياه قوله (الآن أهل الاصطلاح) ودفع بأن المراد غيران أهل الاصطلاح (غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال) وقلته وقول تلميذه الله أعلم بمن حكم هذا الترادف محمول على منعه الترادف اللغوي لقوله وقد قال ابن فارس في مجمل اللغة ضرب بعد والغربة

الاعتراب عن الوطن والفرد والوتر والفرد المنفرد انتهى * والظاهر ان مراد الشيخ انهما مترادفان في مآل المعنى اللغوي لهما ويلايمة ما في القاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة متحية وظيفية فاردة عن القطيع واستفرد فلانا اخرجه من بين اصحابه والغرب الذهاب والتجى وبالضم التروح عن الوطن كالغربة والاعتراب والتغريب * قيل حق العبارة ان يقال لان اهل الاصطلاح غيروا بين الغريب والفرد وان كانا مترادفين اللهم الا ان يقال قوله ويقل الح في قوة * ويصح اطلاق الفردية عليه من حيث القلة وهذا تكلف مستغن عنه كما لا يخفى (فالفرديا كثر ما يطلقونه) اي اهل الحديث (على الفرد المطلق) لان اطلاقه عليه اولى واحق ما في يطلقونه مصدرية وقوله على الفرد خبر قوله اكثر واجملة خبر المبتدأ اي فالفرد اكثر اطلاقهم اياه واقع على الفرد المطلق (والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي) لان انفراده اغرب فهو بهذا الاسم النسب (وهذا) اي التفصيل الذي ذكرناه عنهم (من حيث اطلاق الاسم) وفي نسخة الاسمية وفيها مسامحة ايضا كما في الفردية (عليهما) اي على نوع الفردين (واما من حيث استعمالهم) اي المحدثين (الفعل المشتق) اي من اصل هذه المادة (فلا يفرقون) اي بينهما (فيقولون) اي من غير فرق (في المطلق) اي في الفرد المطلق (والنسبي) اي في كل منهما (تفريده فلان او اغرب به فلان) اي على حد سواء لان معنى اثني يرجع الى الاول فكانه تفرده عن وطنه واقاربه (وقريب من هذا) اي الاختلاف (اختلافهم) اي المحدثين (في المنقطع والمرسل هلها متغايران) اي بان المنقطع ماسقط من اسناده راو واحد غير الصحابي والمرسل ماسقط من رواته الصحابي فقط (اولاً) اي يتغايران بالكلية بل يتحدان في بعض الصور بان المرسل ماسقط راو من اسناده فاكث من اتي موضع كان فالمرسل اعم من المنقطع (فاكث المحدثين على التغاير لكنه) اي التغاير (عند اطلاق الاسم) لان حال تقييد كل منهما بان يقال مرسل الصحابي او التابعي او من بعده فينصرف اليه او المراد باطلاق الاسم استعماله الوصف الذي هو ايراد اسم المفعول في المرسل واسم الفاعل في المنقطع وهذا هو الظاهر لقوله (واما عند استعمال الفعل المشتق) اي من مصدرها وهو الارسال والاقطاع وحذف المشتق كان احق وادق (فيستعملون الارسال) اي فعله (فقط) اي فحسب (فيقولون ارسله) اي الحديث (فلان) اي من الرواة (سواء كان ذلك) اي الحديث (مرسل او منقطعاً) اي على تقدير التغاير بينهما (ومن ثمة) اي ومن جهة استعمال الارسال بالفعل على وجه الاطلاق (اطلاق غير واحد) اي كثيرون (ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم) اي جميع مواضع استعمال المحدثين ليعرف اصطلاحهم الفارق بين الوصف والفعل اطلاق من غير فرق (على كثير من المحدثين) اي الذي قالوا يتغايرها

اي لقل غير واحد عن كثير منهم (انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع) اي مطلقا
 (وليس كذلك) اي وليس الامر على اطلاقه كما ظنوا (لما حررناه) اي قررنا ان
 الاكثرين غيروا في اطلاق الاسم وانما لم يغيروا في استعمال المشتق (وقل من نبه)
 بصيغة الفاعل (على النكته في ذلك) اي على ما ذكرنا من اختلاف التغير قبل يستعمل
 قل في هذا الفن في النفي الكلي فالعنى لم ينبه احد على النكته المذكورة في تفاوت
 الاستعمال بين الاسم والفعل مع تحقق الفرق بينهما في نفسه ويحتمل يكون نبه مبنيا
 للمفعول اي قل من علم ذلك واتى من القليل المنبهين على ذلك وامامنا في بعض النسخ
 وقل من يتنبه على ذلك فهو سهو من قلم الناسخ لان التنبه لا يتعدى بعل بل باللام الا ان
 يقال انها بمعناها كما قيل في قوله تعالى (لتكبروا الله على ما هيديكم) والله اعلم ﴿ وخبر الاحاد ﴾
 وهو ما عدا المتواتر وخص لانه المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف بالنظر الى
 ما استقر الامر عليه از جمهور المتقدمين لم يذكر والثاني عنى ما ذكره السخاوى وهو
 اذا كان مرويا ﴿ بنقل عدل ﴾ اي برواية ثقة فخرج من عرف ضعفه او جهل عينه
 او حاله كما سيجي بيانها والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يختص بالذكر الخ
 ﴿ تام الضبط ﴾ اي كامله حالتى التحمل واداء من غير حصول قصور في ضبطه
 وعروض عارض في حفظه فخرج المغفل كثير الخطاء بان لا يميز الصواب من غيره
 فيرفع الموقوف ويصل المرسل ويصحف الرواة ولا يشعر وكذا قليل الضبط وهو
 ما يسمى ضبطا مامهو المعتبر في الحسن لذاته وبهذا يندفع ما قال تلميذه والله اعلم بمعنى تمام
 الضبط مدعيا انه لامعنى له ظاهرا والله اعلم ﴿ متصل السند ﴾ بالنصب على الحال
 من النقل فانه مفعول في المعنى على ما شرنا اليه او من المبتداء وهو خبر الاحاد على القول
 بجوازه كما هو رأى سيبويه وقيل صفة حقيقة ان جوز تقدير المتعلق معرفة ولكن منعه
 الاكثرون فخرج المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة واما
 من اشترطها كالبخارى فان تعالقه الجزومة المستجمعة للشرائط فيمن بعد المعلق عنها
 حكم الاتصال وان لم تقف من طريق المعلق فهو لقصورنا ﴿ غير معلى ﴾ بالتشديد
 اي معلول حال اخرى متداخلة او مترادفة فخرج ما فيه علة من العلل جليها او خفيها
 كما سيأتى ﴿ ولا شاذ ﴾ بالجر عطفًا على معلى ولا حاجة الى زيادة قيد ولا منكر لانه
 عند من يسوى بينه وبين الشاذ فظاهر لانه استغنى باحدهما عن الآخر واما على ما استخره
 بعد وهو ان المنكر ما يخالف فيه الجمهور وهو اعم من ان يكون راوية ثقة او لا فقد خرج
 بقيد العدالة وتام الضبط ﴿ هو الصحيح ﴾ هو ضمير فصل او مبتداء ثان ﴿ لذاته ﴾
 احتراز عن الصحيح لغيره كما سيأتى بيانه وحاصله ان الصحيح لذاته وكذا لغيره

مطلب
 خبر الاحاد

ماسلم من الطعن في اسناده ومته (وهذا اول تقسيم المقبول) اى الصحيح لذاته اول اقسام حصلت تقسيم المقبول او هذا الكلام اول تقسيم المقبول وسيجي له تقسيم آخر بقوله ثم المقبول ان سلم من المعارضة الخ وحاصله ان المقبول ينقسم (الى اربعة انواع لانه) اى الحديث (اما ان يشتمل من صفات القبول) كالعدل والضبط (على اعلاها) اى اعلى مراتب صفاته واراد به حالة نوعية منشعبة يجرى فيها التفاوت لاحالة مخصوصة لا يجرى فيها التفاوت فلا يناقض قوله الآتى ويتفاوت رتبة بسبب تفاوت هذه الاوصاف (اولاً) اى لا يشتمل من صفات القبول علا اعلاها بل على اوسطها اودانها فخرج مما لا يشتمل على شئ من الاوصاف فانه ضعيف غير داخل في تقسيم المقبول (فالاول) اى المشتمل على اعلاها (هو الصحيح لذاته والثانى) اى المشتمل على الاوسط اودنى (ان وجد) بصيغة المجهول اى علم فيه ويمكن ان يكون بصيغة الفاعل على النسبة المجازى اى ان صادق (ما يجبر) اى يعوض (ذلك القصور) اى عن مرتبة العلو (ككثرة الطرق) اى الاسانيد (فهو الصحيح ايضا) اى فى المعنى المقتضى للصحة مع قطع النظر عن اسناده بالخصوص لحصول الاصل المقصود وهو الصحة سواء كان باسناد واحد او باسناد متعددة متقوية بعضها ببعض (لكن للذاته) اى لا من حيث اسناده خصوصاً وحيث لا جبران اى لا مجازة لذلك التصور وهو مصدر جبراً للزم واما المتعدى فصدره الجبر على وزن النصر (فهو) اى الحديث حيث (هو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح) اى تلك القرينة والقرائن (جانب قبول ما يتوقف فيه) بصيغة المجهول اى تقوى طرف قبول حديث يتوقف المحدثون فى قبوله من جهة اسناده بان يكون ضعيفا فى نفسه لكن كثر طرقه واعتضد بحديث صحيح (فهو الحسن ايضا لكن للذاته) بل لقيام قرينة خارجة عن حسنه قال السخاوى بان يكون فى الاسناد مستور لم يحقق اهلية ولكن بالنظر لما ظهر غير معقل كثير الخطا فى رواية ولا متهم بتعمد الكذب فيها ولا بسبب آخر مفسق واعتضد بمتابع او شاهد (وقدم الكلام على الصحيح لذاته) اى دون غيره من الحسن وغيره (لعلوربته) اى لوقوع الصحيح بالذات فى اعلى مراتب الصفات وعلى متعلق يقدم بالكلام لاحتياج ان يقال التقدير مشتمل او كائنا او الكلام المشتمل على بيان الصحيح ويتعقب انه لو قال فى مكان على لكان اظهر كما مشى عليه المحش وغيره لان ما قدمناه اظهر سواء يقرأ قدم بصيغة المفعول والفاعل والاول اولى (والمراد) اى عند المحدثين (بالعدل) اى المذكور فى تعريف الصحيح (من) على ان العدل بمعنى العادل او ذى العدل او على طريق المبالغة كرجل عدل (له الملكة) بفتحين اى قوة باطنة ناشئة عن معرفة الله

تعالى وقيل هي الكيفية الراسخة من الصفات النفسانية فان لم تكن راسخة فهو الحال والظاهر انها تقبل الشدة والضعف ثم هل يجب حصول الملكة حالة الاداء فقط او حالة التحمل الى حالة الاداء والاطهر الاول (نحمله) اي تحته الملكة (على ملازمة التقوى وهي على مراتب ادناها التقوى) عن الشرك * ومنها ارتكاب الاوامر واجتناب الزواجر * ومنها ترك الشبه والمكروهات * ومنها ترك الشهوات من المباحات * ومنها ترك الغفلة في جميع الحالات ومجملها احتراز عما يذم شرعا (والمرؤة) اي وعلى ملازمة المرؤة بضم الميم والراء بعدها او ساكنة ثم همزة * وقد تبدل ويدغم وهو كمال الانسان من صدق اللسان واحتمال عشرات الاخوان وبذل الاحسان الى اهل الزمان وكف الاذى عن الجيران * وقيل المرؤة التخلق باخلاق امثاله واقترانه في لبسه ومشيه وحركاته وسكناته وسائر صفاته وفي المفاتيح خوارم المرؤة كالديباغة والحجامة والحياكة ممن لا يلبق به من غير ضرورة وكالبول في طريق وصحبة الاراذل واللعب بالحمام وامثال ذلك ومجملها الاحتراز عما يذم عرفا (والمراد بالتقوى) اي ههنا (اجتناب الاعمال السيئة من شرك) اي جلي او خفي (اوفسق) اي بترك واجب او يفعل حرام (اوبدعة) اي مكفرة او داعية من صاحبها الى مذهبه الفاسد والافقد يوجد من رمى بالرفض او النصب في رجال الصحيح (والضبط) اي ضبطان والمراد بالضبط (ضبط صدر) اي تقان قلب وحفظ (وهو) اي ضبط الصدر (ان يثبت) الى الراوي في صدره (ماسمعه) اي من الحديث ورواته (بحيث يتمكن) اي يقتدر (من استحضاره) اي مسموعه (متى شاء) الاظهر اذا شاء اي حين اراد ان يحدث به (وضبط كتاب) وفي نسخة اوضبط كتاب والنسبة مجازية والاضافة بمعنى اللام اوفى (وهو) اي ضبط الكتاب (صيانة) اي حفظ الكتاب (لديه) اي عنده من غير ان يغيره حيث لا امن من تغير المستعير فلا يضر وضعه امانة عند غيره (مذ) وفي نسخة منذ (سمع فيه) اي من ابتداء زمان في ذلك الكتاب (وصححه) حتى لا يتطرق الخلل اليه (الى ان يؤدي) اي الحديث (منه) اي من الكتاب قال السخاوي وان منع بعضهم الرواية من الكتاب (وقيد) اي التعريف (بالتام اشارة الى الرتبة العليا) اي لالي ان الصحيح لا يوجد بدون * فلا يرد ما ورد تلميذه على قوله كرواية يزيد بن عبدالله كما سيأتي (في ذلك) اي ضبط الصدر والمعنى انه لا يكتفي في الصحيح لذاته بسمى الضبط على ما هو المعتبر في الحسن لذاته وكذا في الصحيح لغيره يكتفي فيه بمجرد الضبط * واما ضبط الكتاب فالظاهر ان كاه تام لا يتصور فيه النقصان ولهذا لا يقسم الحديث باعتباره وان كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب * قال تلميذه

مطلب
معنى التقوى والمرؤة
بانواعه

ان كان هذا هو التام فلا يتحقق المراتب فان لم تكن له هذه الخئية فهو سى* الحفظ
 اضعيفه وليس حديثه بالصحيح ثم الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصور* وبالجملة
 ففي التعريف تجهيل قلت اما الاول فقد تقدم الجواب عنه بان المراد بالمرتبة العليا الحالة
 النوعية لا الحالة المخصوصة* واما الثاني فقد تقدم الاشارة اليه بانه يحتمل ان يكون مرجع
 ذلك هو المذكور بعيدا كما هو مقتضى ذلك فيكون راجعا الى ضبط الصدر ويحتمل
 ان يكون راجعا الى ما ذكر من الضبطين ولا شك في تصور تمام ضبط الكتاب وقصوره
 بل في تحقق وقوعه كما هو مشاهد في كتب المصححة المقررة على المشايخ فالتجهيل منصرف
 عن ارباب التكميل الى اصحاب التحصيل وهو حسبي ونعم الوكيل (والمتصل ما سلم اسناده
 من سقوطه) اى سقوط راو (فيه) اى في اثنا عشر فيشمل المرفوع والموقوف (بحيث يكون
 كل من رجاله) اى رجال اسناده (سمع ذلك المروي) اى مشافهة ومن غير واسطة
 (من شيخه) او بمن اخذ عنه اجازة على المعتمد. ذكره السخاوى وغيره (والسند تقدم
 تعريفه ذلك) اى في ضمن الاسناد عند قوله طرق كثيرة بناء على السند والاسناد واحد
 او عند قوله في اصل السند وفي المنهل السند الاخبار عن طريق المتن وهو مأخوذ اما من
 السند وهو ما ارتفع وعلى في صفح الجبل لان السند يرفعه الى قائله او من قولهم فلان
 سنداى اعتمد فسمى الاخبار عن طريق المتن سندا باعتبار الحفظ في صحة الحديث وضعفه
 عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث الى قائله والمحدثون يستعملون السند والاسناد اشئ*
 واحداثه* وقد صرح السخاوى بتغايرها لكن مالهما واحد (والمعالفة) اى
 من جهة اللغة ما فيه علة اى حرف من حروف العلة والانصب ان يقال ما نسب الى علة
 لتحصل المناسبة المطلوب بين عموم المعنى اللغوى والاصطلاحى كما هو معتبر في نظائره
 من الحجج والصوم والتصرف وامثال ذلك (واصطلاحا ما فيه) اى حديث فيه او في
 اسناده (علة) وهى كاسيحي عبارة عن عيب خفى غامض طراء على الحديث وقدح في محتج مع
 ان الظاهر السلامة منه وتذكر العلة بتفرد الراوى بذلك الحديث وعدم المتابعة وبمخالفة
 غيره مع قرايين تنبه العارف على وهم بارحال في موصول او وقف في مرفوع او دخول
 حديث في حديث كاسيحي فى بحث المعال فقول (خفية قاذحة) صفتان كاشفتان لان كل علة
 خفية حيث اعتبر الغموض في تعريف العلة لكن لا لاخراج الظاهرة لان الخفية اذا اثرت
 فى الجلية اولى ولها نالم يقيد بها ابن الصلاح ويقيد بها فى الخلافة وانما يقيد بذلك لان الظاهرة
 راجعة الى ضعف الراوى او عدم اتصال السند وهو محترز عنه بما تقدم وكذا قوله قاذحة
 اى فى صحة الحديث مانعة عن العمل به وقال الطيبي ويطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة
 لا قدح كما رسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معال (والشاذفة

الفرد) اى بمعنى المنفرد (واصطلاحا ما يخالف فيه الراوى من هو ارجح منه) اى فى الضبط او العدد مخالفة لم يمكن الجمع بينهما قال تلميذه يدخل فى تعريفه المنكر فالصواب ان يقول ما يخالفه فيه الثقة من هو ارجح من قلت يدل عليه قوله ارجح فتدبر مع ان بعضهم قالوا الشاذ والمنكر واحد والفارقون بينهما قالوا المنكر ما يخالف فيه الجمهور وهو اعم من ان يكون ثقة ام لا (وله تفسير اخر سيأتى) وهو قوله ثم سؤال الحفظ ان كان لازما للراوى فى جميع حالاته فهو الشاذ على رأى وهو بهذا التفسير غيره مراد هنا لان قوله تام الضبط يعنى عن الاخترازه * قال المحشى ببله تفسيران آخران كسيأتى احدهما مارواه المقبول مخالفا لما هو اولى منه والمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا وهو دون الثقة * وثانيهما مارواه الثقة مخالفا لما رواه من هو اوثق منه * والثالث اخص من الثانى كما ان الثانى اخص من الاول * وله تفسير رابع وهو ما يكون سؤال الحفظ لازما لراويه فى جميع حالاته * وله تفسير خامس وهو ما يتفرد به شيخ وله تفسير سادس وهو ما يتفرد به نفسه ولا يكون له متابع * وله تفسير سابع ذكره الشافى رحمه الله وهو مارواه الثقة مخالفا لما رواه الفاسق بالمقايسة * فان كل قيد احتراز عن تقيضه حذر أعن تطويل الكلام * فقوله تام الضبط احتراز عن السامى والمغفل سواء علم ضبطه اولا والمراد بالعدل هو العدل فى نفس الامر سواء علم عدالته ام لا فهو واحتراز عن غير العدل فى نفس الامر اى الفاسق كما يشعر به عبارة الشيخ وان كان المراد تعريف ما يعلم صحة فالمراد ما تعلم عدالته او لم يعلم كما يشعر به عبارة الخلاصة * وقوله متصل السند احتراز من المرسل والمنقطع والمعضل * وقوله غير المعلن احتراز عما فيه العلة القادحة وسيجيء بيان المعلن وهو تفصيل حسن فتأمل * تنبيه * اى هذا تنبيه لك ايها الطالب على ما قد يخفى عليك من فوائد قيود التعريف مما التى اليك (قوله) اى قول الماتن وهو المص الشارح (وخبر الاحاد) اى من تعريف الصحيح (كالجنس) اى يشمل الصحيح وغيره وانما جعله كالجنس مع انه هو المعروف بحسب الظاهر لان فى الحقيقة الصحيح هو خبر الاحاد * فهذه العبارة مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان فالمعرف هو الصحيح لذاته * والتعريف هو خبر الواحد كانه عليه بالاشارة اليه فقوله لذاته من اجزائه المعروف لامن اجزاء التعريف كما يوهم * ولعل النكتة فى قضية عكس التعريف الايماء الى انحصار كما يقال فى الفرق بين زيد هو المنطلق وبين المنطلق هو زيد (وباقى قيوده) اى قيود الماتن او التعريف (كالفصل) يخرج ما عدا الصحيح وانما قال كالجنس وكالفصل لان الصحيح ليس من الماهيات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان (وقوله بتقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل) وهو من عرف

ضعفه او جهلت عينه او حاله فالمراد بالعدل مشهور العدالة لاستورها واحترز بالضبط
عمافي سنده مغفل كثير الخطا وان عرف بالصدق و العدالة لعدم ضبطه (وقوله هو
يسمى فصلا) اما باقاة كرجل عدل او بمعنى الفاصل (يتوسط) استيناف فيه شائبة
تعليل اى لكونه يتوسط (بين المبتدء والخبر يؤذن) همنه ساكنة و يجوز ابدالها
وهو استيناف اخر او حال اى يعلم (بان ما بعده) اى بمدهم (خبر عما قبله وليس)
اى هو (نبعثله) اى لما قبله قال شارح ولا يلزم الفصل بين التعت والمنعوت باجنبي
وفيه بحث لا يخفى وتقدم وجه آخر انه مبتدء ثان والجملة خبر المبتدء الاول (وقوله
لذاته يخرج ما يسمى صحيحا بامر خارج) اى عنه ويسمى صحيحا لغيره (كما تقدم)
اى تحقيقه فى الشرح و تتفاوت رتبة جمع رتبة (اى) رتب (الصحيح) اى
مراتب الاعلى والاوسط والادنى (بسبب) تتفاوت هذه الاوصاف اثار المص
بان الباء فى المتن للسببية وفى نسخة بتفاوت هذه الاوصاف على ان الباء متن داخله على
هذه والمضاف الذى هو تفاوت مقدر بينهما وهذا مزج غير ممدوح فكان الاولى
ان يأتى بالمتن ويقول بتفاوت هذه الاوصاف ثم يقول اى بسببها او يقول بهذه
الاوصاف ثم يقول اى بتفاوتها وهذا امر سهل والمراد بالاوصاف العدالة والضبط
وغيرها (المقتضية للتصحيح فى القوة) متعلق بالتفاوت قال المحش ظاهر كلامه مشعر
بان كل واحد من هذا الاوصاف قابل للقوة والضعف وفى كون تام والضبط وعدم الشذوذ
كذلك نظر يعرف بالتأمل وقال التلميذ لا اعلم بعد التام رتبة ودون التام لم يوجد
الحد فليطلب لتعوير هذه الاوصاف وكيف تتفاوت قلت قد تقدم ان المراد بالتام
تمام نوعى لاشخصى ولذا يقال هذا اتم من ذلك سواء يطلق هذا حقيقة او مجازاً ولا شك
فى تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط بين افراد نوع الانسان من العدول والضابطين
من الصحابة والتابعين وبقية السلف والخلف من العلماء العاملين بل صار كالبديهي
التفاوت بين البخارى وابن ماجه مثلا فى الضبط وبين مالك والنسائى فى ظهور العدالة
(فانها) اى الاوصاف (لما كانت هى) اى بنفسها (مفيدة لغلبة الظن الذى عليه) اى
على ظن (مدار الصحة) نقل تلميذه ان المص قال الغلبة ليست بقيد وانما اردت دفع
توهم اراد الشك لو عبرت بظن انتهى ولا شك ان غلبة قيد معتبر لكنه من مفهوم
الظن اذ لا يطلق غالباً الاعلى الطرف الراجح باعتبار معناه الحقيقى ولكن قد يطلق
مجازاً ويراد به الشك كفى قوله تعالى ان الظن لا يغنى من الحق شيئا وقد يطلق ويراد
به اليقين كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم فذكر الغلبة لدفع المجاز (اقتضت)
اى الاوصاف المختلفة المراتب او الافادة التى (بها) التفاوت (ان تكون لها) اى للصحة

(درجات) اى مراتب عليه كقوله (تعالى هم درجات عند الله) والدركات ضدها وهى المستعملة فى المراتب السفلية ولذا قال دفعا لارادة المجاز (بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية) اى لاصل الصحة كما ان درجات الجنة بحسب تفاوت اعمال اصحابها ودرجات النبوة مختلفة بحسب مقامات اربابها كما قال تعالى (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) مع وجود المشاركة فى اصل النبوة ومعنى الرسالة وموافقة الكل فى دخول الجنة ووصول نعيمها فلينظر التلميذ والمحش فيما حققناه ليظهر لهما تحقيق كلام الشيخ وتحقيق مقامه وحصول مرامه والحاصل انه لما كان بناصحة الحديث على الظن الحاصل من الصفات المشروطة المتفاوتة فى افادة الظن لزم ان يكون للصحة مراتب متفاوتة فاندفعت المناقشة فى اللزوم المفهوم من قوله اقتضت (واذا كان) اى الامر (كذلك) اى كاقدمناه من التفاوت فى مراتب الصحة المتراتب على التفاوت فى الاوصاف (فماتكون رواته فى الدرجة العليا) اى الحقيقية او الاضافية والمراد به العلو الصنفى لا النوعى المعتبر فى اصل الصحيح (من العدالة والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح) اى بعد تحقيق التصحيح (كالاصح مما دونه) اى ما لم يكن رواته كذلك قال تلميذه هذشى لا ينضب ولم يعتبروه فى الصحابة قلت اما عدم الانضباط فلا يضر فانى فوق كل ذى علم عايم واما دعواهم لم يعتبروه فى الصحابة فان اراد انه فى نفسه الصحة فسلم اذ الصحابة كلهم عدول على الصحيح وان اراد انه لا يفرق بين الخلفاء الاربعة وبين غيرهم من الاصحاب كالأعراب الذين كانوا يغفلون عن غسل الاعقاب حتى قال لهم صلى الله تعالى عليه وسلم ويل للاعقاب من النار فهو خارج عن الصواب عند اولى الباب (فمن الرتبة العليا) اى التى ذكرناها (فى ذلك) اى فى باب الصحيح (او فى هذا الفن ما) اى اسناد (اطلق عليه بعض الائمة) اى ائمة المحدثين (انه اصح الاسانيد كالزهرى) قال المحش قوله (فمن الرتبة العليا) ظاهره ان كلمة من تبعية وياها قوله فيما بعده حيث قال والمرتبة الاولى هى التى اطلق عليها بعض الائمة الخ قلت لا ياباه لانها من جملة افراده ويشير اليه عطف ما بعده عليه ثم تكلف بل تعسف حيث قال ويمكن ان يجعل قوله ما يطلق مبتداء * وقوله كالزهرى خبراً عنه وقوله من المراتبة العليا بيانا لقوله ما يطلق * ويجوز اطلاق المرتبة على اسناد بمعنى ذى المرتبة او من زائدة انتهى كلامه * والزهرى هو ابن شهاب القرشى المدنى امام تابعى جليل (عن سالم بن عبدالله بن عمر) اى ابن الخطاب (عن ابيه) اى عبدالله بن عمر وفى بعض النسخ عن سالم عن عبدالله وح لاجابة الى قوله عن ابيه بل يجب تركه * ولا يجوز ان يرجع الى عبدالله لانه لم يرد هذا الحديث عن عمر رضى الله تعالى عنه * والمعنى اصحاب

الاسانيد المنتهية الى ابن عمر هو هذا عند بعض كاسحاق بن راهويه واحمد بن حنبل وكذا قوله (وكحمد بن سيرين) اى الانصارى البصرى التابى الشهير بكثرة الحفظ والاتقان وتعبير الرؤيا (عن عبيدة) بفتح العين وكسر الموحدة (ابن عمرو) بالواو فى آخر السلماني بسكون اللام على الصحيح نسبة الى سلمان حى من مراد الكوفى التابى فهو من رواية الاقران بعضهم من بعض (عن على) اى ابن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه قال على بن مدنى وعمرو بن على القلانسى وغيرها انه اصح الاسانيد (وكابراهيم النخعى) بفتح النون والحاء المعجمة نسبة الى نخع قبيلة (عن علقمة) اى ابن قيس راهب اهل الكوفة (عن ابن مسعود) رضى الله تعالى عنه وهذا قول النسائى وابن معين وعن البخارى انه قال اصح الاسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمرو وعن ابي بكر بن ابي شيبة عن الزهرى عن على بن الحسين عن ابيه عن على رضى الله تعالى عنه (ودونها) اى دون الرتبة العليا (كرواية يزيد) بضم الموحدة مصغرا (ابن عبدالله ابن ابي بردة) بضم الموحدة (عن جده) اى عن جد يزيد فى كلام السيوطى عن ابيه عن جده وهو ابو بردة (عن ابيه) اى ابي جده (ابى موسى) عطف بيان لابيه وهو الاشعري رضى الله تعالى عنه * قال التلميذ لقائل ان يقول ان كان يزيد بن عبدالله تام الضبط فلا يصح جعله فى الرتبة الدنيا وان لم يكن تام الضبط فليس حديثه بصحيح فلم يدخل فى اصل المقسم * قلت هو تام وغيره اتم واصرح ولذا يصح الصحيح واصح (وكحمد) بتشديد الميم (ابن سلمة عن ثابت عن انس ودونها) الظاهر دونه اى دون دونها (فى الرتبة كسهيل) بالتصغير (ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلاء) بفتح العين (ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ومعرفة مراتبهم موقوفة على معرفة اسماء الرجال وطبقاتهم وتفصيل فضائلهم وصفاتهم (فان الجميع) اى جميع من ذكر ممن هو فى اعلى المراتب ومن هو فى دونها وادونها وغيرهم (يشملهم اسم العدالة والضبط) اى اصلهما الكافيين فى اصل الصحة والمراد بالضبط تمام الضبط واللام للعهد لما صرح فيما سبق فلا يرد ما قال تلميذه هذا ظاهر فى ان المعبر فى حد الصحيح مطلق الضبط لا الموصوف بالتمام (الان فى المرتبة الاولى) اى المشتملة على الطرف العليا فيهم (من الصفات المرجحة) يعرفها المحدثون الحدائق (ما يقتضى تقديم روايتهم) اى المذكورين فى الطبقة العليا (على التى تليها وفى التى تليها) اى تلى التى تليها (من قوة الضبط) اى وغيره من الصفات (ما يقتضى تقديمها على الثالثة) اى على المرتبة الثالثة وطبقتهما من الرجال قال تلميذه ومناظرة الى حنيفة مع الاوزاعى معرفة رواها الحازمى قلت انها لا تنافى ما ذكر الشيخ من التفضيل على وجه التفصيل

مطلب

مناظرة ابي حنيفة

مع الاوزاعى رحمهم

الله تعالى

بين المدول من الرواة غايته ان الامام اختار الترجيح بالفقه الذي هو استناده الاعتماد
والاوزاعي اختار علو الاستناد وقد ذكرها ابن الهمام * وهي ان الامام ابوخيفة اجتمع
مع الاوزاعي بمكة في دار الحياطين * فقال الاوزاعي مالكم لا ترفعون الايدي عند
الركوع والرفع منه فقال لاجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شئ
اي مما يوجب العمل به بان لا يكون له معارض ارجح منه اطلق لانه ادعى الى الزام
الخصم فقال الاوزاعي كيف لم يصح * وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه اي ابن
عمران رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتح الصلوة وعند
الركوع وعند الرفع منه * فقال ابوخيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود
عن عبدالله بن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح
الصلوة ثم لا يعود فقال الاوزاعي احدك عن الزهري عن سالم عن ابيه وتقول
حدثني حماد عن ابراهيم * فقال ابوخيفة رحمه الله كان حماد افقه من سالم وعلقمة ليس
بدون ابن عمر في الفقه * وان كانت لابن عمر صحبة وان كان له فضل صحبته فالاسود
له فضل كثير * وعبدالله فرجح بفقه الرواة كارجح الاوزاعي بعلو الاسناد وهو مذهب
المنصور عندنا انتهى كلام المحقق وبقية هذا البحث حررناها في شرح المشكاة (وهي)
اي المرتبة الثالثة (مقدمة على رواية من يعد) بصيغة المجهول (ما يتفرد) اي هو
(به) راجع الى (ما حسنا) مفعول تاني اي يعد حسنا لذاته لان مرتبة الصحيح
فوق مرتبة الحسن بل مقدمة ايضا على روايته من يعد ما يتفرد به صحيحا لغيره
(كمحمد) اي من يعد المذكور كمحمد (بن اسحق عن عاصم بن عمر) بلا واو
(عن جابر وعمرو) بالواو وكعمرو (ابن شعيب) اي ابن محمد بن عبدالله بن عمرو
بن العاص (عن ابيه) اي شعيب او محمد (عن جده) اي جد عمر واوجد شعيب
والجد محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص كذا في المظهر وقيل جد عمرو بن شعيب
هو عبدالله بن عمرو بن العاص وابوه محمد والمراد من الجد والجد الاعلى وهو الصحابي
لكن فيه ان عمرو بن العاص ايضا صحابي ويندفع بانه معلوم من الخارج انه لم يدركه
* قال الزعفراني شارح المصابيح اختلف ان شعيبا اسمع من جده عبدالله بن عمرو
ام لا ولذا لم يخرج الشيخان الحديث الذي رواه عمرو عن جده (وقس على هذا
المراتب) اي العليا والوسطى والسفلى (ما يشبهها) اي من اتفاق الشيخين وافراد
البخاري وافراد مسلم او المعنى وقرس على هذه المراتب الثلاثة المذكورة المرتبة
ما يشبهها من امثلة اخرى في الصفات المرجحة (والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها
بعض الائمة انها صحح الاسانيد) انما اعادها ليرتبط بها قوله (والمعتمد عدم الاطلاق

لترجمة معينة) كان يقال للزهري عن سالم اى مثلا انه اصح الاسانيد على الاطلاق
 من جميع اسانيد الصحابة وهذا معنى قوله الجزرى ولم ار من عمه وهذا يؤيد
 تخصم ابى حنيفة للاوزاعى (منها) اى من التراجم بدلالة ترجمة او من المرتبة الاولى
 يعنى من ترجمها والحاصل ان القول المختار انه لا يطلق على اسناد معين بانه اصح
 الاسانيد مطلقا لان تفاوت مراتب الصحة مترتب على تمكن الاسناد من شروط
 الصحة وبوجود اعلى درجات القبول فى كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة
 بجميع الرواة كذا حققه العراقى وصرح به غير واحد من المحدثين * وقال النووى
 انه المختار لان الاطلاق يتوقف على وجود اعلى درجات القبول من الضبط والعدالة
 ونحوها فى كل فرد من رواته السند المحكوم له بالنسبة بجميع الرواة الموجودين
 فى عصره وبعد اجتماع سلسلة كذلك اذ لا يعلم * اويظن ان هذا الراوى جاز اعلى
 الصفات حتى لا يوازى بينه وبين كل فرد من جميع من عاصره فان كان لا بد
 من الاطلاق * فيفيد كل ترجمة بصحابها او بالبلد التى منها اصحاب تلك الترجمة
 بان يقال اصح اسانيد فلان او فلانين فانه اقل انتشارا واقرب الى الحصر * بخلاف
 الاول فانه حصر باب واسع جدا شديد الانتشار * فظهر ان اطلاقهم لا يستفاد منه
 اصحة الاسناد المعين (نعم يستفاد من مجموع ما طلق عليه الأئمة ذلك) اى ما ذكر
 من كونه اصح الاسانيد وليس المراد المجموع من حيث المجموع (ارجحية) اى
 يستفاد منه اما طلق عليه ذلك من الاسانيد ارجح (على ما لم يطلقوه) اى لاعلى
 عموم الاسانيد ومطلقها (ويلتحق بهذا التفاضل) اى الذى عليه مدار علو الاسناد
 (ما اتفق البخارى على تخريجه) ويقال له المتفق عليه اى ما اودعه الشيخان البخارى
 ومسلم فى صحيحيهما الذى اولهما اصحهما لا كل الأئمة وان تضمن اتفاقهما لتلقيهما لهما
 الاما علل مما اجيب عنه باقبول قال السخاوى بل ما فيهما الا ما استثنى قطعى دون مطلق
 الصحيح فنظرى ثم انه على مراتب فاعليهما اتفق على تواتره وان اشترك مع
 ماعدها فى مسمى افادة العلم ثم المشهور (بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به
 البخارى بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدها على تلقي كتابيهما) اى
 على اخذها والاقبال عليهما (بالقبول) اى علما وعملا (واختلاف بعضهم) اى
 ولوقوع اختلاف بعضهم (فى اييهما ارجح) قيل الصواب فى ان اييهما ارجح فان
 حرف الجر لا يدخل الجملة وهذا الاختلاف لا يوجب عدم تفاضل ما اتفقا على غيره
 * قال * المص ما انفرد به البخارى راجح ايضا لترجيح افضليته فانهم اذا قصرنا
 اختلافهم عليها استفيد مرجوحية غيرها وترجيحهما اى البخارى ومسلم اذا اتفقا

افاد تصريح الجمهور بتقديم البخارى **قال** تلميذه ليس في هذا اكثر مما في الشرح في المعنى لكن في اللفظ **قلت** زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فاقول ما يكون انه اوضح مما علق في الشرح (فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحثية مما يتفقا عليه) **قال** المص اى من حيث تلقى كتابيهما بالقبول وقد يعرض عليه عارض يجعل الموق فأتقا **قال** تلميذه فيكون من حثية اخرى وهو المفهوم من الحثية (وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخارى في الصحة) اشارة الى دليل تقديم ما انفرد به البخارى على ما انفرد به مسلم (ولم يوجد عن احد التصريح بتقيضه) اى بتقديم مسلم على البخارى ويطلق عليه التقيض في العرف ولم يرو عدم تقديم البخارى على مسلم كما هو متعارف اهل الاصطلاح يدل عليه قوله الآتى فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخارى * فان قيل اختلاف بعضهم في ايها ارجح يشعر بقول بعضهم في ارجحية مسلم فهذا تصريح بتقيضه * قلنا لعل ما ذكره من اختلافهم مبنى على اطلاقهم وما يفهم من كلامهم ولا يكون منهم تصريح بذلك وما نقل عن الشافعي من قوله ما اعلم بعد كتاب الله عز وجل اصح من موطاء مالك فقيل وجود الكتابين كذا في الجواهر (واما ما نقل عن ابى على النيسابورى) بفتح النون وسكون الياء بعدها سين مهملة (انه قال ماتحت اديم السماء) اى على ظاهرها واجرهما (اصح من كتاب مسلم فلم يصرح) فاعله عائد الى ما نقل والاسناد مجازى والى ابى على فاجواب اما محذوف وهذا تعليل للجواب * والمعنى واما ما نقل فلان ما ذكرنا ذلك الناقل او المنقول عنه لم يصرح (بكونه) اى كتاب مسلم (اصح من صحيح البخارى لانه انما نفي وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذا المنفى انما هو ما تقيضه صيغة افعال من زيادة صحة في كتاب شارح كتاب مسلم في الصحة يمتاز) اى ذلك الكتاب (بتلك الزيادة عليه) اى على كتاب مسلم (ولم ينف المساواة) فان قلت هذا انما هو بحسب اللغة واما بحسب العرف فلا والمعتبر هو المفهوم العرفي كما حقق في حديث ما رايت احسن من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **وقد** صرح السيد في شرح المفتاح وغيره بان المقصود من هذا التركيب نفي الافضلية والمساواة معا وذلك لانه المتبادر من الكلام **قلت** فلا يكون صريحا بان مسلما اصح من البخارى لاحتمال ان يراد المعنى لغة ولذا قال فلم يصرح فيه انه نقيض ما قالوا من ان البخارى اصح من مسلم سواء اراد به نفي الافضلية او نفيها مع نفي المساواة **قال** المص فان قيل العرف يقتضى في قولنا ما في البلد اعلم من زيد بنى من بساويه ايضا قلنا لا نسلم غير ان عرفهم كذلك **قال** تلميذه بردها قول النسفي في العمدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين على احد

افضل من ابى بكر **قال** النسفي فهذا يقتضى ان ابا بكر افضل من كل من ليس به لفظ ا
 انتهى **قال** المص سلمنا لكن مسلم يجوز اطلاق مثله هذه العبارة وان وجد مساو اذ
 مقام مدح ومبالغة وهو يحتمل مثل ذلك **قال** تلميذه فنفت فائدة اختصاصه بالذ
 وهو خلاف القصد انتهى وهو غريب لان كلام الشيخ ان الفائدة قد تكون المبال
 ولهذا صرح العلماء بان ليس نص في افضلية الصديق وعلى رضى الله تعالى عنهما **قال**
 ابن القطان ذهب من لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله تعالى عليه وس
 ما اقلت الغبراء ولا اظلت الخضراء اصدق لهجة من ابى ذر مقتضاه ان يكون ابو ذر
 اصدق العالم اجمع قال وليس المعنى كذلك وانما نفي ان يكون احد اعلى رتبة م
 في الصديق ولم ينف ان يكون في الناس مثله في الصديق والا لكان اصدق من الصديق * وليس
 كذلك بل قصارى امر المساواة له ولو اراد صلى الله تعالى عليه وسلم ما ذهبوا اليه لقال
 ابو ذر اصدق من كل ما اقلت واما قول شارح * ويمكن ان يقال ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم اورد كلامه على اللغة لا العرف والا لكان ابو ذر اصدق من النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم وكذا من الصديق ففئلة عظيمة بل زلة جسيمة لان ابذر لا يصح ان
 يساوى صدقه صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجماع فهو وسائر الانبياء مستثنى
 عقلا وشرعا ويراد بالحديث انه اصدق من اقرانه كما ان كلام الله تعالى مستثنى في كلام
 النبي ساورى والافلزم المساواة قطعا وهو خلاف الاجماع **وقال** البقاعى الحق ان هذه
 الصيغة تارة تستعمل على مقتضى اصل اللغة فتبنى الزيادة فقط وتارة على مقتضى ماشاع
 من العرف فتبنى المساواة ومثل قوله عليه الصلوة والسلام ما طلعت الشمس ولا غربت
 على احد الحديث وان كان ظاهره نفي افضلية الغير لكنه انما ينساق لاثبات افضلية
 المذكور والسر في ذلك ان الغالب في كل اثنين هو التفاضل دون التساوى فاذا نفي
 افضلية احدهما ثبت افضلية الاخر وبمثل هذا ينحل الاشكال المشهور على قوله - لى الله
 تعالى عليه وسلم من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت
 احد يوم القيمة بافضل مما جاء به الا احد قال مثل ذلك او زاد عليه فلا استثناء بظاهره
 من النفي وبالتحقيق من الاثبات ويصير ذلك كالحديث الذى روى عن ابى المنذر قال
 قلت يا نبي الله علمنى افضل الكلام قال يا ابا المنذر قل لاله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شى قدير مائة مرة في كل يوم
 فانك يومئذ افضل الناس عملا الامن قال مثل ما قلت انتهى * والحاصل ان الحمل على
 المعنى اللغوى كاف لنفي التصريح ومنعه (وكذلك) اى ومثل ما تقدم في عدم افادة تصريح
 تقديم صحيح مسلم من جميع الوجوه (مانقل عن بعض المغاربة انه) افر الضمير باعتبار

لفظ البعض والمراد ان جمعهم (فضل صحيح مسلم على صحيح البخارى) لكن اوله الجمهور وقالوا ان صح (فذلك) اى فترجيح مسلم مسلم (فيارجع الى حسن السباق) اى بين الاحاديث (وجودة الوضع) اى فى الثبوت (والترتيب) فانه يبدأ بالمجمل والمشكل والمنسوخ والمعنعن والمبهم ثم يردف بالمبين والناسخ والمصرح والمعين والمنسوب كذا نقله البعض عن شرح السخاوى للتذكرة والتبصرة وقد اختصر مسلم فى كتابه ايضا بجمع طرق الحديث فى مكان واحد يسهل الكشف منه بخلاف البخارى كما فى شرح التقريب (ولم يفصح) اى لم يبين ولم يصرح احد منهم اى من المغاربة وغيرهم من المحدثين (بان ذلك) اى التفصيل (راجع الى الاصححة) اى اصححة مسلم من البخارى (ولو افصحوا به) اى لو افصحوا بكونه اصح (لرده) اى افصاحهم (عليهم شاهد الوجود) الاضافة للبيان يعنى ان اظهروا رجوع التفضيل الى الاصححة لرشد شاهد الوجود الذى انكاره مكابرة ذلك الرجوع عليهم ودفعه اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود (فالصفات التى تدور عليها الصحة) اى من العدالة وتام الضبط وغيرها من وجود الاتصال وعدم الشذوذ (فى كتاب البخارى اتم منها) اى من تلك الصفات الواقعة (فى كتاب مسلم واصل) بفتح السين المهملة وتشديد الدال المهملة اى اكثر سداداً واطهر صواباً (وشروطه) اى البخارى بحسب ما تتبع فى صيغته (فيها) اى فى الصحة (اقوى واشد امارجحانه من حيث الاتصال) اى اتصال السند (فلاشراطه) اى البخارى (ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة) يعنى واذا ثبت للقى فكل ما روى عنه محمول على انه سمع منه بلا واسطة فهذا كما ما يمكن ان يقال فى الاتصال و (اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة) اى امكان اللقى فيحسن الظن حمل الرواية على الاتصال فاندفع بهذا ما ذكره محش * فان قلت كيف يكفى ذلك مع ان كتابه صحيح ولا بد فيه من الاتصال * قلت لعله جاء هذا الحديث فى كتابه فى موضع آخر متصلاً او كان اتصاله بمن روى عنه مشهوره فلمراد بمن روى عنه ظاهراً ولو كان بالواسطة انتهى * وفيه انه لو كان كذلك لكان الاختلاف لفظياً والصواب كون الخلاف حقيقياً وان هذا تفصيل لمجمل ما سبق من قوله فالصفات الخ * وحاصله ان البخارى اشد اتصالاً من كتاب مسلم لان مسلماً كان مذهبه ان الاسناد المعنعن له حكم الاتصال اذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه وامكن اجتماعهما والبخارى لم يحمله على الاتصال حتى ثبت اجتماعها ولو مرة واحدة ولهذا قال النووى وهذا المذهب يرجح كتابه البخارى (والزم) اى مسلم (البخارى بانه يحتاج) البخارى (الى ان لا يقبل الغنعة) وهى مصدر مصنوع مأخوذ من روى فلان عن فلان عن فلان

على طريقة البسمة والمجدلة وغيرها ﴿ قال ﴾ العراقي العنقة مصدر عنعن الحديث
 اذ رواه بلفظ من غير بيان للتحديث او الاخبار او السماع (اصلا) اي سواء كانت
 عنقة معاصر او عنقة ملاق لان المقصود من اشتراط اللقاء السماع والعنقة تحتمل
 عدم السماع فبالله يقبل عنقة الملاقى (وما لزمه) اي مسلم البخارى به (ليس بلازم
 لان الراوى اذا ثبت له اللقاء مرة فلا يجزى في روايته احتمال ان لا يكون قد سمع
 منه) ومراده ان احتمال عدم السماع في رواياته بعيد جدا فوقع التفتي على وجه
 الاطلاق لارادة المبالغة ويدل عليه تعليقه بقوله (لانه يلزم من جريانه) اي جريان
 الاحتمال على تقدير وقوعه (ان يكون) اي الراوى (مدلسا) بتشديد اللام
 المكسورة وهو من يروى الحديث عن معاصره ملاقيه والحال انه ليس له سماع عنه
 (والمسألة) اي نحن فيها (مفروضة في غير المدلس) على ماسياتي ان عنقة المعاصر
 محمولة على السماع الامن المدلس * وبما حررنا اندفع قول تلميذه اعتراضا على
 المص في قول فلا يجزى في روايته احتمال بانه ان اراد عقلا فممنوع * وان اراد
 اللازم المذكور فنله في عنقة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمن طاصره على ما
 لا يخفى عن ذوى النهى * اذ حاصل كلام الشيخ ان العنقة وان كانت تحتمل عدم
 السماع الا انها لا تحتمل هنا غير السماع والا يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسألة
 مفروضة في غير المدلس لان الكلام في الصحيح الذي هو من اقسام المقبول والمدلس
 من اقسام المردود كاسيحي ﴿ وقال ﴾ محش قوله والزم والبخارى اشارة الى اعتراض
 مسلم على البخارى وهو انه يلزم من اشتراط اللقاء ان لا يقبل المعنعن مع انه كثير
 في كتابه وهو الذى يقال في سنده فلان عن فلان * وذلك لان المعنعن اما مرسل
 كما هو قول الجمهور وهو قول التابى قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا
 او منقطع وهو الذى لم يتصل سنده واذا ثبت لقاء الراوى والمروى عنه ﴿ وقال ﴾
 الراوى عن فلان عن فلان فلان فالتبادر انه سمعه منه فيكون تدليسا وهو مذموم * وفيه
 نظر من وجهين الوجه الاول انه يلزم مسلما ايضا ان لا يقبل المعنعن وقد كثرت
 في كتابه لانه اذا ثبت المعاصرة ﴿ وقال ﴾ الراوى عن فلان عن فلان فالتبادر انه
 سمعه منه فيكون تدليسا مذموما فان التدليس في الاسناد قسمان احدهما ان يروى
 عن لقيه مالم يسمع منه موهوما انه سمعه منه والثانى ان يروى عن طاصره مالم يسمع
 منه موهوما انه لقيه وسمعه منه والوجه الثانى ان المعنعن بهذا المعنى لا يقبله لامسالم
 ولا البخارى ولا دخل في عدم قبوله وقبوله لاشتراط اللقاء وعدمه فان سبب عدم قبوله عدم
 الاتصال وحاصل الجواب ان المعنعن متصل اذا امكن لقاء الراوى والمروى عنه

مطلب
مدلس

مع برامتهما عن التدليس كما صرح به في الخلاصة وقد برى البخارى عنه ولما
 اودع المعنعن في كتابه ظهر لاشتراطه اللقاء دخل في قبول المعنعن لافي عدم قبوله
 (واما رجحانه) اى كتاب البخارى (من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين
 تكلم) بصيغة الماضى المجهول اى طعن فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال
 الذين تكلم فيهم من رجال البخارى (فان الذين انفرد البخارى بهم اربعمائة وخمسة
 وثلاثون رجلا والمتكلم فيه منهم بالضعف نحو من ثمانين رجلا والذين انفرد بهم مسلم
 ستمائة وعشرون رجلا والمتكلم فيه منهم مائة وستون رجلا على الضعف كذا ذكره
 السخاوى في شرح الفية العراقى * قال تلميذه ان اراد الذين اخرج عنهم مسلم في غير
 المتابعات ومن ليس مقرونا بغيره ممنوع بل هما سواء لمن تتبع ما في الكتابين مطلقا
 ولا شك ان التخرىج عن لم يتكلم فيه اصلا اولى من التخرىج عن تكلم فيه (مع ان البخارى
 لم يكثر) بضم الياء (من اخراج حديثهم) اى حديث الرجال الذين تكلم فيهم والمعنى
 ان الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثر من تخرىج احاديثهم (بل غالبهم من
 شيوخه) اى من مشايخ البخارى قال تلميذه خرج المص في المقدمة بخلافه (الذين
 اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين) قال السخاوى الذين انفرد
 بهم البخارى وهم ممن تكلم فيه اكثرهم من شيوخه لقيهم وخبرهم وخبر حديثهم
 بخلاف مسلم فاكثروا من انفرد به عن تكلم فيه من المتقدمين ولا شك ان المرء اعرف
 بحديث شيوخه من حديث غيرهم ممن تقدم عنه انتهى فرجاله اقل احتمالا للمتكلم من
 رجال مسلم وايضا اكثر مسلم من اخراج احاديث الذين انفرد بهم ممن تكلم فيه فقوله
 غالبهم مبتداء ومن شيوخه خبره (واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال)
 بفتح الهمزة جمع العلل جمع العلة او بكسرهما مصدر اعل (فلان ما انتقد بصيغة المجهول
 (على البخارى من الاحاديث) بيان لما (اقل عددا ما انتقد على مسلم) فان الاحاديث
 التى انتقدت عليها بلغت مائتى حديث وعشره احاديث اختص البخارى منها باقل
 من ثمانين ويشتركان في اثنين وثلاثين وبقايا مختص بمسلم كذا في المقدمة قال تلميذه
 النقد غير مسلم في نفسه ثم ان ليس كله من الحثيثين (هذا) اى خذ هذا (مع اتفاق
 العلماء على ان البخارى كان اجل من مسلم في العلوم) اى عموما (واعرف بصناعة
 الحديث) بكسر الصاد (منه) اى من مسلم خصوصا (وان) اى وعلى ان (مسلما
 تلميذه وخريجه) بكسر الخاء المعجمة والراء المشددة اى معلم اديه كذا في المقيد
 وفي القاموس الخريج كعنين بمعنى مفعول ويقال خرج الرجل اصحابه علمهم واخرجهم
 من الجهل (ولم يزل) اى مسلم (يستفيد) اى العلوم (منه) اى البخارى (ويتبع آثاره)

مطلب
 عدد رجال البخارى
 ومسلم

اى فى تقريره وتحريره ويتردد اليه ويقبل يديه لوصول فوائده وحصول عوائده (حتى قال الدارقطنى) بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء ونسبة الى محلة ببغداد وهو امام جليل فى فن الحديث (لولا البخارى) اى وجوده موجود (لماراح مسلم ولا جاء) اى ماظهر فى هذا الفن ولم يصنع فيه القدم بناء على ان الفضل لمن تقدم والله اعلم قيل ماسبق دليل تفصيلى وهذا دليل اجمالى واعترض عليه بان لايلزم من ذلك ارجحية المصنف بالفتح كما انه لايلزم مرجوحية * واجاب عنه السخاوى بانه الاصل وهذا القدر كاف فى المطلوب الظنى * وفى خاشية تلميذه تحت قوله واما ما نقل من ابى على النيسابورى وانما اخبره الى ههنا لان كلامه يبخر الى آخر المبحث ﴿ قال ﴾ المص وفى العبارة اشارة الى التكتيت على بن الصلاح من وجهين احدهما ان ابن الصلاح بعد ان ساق كلام ابى على قال وهذا قول من فضل من شيوخ الحديث كتاب مسلم على كتاب البخارى ان كان المراد به ان كتاب مسلم يترجح بانه لم يخارجه غير الصحيح فلا بأس به ولا يلزم ان يكون ارجح فيما يرجع الى نفس الصحيح * وان كان المراد به انه اصح صحيفا فهذا مردود على قائله فجمع اى ابن الصلاح بين كلامى ابى على * وبعض اهل الغرب ولم يذكر بعدهما ما يكون جوابا عنهما بل انما ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل الغرب فقط وصار كلام ابى على غير معلوم الجواب ﴿ اقول ﴾ يعلم جوابه على تقدير تسليم ظاهره الموافق لكلام اهل الغرب غايته انه ماالتفت الى تاويل المص لما تقدم فيه من الاحتمال والقبيل والقال ﴿ قال ﴾ المص الثانى ان قوله فهذا مردود على من يقوله لم يبين وجه الرد فيه ﴿ اقول ﴾ كانه اكتفى بالظهور عند اصحابه والوضوح عند اربابه ﴿ قال ﴾ المص وقد بينه بقولى فالصفات التى تدور عليها الصحة الى ما حكى عن الدارقطنى ان هذا الكلام يتضمن ارجحية البخارى على كتاب مسلم فى كل من شروط الصحة التى هو الاتصال والعدالة والاضبط وعدم العلة والشذوذ * ومن ثمه ﴿ فى القاموس ان ثمه بالفتح اسم يشار به للمكان بمعنى هنالك للبعيد ظرف لا يتصرف فقوله من اعربه مفعولا لرأيت فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا وهم (اى ومن هذه الجهة وهى ارجحية شرط البخارى على غيره) اشارة الى ما ذكر من ان تفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الاوصاف ولما كان هو الجهة فى تقديم البخارى من الارجحية المذكورة فسر الجهة بما فسر فاندفع ما قيل من انه جعل ثمه اشارة الى ارجحية شرط البخارى ولم تذكر فى المتن * بل فى الشرح والانصب بعبارة المتن ان يقال فى تفسير ثم اى من جهة ان تفاوت صحة الحديث بتفاوت الشروط ولك ان تقول ثمه فى المتن كان اشارة الى التفاوت المذكورة * وبعد ما صير المتن والشرح كتابا واحدا فجعل ثمه

مطلب
شروط الصحة

اشارة الى ما ذكر في الشرح فانه اقرب ﴿ قدم صحيح البخارى ﴾ (على غيره من الكتب
 المصنفة في الحديث) اى قبله كالمولى و بعده كيفية الصحاح والسين والمسائيد ﴿ ثم ﴾
 (الصحيح) بالرفع ﴿ مسلم ﴾ بالجر عطف عن البخارى بخذف المضاف فى المتن
 وقد صرح فى الشرح بهذا المحذوف لمشاركة اى مسلم (للبخارى فى اتفاق العلماء على
 تلقى كتابه) اى مسلم (بالقبول ايضا سوى ما علل) اى من الاحاديث المنتقدة المارة
 ذكرها افاوتلك الاحاديث المنتقدة وان كانت فى البخارى ايضا لكن لما كانت قليلة
 بالنسبة الى ما فى مسلم لم يتعرض لها ويمكن ان يكون قيدا للتقديم فيشمل ما فيهما
 والمراد من التعليل اللغوى ليشمل الشاذ فلو قال سوى ما انتقد لكان اولى ﴿ ثم ﴾
 اى بعد الصحيحين (قدم فى الارجحية من حيث الاصححة) اى لامن حيث اتفاق
 الائمة على التلقى لانه مختص بهما (ما وافقه) ﴿ شرطهما ﴾ قال محس يجوز جعل
 شرطهما مفعولا لوافق قلت لا يجوز لوجود الضمير الراجع الى المفعول وليوافق المتن
 ايضا فانه معطوف على صحيح البخارى وهو مرفوع بناية الفاعل لقدم كما هو الظاهر
 المتبادر * لكن التحقيق ان قوله ثم مسلم وكذا قوله و ثم شرطهما بتقدير الفعل
 معطوف على مجموع الجملة مع القيد اعنى على مجموع من ثم قدم صحيح البخارى لاعلى
 جملة قدم صحيح البخارى * فلا يرده ما قيل فى بعض الحواشى ان قوله صحيح مسلم عطف
 على صحيح البخارى فيلزم تقديم مسلم وغيره من هذه الجهة والحال انه ليس كذلك
 على ما لا يخفى (لان المراد به) اى بشرطهما (رواتها مع باقى شروط الصحيح) قال
 النووى المراد بقولهم على شرطهما ان يكون رجال اسناده فى كتابيهما مع بقاء شروط
 الصحة من الضبط والعدالة ونحوها وهلم يخرجوا لانه ليس لهما شرط فى كتابيهما
 ولا فى غيرها كذا نقله عن العراقى ومضى عليه ابن دقيق العيد والذهبي والمبص
 ﴿ وقال ﴾ محمد بن طاهر فى كتابه فى شروط الائمة ان المراد به ان يخرجوا الحديث
 المجمع على ثقة نقلته الى الصحابى المشهور قال العراقى وهذا ليس بجيد لان النسأى ضعف
 جماعة اخرج لهم اى لحديثهم الشيخان او احدهما ﴿ وقال ﴾ الحازمى فى شروط الائمة
 ما حاصله ان شرط البخارى ان يخرج ما اتصل اسناده مع كون رواه ثقات متفقين
 ملازمين لمن اخذوا عنه ملازمة طويلة فى السفر والحضر وانه قد يخرج احيانا عن
 اعيان الطبقة التى تلى هذه فى الاتقان والملازمة لمن رواه عنه فلم يلازمه الاملازمة يسيرة وان
 شرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانى وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل
 الجرح انا كان طويل الملازمة لمن اخذ عنه كحماد بن سلمة وثابت البناتى وايوب
 (ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم) اى يكونهم عدولا ضابطا وغيرها

من اوصاف الصحة غالباً (بطريق اللزوم) اى قولاً ملتبساً بطريق هذا اللزوم اى قولاً لازماً مجزوماً به * كذا قاله محش والاظهران المراد باللزوم الالتزام بمعنى ان العلماء لما تلقوا كتابيهما بالقبول لزم ان يكون رجالهما على وصف العدول (فهم) اى البخارى ومسلم وصاحب شرطهما اورجالهما (مقدمون على غيرهم فى رواياتهم) اى عند الترجيح بعلو الاسناد واصحها الكتب وارجحية الرجال (وهذا) اى ما ذكر من التقدم على الترتيب المذكور (اصل) اى ضابط كل عند من يقول به (لا يخرج) بصيغة المجهول اى لا يعدل عنه (الابدليل) اى خارجي يصرف عنه (فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ماخرجه مسلم) قال تلميذه الذى يقتضيه النظر ان ما كان على شرطهما وليس له علة مقدم على ماخرجه مسلم وحده لان قوة الحديث انما هى بالنظر الى رجاله لا بالنظر الى كونه فى كتاب كذا او ما ذكره المص شأن المقلد فى الصناعة لاشان العالم بها او مثله ﴿ قال ﴾ المص وانما قلت مثله لان الحديث الذى يروى وليس عندها جهة ترجيح على ما كان عند مسام وما عند مسلم جهة ترجيح من حيث انه فى كتاب المذكور فيتعاد لافلهذا قلت (او مثله) قال تلميذه هذا بناء على ما تقدم من ان كون الحديث فى كتاب فلان يقتضى ترجيحه على ما روى برجاله وتقدم ما فيه انتهى ﴿ وقال ﴾ شارح تردد المص فى انه مثله او دونه وجزم غيره بانه دونه واعل وجه الجزم فوث تلى الأئمة بالقبول ووجه ترده ان الدليل على تقديم كتاب مسلم تلى الأئمة بالقبول وقد قابله بحجته على شرط البخارى فتردد نظراً الى الوجهين انتهى وهو يرجع الى كلام المص وقال محش اول التتويج اول الترتيد * وفيه انه تردد ههنا فى التأخير عن مسام والمساواة به وجزم فى المتن بالتأخير عن البخارى ومسلم قيل جعل ما هو على شرطهما معاً مؤخراً عما اخرجه البخارى قطعاً وتردد فى تأخيره عما اخرجه مسلم وهذا غير معقول بل الظاهر تقديمه على كل منهما منفرد بل مساواته بها اتفاقاً عليه وتأخيره عما اتفاقاً عليه لكونه فرعاً له ﴿ واجب ﴾ بان تفحصهما فى هذا العلم غاية التفحص يقتضى ان يحكم بان ما لم يخرجاه قد وجد فى شئ من العمل الخفية التى لم يطلع عليه غيرها وان كان على شرطهما ظاهراً واما انه يجوز ان يوجد حديث لم يسمعه فحسن الظن بهما ياباه وفيه انه يبقى ان يكون مثل البخارى او دونه (وان كان) اى الخبر (على شرط احدهما فيقدم شرط البخارى وحده على شرط مسام وحده تبعاً لاصل كل منهما) قال المحقق ابن الهمام فى شرح الهداية وقول من قال اصح الاحاديث ما فى الصحيحين ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما ثم ما اشتمل على شرط احدهما يحكم لا يجوز التقليد فيه اذا صححه ليست

مطلب

الحديث الذى لم يخرجاه وحكم لا يجوز التقليد

الاشتهال رواهما على الشروط التي اعتبرها فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية
 حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم باسحجية ما في الكتابين عين التحكم ثم حكمهما
 أو احدهما بان الراوي المعين مجتمع تلك الشروط مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز
 كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم عن كثير في كتابه عن لم يسام عن غوائل الجرح
 وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الامر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم وكذا
 في الشروط حتى ان من اعتبر شرطا والغاى آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك
 الشرط عنده مكا فيا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راويا
 ووثقه الاخر نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يخبر امر الراوي بنفسه الى ما اجتمع
 عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع الا الى
 راي نفسه فاذا صح الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيهما (فخرج) اى ظهر
 (لنا من هذا) اى الذى ذكر من قوله يتفاوت الى هنا (ستة اقسام) احدها ما اخرج
 البخارى ومسلم وهو الذى يعبر عنه بالمتفق عليه * وثانيها ما انفرد به البخارى
 * وثالثها ما انفرد به مسلم * ورابعها ما هو على شرطهما ولم يخرج به واحد منهما
 * وخامسها ما هم على شرط البخارى وحده * وسادسها ما هو على شرط مسلم
 وحده ثلثة منها اصول وثلثة منها فروع (تتفاوت درجاتهم في الصحة) على ترتيب
 سبق وتهديب تحقق (وثمة) اى هناك وهو مقام تحقيق الاقسام قسم سابع وهو ما اى
 حديث صحيح كافي السنن الاربعة وصححه احدهم او غيرهم من المصححين (ليس على
 شرطهما اجتماعا وانفرادا) اى مرفوض الشقين ذوا اجتماع وانفراق والحاصل ان
 ما هو صحيح عند غيرهما من الائمة المعترين وليس على شرطهما ولا على شرط احدهما
 بان لا يخرج من شيوخهما الذين اتفقا فيه ولا من شيوخهما الذين اختلفا فيه كصحيح
 ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم وترتيب هذه الثلاثة في الارجحية هكذا قال
 السخاوى ويظهر * فائدة التقسيم عند التعارض بتقديم مراتب التفاوت (وهذا
 التفاوت) اى المذكور في تقسيم المسطور (انما هو بالنظر الى الحيثية المذكورة) قال
 السخاوى اى بالنظر للتمييز بالشرط والافقد يعرض للمفوق ما يصبره فاقا وهذا
 معنى قوله (اما لورجح قسم) اى من الاقسام المذكورة (على ما هو فوقه) اى في المراتب
 المسطورة (بامور اخرى) اى بسبب اسباب آخر من غير ما قدمناه (تقتضى الترجيح)
 اى في التصحيح (فانه يقدم) اى ذلك المرجح (على ما فوقه) بان يعمل به ويترك
 الآخر فلا يرد ان الجزاء عين الشرط (ازقديعرض) بفتح الياء وكسر الراء اى يظهر
 (للمفوق) اى للمرجوح من فاق الرجل اصحابه يفوق اى علامهم بالشرف (ما يجعله)

مطلب
 فيخرج لنا من هذا
 ستة اقسام

فإنها من الامور المرجحة (كما لو كان الحديث عند مسام مئلا وهو) اى والحال ان الحديث (مشهور قاصر عن درجة التواتر) صفة موضحة لكن حفة بتشديد الفاء اى احاطته (قرينة) او قرائن (صار) اى الحديث (بها) اى بالقرينة كان يوافقه على تخريجه مشروطا بالصحة (فيدالعلم) اى العلقن (فانه) اى حديث مسلم حيثذ (يقدم على الحديث الذى خرج به البخارى) بل على ماخرجاه كما صرح به السخاوى (اذا كان) اى حديث البخارى (فرد) اى اعتبار الشهرة فى حديث مسلم المحتف بالقرائن والفردية فى حديث البخارى لان تقديم الاول على الثانى فى هذه الصورة متيقن بخلاف ما اذا كان الاول عزيزا او غريبا او كان الثانى عزيزا او مشهورا والحاصل انه اما اجزم بتقديم حديث مسلم اذا كان فى المرتبة العليا فى جميع الجهات على حديث البخارى اذا كان فى المرتبة السفلى من جميع الجهات وباقي المراتب لا يجزم منها بالتقديم بل اما التقديم او المساواة او العكس فى التقديم وقوله (مطلقا) بيان لاطلاق وليس المراد منه الفرد المطلق المقابل للنسبي كما يتبادر الى الفهم فكان الاولى تركه لانه يوهم خلاف المقصود (كما لو كان الحديث الذى لم يخرجاه من ترجمة) بفتح الجيم اى بعض ترجمة (وصف بكونها صحح الاسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر) ويسمى سلسلة الذهب ﴿ قال ﴾ ابن المهدي لا اقدم احد اعلى مالك فى صحة الحديث * وقيل روى احمد عن الشافعى عن مالك عن ابن عمر اصح الحديث فى الدنيا (فانه) اى الحديث الموصوف بكونه اصح (يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا) اى فضلا عن غيرها وتوضيحه انه يريد به انه مقدم على انفرد به غيرها ايضا كالتزمذى والنسائى غيرها ولم يرد انه مقدم على ما اتفق عليه الشيخان حتى يقال يجوز ان يكون فى الاتفاق ما يعادل هذا ففيه انه لاجابة الى ذكر قوله مثلا لانه يلزم التقديم على ما انفرد به غيرها بطريق الاولى (لاسيا) اى خصوصا (اذا كان فى اسناده) اى اسناد ما انفرد به احدهما (من فيه مقال) اى فى مطعن وان كان عنه جواب لان من تكلم فيه فى الجملة ليس كمن لم يتكلم فيه اصلا ﴿ فان خف الضبط ﴾ عطف على ما سبق بالمعنى لان تقدير الكلام ان الصحيح ماتم ضبط راويه مع سائر شروطه ففهومه انه اذا لم يكن الضبط تاما لا يكون الحديث صحيحا * وهو يحتمل انه ح حسن اضعيف فينه انه حسن بقوله فان خف الضبط اى ضبط الراوى المستلزم لضبط المرورى قيل بان كان راوى الحديث متأخرا يسيرا عن درجة الحافظ الضابط * ولم يبلغ الى مرتبة الراوى الضعيف الفاحش الخطاء وناقش تلميذه بقوله لم يحصل بهذا تميز الحسن لان الحقة المذكورة غير منضبطة انتهى * ويمكن دفعه بان الضباطه مبنى على العرف او على المشهور والمستور كما قالوا فى العدالة او على

العلم بالتبعية في رواياته ويدل عليه قوله (اى قل) اى ظهرت قلة ضبطه ولما كان استعمال الحقة بضد التمثل مشهوراً * وبمعنى القلة قليل الوجود احتاج الى بيان فقال (يقال خف القوم خفوا قافوا) ويؤيده ما في الناموس الخف بالكسر الخفيف والجماعة القليلة ولما كان الحنة استعملت في الكيفية والكمية (والمراد) اى من خفة الضبط المستلزمة انقد تمام الضبط الذي هو احد شروط الصحيح (مع بقية الشروط) اى مع وجود البقية اى مع بقائها الشروط (المتقدمة في حد الصحيح) اى من اتصال السند والعدالة وعدم الشذوذ والعلّة مع عدم كثرة الطرق ايضا كما سيحى في كلامه وذلك ليخرج الصحيح لغيره والحاصل ان ما كان اسناده ولو في بعض رواياته دون الصحيح في الضبط والاتفاق * فهو * زاد في الشرح ضمير اتصل اى فذلك الخبر هو * الحسن لذاته * اذ هو والصحيح سواء الا في تمام الضبط وافاد فائدة الفصل بقوله (لالشيء خارج) اى يصير به حسنا لغيره (وهو) اى الحسن لامر خارج (هو الذى يكون حسنه) اى مع كونه ضعيفا في نفسه (بسبب الاعتضاد) اى باشتدده لكثرة اسناده (نحو حديث المستور) اى الراوى الذى لم يتحقق عدالته ولا جرحه * قال * السخاوى المستور من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقل ولم يترجح احدهما * وفي * حاشية تليذه قال المص الراوى اذا لم يسم كرجل يسمى فيهما وان ذكر مع عدم تمييز فهو المهمل وان ميز ولم يروعه الا واحد فمجهول والافستور انتهى والحاصل ان الراوى لم يحقق اهلية المكتفى فيها بغلبة الظن وكذا ما كان ضعفه لسوء حفظ زاويه مع كونه عدلا ضعيف بالنظر الى ذاته لكنه قد يصير حسنا لغيره (اذا تعددت طرقه) فان حديث المستور مما يتوقف فيه وتعدد طرقه قرينة ترجح جانب قبوله فهو حسن لذاته فكل من الحسن لذاته والصحيح لذاته انما يحصل بكثرة الطرق الا ان الراوى الصحيح ظاهر العدالة * وراوى الحسن مستور العدالة وبشكل على هذا قول انبوى حديث من حفظ على امتى اربعين حديثا ورد من طرق كثيرات بروايات متوعات * وافق الحفاظ على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه ويؤيده ما قال الحفاظ المنذرى انه ليس في جميع طرقه ما يقوى ويقوم به الحجة اذ لا تخلو طريق منها ان يكون فيها مجهول او معروف مشهور بالضعف * نعم * قال الحافظ ابو طاهر السافى في اربعينه انه روى من طرق ويقوى بها وركنوا اليها وعرفوا صحتها وعولوا عليها * واجاب * عنه المنذرى بأنه يمكن ان يكون سلك في ذلك سلوك من رأى ان الاحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها الى بعض احدث قوة فظهر ان المسألة مختلف فيها ما في نفسها او في اختلاف الضعف من الحقة والشدة

مطلب
معنى المستور

ولذا قال السبكي وغيره الحديث اذا اشتد ضعفه لا يعمل به ولا في الفضائل وكان المراد
بالشديد الضعيف ان لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب او متهم بالكذب ويدل
عليه وضع المص المسألة في نحو المستور والله اعلم (وخرج) باشتراط (باقي الاوصاف
الضعيف) اي وخرج يقيد بقيد الشروط الضعيف وهو ما لم يجمع شروط الصحيح
او الحسن ولو يفقد شرط واحد مما يرجع لظن في الراوى ولو بالمخالفة او سقط
في السند ويتفاوت ضعفه كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن فاعلى مراتبه بالنظر
لظن الراوى ما انفرد به الوضاع ثم المتهم به بالكذب ثم الكذاب ثم المتهم به ثم الفاسق
ثم فاحش الغلط ثم فاحش المخالفة ثم المختلط ثم المبتدع الداعي ثم مجهول العين او الحال
وبالنظر للسقط المعلق بخذف السند كله من غير ملتزم الصحة كالبخارى ثم المعضل
ثم المنقطع ثم المرسل الجلى ثم الخفى ثم المدلس ولا انحصاره في هذه تعريف الحسن
لذاته خبر الواحد بتقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير معلى ولا شاذبه ثم
الضعيف ما ليس بصحيح ولا حسن (وهذا القسم من الحسن) اي الحسن لذاته (مشارك)
بكسر الراء (للصحيح في الاحتجاج به) اي في اصل الاستدلال والعمل به ولهذا الدرجة
طائفة من المحدثين في نوع الصحيح (وان كان) اي الحسن (دونه) اي دون الصحيح
في الرتبة والقوة كما عرف من حديهما (مشابهه) اي للصحيح (في انقسامه
الى مراتب بعضها فوق بعض) ❖ وبكثرة طريقه ❖ اي اسانيد الحسن ❖ بصحح ❖
بتشديد الحاء الاولى المفتوحة اي ينسب الى الصحة ويحكم عليه بان صحيح ❖ قال ❖
السخاوى وانما تعتبر الكثرة والجميعة في الطرق المنحطة اما عند التساوى او الرجحان
فمجيئه من وجه اخر يكتفى وحاصله ان الحديث الحسن لذاته اذا روى من غير وجه
حيث كانت وانه منحطة عن مرتبة رواية الاول او من وجه واحد مساو له او راجع يرتفع
عن درجة الحسن الى درجة الصحيح صار ثانياً فسمى الصحيح المسمى بالصحيح لغيره
وهو غير صحيح لذاته (وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق) اي او طريق واحد
مساو له او ارجح (لان الصورة المجموعة قوة تجبر) بفتح الفوقية وضم الموحدة اي
تصلح وتغوض (القدر الذى قصر) بضم الصاد من القصور المأخوذ من القصر به
اي بسبب ذلك القدر (الذى ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح) ذكر تليذه
انه قال المص في تقريره يشترط في التابع اي اذا كان واحداً ان يكون اقوى او مساوياً
حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة قيلت
هذا معنى قوله (ومن ثم تطلق الصحيح على الاسناد الذى يكون حسناً لذاته لو انفرد)
اي ذلك الاسناد سواء كان التعدد بمجيئه من وجه واحد اخر عند التساوى او الرجحان

او اكثر عند عدمهما * وقوله (اذا تعددت) ظرف لقوله يطلق (وهذا) اى مامر
 من قوله وخبر الاحاد الى هنا او الحكم يكون الحديث صحيحا او حسنا بالقطع
 (حيث يفرد الوصف) اى وصف الصحة والحسن واما اذا جمعا فلا حكم بالقطع
 لا بالصحة ولا بالحسن * فان جمعا * بصيغة المجهول اى (الصحيح والحسن فى وصف
 حديث واحد) بان جمع بينهما فى اطلاقهما على حديث واحد (كقوله الترمذى)
 اى فى جامعه (وغيره) كالبخارى على ما نقله السخاوى وكيعقوب بن شيبه فانه
 جمع بين الصحة والحسن والغرابية فى مواضع من كتابه * وكابى على الطوسى فانه
 جمع بين الصحة والحسن فى مواضع من كتابه المسمى بالاحكام على ما ذكره التلميذ
 (هذا) حديث (حسن صحيح) وقد يزيد لفظ غريب ولم يذكره الشيخ لكون
 الغرابية لاتنافى الحسن والصحة * فللتردد * اى فالجمع بينهما لعدم القطع بالتردد
 (الحاصل من المجتهد) قيل فيه انه ينافى ما يأتى فى محصل الجواب حيث جعل فاعل
 التردد هو الأئمة ويمكن ان يوؤل بان المراد بالتردد الحاصل من أئمة الحديث المجتهد
 فان ترددهم انما هو من اجل المجتهد يعنى لو قالوا صحيح لاستدل المجتهد به مثل استدلاله
 بالصحيح وكذا لو قالوا احسن فتردد ولللايجزم المجتهد باحدها ولايجرى مجرى الصحيح
 او مجرى الحسن انتهى وفيه انه يلزم ان يكون المجتهد مقلداً والظاهر انه لم يرد بالمجتهد
 المجتهد المطلق فقط بل اراد به هو وغيره من أئمة الحديث ممن يفتش عن حال الاحاديث
 ويحقق ان كلا منها من اى قسم من الاقسام المتفاوتة فى وجوب العمل ليفعل بكل منها
 ما ينبغى ان يفعله لان الاجتهاد غير محصور وبانه غير مسدود وفضله واسع ممدود
 وكل احد من عباده يؤجر على قدر اجتهاده * ويدل على ما قلنا تقدم المجتهدين
 على الصحيحين (فى الناقل) اى فى حق الراوى واختلاف حاله وصفاته (هل اجتمعت
 فيه) اى فى الناقل او منقوله (شروط الصحة او قصر) اى الراوى او المرورى (عنها)
 اى عن شروط الصحة والمراد بالناقل ناقل المقبول كما يدل عليه قوله فان جمعا فلا يردانه
 عند عدم شروط الصحة ليس مخصوصا بالحسن بل حسن اضعف وقد اجاب بعض
 عن اصل السؤال بان المراد حسن لذاته صحيح لغيره وقيل حسن لفظا اولفة صحيح
 اسنادا او صناعة (وهذا) اى وهذا الجواب ونحوه * حيث * اى فى موضع (يحصل
 منه) اى من المجتهد وقول شارح اى من الناقل بعيد موهم ولعل هذا منشاء
 اعتراض التلميذ حيث قال يرد على هذا ما اذا كان المتفرد قد جمع شروط الصحة عندهم
 * التفرد * اى الانفراد (بتلك الرواية) بان ليس للحديث عنده الاسناد واحد *
 وقال فيه حسن صحيح والافسائى جوابه (وعرف بهذا) اى بما ذكرناه من مراد

الترمذى وغيره (جواب من استشكل الجمع بين الوصفين) اى المتغايرين على موصوف واحد (فقال) اى معترضا (الحسن قاصر عن الصحيح) اى فى مرتبة المترتبة على تعريفه وصفته (فى الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه) اى ونفى له وكان الانسب ان يقول اثبات ذلك القصور ونفيه او التقدير اثبات لنفيه اى لئنى ذلك القصور وفى حاشية تليذه قال المص فى تقريره استشكل الجمع بين الصحة والحسن فاجيب بانه بحسب اسنادين فاوردانه يقول حسن صحيح لا تعرفه الا من هذا الوجه * فاجيب بما ذكر ومنهم من اجاب بالترادف فى المعنى يعنى انه يصح الاستدلال بكل منهما ويحسن العمل بهما فليل ليس بشئ * لانه خلاف المتعارف وقيل يرد باصل القسمة (ومحصل الجواب) اى المتقدم (ان تردد ائمة الحديث) اى اختلاف خذاقهم ونقادهم العارفين بالجرح والتعديل (فى حال ناقله) اى احد رواه حيث يرقبه بعضهم الى مرتبة الصحة ويحيط بعضهم عنها الى مرتبة الحسن (اقتضى للمجتهد) اى كالترمذى وامثاله (ان لا يصفه باحد الوصفين) اى فحسب لما حصل له من التردد الحاصل من اختلافهم (فيقال) الاظهر في قوله (فيه حسن باعتبار وصفه) اى وصف الحسن (عندقوم) فى اى من الخذاق (صحيح باعتبار وصفه) اى الصحيح (عندقوم) اى آخرين منهم وفيه انه يلزم ان يكون الترمذى بل البخارى مقلداً فى التصحيح والتحسين والمفهوم من الجواب اولا هو ان الجمع بين الوصفين انما هو لحصول التردد الناشئ من المجتهد كالبخارى والترمذى مثلا فى حق الراوى ولم يقم عنده ما يرجح احدهما على الآخر والا فالصحة عند قوم تجامع الحسن عندقوم آخرين فالأظهر ان يحمل ذلك جوابا آخر ويقال معنى قولهم حسن صحيح انه حسن عند قوم صحيح عند آخرين (وغاية ما فيه) اى فى الجواب ونهاية ما فيه من الاضطراب (انه حذف من حرف التردد) فى نسخة انه حذف اى المجتهد حرف التردد مع ان كلا من النسختين صحيح ومؤداها واحد سواء قرئ حذف بالبناء للفاعل او المفعول بادنى اعتناء والمراد بحرف التردد حرف الشك او التويع وهو (اولان حنه ان يقول حسن او صحيح) فى الرضى وقد يحذف واو العطف قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيدا كلت سمكا لبناً تمرأ وقد يحذف او كما تقول لما قال اكل السمك واللبن كل سمكا لبنا اى اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما (وهذا) اى هذا الحذف (كما حذف حرف العطف من الذى يعد) بضم التحتية وفتح العين وتشديد الدال مضارع مجهول من عده قال شارح اى كما حذف من الخبر المتعدد (نحو زيد عالم وجاهل) والاظهر كما قال محشى كما يقال دار غلام جارية توب

وفيه اتهم قالوا ليس في التعداد تركيب وهذا يدل على انه فيه تركيب وعامل * وفي نسخة من الذي بعده اى من المعطوف الواقع بعد حرف العطف * وقيل المعنى كما يحذف حرف العطف من القسم الثانى الذى يحكى* بعده اى بعد هذا القسم وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار اسنادين وفيه موافق لقوله ابن مالك حيث اقتصر ابن مالك على الواو فقط فيتعين كون هذا تنظيرا للحذف السابق (وعلى هذا) اى ما ذكر من الجواب (فما قيل فيه حسن صحيح) مبتدأ خبره (دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا) اى ما ذكرنا من الجواب بالتردد (حيث التردد) اى للاسناد دون التعدد * والا * اى (اذالم يحصل التردد) بان ثبت التعدد والاحسن ان يقدر هكذا وان لا يحصل فانه حذف الفعل وقلب التون لاما وادغم فصار والا (فاطلاق الوصفين) اى المتباينين (معا) اى مجتمعين (على الحديث) اى الواحد (يكون) اى يصح ويجوز ان يكون اطلاقهما * باعتبار اسنادين * اى مختلفين لانه يجب لجواز ان لا يلزم صحة شئ من الاسنادين فى بعض المواد فتح يجرى فيه التوجيه الاول دون الثانى وبما قررنا اندفع ما قال تلميذه يرد على هذا ما اذا كان كلا الاسنادين على شرط الصحيح ومن تتبع وجد صدق ما قلته فيهما (احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا) اى الجواب او التقدير والتقرير (فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان) اى الصحيح (فردا) وانما قيده بذلك لانه لم يلزم بكون فردا بل كان مشهورا متلاما يصح الجزم بفوقه ما قيل فيه حسن صحيح على اطلاقه بل انما يصح بالنسبة الى احد قسمية وهو ما يكون الصحيح فى كلا الموضوعين فيه مشهورا والدليل عليه تعليقه بقوله (لان كثرة الطرق تقوى) اى الحديث من مرتبة الصحيح الى مرتبة الاصح (فان قيل قد صرح الترمذى) بكسر المنة والميم وقيل بضمهما وقيل بفتح وكلها باعجام الذال نسبة لمدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ كذا ذكره السخاوى وغيره (بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه) اى من غير طريق واحد فاقله ان يكون من اسنادين (فكيف يقول فى بعض الاحاديث حسن غريب لانعرفه الا من هذا الوجه) فان هذا يقتضى ان يروى بوجه واحد فقط كما هو شرط الغريب (فالجواب ان الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا) اى بهذا التعريف (وانما عرف بنوع خاص منه) اى عن الحسن (وقع فى كتابه) اى الظاهر ان يقوله وانما عرف الخ او عرف نوعا خاصا منه وقال شارح الظاهر ان يقال لنوع باللام الا انهم يتسامحون بناء على جواز الاستعارة فى الحرف فيستعيرون بعض الحروف لبعض آخر انتهى وحاصله ان الباء بمعنى اللام وهو للعلة اى لاجل نوع

مطلب
جواز الاستعارة
الحروف

ويمكن ان يقال الباء للسببية وهي تفيد العلية فلا يحتاج الى العارية وحذف المفعول شائع وسابغ في العربية * وقال محش اى عرفه مقيدا بنوع خاص منه ولك ان تجمله مترامزلة اللازم اى اوقع في التعريف بنوع خاص ولو حكم بزيادة الباء يرد عليه انها في غير الخبر في النفي سماعى انتهى ويرد عليه ان زيادة الباء في الخبر سواء يكون نفيًا او اثباتًا جائز من غير توقف على السماع على ما هو المفهوم من المغنى كقوله تعالى وهزى اليك بجذع النخلة * ومن يرد فيه بالحاد ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة * وامثالها وقوله ﴿ شعر ﴾ وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * وفي القاموس الباء للتوكيد وهي الزائدة وتكون زيادة واجبة في احسن يزيد وغالبة وهي في فاعل كفى بالله شهيدا (وهو) اى ذلك النوع المعروف (ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى) اى مضمومة اليه من صحيح او غريب (وذلك) اى دليله او تفصيله (انه يقول) اى الترمذى (في بعض الاحاديث) اى من جامعه (حسن) اى فقط (وفي بعضها صحيح) كذلك (وفي بعضها غريب) كذلك (وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب) بالجمع بينهما (وفي بعضها حسن صحيح غريب) بالجمع بين الثلاثة (وتعرفه) اى المذكور اولاً (انما وقع على الاول) اى على النوع الاول وهو حسن (فقط) اى دون سائر الانواع (وعبارته) اى الترمذى (ترشد الى ذلك) اى تدل اى على ما ذكرنا من ان تعريفه انما وقع على الاول فقط حيث (قال) طرق لعبادته (في آخر كتابه) اى الجامع (وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به) اى بالحسن (حسن اسناده عندنا) ضبطها بفتح الحاء والسين على انه صفة مشبهة فالتون منون وبضم السين وفتح التون على انه فعل ماضى وعليهما اسناده مرفوع بالفاعلية وبضم الحاء وسكون السين على انه مصدر منصوب على المفعولية مضاف الى اسناده * واعلم انه لم يصرح في تعريف الحسن بنى العلل ولا باتصال السند ولا بنحفة الضبط كما ذكره الشيخ سابقاً وزاد الرواية من غير وجه * ولعل هذا اصطلاح آخر بينهما عموم من وجه (فكل حديث يروى ولا يكون راويه متهما بالكذب ويروى من غير وجه) اى لم يكن فردا بل جاء من وجه آخر فالكثر (نحو ذلك) بالجر صفة غير وبالنصبه حال منه ومعناه انه لا يكون راوى الطريق الثانى متهما بكذب قال السخاوى اى يكون الراوى فوقه او مثله لادونه ليرجع به احد الاحتمالين لان سى الحفظ مثلا حيث يروى يحتمل ان يكون ضبط المروى ويحتمل ان لا يكون ضبطه فاذا اورد مثل ما رواه او معناه من وجه آخر غلب على الظن انه ضبطه وكما كثر المتابع قوى الظن انتهى وجواز كونه فوقه يعلم بالاولى

(ولا يكون شاذاً فهو عندنا حديث حسن) انتهى كلام الترمذى ولا يخفى ان بعض افراد الصحيح بالمعنى المعارف عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن على هذا التقرير فينبغي ان يعرف الصحيح بنوع آخر قال الشيخ (فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه) اى في حقه (حسن فقط واما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب بالجمع بينهما او حسن صحيح غريب) بالجمع بين الكل (فلم يعرج) بتشديد الراء المكسورة من التعرّيج على الشئ وهو الاقامة عليه اى فلم يعول على تعريفه (كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكانه ترك ذلك استغناء لشهرته عند اهل الفن) قال البقاء استعمل الترمذى الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها حسن غريب ونحو ذلك * وعرف ما راى انه مشكل لانه يخرج الحديث احيانا ويقول فلان ضعيف في سنده ثم يقول هذا حديث حسن فخشي ان يشكل ذلك على الناظر فيعترض عليه بانه كيف يحسن ما يصرح بضعف روايه او انقطاعه ونحو ذلك فعرفه انه انما حسنه لكونه اعتضد بتعدد طرقه انتهى * وهو يفيد جواز ان يراد بقوله نحو ذلك ما يشمل دون ايضا * واستفيد منه انه اراد بالحسن المطلق الحسن لغيره وهذا معنى قوله (واقتصر على تعريف ما يقول فيه) اى في حقه (في كتابه) اى الجامع حسن فقط (اما الغموضه) اى الحفاناه كما اشرنا اليه وبيننا الكلام عليه وقال شارح لعل وجهه انهم حدوه ولم يحصل به حذف الخاطبي ما عرف مخرجه * واشتهر رجاله والمخرج الموضع الذي خرج منه الحديث وهو كونه شاميا عراقيا مكيا كوفيا كان يكون الحديث من روايه راوه * وقد اشتهر بروايه حديث اهل بلده كقتاده ونحوه في البصريين فان حديث البصريين اذا جاء عن قتاده ونحوه كان مخرجه معروفا بخلافه عن غيرهم وذلك كناية عن الاتصال اذ المرسل والمنقطع والمفضل لعدم ظهور حال لا يعلم مخرج الحديث * والمراد بالشهرة الشهرة بالعدالة والضبط * قال ابن دقيق العيد ليس في عبارة الخطابي كثير تلخيص فان الصحيح ايضا ما عرف مخرجه فيدخل الصحيح في حد الحسن وقال ابن الجوزي ما فيه ضعف قريب محتمل وااعتراض ابن دقيق العيد على هذا الحد ايضا بانه ليس مضبوطا بضابط يتميزه القدر المحتمل على غيره واذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وايضا يشمل تعريف الترمذى ما اذا كان بعض رواه سى الحفظ ممن وصف بالغلط والخطاء غير الفاحش ومستورا لم ينقل فيه جرح ولا تعديل * وكذا اذا نقل ولم يرجع احدهما على الاخر او مدلسا بالنعنة لعدم منافاتها في اشتراط الكذب * قال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة كل هذا مستبهم لا يشفى العليل وليس في كلام

الترمذى الخطابي ما يفعل الحسن عن الصحيح ويقال ان الحسن لذاته اذا عارض
 الصحيح كان ومرجو حافضه بالنسبة الى ما هو ارجح منه * وهذا الذى ذكرناه ذكره
 السخاوى ثم قال ومع ما تكلفناه فى توجيه الاقوال الثلاثة ما حصل بها حد جامع
 للحسن بل هو مستهيم لا يشفى العليل لعدم ضبط القدر المحتمل من غيره لضابط فى آخر
 الاقوال * وكذا الشهرة فى اولها ولغير ذلك فهما وفى تعريف الترمذى الذى زعمه
 بعض الحفاظ انه اجودها (واما لانه اصطلاحى جديدى) اى خاصة ولا مشاحة
 فيه جزم ابن سيد الناس بالثانى خاصة بل خص هذا الاصطلاح بجامعه ويجمع وتردد
 المص فى سبب اقتضاده ورجح هنا الثانى بقوله (ولذلك) اى للتعليل الثانى (قيده)
 اى التعريف (بقوله عندنا ولم ينسبه) بفتح الياء وكسر السين اى لم يسنده (الى اهل
 الحديث) اى صريحا (كما فعل الخطابي) بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء المهلمة هو
 ابوسليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب نسب الى جده ويقال انه من سلالة زيد بن
 الخطاب كان تفقه على القفال وابن ابي هريرة وغيرها كذا فى المقتضى قال السخاوى ويتأيد
 الاول بقول المص فى الكبير الظاهر انه لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه مع نفسه
 * وانما اراد عند اهل الحديث كقول الشافعى وارسال ابن المسبب عندنا اى اهل
 الحديث فانه كالتفق عليه بينهم * ويبيده قوله وما قلنا وكذا قوله فانما اردنا فتح التون
 لاطهار نعمة التلبس بالعلم المتأكد تعظيم اهله عملا بقوله تعالى * واما بنعمة ربك
 فحدث * مع الامن من الاعجاب ونحوه المذموم معه مثل هذا (وبهذا التقرير) وهو
 اعتبار تعدد الطرق فى الحسن والتفضيل فى الجواب فيما له اسناد واحد وفيما له اسناد
 ان الخ (يتدفع كثير من الايرادات التى طال البحث فيها) وهى التى اوردها فى الخلاصة
 (ولم يسفر) بضم التحية وكسر الفاء اى لم ينكشف (وجه توجيهها) من اسفر وجهه
 اى اشرق ومنه قوله تعالى وجوه يومئذ مسفرة اى مضيئة (والله الحمد على ما لهم) اى بغير
 واسطة (وعلم) بالمعنى الاعم ومجمل الايرادات على الواردات ان ابن الصلاح قال ان ذلك
 الاختلاف راجع الى الاسناد فاذا روى الحديث باسنادين احدهما حسن والاخر صحيح استقام
 ان يقال انه حديث حسن صحيح اى انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد
 آخر على انه غير مستنكر ان يراد بالحسن معناه اللغوى وهو ما يميل اليه النفس ولا ياباه
 القلب دون المعنى المصطلح الذى يحسن نحن بصدده * قال ابن دقيق العيد رده عليه الاحاديث
 التى قيل فيها حسن صحيح لانعرفه الامن هذا الوجه ويلزم عليه ان يطلق على الحديث
 الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن ثم اجاب عن الاستشكال المذكور بعد
 رد الجوابين بان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد الحسن فيراد بالحسن

ح معناه الاصطلاحى واما ان الحسن فى درجة الصحة * فالحسن حاصل لاحالة تبعاً
 للصحة لان وجود الدرجة العليا وهى الحفظ والاتقان لاينافى وجود المرتبة الدنيا
 فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على
 هذا ان يكون كل صحيح حسن * قال ابن المواق كل صحيح عند الترمذى حسن وليس
 كل حسن صحيح * قال ابن سيد الناس قدبقى عليه انه اشترط فى الحسن ان يروى نحوه
 من وجه اخر ولم يشترط ذلك فى الصحيح فانتفى ان يكون كل صحيح حسناً * فالافراد
 الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذى كحديث انما الاعمال بالنيات * واجاب عنه العراقى
 بان الترمذى يشترط فى الحديث الحسن بحيث من وجه اخر اذا لم يبلغ مرتبة الصحيح
 فاذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله فى مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب
 * قال السخاوى لكنه منتقد من جهة اخرى ووجهه بانهما اى الحسن والصحيح
 متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذى فى الحسن غير الضبط
 الذى فى الصحيح وهو المفهوم من كلام الشيخ على ما تجرى فى حده من التصريح
 * وزيادة راويهما * وفى نسخة رواهما (اى الصحيح والحسن) * مقبولة * اذ
 ليس فيها سبب الرد واذاف الراوى اليهما لان الكلام فى الثقة بزيادة غيرها بل
 رواه مطلقا غير مقبولة * مالم تقع * اى الزيادة * منافية * (لرواية) من اشار
 فى الشرح الى تقدير مضاف فى المتن * هو اوثق * اى من راويهما فمن التفضيلية مقدره مع
 مدخولها وبين من يقوله (ممن لم يذكر تلك الزيادة) نوقش بانه لو وقعت الزيادة
 منافية لرواية من هو مساو له فى الوثوق لايقبل بل يتوقف فيها مع انه يصدق عليها
 لانها لم تقع منافية لرواية من هو اوثق ودفع بان المراد من قوله مقبولة غير مردودة
 قطعاً فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمساوى فى الثقة انها غير مردودة قطعاً ولا تظهر
 فى الجواب ان التوقف يقتضى عدم العمل بالرد الا ترى الاماسياتى من تقسيم المقبول
 الى معمول به وغير معمول به (لان الزيادة اما ان تكون لاتنافية) اى لاتعارض (بينها)
 اى بين رواية من ذكر الزيادة (وبين رواية من لم يذكرها فهذه) اى الزيادة (تقبل مطلقاً)
 اى سواء كانت فى اللفظ ام فى معنى تعاقبها حكم شرعى ام لاغيرت الحكم الثانية ام
 لاوجبت نقصاً من احكام ثبت بخبر آخر ام لاعلم اتحاد المجلس ام لاكثر الساكتون
 عنها ام لاذكره السخاوى وزاد العراقى بقوله سواء كان ذلك من شخص واحد بان رواه
 مرة ناقصاً ومرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً (لانها اى زيادة
 ح) فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به) اى برواية (الثقة) اى المعتمد فى الضبط والعدالة
 (ولا يرويه عن شيخه غيره) عطف تفسير للتفرد (واما ان تكون) اى الزيادة (منافية)

بان تعارض رواية من ذكر الزيادة رواية من لم يذكرها تعارضا لا يمكن الجمع بينهما
اصلا (بحيث يلزم من قبولها) اى الزيادة (رد الرواية الاخرى) كما انه يلزم من
قبول الرواية الاخرى رد الزيادة عليها (فهذه هى التى يقع الترجيح بينها وبين معارضتها)
يعنى ان هذه الزيادة قد يقع الترجيح بينها وبين منافيتها (فيقبل الراجح) ليكون
راويها او ثق او شئ آخر فيهما اذا كانت منافية لرواية من هو مساو (ويرد المرجوح)
سواء كان المرجح فى جانب راوى الزيادة او غيره وهذا اذا وجد المرجح واما اذا لم يوجد
كما اذا كان زيادة الراوى منافية لرواية من هو مثله فى جميع الجهات لا ادنى منه ولا اوثق فلا
يقع الترجيح هناك بل يتوقف فيهما كما قررناه فيما سبق ثم هذا الذى قررناه يشمل
ما اذا كان قوله لان الزيادة الخ تقسما للزيادة او تعليلا لما فى المتن فقول تلميذه هذا تقسيم
للزيادة لا تعليلا لما وقع فى المتن هذا هو الظاهر من السوق فان اعتبره المص تعليلا فهم
اعم مما فى المتن انتهى مناقشة فى غير محله فان اعتبار الاعم لاشك انه اعم مع انه قد تقدم
ان الشيخ رحمه الله تعالى جعل منه وشرحه ككتاب واحد بضم ثم قول التلميذ وكان اللابق
بالتعليلا ان يقول لان المنافية لرواية من هو اوثق معارضة بارجح فلم تقبل واتى لم تناف بمنزلة
حديث مستقل ويفهم منه ان ما نافي ليس باوثق انه يقدم انتهى غير لائق لما تقرر انه
اتى بعبادة شاملة للتعليلا والزيادة مع زيادة من الافادة الدالة على ان ما نافي وليس باوثق
باحتماليه غير مقدم على ما تحقق **واعلم** ان معرفة زيادة الثقة فن لطيف يستحسن
العناية بما يستفاد بالزيادة من الاحكام وتقييد الاطلاق وابطاح المعانى فى غير ذلك واما
يعرف بجميع الطرق والابواب وقد كان امام الائمة ابن خزيمة لجمعه بين الفقه والحديث
مشاراليه بحيث قال تلميذه ابن جبان ما رايت على اديم الارض من يحفظ الصحاح
بالفاظها وتقوم بزيادة كل لفظه زاد فى الخبر ثقة ما غيره حتى كان السنن نصب عينيه
(واشتهر عن جمع من العلماء) اى جمهور الفقهاء واصحاب الحديث كما حكاه الخطيب
عنهم (القول بقبول الزيادة مطلقا) اى على ما سبق معنى الاطلاق (من غير تفصيل)
اى بين زيادة وزيادة وبين حكم وحكم وبين شخص وشخص وقيل لا يقبل مطلقا
من رواه ناقصا ويقبل من غيره من الثقات لاشعاره بخلافه فى ضبطه وحفظه وقسمها
ابن الصلاح الى ثلاثة اقسام احدها ما يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات فهذا حكم
الرد الثانى ما لا مخالفة فيه اصلا فيقبل الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين وهى زيادة
الفظة فى حديث لم يذكرها سائر رواه كحديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا
تفرد ابو مالك الاشجى عن سائر رواه فقال وجعلت ترتبها طهورا فهذا القسم
يشبه الاول لمناقته لظاهر ما اتى به الجمهور ويشبه الثانى لكونه بالجمع بينهما صار

كالواحد وزوال التناقى انتهى كلام ابن الصلاح ولم يفصح بحكم هذا القسم قال النووي
 والصحيح قبول هذا الاخير يعنى وهو ما يمكن الجمع بينهما بان يقال مثلا مراده
 بالتره الارض وهى الصعيد المطابق للآية والحديث الوارد فيه بهذا اللفظ الموافق
 لمذهب الامام الاعظم ومن تبعه لابان يقال المراد بالارض التربة كما اختاره الشافعى
 واتباعه رحمه الله تعالى عنهم بناء على ان المطلق يقيد فان رد رواية المنقر دالى رواية الجمهور
 اولى من عكسه مع احتمال انه نقل بالمعنى واختار المص تقسيم ابن الصلاح وادرج الثالث
 فى القسم الاول اورد الاشكال على الجمهور بقوله (ولايتأتى ذلك) اى لا يستقيم
 ما ذكره من الاطلاق من غير تفصيل (على طريق المحدثين) اى باجمعهم او
 المصرحين بالحدود ويؤيده قوله (الذين يشترطون فى الصحيح ان لا يكون) اى الحديث
 اوراويه (شاذاً) فانه على تقدير قبول الزيادة مطلقا يلزم رد الصحيح مع ان المحدثين
 يعرفون به الصحيح (ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه) فيه ان
 مطلق الشذوذ ليس منافيا للصحة كما سبق اليه الاشارة قيل مجرد اشتراط عدم الشذوذ
 المفسر بما ذكر فى الصحيح لا يتنافى قبول الزيادة مطلقا لعدم انحصار المقبول فى الصحيح بل
 منه الحسن وانما المتناقى له اشتراطه فى الحسن والصحيح جميعا **واجيب** بان اشتراطه فى
 الحسن ايضا مراده كما يدل عليه قوله الآتى وكذا الحسن وفى حاشية التلميذ
 عند قوله ولايتأتى ذلك الخ قال المص فى تقريره لان المخالفة تصديق على زيادة
 لا تنافىها فلا يحسن الاطلاق وليس فى الشاذ ما يخالف فلذلك قيدت بقولى ما لم يقع منافيه
 قلت ليس فى هذا زيادة فائدة وما فى الشرح غنى عن هذا انتهى (والمعجب بمن
 اغفل ذلك) اى الشرط الذى ذكره المحدثون فى الصحيح ان لا يكون شاذاً بان اهمله
 ولم يذكره يقال اغفل الشئ اذا ترك على ذكر منه كذا فى شمس العلوم فلا يرد انه
 لا موآخذة فى الغفل (منهم) اى المحدثين بيان لمن اغفل وغفل شارح هنا عن المعنى
 المراد بذلك فقال اى ترك قبول الزيادة مطلقا انتهى ويبطله قول الشيخ (مع اعترافه)
 اى المغفل منهم فى موضع آخر (باشتراط انتفاء الشذوذ فى الحديث الصحيح) اى تعريفه
 (وكذا) وفى نسخة صحيحة وكذلك (الحسن) بالجر على انه عطف على الصحيح
 وبالرفع وهو الصحيح على انه مبتداء قدم خيره اى وجد الحسن مشروط بانتفاء
 الشذوذ كانتفائه فى حد الصحيح قال التلميذ قال المص اعاد اى الصحيح لاجل ذكر
 الحسن فانه اولى ان يشترط فى الصحيح انتهى وحاصل الكلام ان الملايم لمذهب من يقول
 بالزيادة مطلقا مع اعترافه واشتراط انتفاء الشذوذ مطلقا ان يفصل او يفصل (والمنقول
 عن ائمة الحديث المتقدمين كعبدالرحمن بن مهدي) بفتح الميم وسكون الهاء وتشديد

التحتية (ويحيى القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء (واحمد بن حنبل ويحيى بن معين) بفتح ميم وكسر عين (وعلى بن المديني) بكسر الدال بعدها ياء ساكنة منسوب الى المدينة المطهرة على الصحيح (والبخاري وابي زرعة) بضم زاء وسكون راء الرازي (وابي حاتم) بكسر الفوقية والعوام يفتحونها (والنسائي) بالمد والقصر منسوب الى نساء بفتح النون والاعجام يكسرونها بلد مشهور في خراسان (والدارقطني) بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة الى محلة ببغداد (وغيرهم) اي غير المذكور بين المستفاد من قوله كعبد الرحمن فهو للتأكيد او المغايرة باعتبار ان غيرهم ليسوا في مرتبتهم كما قيل في قول الصرفيين من نحو حسب يحسب واخواته (اعتبار الترجيح) بالرفع على انه خبر المنقول والجملة حالية (فيما يتعلق) يتعلق بالاعتبار او الترجيح اي في حكمه يتعلق (بالزيادة) اي اذا كانت منافية (وغيرها) مما يعارض كما سبق (ولا يعرف) بالبناء المجهول وضمنه معنى النقل اي ولا ينقل (عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة) اي لو سمع منهم لنقل عنهم وفيه من اللطافة ان زيادة الثقة مقبولة فان الاطلاق امر زائد على التقييد الذي هو اعتبار الترجيح (واعجب من ذلك) اي من ذلك العجب (اطلاق كثير من الشافعية) اي التابعين للشافعي المنسوب الى جده شافع (القول) بالنصب (بقبول زيادة الثقة) المنافي لتفسير المحدثين الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق اللازم منه انه لا يقبل زيادة هذا الفرد من الثقة مع (ان نص الشافعي يدل على غير ذلك) اي على عدم اطلاق القول بقبولها قيل وجه الاحجية ان في كلام الشافعي وجد الشرح وهناك لم يصرح به بل يلزم مما اعترف به قال التلميذ ليس هذا محل ما ذكره امامهم لانه فيمن يختبر ضبطه وكلامهم في الثقة وهو عندهم العدل الضابط فلا تعجب (فانه) اي الشافعي رحمه الله تعالى (قال في ابناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي) على متعلق بكلامه (في الضبط) متعلق بيعتبر (مانصه) بالرفع ما هو اي كلام الشافعي بلفظه او ما هذا نصه وهو تأكيد لما سبق وهو مقول قال وما بعده يدل عنه وفأدته ان لا يتوهم انه نقل بالمعنى * وقال محش كلفه ما في مانصه مفعول قال ونصبه مبتداء وخبره ما بعده اي قوله ويكون الخ والجملة صلة ما اوصفه * والمعنى ان الشافعي قال كلامانصه ومعناه القطعي قولنا ويكون الخ وعلى هذا فالنقول ليس عبارة الشافعي بل محصلها وان حمل على انه عبارته لا يخلو الكلام من استدراك وهو قوله مانصه بل الاولى تركه لايهام خلاف المقصود * قات وفيه انه كان يفوت المقصود كما قدمناه مع انه لو لم يقل مانصه لكان نصه لقول السابق مع

ان نص الشافعي ولقوله اللاحق انتهى كلامه فتدبر وتأمل * والحاصل ان الامام قال (ويكون) اى الراوى (اذاشرك) بكسر الراء (احدا من الحفاظ لم يخالفه) اى حقه اى لا يخالفه الراوى لا بالزيادة ولا بالنقصان * وقيل معناه اذا شركه لم يكن مخالفا له اذ المراد بالشركة هى الشركة فى التمام (فان خالفه) اى الراوى حافظا ولم يراع ما هو حقه بل خالفه بعد شركته فى اصل الرواية فالتخالف بالنقصان مقبولة فبالزيادة مردودة وهذا معنى قوله (فوجد) بالفاء التعميقية او التفصيلية (حديثه) اى الراوى (انقص) اى من رواية الحافظ كان فى ذلك اى وجد ان المخالفة بالنقصان (دليل على صحته مخرج حديثه) بفتح الميم والراء خروجه وظهوره او سنده وضبطه فى بعض الشروح بضم الميم وتشديد الراء وفسره بالراوى وفيه ان الحكم عام والمخرج خاص كالبخارى ونحوه من المصنفين مع انه لا يقال دال على صحة الراوى وانما كان النقص دليلا على صحة حديثه لاحتمال فى رواية قيل هذا اذا لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحافظ واما اذا كان منافيا لما رواه الحافظ مخلا لمقصود الحافظ فيضرد ذلك بحديثه (ومتى خالف) اى الراوى (ما وصفت) اى ما ذكرته من وجدان حديثه انقص بان يكون زائدا وكذا ما يكون ناقصا كما سبق ويشير اليه قول الشيخ فيما بعد قد خلت الخ فانه يدل على ان المضر ليس بمنحصر فى الزيادة (اضر ذلك) اى ما ذكره من المخالفة بالزيادة (لحديثه) وفيه انه يوهم ان الزيادة على الحشافظ مطلقا غير مقبولة مع ان المضر انما هو الزائد المنافى للاوثق (انتهى كلامه) قيل حاصل كلامه رضى الله تعالى عنه ان العدل الذى لم يعرف ضبطه اذا عرض له حديثه على حديث من يشاركه من الحفاظ فلم يخالفه كان ضابطا وتبين له انه ثقة لانه جمعه مع العدالة والضبط وان خالف تبين انه غيره ضابط فليس بثقة لانه توهمه اولى من توهم الحفاظ واذا كان كلامه رضى الله تعالى عنه فيما لم يعرف ضبطه فلا ينافى فيه اطلاق اصحابه قبول زيادة الثقة والله اعلم (ومقتضاها) اى ما يقتضيه كلام الامام (انه) اى الراوى (اذا خالف) اى احدا من الحفاظ (فوجد حديثه) اى حديث الراوى (ازيد) اى من حديث الحفاظ (اضر ذلك) اى وجد ان المخالفة بالزيادة (بحديثه) اى بحديث الراوى (فدل) اى كلام الامام (على ان زيادة العدل عنده) اى فى مذهبه (لا يلزم قبولها مطلقا) وفيه انه باطلاقه ينافى ما اختاره الشيخ من ان الزيادة مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو اوثق ويخالف القاعدة المشهورة من ان المثبت مقدم على النافي فكيف على الساكت فان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وانما يقبل من الحفاظ) يعنى يشترط فى

قبول الزيادة كون من رواه حافظ قال العراقي شرط ابو بكر الصيرفي من الشافعي
وكذا الخطيب في قبول الزيادة كون من رواه حافظ انتهى * وهذا لا ينافي اطلاق
اصحابه القول بقبول الزيادة فان الخلاف عندهم في قبول زيادة من لم يعرف بالحفظ
واما من عرف بالحفظ * وهو المراد بكونه ثقة اى عدلاً ضابطاً فلا خلاف عندهم
في قبول زيادة مع احتمال الاطلاق والتقييد بكونه لا يخالف من هو اوثق منه
* وهذا ما سخ بهالى والله اعلم بحالى ومالى قال محش * فان قلت كيف جعله من
مدلول كلام الشافعي مع انه لم يذكره وكيف جعله فصلاً بين الدليل ومدناه
* قلت هو من مدلوله باعتبار انه لما خص الضرر بمخالفة الراوى للحافظ فقد دل
على ان زيادة الحافظ مقبولة * فان قلت ان كان المراد ان الزيادة مطلقاً تقبل
من الحافظ يرد عليه ان زيادة الحافظ اذا كانت منافية لحافظ آخر يلزم ان لا يقبل
وان اراد ان يقبل في الجملة من الحافظ يرد عليه ان زيادة الثقة على ثقة اخر دونها
مقبولة فلا يستقيم الحصر * قلت يمكن المراد من حصر قبول الزيادة حصر عدم
ردها عليه لكن هذا الجواب انما يتم اذا ادعى ان حافظاً لا يكون اوثق من حافظ
مع انه يتفاوت حال الحفاظ والزيادة المنافية من المرجوح مردود (فانه) اى الشافعي
وهو دليل لقوله لا يلزم قبولها مطلقاً (اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص
من حديث من خالقه من الحفاظ) الظاهر ان بيان من وفيه ان هذا ميل من الشيخ الى
مذهبه من التقييد في المخالفة المردودة بالوثق والافلاذالة في كلام الشافعي على ذلك
بل قوله اذا شرك احداً من الحفاظ صريح على خلافه فيتعين ان يكون من تبعية
(وجعل) اى الشافعي (نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته) اى صحة
حديثه وكما ضبطه (لانه) اى نقصان حديثه (يدل على تحريمه) بتشديد الراء اى
طلب الاولى والاخرى قال تليذه لم يجوز ان يكون نقصانه عن الحافظ دليلاً على نقصان
حفظه انتهى والجواب ان هذا فيمن لم يعرف بالحفظ فانه لما نقص من الحديث علم انه
تحرى واجتهد فيكون نقصان بالاجتهاد يقبل فلا يخالف قولهم من حفظ حجة على
من لم يحفظ اى من حفظ الحفاظ المعروفين بالحفظ او فيمن خالف من هو اوثق منه
(وجعل) اى الشافعي (ماعداً ذلك) اى النقصان (مضراً بحديثه قدخلت فيه)
اى في ماعداً ذلك (الزيادة) وانما قال دخلت الزيادة لان النقصان ايضا قد يكون مضراً
كاذكر (فلو كانت) اى الزيادة (عنده) اى عند الشافعي (مقبولة مطلقاً) اى
اعم من ان يكون الراوى مخالفاً لحافظ اولن هو اوثق اولن علم ضبطه اولن (تكن)
اى الزيادة (مضرة بحديث صاحبها) بجعلها دالة على ضعف مخرج حديثه (والله

سحانه اعلم) قال تليذه اذا حمل كلام الامام على ما نحن فيه فظاهره قبول منع
 الزيادة مطلقا لا على التفصيل المذكور ويتبادر من سوق الكلام في قوله زيادة
 روايتهما الى هنا ان المخالفة من حيث الزيادة ان يزيد الثقة مخالفا لمن هو
 اوثق منه او يزيد الضعيف مخالفا للثقة والواقع ان المراد مجرد المخالفة انتهى
 والظاهر ان كلام الامام يدل على النوع الثاني وهو ان يزيد الضعيف
 مخالف للثقة ويفهم منه مخالفة الاوثق بالاولى ويخرج منه مخالفة الثقة للثقة فن
 اطلق قبول زيادة الثقة فقد خالف الامام وكذا من قيده بالنوع الاول فتأمل فانه
 موضع ذل **فان خواف** (اى الراوى) والمراد راوى الصحيح والحسن
 بالزيادة او انتقص في السند او المتن على ما ذكره السخاوى **بارجح** اى بسبب
 وجود راو ارجح حالة مخالفة (منه) اى من الراوى المخالف المرجوح فخرج المساوى
 لما فيه من التوقف (لمزيد ضبطه) متعلق بارجح (او كثرة عدد) وان كل منهم
 دونه في الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد وتطرق الخطأ
 للواحد اكثر منه للجماعة (او غير ذلك من وجوه الترجيحات) التى سياتى ذكرها
 ومن جملتها فقه الراوى وعلوسنده وكونه في كتاب تلقاه الامة بالقبول لتلازم
فارجح اى من الحديثين المخالفين (يقال له) اى في عرف الحديثين
المحفوظ لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ **ومقابله** بكسر الباء اى يقضه
 (وهو المرجوح يقال له) **الشاذ** لانه انفرد عن رواية بقية الرواة وبعد عن
 اسباب الترجيح (مثال ذلك) اى مثال الشذوذ في السند (مارواه الترمذى
 والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عينية) بضم العين وفتح التحتية الاولى وهو
 سفيان وكان اما ماجيلا ودفن بالمعلى عن عمرو بن دينار عن عوسجة بفتح
 مهملة وسكون واو وفتح مهملة وجيم (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رجلا
 توفى) بضم تين وتشديد الفاء المكسورة وفتح التحتية اى مات (على عهد رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم) اى في زمانه (ولم يدع) اى لم يترك (وارثا الا مولى) اى
 معتقا بالفتح (هو) اى الرجل (اعتقه) اى ذلك المولى و ترك مالا (الحديث)
 يجوز اعرابه مثلثا وتماه فقال صلى الله تعالى عليه وسلم هل له احد قالوا لا الاغلام
 كان اعتقه فجعل صلى الله تعالى عليه وسلم ميراثه له كذا في فرائض المشكاة (وتابع ابن
 عينية) بالنصب على انه مفعول مقدم (على وصله) اى وصل هذا الحديث الى ابن
 عباس رضى الله عنهما (ابن جريج) بالجيمين مصغرا ورفع ابن على انه فاعل
 (وغيره) عطف عليه (وخالفهم) اى ابن عينية وابن جريج وغيره (حماد بن زيد

فرواه) اى مرسلًا (عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يدكر ابن عباس رضى الله
 عنهما قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عينية) يفهم منه ان الحديث يطلق على مجموع
 كلام الراوى المركب من الرواة وكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم (انتهى) اى كلامه
 كذا فى نسخة والضمير راجع الى ابي حاتم (فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط
 ومع ذلك رجح ابو حاتم رواية من) موصولة صلتها (هو) افرد باعتبار لفظ من
 وفى نسخة من هم رعاية لمعنى من وهو مبتداء خبره (اكثر عدداً منه) اى من حماد
 قال التلميذ الاولى فى المثال ان يكون بمن خالف فيه الثقة غيره لان هذا النوع
 من الشذوذ ونحوها انما هى واقعة بالذات على المتن لما فيه * وفى طريقة ما يقتضيهما
 انتهى ويمكن دفعه بان تعدد المثال لازم وبانه من باب الاكفاء وبانه اذا
 كانت المخالفة فى السند * فهذا حكمه فكيف اذا كان فى المتن وبان المخالفة
 فى المتن نادرة وبانها يدركها كل احد وبانها فهمت من بحث زيادة الثقة ثم مثاله
 فى المتن زيادة يوم عرفة فى حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فان الحديث من
 جميع طرقه بدونها * وانما جاء بها موسى بن على بن رباح عن ابيه عن عقبة بن
 عامر كما اشار اليه ابن عبد البر فانه قال الاحاديث اذا كثرت كانت اثبت من الواحد
 الشاذ وقد بهم الحافظ احيانا على انه قد صحح حديث موسى بن حزيمة وابن حبان
 والحاكم وقال انه على شرط مسلم * وقال الترمذى انه حسن صحيح قلت لعالمهم غفلوا
 عن شذوذ المتن ونظروا الى الاسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا ومثل هذه يقع
 كثيرا من اهل العربية انهم يأتون بوجه صحيح من الاعراب ولكنه اذا لوحظ المعنى
 تبين انه على خلاف الصواب * وقال السخاوى وكان ذلك لانها زيادة ثقة غير
 منافية لامكان حملها على حاضرى عرفة انتهى * ويرد ان الصوم لهم مكروه ولغيرهم
 مسنون ولا يخفى بعد توجيهه من وجوه * الاول اطلاق يوم عرفة * والثانى الكراهة
 مختصة بمن عجز عن الذكر والدعاء وبين لم يكن عليه صوم القرآن والتمتع * والثالث
 ان الكراهة فى يوم عرفة تنزيهية بالاتفاق * والصوم فى ايام التشريق حرام بالاجماع
 فلان مناسبة لذكركه معها (وعرف) اى علم علما جزئيا ولذا يقال الله عارف (من
 هذا التقرير) اى المفهوم فى ضمن التحرير وارايد به تقرير المتن حيث فرع قوله فان
 خولف على قوله وزيادة راويهما اى الحسن والصحيح فعمل ان فاعله انما هو راوى
 الحسن والصحيح وهو مقبول لامن تقرير الشرح لان الحكم يكون راوى مثال
 مخصوص ثقة ومقبولا لا يدل على وجوب كونه مقبولا فى جميع الصور وكذا
 الحكم بكونه راوشاذا فى حديث لا يلزم منه كونه غير مقبول فى جميع الاحوال

مطلب
 كراهة صوم يوم
 عرفة فى حق الحاج

ولذا قال فيما سبق فحماد بن زيد من اهل عدالة والضبط الخ والحاصل انه تحقق بما ذكرنا (ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا) اى فى نفس المتن او فى سنده بالزيادة او النقص (لمن هو اولى منه) اى فى الضبط حقيقة او حكما كما فى التعدد فى كلام الشرح اشارة الى ذلك حيث قال بارجح منه اذ يفهم منه ان المخالف ينبغي ان يكون له رجحانا ما فى الجهات المذكورة * والمراد بالمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا والشاذ بالمعنى المذكور هنا اخص مما ذكر فى تعريف الصحيح قيل هذا مناف لما سبق من حصر المقبول فى اربعة اقسام الصحيح والحسن بقسمى ها فيها وههنا انما جعل راوى الشاذ اى الزائد على الحسن والصحيح بسبب المخالفة لمن هو اوثق مقبولا * ولا يلزم من قبولية الراوى مقبولية المروى فلا تنافى (وهذا) اى الذى قررنا (هو المعتمد فى تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح) اى المطابق للمعنى اللغوى الذى هو المتفرد وبه عرف الشافعى واهل الحجاز وقال الخليلى وعليه حفاظ الحديث الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذ به شيخ ثقة او غيره فما كان عن غيره ثقة متروك ولا يقبل وما كان عن ثقة يوقف ولا يحتاج به فلم تعتبر المخالفة ولا اقتصر على الثقة وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذى يتفرد به ثقة من الثقات وليس له اصل تتابع لذلك الثقة فلم يعتبر المخالفة ولكن قيده بالثقة قال ابن الصلاح * واما ما حكم الشافعى عليه بالشذوذ فلا اشكال فيه * واما ما ذكره اى الخليل والحكم فشكل ما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث انما الاعمال بالنيات وحديث المنهى عن بيع الولاة وهبته وان * وقعت * (المخالفة) كذا فى نسخة صحيحة وفى نسخة الواو متن والباقي شرح * مع الضعف * بان كان الراوى المخالف ضعيفا لسوء الحفظ وجهاته او نحوها وهل الشاذ ضعيف ام لا والظاهر ان الشاذ ضعيف ام لا والمنكر كلامها ضعيف لكن الشاذ راوية قد يكون مقبولا والمنكر راوية ضعيف * فالراجح * اى من الحديثين (يقال له) اى عند الحديثين * المعروف * لكونه معروفا عندهم * ومقابله * اى ضده (يقال له) اى عندهم * المنكر * لانهم انكروا قال السخاوى فالمنكر ما رواه الضعيف مخالفا (مثاله) اى المنكر (مارواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب) بضم حاء مهملة وفتح موحدة وتشديد تحتية مكسورة (ابن حبيب) بفتح فكسر (وهو اخو حمزة حبيب) وفى نسخة بضم الحاء المعجمة وفتح الموحدة وسكون الياء فى الثلاثة والظاهر انه سهو قلم (الزيات) بتشديد التحتية بايع الزيت اوصانعه (المقرئ) بضم ميم وسكون قاف وهمزة فى اخره يبدل على مذهبه وقفا وهو امام القراء من اتباع التابعين عرض عليه تلميذه له ماء فى يوم حار فابى تورعا قال انا لا اخذ اجراً على القرآن ارجو بذلك الفردوس قراء

مطلب
تعريف الشاذ
ومنافب الزيات
المقرئ

على جعفر الصادق باسناده المسمى بسلسلة الذهب وعلى جماعة اخرى رضى الله تعالى عنهم اجمعين والحاصل ان اخاه (روى عن ابي اسحاق) اى السبى بفتح ميملة وكسر موحدة بعدها ياء ساكنة ثم عين مهملة (عن العيزار) بفتح ميملة وسكون تحتية والف بين زاي وراء ابن حريث بضم مهملة وراء مفتوحة وياء ساكنة بعدها مثلثة (عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلوة) اى المكتوبة (وآتى) اى اعطى (الزكوة) اى المفروضة (وحج) اى بيت الله الحرام ووقف بالمشاعر العظام (وصام) اى شهر رمضان بالتمام (وقرى الضيف) بفتح القاف والراء اى اطعمه اذا وجب عليه الاطعام (دخل الجنة) اى دخولا اوليا بسلام (قال ابو حاتم) اى مخرجه (هو) اى الحديث المذكور (منكر) اى بسب اسناده وان كان معناه صحيحا (لان غيره) اى غير حبيب (من الثقات) اى الذين رووا هذا الحديث (رواه) افرده باعتبار لفظ غير (عن ابي اسحاق موقوفا) اى على ابن عباس وقدرواه حبيب مرفوعا (وهو) اى وغير حبيب (المعروف) اى ضد المنكر وفى تعليقه نظر لانه لا يدل على ان الضعيف معتبر في المنكر قال ابن الصلاح المنكر قسمان الاول الفرد المخالف لما رواه الثقات والثانى الفرد الذى ليس فى روايه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفردده وقال التلميذ هذا خلاف ما قدمه عن الشافى لان النقصان اضر بحديثه ولم يكن ذلك دليل تحريمه وبه عرف ان المراد ما قلته لاما فهمه المص انتهى ويمكن دفعه بان كلامه هناك مبنى على زيادة الثقة فى المتن وهنا على زيادته فى الاسناد مع ان الظاهر من كلام الشافى انه اراد به من لم يعرف كونه ثقة كما اسبقنا الكلام فيه والله اعلم (وعرف بهذا) اى مما ذكرناه من التقرير الدال على الفرق بين الشاذ والمنكر (ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه) اى بحسب المفهوم وهوان يعتبر فى كل منهما شىء لا يعتبر فى الاخر ويعتبر فى كليهما شىء آخر حيث اعتبر فى كليهما مخالفة الارجح وفى الشاذ مقبولة الراوى وفى المنكر ضعفه واما بحسب الصدق فيبينها مابينه كلية فاندفع اعتراض تلميذه بانه يشترط فى العموم والخصوص من وجه ان يكون بين المذكورين مادة اجتماع يصدق فيها كل منها * وليس المذكور هنا كذلك * وما ذكره فى توجيهه ليس على حده عند القوم انتهى وبيان الدفع النسبة تعتبر تارة بحسب الوجود كفى القضايا وتارة بحسب المفهوم كما يقال المفهومات ان لم يشارك فى ذاتى فتباينان والافان تشارك فى جميع الذاتيات فتساويان كالحمد والمحدود وان شارك احدهما الاخر فى ذاتيات دون العكس * فيبينها عموم وخصوص مطلقا وان تشارك فى بعضها فيبينها عموم وخصوص من وجه كذا فى شرح المطالع للابهرى * وعلى الاصطلاح الاخير تنزل

كلام المص او يقال اراد ان بينهما عموماً وخصوصاً من وجه لغة بمعنا اجتماعهما من وجه
 وافتراقهما من وجه ويؤيده قوله (لان بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة وافتراقاً في ان
 الشاذ رواية ثقة) بالاضافة وفي نسخة رواية ثقة (او صدوق) بالجر والرفع اي
 لم ينقل عنه كذب لكنه غير ضابط (والمنكر رواية ضعيف) بالاضافة وفي نسخة
 راويه ضعيف اي ليس حفظه او جهالة او نحو ذلك على ما ذكره السخاوي وقيل
 ليس ثقة ولا صدوقاً (وقد غفل) اي عن هذا الاصطلاح او عن هذا التحقيق (من سوى
 بينهما) اراد به ابن الصلاح فانه سوى بينهما حيث لم يتميز بينهما وقال المنكر بمعنى الشاذ قال
 التلميذ وقد اطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالفاً لغيره ومن ذلك
 حديث نزع الخاتم حيث قال ابوداود هذا حديث منكر مع انه رواية همام بن يحيى
 وهو ثقة احتج به اهل الصحيح قلت العبرة في الاصطلاح للاغلب فاذا جاء خلافه
 يؤول مع انه يحتمل ان لا يكون همام ثقة عند ابى داود لانه مجتهد لا يجب عليه تقليد
 غيره ثم قال وفي عبارة النسائي ما يفيد في هذا الحديث بعينه انه يقابل المحفوظ وكان
 المحفوظ والمعروف لسا بنوعين حقيقين تحتها افراد مخصوصة عندهم وانما هي الفاظ
 تستعمل في التضعيف (والله اعلم) فجعلها المص انواظفم توافق ما عندهم انتهى وفيه
 انه تتبع منقولاتهم ونبي اصطلاحه على الاكثر استعمالهم فيكون مذهبه التحقيق
 وبالله التوفيق ﴿ وما تقدم ﴾ ذكره من ﴿ الفرد ﴾ الواو عاطفة للمتن على المتن
 وللشرح على الشرح فباختبار المتن يرفع الفرد وباختبار الشرح يخفض ومثل هذا
 المزاج لا يستحسنه المحققون لكنه لما غلب الشرح المتن وجعله ككتاب واحد ساغ
 له ذلك ولو قال والمتقدم ذكره وهو الفرد لكان اولى وقوله ﴿ النسبي ﴾ بكسر التون
 وسكون السين نسبة الى النسبة المقابلة للحقيقة التي يعبر عنها المحدثون بالفرد المطلق
 ﴿ ان ﴾ شرطية دخلت على الشرح والمتمن (وجد بعد ظن كونه فرداً) اي فرداً
 نسبياً فان الفرد المطلق لو تابعه راو يخرج من كونه فرداً كذا قيل وفيه بحيث يأتي
 (قد) للتحقيق ﴿ وافقه ﴾ اي تابع راويه ﴿ غيره ﴾ اي غير راويه فذلك الغير هو راو
 آخر يدل عليه قوله فيما يبعد متابعا وهو عبدالله ﴿ فهو ﴾ اي ذلك الغير ﴿ المتابع ﴾
 اي متابعه او المتابع له اي للحديث (بكسر الموحدة) وفي نسخة الباء الموحدة وهو
 مستدرك فان قلت لم يجعل هورا جاعاً الى الفرد ويكون المتابع ح بفتح الباء كما يقتضيه
 سوق الكلام سابقاً حيث يعود الضمير الى الفرد ولاحقاً حيث جعل الشاهد صفة
 الحديث لا الراوى * ويجوز ان يجعل ضمير فهو عائداً الى ما روي به ذلك الغير والشاهد
 والمتابع صفة الحديث لا الراوى قلت لعله مجرد اصطلاح فان قيل لم قيد الفرد بالنسبي

مع ان المتابع بهذا المعنى يوجد للفرد المطلق ايضا فانه ان كان وجد الراوى عن صحابى
 بعدظن انفراده شريك عن ذلك الصحابى فهو المتابع * وان كان عن اصحابى آخر
 فهو الشاهد يقال سلمنا ذلك ولعله بناء على الاصطلاح فانه فى اصطلاحهم محتص بالفرد النسبى
 (والمتابعة على مراتب) وان كان ما لها الى مرتبتين لانها (ان حصلت للراوى نفسه)
 اى دونه شيخه فضلا عن ان يكون مع شيخه (فهى) اى المتابعة (التامة) اى الكاملة
 المختصة بالتسمية (وان حصلت) اى المتابعة (لخشية) اى دون الراوى نفسه (فمن فوقه)
 اى فوق شيخه من مشايخه (فهى القاصرة) وحاصل كلامه ان الراوى المتفرد فى
 اتناء السند ان شورك من راو فرواه عن شيخه او شورك شيخه فمن فوقه الى آخر
 السند فهو المتابع فالاول هو المتابعة التامة ولا بد فى كونها تامة من اتفاقهما فى السند
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان توبع وقارقه ولو فى الصحابى فلان تكون تامة والثانى
 القاصرة وكما قربت منها كانت اتم من التى بعدها وقد يسمى الآخر شاهدا لكن
 تسمية تابعا اكثر ويستفاد منها اى من المتابعة تامة كانت او قاصرة (التقوية) اى للمتابع
 بفتح الباء (مثال المتابعة) اى الشاملة للتامة والقاصرة (مارواه الشافعى فى الام)
 اسم كتاب له (عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهم ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم) اى من ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو بيان لما رواه
 ويجوز ان يجعل ان النبي بدلا لما رواه (قال الشهر) اى جنسه تارة او اقله (تسع
 وعشرون) وهذا محقق وفيه حيث على طلب الهلال ليلة الثلاثين اذ قد يكون الشهر
 ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك (فلا تصوموا) اى رمضان (حتى تروا)
 اى تعلموا ولو برؤية عدل (الهلال) اى هلال رمضان فاللام للعهد (ولا تفطروا)
 اى لا تدخلوا فى افطار رمضان بان تركوا صيامه وتصلوا صلواته عيد الفطر ونحو ذلك
 (حتى تروه) اى الهلال والمراد هلال شوال (فان غم) بضم الغين وتشديد الميم
 اى خفى هلال رمضان (عليكم) اى على جميعكم بغير ونحوه (فأكملوا العدة)
 اى اتموا عدد ايام شعبان (ثلاثين) اى يوما (فهذا) وفى نسخة وهذا الحديث بهذا
 اللفظ اى الذى تقدم (ظن قوم) اى وهموا (ان الشافعى تفرد به) اى باقتضاه عن
 مالك (فمدوه) اى فجعل القوم الحديث المذكور معدودا (فى غرائب) اى غرائب
 الشافعى جمع غريب وهو الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة او الحديث
 الذى يتفرد فيه بعضهم بامر لا يذكر فيه غيره اما فى متنه او فى اسناده ثم
 ان ما ظنوا هذا الظن بالشافعى (لان اصحاب مالك) اى بقيتهم (رووه) اى الحديث
 المذكور (عنه) اى عن مالك (بهذا الاسناد) اى الذى اسنده الشافعى الى

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (بلفظ فان غم عليكم) اى هلال رمضان (فاقدروا)
بضم الدال وكسرهما وقيل الضم خطأ يقال قدر الشئ قدراً بالتخفيف اى قدرة
بالتشديد قال تعالى فقدرنا نعم القادرون كذا فى شمس العلوم فالمعنى قدروا (له)
اى لاجل تحقق هلال رمضان عدد ايام شهر شعبان حتى تكملوه ثلاثين يوماً
صوموا رمضان ولولم تروا هلاله ح بغير ونحوه اذ المقصود من الرؤية العلم اليقيني
وهو اما برؤية الهلال عند نقصان الشهر واما بحصول كمال الشهر * وحاصل
معناه آتموا شهر شعبان ثلاثين فيوافق قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاكملوا العدة
ثلاثين فى المعنى * وقيل معناه قدروا له منازل القمر فانه يدلكنم على ان الشهر تسع
وعشرون او ثلاثون قال ابن شريح هذا خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله
فاكملوا العدة خطاب للعامة التى لم تكن به كذا فى النهاية ونقله عنه محش * **اقول** *
قول ابن شريح ومن سبقه وتبعه باطل لمخالفة الاجماع على عدم الاعتداد بقول المنجمين
ولو اتفقوا على انه يرى لقوله تعالى مخاطباً خير امة اخرجت للناس خطاباً عاماً فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام بالخطاب العام صوموا الخطاب العام الرؤية
وافطر والرؤية ولما فى نفس هذا الحديث لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى
تروه ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انا امة امة لانكسب ولا نحسب قال الطيبي دل
على ان معرفة الشهر ليست الى الكتاب والحساب كما يزعمه اهل النجوم انتهى
* **واقول** * لو صام المنجم عن رمضان قبل رؤية على معرفة بكون عاصياً ولا يحسب
عن صومه ولو جعل عيد الفطر بناء على زعمه يكون فاسقاً وتجب عليه الكفارة
فى فعله وان عد الافطار حلالاً فرضاً عن عده واجبا صار كافراً ومن الغريب انه
جعل المنجم من الخواص والبقية عامة لم تكن به * واغرب منه نقل صاحب النهاية
قوله وسكوته عليه الموهوم منه قوله فانه لا يحل لاحد نقل كلامه الابنية الرد عليه واما
ما ذكره بعض علمائنا عن محمد بن مقاتل انه كان يسأل المنجمين ويعتمد على قولهم
بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم فلعله محمول على ما يكون الاحوط فيه اعتبار
بغلبة الظن * ولذا ذكره السرخسى فى كتاب الصوم قول من قال يرجع الى قول
اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اتى كاهنا
او عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل الله تعالى على محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم وقال فى التهذيب يجب صوم رمضان برؤية الهلال او باستكمال شعبان
ثلاثين يوماً ولا يجوز تقليد المنجم فى حسابه لافى الصوم ولا فى الافطار * واما
ما نقل عن التاتار خانية هل للمنجم ان يعمل بحساب نفسه فقيه وجهان احدهما

مطلب
اخر شعبان ورؤية
هلال رمضان

مطلب
لوصام المنجم

انه يجوز والثاني لا يجوز ﴿ اقول ﴾ صحيح ان الاول لا يجوز للحديث السابق فانه اذا كان كاذبا لا يجوز تصدقه في حق غيره فكذا يكون كاذبا لا يجوز تصدقه في حق نفسه بتكذيب الشارح اياه والله سبحانه اعلم ويدل هذه المضايقة في اللفظ على عدم الصحة رواية الحديث بالمعنى الاحالة للضرورة ثم هذا الانفراد وان كان ثابتا باعتبار هذا الاسناد (لكن وجدنا للشافعي متابعا) بكسر الباء (وهو عبد الله بن مسلمة) بفتح وسكون ثم فتحات (القعبي) بفتح قاف وسكون مهملة وفتح نون (كذلك) اى مثل ذلك اللفظ الذى رواه الشافعي (اخرجه البخارى) اى اسناده بلفظ (عنه) اى عن عبد الله المذكور الى السند (عن مالك) قال الشيخ زكريا فدل على ان مالكا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين (فهذه) وفى نسخة وهذه اى المتابعة المتقدمة (متابعة تامة ووجدنا له) اى للشافعي (ايضا) هو موهم ان يكون لغيره ايضا فكان حقه ان يذكر ايضا قبل قوله له اويعد قوله (متابعة قاصرة فى صحيح ابن حزيمة) بضم الحاء وفتح الزاى متعلق بوجدنا كقوله (من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر باللفظين) وفى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم باللفظين (فاقدروا الثلاثين) قال السخاوى فقد تويع عبد الله بن دينار من وجهين عن ابن عمر رضى الله عنهما ثم لما استشعر المصنف مناقشة فى كون المتابعين الاخيرين متابعة بناء على تفاوت الالفاظ حيث وقع فى الاولى منهما فكملوا ثلاثين بدل قوله فاكملوا الغدة ثلاثين وفى الثانية فاقدروا ثلاثين بدله دفعها بقوله (ولا اقتصاده فى هذه المتابعة) الاولى حذف هذه لعموم قوله (سواء كانت) اى المتابعة (تامة ام قاصرة على اللفظ) متعلق بالاقتصار (بل لوجاهت) اى المتابعة مطلقا (بالمعنى لكفى لكنها) اى المتابعة مطلقا (مختصة بكونها من رواية ذلك اصحابي) ﴿ وان وجدتمنى ﴾ اى من الفرد النسبي كاسبق (وهو يروى من حديث صحابي آخر) ﴿ يشبهه ﴾ اى يماثل حديث اصحابي ذلك الفرد النسبي ولولا جعل المتن والشرح كشيء واحد لاختل معنى المتن فتأمل (فى اللفظ والمعنى) اى جميعا (وفى المعنى فقط) لا يقال لم لم يعتبر المتابعة فى اللفظ فقط مع انه يتصور بان يكون جميع الفاظ الحديث مشتركة اريد بها فى احدهما معان وفى الآخر معان لان مثل ذلك لا يسمى شاهداً لان العبرة للمعنى لا اسما وانه نادراً وغير موجود ﴿ فهو ﴾ اى فالشابه لذلك المتن هو ﴿ الشاهد ﴾ والمص اطلق المسألة وهم قيدها فقالوا ثم بعد فقد المتابعات على الوجه المشروح اذا وجدتمنى آخر فى الباب عن صحابي آخر يشبهه فهو الشاهد

فلو قال ثم ان وجد لكان توضيحاً ولو قال فان وجد لكان تلويحاً كلام القوم وتخليصاً من مخالفتهم (ومثاله) اى الشاهد بقرينه (فى الحديث الذى قدمناه) اى عن الشافعى وغيره عن ابن عمر (مارواه النسائى من رواية محمد بن حنين) بضم الحاء المهملة وفتح فسكون (عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر) اى النسائى او محمد بن حنين وهو اقرب وبالمراد انساب (مثل حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهم سواء) بفتح السين وهو منسوب على الحالية اى مستويين فانه مصدر فى الاصل بمعنى الاستواء اريد به معنى الفاعل (فهذا) اى الشاهد او فهذا الذى ذكرنا من الشهادة (باللفظ) ويلزم منه المعنى (واما) اى واما الشاهد (بالمعنى) اى فقط (فهو مارواه البخارى من رواية محمد بن زياد) بكسر الزاى وبعدها تحية (عن ابى هريرة رضى الله عنه بلفظ فان غم عليكم) وفى نسخة غمى بتشديد الميم وكان اصله غم وهو بمعنى الاول فى الهداية غم علينا الهلال وغمى واغمى حال دون رؤية غيم وانحوه (فاكلوا عدة شعبان ثلاثين) اى يوماً (وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابى ام لا والشاهد) بالنصب عطف على المتابعة اى وخص قوم اود ذلك القوم الشاهد (بما حصل بالمعنى كذلك) قال المص اى سواء كان من رواية ذلك الصحابى ام لا قال تليذه وهو ظاهر انتهى وهذا الاصطلاح مذكور فى الخلاصة ويناسبه عبارة المتن (وقد تطلق المتابعة) فيه مسامحة والمراد المتابع ليلام المقابلة باطلاقه (على الشاهد وبالعكس) اى وقد يطلق الشاهد على المتابع فلا فرق بينهما الا بغلبة استعمال الشاهد فى احد معنييه عند قوم وكثرة استعمال المتابع عند آخرين فالخلاف لفظى لا حقيقى (والامر فيه) اى فى مثله (سهل) اذ المقصود الذى هو التقوية حاصل بكل منهما سواء سمي متابعاً او شاهداً والبخارى يأتى بمتابعة صحابى او غيره ومن الفرد المطلق على ما هو كلام غيره بل صريح قال العراقى الاعتبار ان تأتى الى حديث لبعض الرواة فتعتبر بروايات غيره من الرواة بسير طرق الحديث لتعرف هل شاركه احد ممن يعتبر بحديثه اى يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار به والاشتهار به وسمى حديث هذا الذى شاركه تابعاً وسينأتى بيان من يعتبر بحديثه فى مراتب الجرح ايضا والتعديل وان لم تجد احداً تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخه عليه فرواه متابعاً له ام لا فان وجدت احداً تابع شيخه عليه فرواه كجرواه فسمه ايضا تابعاً وقد يسمونه شاهداً وان لم تجد لاحد ممن فوقه متابعاً عليه فانظر هل اتى بمعناه حديث آخر فى الباب ام لا فان اتى بمعناه حديث آخر فم ذلك الحديث شاهداً فان لم تجد حديثاً آخر يؤدى معناه فقد عدت المتابعات والشواهد فالحديث اذا افرد انتهى كلامه ويستفاد من اطلاقه ان

الاعتبار يكون للفرد مطلقاً يستوى فيه المطلق والنسبي وضيع المص حيث جعل الفرد النسبي مورد القسمة يؤذن بان الاعتبار انما يكون للفرد النسبي فقط فتأمل حق تأمله ﴿ و ﴾ (اعلم ان) ﴿ تتبع الطرق ﴾ قيل تقديره انه اورفع ما بعده على الفاء كقوله تعالى ان هذان فلاقدمح في المزج وقد ذكر مراراً انه جعل الشرح مع المتن كتاباً واحداً فلا يرد عليه ان لفظ تتبع الطرق ينبغي ان يكون مرفوعاً بالمتن ومنصوباً بالشرح فيقرأ بالنصب فكان الشرح الذي بعد المتن ناسخاً لاعرابه (من الجوامع) اى الكتب التى جمع فيها الاحاديث على ترتيب ابواب كتب الفقهية كالكتب الستة او ترتيب الحروف الهجائية في اوائل المصنفون عنه ككتاب الايمان وكتاب البر وكتاب الثواب وهكذا الى آخر الحروف كما فعله صاحب جامع الاصول او باعتبار رعاية الحروف في اوائل الفاظ الحديث كما فعله شيخ مشايخنا الحافظ السيوطى في الجامع الصغير (والمسانيد) اى الكتب التى جمع فيها مسند كل صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصحابة وطبقاتهم والتزم نقل جمع مروياتهم صحيحاً كان الحديث او ضعيفاً * وجمع السيوطى في جامعه الكبير بين الامرين فجعل القسم القولى على ترتيب الحروف والقسم الفعلى على ترتيب المسانيد (ولا جزاء) وهى مادون فيه حديث شخص واحد او احاديث جماعة في مادة واحدة ﴿ لذلك ﴾ (الحديث) متعلق بالتبع اى لاجل معرفة حال الحديث (الذى يظن انه فرد) ظاهره الاطلاق الشامل للنسبي وغيره (ليعلم هل له) اى الرواية (متابع ام لا) وكذا هل له شاهد ام لا كما سبق وكما سيرشدك الى ذلك قوله بل هو هيئة التوصل اليهما ﴿ هو ﴾ اى التابع المذكور هو ﴿ الاعتبار ﴾ كما تقدم في كلام العراقي مفصلاً (وقول ابن الصلاح) مبتداء ومقوله (معرفة الاعتبار والمتابعات) بكسر الموحدة ويجوز فتحها (والشواهد) اى الى آخره والخبر (قد يوهم) اى قول ابن الصلاح (ان الاعتبار قسم لهما) اى حيث اضيفت المعرفة الاعتبار وما بعده وكان حق العبارة ان يقول التابع هو اعتبار المتابعات والشواهد (وليس كذلك) اى فى الواقع لان اعتبار هو نفس معرفة القسمين او علة لمعرفة قسميهما فليس قسميهما لعدم اندراج الثلاثة تحت امر واحد فان التقسيم هو ضم القيود المتباينة او المتخالفة الى المقسم وهنا ليس كذلك (بل هو) اى الاعتبار (هيئة التوصل) اى كيفية التوصل (اليهما) اى المتابع والشاهد فكيف يكون قسميهما واغرب تبيذه حيث قال مقاله ابن الصلاح صحيح لان هيئة التوصل الى الشئ غير الشئ انتهى * وفيه انه ليس كل معيار للشئ قسمياله فراده انه ليس نوعاً على حدة قسمياله فتدبر ثم تعقب

والافتاد فان الادب خير من الذهب (وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل فائدة نفسه باعتبار مراتبه عند المعارضة) اى فيقدم ما هو على مرتبة على ما هو دونه وهكذا وهكذا قال المص يعنى اذا تعارض حديثان صحيح لذاته ولغيره وحسن لذاته ولغيره قدم الذى لذاته على الذى لغيره وقال تليذه لم يراعوا في ترجيحانهم هذه الاعتبار ويعرف هذا من صنيع البيهقي والغزالي في تحصيل الماخذاتى * وفيه انه على تقدير ثبوت عدم اعتبار هذه المراعات منهما لا يلزم عدم اعتبار غيرها وقيامته ان المسألة تكون خلافية ولعل الشيخ اطلق اشارة الى ضعف قولهما فان الترجيح امر معتبر في جميع مراتب الحديث من الضعيف والحسن والصحيح فلو لم يكن الاعتبار معتبراً لكان امراً عبثاً ولم يقل به عاقل * ثم المقبول * هذا تقسيم ثان للمقبول كما اشار اليه بقوله (يتقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به) اى الاقسام منحصر فيهما (لانه) * ان سلم * اى الحديث * من المعارضة * اى من معارضة حديث آخر يناقضه فى المعنى وقوله (اى لم يأت خبر يصاده) حاصل المعنى فلا يرد عليه ما قال تليذه المعارضة مصدر والخبر الذى يصاده اسم فاعل ولا حاصل على هذه الاستعمال مع تيسير استعمال الحقيقة * وفيه ان تيسير استعمالها اذا كان متضمنا لتفسير معناها يجوز العدول الى بيان حاصلها ومبناها * فهو * اى المقبول السالم هو * المحكم * اى الذى يعمل به بلا شبهة (وامثلة كثيرة) وورد الحاكم منها فى مسند عائشة رضى الله عنها ان اشدا للناس عذابا يوم القيمة الذى يتشبهون بخلق الله وجاءت امرأت رفاة فقالت ان رفاة طلقنى فتزوجت بعده عبدالرحمن بن الزبير ذكره السخاوى * وان عورض * اى ناقضه حديث آخر فى المعنى (فلا يخلوا) اى الحال من احد الشئيين (امان يكون معارضة) بكسر الراء وهو الحديث الآخر (مقبولا بان يكون صحيحا وحسنا) مثله (فيه اشكال وهو انه ان اريد به ان يكون المعارض مساويا للمعارض فى الصحة او الحسن كما هو المتبادر فيرد عليه انه تقدم ان الاصح يقدم على الصحيح ويقدم الصحيح على الحسن وان اريد به مثله فى القبول فلا حاجة الى ذكره لدلالة قوله (او يكون مردوداً) عليه ويرد حينئذ على انحصاره المعارضة فى صورتين لان المعارضة بين الصحيح والحسن ثابتة ايضا على ما اختاره تبعاً لبعضهم وقد ذكر تليذه انه قال المص فى تقريره المراد به اصل القبول لا التساوى فيه حتى يكون القوى ناسخاً للقوى بل الحسن يكون ناسخاً للصحيح لوجود اصل القبول قال تليذه فى هذا مخالفة لما تقدم من قوله يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة قال قائل هذا امر وقع فى اثناء التقرير فلا يبحث فيه قلت فقله لا يخلوا ما ان يكون

معارضة مقبولا مثله او يكون مردوداً تقسيم غير حاصر لانه جازان يكون معارضة
دونه في القبول وليس بمردود والله اعلم انتهى والذي يسخ بالبال والله اعلم بالحال
انه لما قسم المقبول اولا و ذكر كما يتعلق به من المعارضة وغير ذكر هنا تقسما آخر
باعتبار اصل القبول ومقابله و ذكر كما يتعلق به من المعارضة المختصة به اولما كانت
تلك المعارضة مختلفا فيها اعرض عنها و ذكر المعارضة المتفق عليها وهذا بمذهبا
المتصور احق وما سبق بمختار مذهب اوفق (والثاني) اي المردود (لا اثر له) اي
لا تأثير له في ان يكون مقابلا فضلا ان يكون معارضا ومناقضا (لان القوى) اعم
من ان يكون صحيحا او حسنا (لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف) لعدم العمل به الا
اذ لم يوجد هناك حديث قوى فيقدم على الراوى كما هو مذهبنا اواذا كان في فضائل
الاعمال بشرط ان يكون مدافعا لاصل من الاصول (وان كانت المعارضة) اي معارضة
حديث ﴿ بمثله ﴾ اي بمقول آخر (فلا يخلو) اي حينئذ من امرين (اما ان يمكن
الجمع) اي بتأويل او تقييد او تخصيص (بين مدلوليهما) اي معنييهما (بتعريف
متعلق بالجمع والتعريف ازيد من التكلف لانه خروج عن الجادة قال المص لان ما كان
بتعريف فللخصم ان يردده وينتقل الى ما بعده من المراتب نقله تليذه (اولا) اي
لا يمكن الجمع مطلقا او يمكن ولكنه بتعريف ﴿ فان امكن الجمع ﴾ اي بتكلف
من غير تعريف كما سيأتي بيانه في امثله ﴿ فهو ﴾ اي فقسم الحديث المعارض للغير
الممكن الجمع بينهما (هو النوع) اي احد انواعه (المسمى) اي المذكور في حقه
انه ﴿ مختلف الحديث ﴾ بكسر اللام اي مختلف مدلول حديثه ويناسبه ما يقابله بالناسخ
وضبطه بعضهم بفتح اللام على انه مصدر ميمي ويلايمه قوله فيما بعد فالترجيح
وقال محش صححه الشيخ الجزري على صيغة اسم الفاعل وبعضهم على صيغة اسم
المفعول هذا والطبي جعل الناسخ والمنسوخ وما عمل فيه بالترجيح داخلة في مختلف
الحديث واما مختلف فلم يختلفوا في رفعه لانه في المتن خبر المبتدأ وان كان ظاهر الشرح
يقضيه ان يكون منصوبا على انه مفعول ثان للمسمى وقد اشرنا الى دفعه وتكلف
بل تعسف بعضهم ﴿ فقال اي المسمى مختلف الحديث اياه وغيره بعضهم بقوله
بمختلف الحديث لان تكون الباء متعلقا بالمسمى على انه قد سبق مراد ان المص جعل
كتابيهما واحدا فنقرأ المتن فيتعين عليه مرأت المتن ومن قرأ الشرح يلزم احراب الشرح ﴿
وهذا اذ لم يكن الجمع بينهما ولو بتأويل فلو قال هو النوع الذي يقال له مختلف الحديث لحسن
المزج لكان احسن ﴿ ثم المراد باختلاف اختلاف مدلوله ظاهر هو من اهم الانواع
يضطرب اليه جميع الطوائف من العلماء وانما يتكفل به الجامعون بين التفسير والحديث

مطلب
لاعدوى ولاطيرة

والفقه والاصول واول من تكلم فيه الامام الشافعي رحمه الله وله فيه مجلد جليل من
جملة كتب الام (ومثل له) اى لهذا النوع (ابن الصلاح بحديث لاعدوى) بفتح
وسكون المهمتين والف مقصور بعد واو اسم من الاعداء كالعدوى والتقوى من
الاداء والاتقاء وهو ما بعدى من جرب او نحوه واعدائه مجاوزته من صاحبه الى غيره
بمجاورته * وفي النهاية اعداء الداء يعديه اعداء وهو ان يصيبه مثل ما صاحب الداء
(ولاطيرة) وهى التشام بالثى على ما كان فى عادة الجاهلية من انهم اذا توجهوا الى جهة
ور او اطيرا طار الى يمينهم تقالوا به وقالوا انه مبارك وان طار الى يسارهم تشاموا به ورجعوا
الى يسوتهم ومنه اصحاب المشامة فى مقابلة اصحاب الميمنة والتشام قد يكون بغير النظر كقابلة
كلب او حمار او كافر او فاجر * وقد يكون بالقول كما اذا سمع يا خيران او لفظ شر او نفي خير
فالتشير غلب فى التشام اما الفال الحسن فاخذ مستحسن كما اذا سمع يا سعيد يا رشيد
يا فاح يا منصور واما مثل ذلك والفال بالمصحف ما صدر عن الساف * واختلف فيه المتأخرون
ولاشك ان التشام بما فيه مكروه سواء بالحروف * او بالمعنى واما التفاؤل بالمعنى
او بظهور بسمة ونحوها فلا بأس به * واما الحروف فلادلالته لها على القبح والحسن ابدأ
ثم الطيرة مصدر كالتيرة ولا تالك لهما كذا فى النهاية * وفى الصحيح تطيرت من الثى
وبالثى والاسم منه الطيرة على وزن العنبة وهى ما يتشام به من الفال الردى * قال النووي
هى بكسر الطاء وفتح الياء على وزن العنبة هذا هو الصحيح المعروف فى رواية الحديث
وكتب اللغة وحكى القاضى وابن الاثير ان منهم من سكن الياء وتام الحديث ولاهامة
ولا صغر ولا غول والهامة تخفيف الميم من طير الليل وقيل هى اليوم وكانت العرب
تزعم ان روح القليل الذى لا يدرك تارة تصير هامة فتقول اسقونى اسقونى فاذا
ادرك تارة طارت وكانوا يزعمون ان صفر حية فى البطن الذى يجده الانسان عند
جوعه من عضه وقيل كانوا يتشامون بصفر ويقولون يكثر فيه الفتن والغول احد
الغيلان وهم جنس من الجن كانت العرب تزعم انها تنرا اى للناس فى الفلاة فتتلون
فى صور شىء فتقولهم اى تضاهم عن الطريق وتهلكهم ففاه صلى الله عليه وسلم
وليس هو نفي لوجوده لقوله تعالى عز وجل كالذى استهوته الشياطين فى الارض خيران
الاية بل ابطال زعمهم فى تولوه بالصور المختلفة واما ما ذكره فى مختصر النهاية ان
معنى لاغول اى لا يستطيع ان يضل احد فليس على ظاهره مخالفة الاية المذكورة
(مع حديث فر) بكسر الفاء وتشديد الراء المفتوحة ويجوز كسرهما (من المجذوم)
وهو الذى اصابه الجذام وكانه جذام اى قطع قال فى القاموس الجذام كالغراب علة
تحدث من انتشار السوداء فى البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهيئاتها وربما

مطلب
الفرار من المجذوم
والبرص

انتهى الى تأكل الاعضاء وسقوطها عن تقرح (فرارك) بالنصب اى كفرارك
 (من الاسد) ونحوه مما هو ظاهر الضرر اى فراراً شديداً او فراراً على قدر توكلك
 على الذى بيده الامر وكذا مع حديث لا يورد بمرض على مصحح (وكلاهما فى الصحيح)
 اى معدود ان فيه اما الاول فرواه احمد وسلم عن جابر رضى الله عنه على ما فى الجامع
 الصغير للسيوطى واما الثانى فقال الزر كشى * رواه الشيخان فاراد المص انهما فى
 مرتبة واحده من الصحة مع قطع النظر ان احدهما صح من الآخر كما تقرر (وظاهرهما
 التعارض) فى المعنى المدلول بهما اذا الاول على نفي الاعداء مطلقا والثانى على اثباته
 المؤكداً بالامر للجزم المشبه بالحم (ووجه الجمع بينهما) اى بن الحديثين (ان هذه الامراض)
 اى من الجذام والبرص وغيرها (لانعدى بطبعها) اى كما يقول به الطبيعية (لكن الله
 سبحانه وتعالى انما جعل مخالطة المريض بها) اى بهذه الامراض (للصحيح) مفعول
 ثان للمخالطة واللام للتقوية (سببا) مفعول ثان لجعل (لاعدائه) بكسر همزة (مرضه)
 اى لاعدائه تعالى مرض المريض الى الصحيح (ثم قديتخاف ذلك) اى الاعداد (عن
 سببه) وهو المخالطة كما فى (غيره من الاسباب) حيث تخاف السبب كعدم الشيع بالاكل
 لمن له جوع البقر وعدم الرى بالشرب لمن له الاستسقاء (كذا جمع بينهما ابن الصلاح
 تبعاً لغيره) وحاصله ان النفي فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان يعتقد اهل
 الجاهلية وبعض الحكماء الفاسفة وارباب العلوم الرياضية والطبيعية من ان هذه الامراض
 من الجذام والبرص تعدى بالطبع كما زعموا ان الماء بالطبع يفرق وبالنار بالطبع يحرق
 وقد ردّها الله عز وجل بكتابه اباغرد فى قضية ابراهيم وموسى عليهما السلام وان
 الاثبات فى الحديث الثانى باعتبار السبب العادى فى جعل ذلك ولكونه رحمة للعالمين
 حذر امة المرحومة من الضرر الذى يوجد عنده طاعة فعل الله تعالى وفى التشبيه
 بالاسد ايماء الى ذلك وقديقال الجمع بينهما بان النفي للاعتقاد والامر بالفرار للفعل
 كما نهى صلى الله تعالى عليه وسلم عن الدخول فى بلد الطاعون مع ان المعتقد ان لا تأثير
 لغير الله تعالى وانه اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون * والظاهر ان الامر
 بالفرار رخصة الضعفاء ولذا خصه بالمخاطب * واما الكاملون المتوكلون فلا يخرج فى
 حقهم اذا صح ان صلى الله عليه وسلم اكل مع مجذوم وقال بسم الله ثقة بالله وتوكلا
 عليه رواه ابو داود وغيره * واما ما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال لمجدوم جأه
 لييايه فلم يمد يده اليه وقال قديبايت فمحمول على بيان الجواز او على اختلاف الحال فى
 الاول نظرا الى المسبب المناسب لمقام الجمع * وفى الثانى نظر الى السبب الملايم لمقام
 التفرقة وبين ان كلاما من المقامين حق (والاولى) اى عند المص (فى الجمع بينهما ان يقال

مطلب
 رخصة الفرار
 عن الطاعون

ان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم للعدوى باق على عمومته (فيه انه على تقدير الاول ايضا باق على عمومته لان كلام ابن الصلاح ليس تخصيصاً بل هو تأويل وصرف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضه لكن المفهوم من كلام الآتي انه اراد بقوله على عمومته ظاهره العام اى لا وجود للعدوى اصلاً بالطبع ولا بالسبب (وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شئ شيئاً) اراد به ان مؤيد لبقائه على عمومته * وفيه انه لا فرق بين هذا الحديث وحديث لا عدوى بل هو ابلغ من هذا * قال محش فان قلت هذا ايضا يقبل تأويل ابن الصلاح قات سامعناه لكن تعدد عبارات الحديث وتكررها يدل على ان المراد بها ما يتبادر منها انتهى * وفيه ان ابن الصلاح يسلم هذا لكن صرفه عن ظاهره حديث آخر يعارضه بحسب الظاهر ويؤيد مشاهدة التأثير السببي في الغالب فيتعين ان يحمل النفي على الطبع والحقيقة والانبات على السبب والمجاز كما جمعوا في قوله تعالى وما رميت اذ رميت اى مارميت خلقا اذ رميت كسبا وكذا قوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم اى ما قتلتموهم حقيقة بل صورة ولكن الله قتلهم حقيقة (وقوله) اى وقد صح قوله (صلى الله عليه وسلم) اى مؤيد ايضا لبقائه على عمومته (لمن عارضه) اى بحسب الظاهر والافعارضة النبي صلى الله عليه وسلم كفر على الحقيقة فتحمل المعارضة على المعارضة اللغوية لا الاصطلاحية فالمنعى استشكل وسأله وقابل كلامه (بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة) اى فيما بينهما فقوله (فيخالطها) مستغنى عنه (فتجرب) بفتح الفوقية وسكون الجيم وفتح الراء وفى نسخة بضم الفوقية وسكون الراء اى تقصير الابل جرباء (حيث رد عليه) اى حين رد على معارضة ومقابلة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شئ شيئاً بما ذكر (بقوله) مستغنى عنه بقوله سابقا واما قول شارح وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك الحديث لا يدفع الايراد فيرد عليه انه يحتاج الى العلم بوقوع حديث لا يعدى شئ شيئاً ورد مرتين الثانية لدفع المعارضة فتأمل * ثم رأيت محشيا قال عند قوله حيث رد عليه بقوله الاولى تركه ذلك ليكون قوله فمن اعدى بدلا مما سبق من لفظ قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان كان بمعنى مقوله او مقولاله ان كان بمعناه المصدرى وتوجيهه ان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى وقت الرد حاصل بهذا الحديث وهو فمن اعدى او نقول التقدير وقد صح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الدال على عدم الاعداء وقوله حيث علة لذلك (فمن اعدى الاول) ظاهره انه اراد صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الكلام ان وقوع الجرب بناء على السبب لا ينافى نفي الاعداء بالطبع المركوز فى طباع الجاهلية والافلو حمل الاعداء على الطبع فقط فمن اعدى الاول اذا لفرق بين طبع ابل وطبع ابل ومقصود الشارح اخراجه من فساد عقيدته

وايصاله الى لب توحيد وحقيقته والتعبير بالاعداء للمشاكسة ولذا قال النووي معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من جربه اقول ولعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم علم بنور النبوة ان المعارض جعله معديا بطبعه فرده عليه بقوله فمن اعدى الاول (يعني ان الله تعالى ابتداء ذلك) اي الاعداء (في الثاني كما ابتداء) اي مثل ابتدائه (في الاول) وفي نظر اذا الثاني يحتمل ان يكون بسبب وان لا يكون بسبب وحديث فر من المجذوم وتأثير المخالطة بحسب المشاهدة وحديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وسلم مبايعة المجذوم باليد ظاهر في ان الثاني ليس كاول فتأمل فانه ليس معنى فمن اعدى الاول بل هو من باب ارخاء العنان الخضم اي سلمنا ان البعير اعدى الابل بمخالطته فمن اعدى البعير وانما عدل عن البعير الى الاول لانه قد يقال ذلك البعير خالط اجر ب آخر وهلم جرا فدفع كلامهم بالاول وغير بمن اشارة الى ان هذا انما هو فعل الفاعل الحقيقي (واما الامر بالفرار المجذوم فمن باب سد الذرائع) اي الوسائل الى الرزائل كسوء من الاعتقاد اي باب سد من توهمها (لثلايتفق) كان الاظهر ان يقول لانه ان اتفق (لشخص الذي يخالطه) اي المجذوم (شيء) فاعل يتفق (من ذلك) اي للجذام الذي يدل عليه المجذوم (بتقدير الله تعالى ابتداء) اي اتفاق (للابعدوى المنفية) تأكيد لقوله ابتداء (فيظن) بالنصب على وجوب النفي (ان ذلك) اي حصول الجذام (بسبب مخالطته) اي الشخص للمجذوم (فيعتقد صحة العدوى فيقع في الخرج) اي في الاثم فيه انه اذا ظن ان الجذام حصل بسبب المخالطة واعتقد صحة العدوى بالتأثير السببي لاخرج فيه وان اراد به انه بسبب الخلطة يعتقد صحة العدوى عليه بالطبع فيرد انه حينئذ يجيب على كل ان يجنب ما يتعلق بالاسباب كالمعالجة بالادوية بل مزاوله الاطعمه والاشربة حيث يحتمل انه يظن ان الادوية ونحوها لها تأثير بطبعها فيعتقد اعتقاد الطبيعية فيخرج عن الملة الخيفية (فامر تجنيه) اي المجذوم وهو اعادة للمدعي بعبارة اخصر (حسب المادة) يرد عليه اجتنابه صلى الله تعالى عليه وسلم عن المجذوم عند ارادة المبايعة مع ان منصب النبوة بعيد من ان يورد الجسم مادة ظن العدوى كلاماً يكون مادة لظنها ايضاً فان الامر بالتجنب اظهر في فتح مادة ظن ان العدوى لها تأثير بالطبع وعلى كل تقدير فلا دلالة اصلا على نفي العدوى سببا وللشيخ التورثي هنا كلام دقيق على وجه التحقيق ذكرته في شرح المشكوة والله ولي التوفيق (والله اعلم) وكان مأخذ كلامه قول صاحب النهاية تحت حديث لا يورد ممرض على مصحح كانه كره ان يظهر بمال المصحح ما ظهر بمال الممرض فيظن انها اعدتها فيأثم بذلك انتهى يعني فيظن انها اعدتها بطبعها لقوله فيأثم بذلك لانه لو ظن انها اعدتها

بسببها فلا يأنم بذلك فيكون من باب اذا سمعتم بارض فيها طاعون فلا تدخلوها
 (وقد صنف) وفي نسخة صنع (في هذا النوع الامام الشافعي رحمه الله تعالى في
 كتاب اختلاف الحديث ولكنه لم يقصد استيعابه) كناية عن عدم استيعابه والافمن
 اين يعلم قصده ولكن يشير اليه انه لم يفرده بالتأليف بل جعله جزءاً من كتابه
 الام **﴿ واقول ﴾** بل لا يمكن الاستيعاب لاختلاف فهووم اولى الالباب وانما اظهر
 الامام في الام طريق الجمع في بعض الاحاديث ليعلم كيفية انواع الجمع ولا يلزم
 ضبط القواعد الاصولية استيعاب امثلة الجزئية وحاصله انه ذكر جملة اجمالية تنبه
 العارف على طريقة الجمع التفصيلية (وقد صنف فيه) اي في هذا النوع (بعد)
 اي بعد الشافعي (ابن قتيبة) بضم القاف وفتح القوية وباء ساكنة وهو
 شيخ الشيخين وقد اجاد (والطحاوي) وهو امام جليل من علماء الحنفية
 واسم كتابه مشكل الاخبار ومعاني الانار وقد اتاد وغيرها * قال ابن جزيرة
 لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شيء فليأتني به لاولف
 بينهما **﴿ وان لم يمكن ﴾** (الجمع) بغيره تعسف **﴿ فلا يخلو ﴾** اي الحديث
 من احدا الامرين **﴿ اما ان يعرف التاريخ ﴾** اي تاريخ الحديثين **﴿ اولا ﴾** فيه خرازة
 فانه جعله متا مقابلا لقوله في المتن فان امكن وحق العبارة ان يقابله لقوله والا ولهذا
 غير الالموب في الشرح وجعل مقابلا لقوله وان لم يمكن وجعل قوله اولاً مقابلا لقوله
 اما ان يعرف ويمكن ان يجعل قوله في المتن اولاً على امكن اي ولا يمكن الجمع ويجعل الواو
 في ويثبت الحل بتقدير قد لا للعطف ليجتاج الى تقدير المعطوف عليه وهذا باعتبار
 حل المتن بانفراده تقدم انه جعل المتن جزءاً من الشرح فعليه بيقين ان يكون معنى اولا
 اي اولا يعرف تاريخيهما **﴿ فان عرف ﴾** اي تاريخيهما **﴿ وثبت ﴾** يحتمل العطف
 والحال **﴿ المتأخر ﴾** اي متأخر منهما فانه محيط المقصود لانه اذا علم المتأخر فلا يحتاج
 حينئذ الى تاريخ المتقدم والمراد انه ثبت تأخر احدهما **﴿ به ﴾** اي بالتاريخ (او باصرح منه)
 اي من التاريخ كنهه صلى الله عليه وسلم على نسخ احدا الخبرين او نص صحابي كسبأتيان
﴿ فهو ﴾ اي المتأخر **﴿ الناسخ والآخر ﴾** اي المتقدم **﴿ المسوخ ﴾** في الخلاصة
 النسخ كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق ومنسوخه كل حديث رفع حكمه الشرعي
 بدليل شرعي متأخر عنه وهو فن مهم صعب يفنقر اليه وعامه فرض كفاية اعمى الفقهاء
 واعجز العلماء قال خديفة انما يفتى من عرفه فليل له من يعرفه قال عمر رضي الله تعالى عنه
 (والنسخ رفع تعلق حكم شرعي) اي قطع تعلقه بالمكلفين والحكم اسناد امر الى آخر
 وباعتبار وتوصيفه شرعي اريد به الخطاب المتعلق بافعال العباد (بدليل شرعي متأخر عنه)

مطلب
 ناسخ ومنسوخ

وانما قال تعلق حكم لان نفس الحكم قديم لا يرتفع لانه خطاب الله تعالى المتعلق بافعال
 المكلفين قال شارح وخرج به المباح بحكم الاصل فانه ليس بحكم شرعى وفيه بحث لان
 حكم اباحة الاشياء انما علم بالشرع كقوله تعالى هو الذى خلق لكم مائى الارض ونحوه
 من قوله وكلوا واشربوا وجعلنا نومكم سباتا وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا
 قال ثم خرج الرفع بالموت والنوم والغفلة والجنون مما ليس بدليل شرعى وفيه نظر لان
 مالها كلها الى دليل شرعى قال وكذا بيان الجمل والاستثناء والشرط ونحوها مما هو
 متصل بالحكم مبن لغايته او منفصل عنه مخصص لعموم او مقيد لاطلاق اذ لا آخر فيها
 وخرج ايضا قول بعض الصحابة خبر كذا ناسخ انتهى والجمل مالم يتصح دلالاته مثل
 بيان الحيط الابيض بالفجر عند من جعله من قبيل الجمل ومن العام الذى يراد به الخاص
 مثل ما وقع من الشرط فى صلح الحديبية ان قولهم ومن جاءكم منار دتموه علينا فان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم انما اراد الرجال ذكره القاعى قال التلميذ نظر البيضاوى فى هذا
 التعريف فان الحادث ضد السابق وليس رفع الحد السابق باولى من رفع الحادث
 لسابق وهذا احد الوجوه التى رد القاضى بها هذا التعريف (والناسخ ما دل) وفى نسخة
 ما يدل (على الرفع المذكور وتسميته) اى الرفع (ناسخا مجاز) من باب اضافة الفعل
 الى السبب والدليل (لان الناسخ فى الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى) لقوله تعالى ما ننسخ
 من آية او ننسها نأت بخير منها ومثلها فلاطلاقة على الرفع المراد به الدال عليه اعم من
 ان يكون آية او حديثا فالناسخ هو الله سبحانه وتعالى وان كان يجرى النسخ على لسان
 نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (ويعرف النسخ بامور) اى ثلاثة بحسب ما ذكرها المص
 (اصرحها) اى ادلها او صححا (ماورد فى النص) اى من كتاب اوسنة (كحديث
 برودة) بضم موحدة وفتح راء وسكون ياء (فى صحيح مسلم كنت نهيتكم) اى اولا
 (عن زيارة القبور الا) تخفيف اللام للتثنية (فزروها) اى القبور (فانها) اى الزيارة
 المفهومة من الفعل او القبور اى رؤيتها (تذكر الآخرة) وتذكر الآخرة يعين على
 استعداد الزاد للرحل اليها ويذهب فى الدنيا وما عليها * ويقل طول الامل ويحسن
 العلم والعمل ويرحم على الاحياء والاموات وغيرها من الفوائد الزاجرة والعوائل
 الفاخرة وهذا الحديث من غرائب الناسخ والمنسوخ حيث شملهما والغالب ان يكونا
 حديثين بينهما فصل ما ونحوه حديث ارجم ما عزون جلد بعد قول الشيب بالشيب جلد
 مائة ورجم بالحجارة * وبيان انواع الناسخ والمنسوخ ليس هذا محله (ومنها) اى
 من الامور التى يعرف بها النسخ الدال على الناسخ (ما يجزم) اى الحديث الذى يجزم
 (فيه الصحابي بانه) اى الناسخ او احد الحديثين (متأخر) قال محش فيه تساهل وكذا

مطلب
 جمل

في قوله الاتي ويمكن توجيه كلام الشارح بان يجعل ما مصدرية ويجعل ضمير بانه عائد الى الحديث (كقول جابر رضى الله عنه كان آخر الامر من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ترك الوضوء) بالرفع على انه اسم كان خبره آخر الامرين او بالعكس والوضوء بضم الواو اى ترك التوضى (مامسته النار) اى طبخته (اخرجه اصحاب السنن) اى الاربعة (ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو) اى مثاله (كثير) اى لا يحتاج الاذكرة كحديث شداد بن اوس وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم * قال افطر الحاجم والمحجومة وحديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احتججه وهو صائم فقديين الشافعي ان الثاني ناسخ للاول لانه كان في سنة عشر والاول في سنة ثمان كذا في الخلاصة (وليس منهما) اى من الامور التي يعرف بها النسخ (ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا) بالكسر (للمتقدم عليه) اى ما يرويه صحابي اخر متقدم عليه (لاحتمال ان يكون) المتأخر (سمعه) اى ما يرويه (من صحابي آخر اقدم) من المتقدم المذكور او مثله (بالنصب فارسله) اى اسند المتأخر مرويه الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحذف ذكر الصحابي الذي رواه عنه اختصاراً ويسمى هذا مرسل الصحابي وهو غير مرسل التابعي وسيجيء حكمها قال محش فيه انه يمكن ان يكون سماعه من اقدم من متقدم الاسلام او مثله ومع هذا يكون حديث متأخر او يمكن ان يقال اذا تطرق اليه الاحتمال لا يكون معارضا فارفع الاشكال (لكن ان وقع التصريح بسماعه) اى الصحابي (له) اى لم يرويه (من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيتجه) بتشديد التاء اى فيتوجه ويتعين (ان يكون) اى مرويه (ناسخاً بشرط ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً قبل اسلامه) فانه لو تحمل عنه قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه جاز قال محش وفيه ان عدم تحمل متأخر الاسلام شيئاً من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تأخر مرويه من متقدم الاسلام لجواز ان يسمع المتأخر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل ان يسمع متقدم الاسلام شيئاً آخر فالصواب ان يقول بشرط عدم تحمله شيئاً منه صلى الله تعالى عليه وسلم قبل اسلامه مع موت متقدم الاسلام قبل اسلام المتأخر ومع العلم بان المتقدم لم يسمع شيئاً بعد اسلام المتأخر تأمل انتهى * ويمكن ان يقال اكتفى المص عن ذكرها الوضوح اعتبارها (واما الاجماع) اى على حكم شرعي معارض لحكم اخر شرعي متقدم (فليس بناسخ) اى له بمجرد لاحقية ولا مجازاً لان الاجماع هو اجماع الامة والامة لا تنسخ حكماً اتي به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا قيل وقيل لانه لا ينعقد الابد فاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبعدها ارتفع النسخ (بل يدل على ذلك) اى على وجود ناسخ غيره

٤ صفة الآخر

مطلب

مرسل الصحابي

يعنى بالاجماع يستدل به على وجود خبر معه يقع النسخ كذا ذكره السيخاوى وحاصله ان الاجماع بذاته لا يصح ان يكون ناسخاً لاقى حياته صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعد مائة بل اذا نعرض حديثان والاجماع على حديث يدل على ان السند الذى عمل به الاجماع ناسخ للاول اذا الاجماع لا بد ان يكون مستنداً الى سند نص من لكتاب او السنة وانما هو اقوى منهما كما ذكره لان الكتاب والسنة يجرى فيهما احتمال المانى و لقدم والتأخر والتخصيص والتعميم ونحو ذلك بخلاف الاجماع فنه نص في المقصود ثم مستند الاجماع قديكون قياساً ومستند القياس النص فيرجع اليهما هذا وفي كلام الشيخ اشارة لطيفة الى اعتراض فعلى على صاحب الخلاصة * حيث قل وهذا النوع * منه ما عرف بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * ومنه ما عرف بقول الصحابي ومنه ما عرف بالتاريخ * ومنه ما عرف بالاجماع كحديث قل شارب الخمر في الرابعة عرف نسخته بالاجماع على خلافه والاجماع لا ينسخ وانما يدل على لنسخ انتهى ولا شك ان صنيع صاحب الخلاصة اظهر فانه لا يلزم من علمنا بالاجماع علمنا بسندهم من حديث او غيره فيصدق عليه لانه مما يعرف به النسخ فلا وجه لعدول النص من ذلك (وان لم يعرف التاريخ) اى تاريخ تأخر احدهما (فلا يخلو) اى الحال عن احد الامرين (اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح) اترجىح في اللغة جعل الشيء راجحاً وفي الاصطلاح اقران الامارة بما يتقوى به على معارضتها وقديتفرد منها الحازمى في كتابه النسخ والمنسوخ خمسين مع اشارته الى زيادتها وبلغ بها غير زيادة على مائة (المتعلق بالمتن) ككونه متنافق عليه الشيخان مثلاً وهذا عند الشافعى واتباعه وكان يكون مداولة الخطر على ما مدلوله الاياحة للاحتياط وهذا عذابي خيفة واصحابه (او بالاسناد) ككونه باسناد اتصف بالاصحبة مثلاً وكون احدهما سائماً او عرضاً والاخر كتابة او اجازة او مداولة وكون راوى احد الحديثين اكثر عدداً من الآخر اوله زيادة ثقة او فطنة دون الآخر كذا قالوه وفي بعضها خلاف كما تقدم من ان مذهب المنصور عند علمائنا الحنفية الاثنية دون الاكثرية والاصحبة قال تينذ قديقال هذا المعنى له لان ركن المعارضة تساوى الحجيتين في الثبوت فاذا كان احد السندين ارجح لم تحقق المعارضة انتهى وايضا يناقض كلامه ماقال في تقرير القبول حيث جملة مقسماً ثانياً ان المراد اصل القبول الى التساوى فيه معنى يكون القوى ناسخاً للقوى بل الحسن يكون ناسخاً للصحيح لوجود اصل القبول فتدبر فان العقل يحير (فان امكن الترجيح تعين) (المصير اليه) اى بالرجوع اليه واعتماد عليه ﴿ والا ﴾ معناه باعتبار المتن والا يثبت المتأخر ويأتى جوابه وباعتبار الشرح وان لم يمكن الترجيح (فلا) اى فلم يتعين المصير اليه بل

يتوقف الحكم لاله ولا عليه (فصار ما ظاهره التعارض) قيد بما ظاهره التعارض اذ لا يتعارض النصان في الواقع ولا يقع متناقضان شرعيان في نفس الامر (واقعا على هذا الترتيب) قال تلميذه مقتضى النظر طلب التاريخ اولاً لتتقن المعارضة ان وجدتم اذالم يوجد (الجمع ان امكن) برفع الجمع على انه خبر مبتداء محذوف وقوله (فاعتبار النسخ والمنسوخ) عطف عليه والجملة تفسير الترتيب وانما عدلنا عن الجر على سبيل البدلية والبيان مع انه استعمال الاكثر المختار في الحديث والقران كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله ليوافق قوله ﴿ فان ترجيح ﴾ فانه يتعين ان يكون بالرفع بناء على المتن (ان تعين) اى المصير اليه بعد ان امكن ﴿ ثم التوقف ﴾ (عن العمل باحد الحديتين) حتى يظهر حكمه ويتبين امره وقيل يهجم فيفتى بواحد منهما او يفتى بهذا في وقت وهذا في اخر كما يفعل احدو ذلك غالباً بسبب اختلاف روايات صحابه عنه كذا ذكره السخاوى وكذا صنع مالك واحمد في سلام السهو (والتعير بالتوقف اولى من التعير بالنساقط) على ماشتهر على الالسنه من ارباب الدين اذ تعارضتا ساقطاً اي تساقط حكمهما وهو توهم الاستمرار مع ان الامر ليس كذلك لان سقوط حكمهما انما هو لعدم ظهور ترجيح احدهما حينئذ ولا يلزم منه استمرار التساقط مع ان اطلاق التساقط على الادلة الشرعية خارج عن سنن الاداب السنية وبما ذكرنا ظهر وجه التعليل بقوله (لان خفاء ترجيح احدها على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر) قيل الاولى الى المعتبر (في الحالة الراهنة) اى الثابتة الموجودة في الصحاح يقال رهن دام وثبت وقيل اى الحاضرة سميت بها لان الرهن هو الحبس اللغى والمره محبوبس فيها لافياً قبلها ولا فياً بعدها (مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفى عليه) قال تعالى عز وجل وفوق كل ذى علم عليم (والله اعلم) ﴿ ثم المردود ﴾ لما فرغ من اقسام المقبول شرع في اقسام المردود (وموجب الرد) اى مقتضاه وهو حرمة العمل به اى المردود وحكمه المرتب عليه كلاهما لجهة واحدة ﴿ امان يكون ﴾ اى المردود يعنى رده او موجب رده فاندفع ما قال تلميذه يقال على هذا ان الشرح غير معنى الاصل انتهى اذ كان ظاهر مراعات الجانبين ان يقول بدون العطف موجب رده امان يكون بسببه والظاهر انه اسم مفعول من الايجاب اى ماوجب رده اى واجب الرد امان يكون ﴿ لسقط ﴾ باللام وفي نسخة بالموحدة وتثنية السين والفتح هنا اظهر اى لسقوطه بحذف المضاف ان كان السقط بمعنى ما يسقط كما يشعر به قول فيما بعد ان كان باثنين وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه في المغرب السقط بالحركات الثلاث ولدسقط قبل تمامه وكذلك ما سقط النار ما يسقط منها عند القدح فان اريد

بالسقط ما يسقط فيه التجريد وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه قال محمش ويجوز ان يقر أعلى
 صفة اسم الناعل كما صحح في بعض النسخ اى ما اوجب رد نفسه وذلك باعتبار اشتماله على السقوط
 او باعتبار اشتماله على كونه مقرونا بالظمن وهذا معنى قوله لسقط او ظمن وعلى التقديرين
 قوله موجب الرد عطف تفسيرى للمردود ولك ان تقول الموجب بالفتح مصدر
 ميمى اى وجوب الرد اما ان يكون لسقط او ظمن وفيه انهح يبقى المرود او يقول
 الام في السقط زائدة والمعنى موجب الرد بالكسر اما السقط واما الظمن وفيه
 ما ذكر انتهى وفيه ان مصدر الموجب هو الايجاب لا الوجوب وان خبر المرود
 على كل حال اما ان يكون وحامل الكلام ان ما يجب الرد بسببه وهو فوات صفة
 القبول اعنى العدالة والضبط وغيرها اما ان يكون لاجل سقوطه او بسبب حذف
 (من اسناد) اى على اختلاف انواع الحذف كما سيأتى ﴿ او ظمن ﴾ (فى راو)
 اى من رواية اسناد على (اختلاف انواع وجوه الظمن) مما سيأتى (اعم من ان يكون)
 اى الظمن على اختلاف الوجوه (لاسر يرجع الى ديانة الراوى او الى ضبطه) فيه
 ان قوله اعم الخ مغن عن قوله على اختلاف وجوه الظمن لكن باعتبار الثاني عن
 الاول مما تسامح فيه بخلاف العكس فتأمل ﴿ فالسقط ﴾ اى الحذف ﴿ اما ان يكون ﴾
 من مبادئ السند ﴿ اى اوائله ﴾ من ﴿ (نصرف) ﴾ منصف ﴿ فمن الاولى للتبعض ﴾
 والثانية ابتدائية و اشار المص فى الشرح الى تقدير مضاف والمعنى انه نشاء من تصرف
 مصنف اعم من ان يكون مخرجا او غيره وسواء كان السقوط من المبتداء فقط
 كما فى الصورة الثالثة من الصور المذكورة للمعلق كما سيأتى او منها مبتداء بالسقوط
 من الاوسط كما فى الصورة الثانية او من الاخر ايضا كما فى الصورة الاولى ﴿ او من آخره ﴾
 (اى الاسناد) والاولى اى السند فكانه اشار الى ان المعتمد اتحاد الاسناد والسند والمراد
 ان يكون السقوط من اخر السند فقط بقريفة المقابلة او يقال المراد من مبادئ السند ما يقال له
 المبادئ عمر فايكون جمعية المبادئ مع وحدة الآخر كذلك ﴿ بعد التابعى ﴾ قيد للاخر
 ﴿ او غير ذلك ﴾ او من غير شرط الاولى والاخرية او من غير ذلك المذكور من المبادئ
 المقيدة والاخر ﴿ فالاول ﴾ هو يكون الحذف من مبتداء السند وبغزى الحديث الى
 من فوقه ﴿ المعلق ﴾ (سواء كان الساقط) اى المحذوف (واحدا ام اكثر) وفى نسخة او
 اكثر اى على التوالى والاكثر اعم من ان يكون كل السند او بعضه كقول البخارى
 وقال يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن ابى هريرة رضى الله عنه قال اذا قام
 فلا يظفر * حكاه ابن الصلاح عن بعضهم واقروه فقال ان لفظ التعليق وجدته مستعملا
 فيما حذف من مبادئ اسناده واحدا واكثر حتى ان بعضهم استعماله فى حذف كل الاسناد

انتهى * ولم يذكر المزي هذا في كتابه الاطراف في التعليق بل ولا ما اقتصر فيه على
 الصحابي ايضا مع كونه مرفوعا ولم يشترط صيغة الجزم ولعله اختار مذهب من تأخر
 عن ابن الصلاح كالنووي والمزي فالنعليق عندهم يكون بصيغة الجزم كقوله فلان وروى
 فلان * وبصيغة التمريض كيروى ويذكر * قال ابن الصلاح ولم اجد لفظ التعليق
 مستعملا فيما سقط * منه بعض رجال الاسناد من وسطه ولا من آخره ولا فيما ليس
 فيه جزم كيروى ويذكر * قال كالتعليق مأخوذ من تعليق الجدار وتعليق الاطلاق
 ونحوهما لما يشترط الجميع فيه من قطع الاتصال واستبعاد المص اخذ من تعليق الجدار ولعل
 وجهه ان الطرفين او احدهما في تعليق الجدار باق على حاله غير ساقط بخلاف تعليق الحديث والله
 اعلم (ويده) اي المعلق (وبين المعضل الآتي ذكره عموم وخصوص من وجه) فيه نظر لان المعضل
 قسم من القسم الثالث المقابل للمعلق فيكونان متباينين اللهم الا ان يقال المراد من قوله
 السابق او غير ذلك انما هو المغايرة مطلقا للمتباينة والتقسيم اعتباري لاحقيقي والاقسام
 متصادفة ولو قيل المراد هو العموم بحسب المفهوم دفع بانه ياباه قوله مع بعض صور المعلق
 والظاهر انه اراد بالعموم والخصوص من وجه مجرد الاجماع في وصف والافتراق في
 آخر كما سبق وبيانه قوله (فن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه) اي من اسناده اثنان فصاعدا
 اي على التوالي من اي موضع كان (يجتمع مع بعض صور المعلق) وهو فيما اذا كان
 الساقط اثنين فصاعدا من مبادئ السند وتوضيحه انهما يجتمعان حيث اسقط مصنف
 من مبادئ السند اكثر من واحد على التوالي ويصدق المعلق بدون المعضل حيث اسقط
 مصنف من مبادئ السند واحدا او اكثر لاعلى التوالي وبالعكس حيث اسقط مصنف
 اثنين فصاعدا مع التوالي من الاوسط لامن المبادئ او اسقطها منها غير المصنف وهذا
 معنى قوله (ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف) اي جنسه (من مبادئ
 السند يفترق) المعضل * منه اي يصدق المعضل بدون المعلق هذا ويصدق المعلق بدون
 المعضل في صورة يكون الساقط واحدا كما علم من قوله سواء كان ولذا تركه ولم يذكر
 صدق المعلق بدون المعضل وان احتيج اليه في ثبوت العموم من وجه * قال تليذه لا يقع
 الافتراق بهذا وانما يقع من حيث صدق المعلق بخذف واحد كما في الصورة التي اختلف
 فيها ونحوها والله اعلم (اذ هو) اي المعضل (اعم من ذلك) لجواز ان يكون الساقط من اوسط
 السند او من مبادئه لانه تصرف مصنف (ومن صور المعلق ان يخذف جميع السند ويقال مثلا
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) او يقال فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم او فعل
 محضرتة صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (ومنها ان يخذف) بصيغة الفاعل اي المصنف او بصيغة
 المفعول او بسقط جميع السند (الى الصحابي) بالنصب او الرفع (او الاتابى والصحابي معا)

اى مجتمعين قيل ولم يستثنى التابى فقط مع انه لم يشترط التوالى فى المعلق فيصدق ظاهرا
 تعريفه على هذه الصورة التى حذف آخره اى الصحابى واوله ايضا بناء على ان معنى
 المرسل ما سقط من آخره ما بعد التابى اى يذكر التابى ويحذف ما بعده فينبغى ان
 لا يكون المعلق كذلك بقرينة المقابلة وفيه ان المرسل هو ما سقط من آخره فقط كما مر
 فلا يشمل المرسل هذه الصورة التى حذف آخره واوله فتكون داخله فى المعلق
 (ومنه ان يحذف) اى مصنف (من حديثه ويضيفه) اى ينسبه (الى من فوقه فان كان من
 فوقه شيئا لذلك المضيف) احترازا مما اذا كان شيئا له فانه تعليق اتفاقا فيصح عدمه
 من صور التعليق بالاخلاف (فقط اختلف فيه) اى فى انه (هل يسمى تعليقا اوليا والصحيح
 فى هذا) قال تليذه اى فى محل الخلاف انه هل يسمى تعليقا ام لا (التفصيل) وهو هذا
 (فان عرف بالنص) اى نص امام من ائمة الحديث قاله التلميذ (او الاستقراء) اى
 بالتبع التام (ان فاعل ذلك) اى الحذف (مدلس) بتشديد اللام المكسورة وهو
 الذى يفعل ذلك ترويجا لحديثه (قضى به) بصيغة المجهول اى حكم بتدليس (والا)
 اى وان لم يعرف باحدهما انه مدلس (فتعلق) اى فعله وحديثه معلق وهذا يدل على
 مباينة المعلق للمدلس * وفيه انه يصدق تعريفه عليه فينبغى ان يقيد تعريف المعلق
 بان يكون سقوط شئ من الاسناد واضحا لا خفيا حتى يخرج المدلس (وانما ذكر التعليق
 فى قسم المردود) اى مع ان بعض اقسامه مقبول يعمل به (لجهل بحال المحذوف) اى
 يكون الراوى المحذوف غير معلوم بالمدالة والضبط (وقد يحكم بصحة) اى المعلق
 والمحذوف وهو اقرب لقوله (ان عرف) اى المحذوف بالمدالة والضبط (بان يحجى)
 مسمى اى موصوفا باسمه ونسبه او كنيته ولقبه (من وجه آخر) اى من طريق آخر
 فلا يصح جعل المعلق قسما من المردود عند الجميع (فان قال) اى راوى المعلق (جميع
 من احذفه ثقات جاءت) اى حصلت (مسئلة التعديل على الابهام) كان يقول
 الراوى اخبرنى الثقة وفى نسخة بنصب المسئلة اى كانت هذه المقالة والمسئلة فكلمة
 جاء هذه ناقصة مثابها فى ما جاءت حاجتك (وعند الجمهور) ومنهم الخطيب والفقير
 ابو بكر الصيرفى (لا يقبل) اى المهم (حتى اسمى) لاحتمال ان يكون ثقة عنده دون
 غيره فاذا ذكر يعلم حاله * قال التلميذ وليس هذا الشئ لانه تقديم للجرح المتوهم على
 التعديل الصريح * وفيه ان التعديل الصريح على المهم المجهول كلا تعديل (لكن قال
 ابن الصلاح هنا) اى فى هذا المبحث (ان وقع الحذف فى كتاب التزم صحة كالبخارى)
 ومثله مسلم (فأتى) اى الكتاب او صاحبه (فيه) اى فى التعليق (بالجزم) اى بصيغة
 الجزم كذا وزاد وروى فلان وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (دل) اى

مطلب
صيغة الجزم

اياته بالوصف المذكور (على انه) اى الشان (ثبت اسناده) اى المعلق (عنده وانما
حذف لغرض من الاغراض) كالاقتصاد او خوف التكرار او بان اسند معناه فى الباب
ولو من طريق آخر فبالتعليق عليه او انه لم يسمعه ممن يثق به بقيد العلو او سمعه فى
حال المذاكرة فقطت بذلك الفرق بين ما حدثه من مشايخه فى حالتى التحديث والمذاكرة
واحاديث المذاكرة فلما يحتاجون بها ونبه بذلك على موضع يوهم تعليل الرواية التى
على اشتراطه وغير ذلك من الاسباب التى يصحبها خلل الاقطاع كان يكون الراوى
ليس على شرطه وان كان مقبولا ونحو ذلك (وما اوتى فيه بقير الجزم) مثل ان يقول
يدكر او يروى بجهولا (ففيه مقال) اى قول كثير او مجال اختلاف اقوال (وقد
اوضحت امثلة ذلك) اى اوردتها واضحة وقيل حق لعبادة اوضحته ذلك بامثلة واضحة
(فى التكت) يضم النون وفتح الكاف اسم كتاب للمص مشتمل على اعتراضات اوردها
(على ابن الصلاح) قلت هذا ايضا فى غاية من الابهام مع انه لم يظهر وجه الاستدراك
فان الجمهور اذا لم يقبلوا تصريح راوى المعلق بان جميع من احذفه وكذا قول من يقول
حدثنى الثقة كيف يقولون من التزم صحة كتابه ويذكر فيه تعليقا * ولم يصرح بان تعليقه
صحیح ام لا فانه لو صرح به لكان من قبيل ما سبق والحال انه يحتمل انه حذف لغرض من
الاغراض سواء ذكر بصيغة الجزم او بصيغة التمريض نعم صيغة المجهول ابعده من المعلوم
فى كونه مقبولا ثم رأيت بعض متأخري المقاربة * قال: انه قسم ثان من التعليق واذا
قول البخارى وغيرى فى غير موضع من كتابه وقال لافلان قوسم كل كذلك بالتعليق
المتصل من حيث الظاهر المنفصل بحسب المعنى وقال اذا قال لى اوقال لنا فاعلم انه ذكره
للاشتداد للاحتجاج * قال وكثير اما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم
فى المذاكرات والمناظرات * واحاديث المذاكرات فلما يحتاجون بها وورد ابن الصلاح
هذا القول من حيث انه مخالف لما قاله ابو جعفر بن احمد النيسابورى انه قال كلما قال البخارى
قال لى اوقال لنا فهو عرض ومناولة * وذلك ان ابا جعفر اقدم منه واعرف بالبخارى
وفيه بحث ظاهر * والثانى * اى من اقسام السقط (وهو ما سقط من آخره) اى
آخر اسناده (من فتح الميم) اى صحابى كائن (بعد التابى) اى ما قيده بصحابى فان الحديث
الذى حذف منه الصحابى (هو) المرسل * وهو مأخوذ من الارسال بمعنى الاطلاق
وعدم المنع كقوله تعالى اما ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل اطلق الاسناد
ولم يقيد به راو معروف او من قولهم ناقة مرسل اى سريعة السير كان المرسل اسرع
فيه فيحذف بعض اسناده او من قولهم جاء القوم ارسالا اى متفرقين لان بعض الاسناد
منقطع من بقية (وصورته ان يقول التابى سواء كان كبيرا) بان لقي كثيرا من الصحابة

وجالسهم وكانت جل روايته عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب (ام صغيرا)
 وفي نسخة اوصغيرا بان لم يلق من الصحابة الا اعمد اليسير اولق جماعة مع كون جل
 روايته من التابعين كيجي بن سعد الانصاري ذكره السخاوي (قال رسول الله لي الله
 عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل) بصيغة المجهول (بمحضته كذا او نحو ذلك)
 اي مما يضاف اليه صلى الله تعالى عليه وسلم من الرواية والسماع والمحكم والجواب والاجابة
 والامر والنهي وغير ذلك مما يشمل الخلية ونحوها وهذا هو المعتمد وقيد بعضهم
 بالكبير * وقالوا لا يكون حديث صغار التابعين مرسل بل منقطع لانهم لم يلقوا من
 الصحابة الا الواحد او الاثنين فكثر روايتهم عن التابعين والى هذا الاختلاف اشار
 الصلاح بقوله وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابى الكبير * وقال المص لم ار
 التقييد بالكبير صريحا عن احد من قيدا الشافعي المرسل الذي يقبل اذا اعتضد بان يكون
 من رواية التابى الكبير ولا يلزم من ذلك ان لا يسمى مارواه التابى الصغير مرسل
 * واطاقه الفقهاء والاصوليون على قول من دون التابى منقطعاً كان او معضلاً قال النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم (ولذلك قال ابن الحاجب في مختصره المرسل قول غير الصحابة
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى وبه ذهب الخطيب لكن قال ان اكثر ما يوصف
 بالارسال من حيث الاستعمال رواية التابى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * وقال
 الحاكم وغيره من المحدثين المرسل مختص بالتابى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 وفي الخلاصة التحقيق ان المرسل في اصطلاح المحدثين ان يترك التابى الواسطة بينه
 وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم * فان ترك الراوى واسطة بين الراويين فهذا
 يسمى منقطعاً * وان ترك اكثر من واحد فهو المسمى بالمعضل عندهم والكل يسمى
 مرسل عند الفقهاء والاصوليين وفي الجواهر واما قول الزهر وغيره من التابعى الصغير
 * قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاشهور عندهم من خصه بالتابى انه مرسل كالتابى الكبير
 وقيل منقطع انتهى * ومنه يعلم ان التابى اذا لم تكن له رواية عن الصحابة مطلقا وارسل
 الحديث * فينبغي ان لا يكون الخلاف في كونه منقطعاً كما اشار اليه السيد جمال الدين
 المحدث في حاشية المشكوة عند قوله * وعن الاعمش وقال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم آفة العلم النسيان الحديث رواه الدارمي حيث قال المراد بالارسال هنا المعنى
 اللغوى وهو الانقطاع لان الاعمش لم يسمع من احد من الصحابة * وان ثبت سماعه من
 انس فالمرسل بالمعنى الاصطلاح انتهى * وتوضيحه ان منشاء اختلافهم في التابى
 الصغير هو ان روايته عن الصحابي قابلة نادرة والحكم انما يكون مبني على الغالب
 * فاذا تحقق عدم روايته عن الصحابي فلا وجه للاختلاف في كون حديثه مرسل

بل يكون منقطعاً قعماً والله اعلم (وإنما ذكر) اى المرسل (فى قسم المرودود) مع ان
المعتمد عند المحدثين انه ما حذف فيه الصحابي وهو لاشك انه ثقة ولذا قال جمهور العلماء
ان المرسل حجة مطابقاً بناء على الظاهر من حاله وحسن الظن به انه ما يروى حديثه الا
عن الصحابي وانما اخذته بسبب من الاسباب كما اذا كان يروى ذلك الحديث عن جماعة
من الصحابة كما ذكر عن الحسن البصرى انه قال انما أطلقه اذ سمعته من سبعين من الصحابة
وكان قد يحدف اسم على رضى الله تعالى عنه بالخصوص ايضا لحوف الفتنة (للجهل
بحال المحدثين) اى فى الجملة (لانه يحتمل ان يكون) اى المحدثون (صحابياً ويحتمل) اى
احتمالاً بعيداً ولذا ما اعتبره الجمهور من الاصوليين (ان يكون تابعياً) بان تابع مذهب
الفقهاء وغيرهم اول عدم تقييدهم بالرواية عن الصحابة (وعلى الثانى يحتمل ان يكون
ضعيفاً ويحتمل ان يكون ثقة) لعدم تقييدهم بالرواية عن الثقات واما على الاول فتنة
جزمها لان الصحابة كلهم عدول (وعلى الثانى) ان على تقدير كون التابعى ثقة (يحتمل ان يكون
حمل اى اخذتو تحمله) عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعى آخر (وعلى الاول ايضا
يحتملها لكن المراد بيان سبب ذكره فى المرودود على الاول ظهر المرودود به فلاحاجة الى بيان
الاحتمالان فيه (وعلى الثانى) وهو احتمال كون الثانى حاملاً عن تابعى آخر (فيعود) اى يرجع
(الاحتمال السابق) وهو احتمال كون التابعى ضعيفاً وثقة والفاء اما التقدير اولتو همها (ويتعدد)
اى ويحتمل تعدداً آخر ويرتقى احتمالها (اما بالتجوز العقلى فى احتمال التعدد فى ما لا
نهاية له) اى مع قطع النظرى عن الدليلى النقلى الخارجى * فاندفع ما قال تليده محال
عند العقل ان يجوز بين التابعى والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من لا يتناهى كيف وقد
وقع التناهى فى الوجود الخارجى بذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى والظاهر انه اراد
الكثرة واتى بالانهاية له مبالغة اذ من المعلوم عند العقلاء ان الانساب الى آدم عليه السلام
امر متناه * فكيف الى نبى صلى الله تعالى عليه وسلم فراده انه يتعدد اما بالتجوز العقلى
الى اتباع غير محصورة عند قرينة المقابلة بقوله (واما بالاستقراء) اى بالتتابع الحاصل بالدليل
النقلى (فى) اى فينتهى التعدد الى (ستة اوسبعة) قال محش اول الترديد او بمعنى بل لكن نقل
كتب فى هامشه ان اوهذه تحتملها وحاصلها اختياره ان او بمعنى بل لكن نقل
التلميذ عن النص انه قال او هنا لاشك لان السند الذى ورد فيه سبعة انفس اختلفوا فى
واحد منهم هل هو صحابي او تابعى فان ثبت صحة التابعون ستة والافسبعة (وهو) اى هذا
العدد (اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض) اعلم ان كون المرسل حديثاً
ضعيفاً لا يحتاج به انما هو اختيار جماعة من المحدثين وهو قول الشافعى وطائفة من الفقهاء
واصحاب الاصول وقال مالك فى المشهور عنه * وابو (حنيفة واصحابه وغيرهم من ائمة

العلماء كاحمد في المشهور عنه انه صحيح محتج به بل * حكم ابن جرير اجماع التابعين
 بارهم على قبوله وانه لم يأت عن احد منهم انكاره ولا عن احد من الأئمة بعدهم
 الى رأس المأتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهورة لهامن الشارح صلى الله
 تعالى عليه وسلم بالحبرية وبالغ بعض القائلين بقوله فقواء على المسند معلل بان من
 اسند فقد احالك ومن ارسل فقد تكفل لك وهذا اذالم يعرف حاله (فان عرف من
 عادة التابعي انه لا يرسل الا ثقة فذهب جمهور المحدثين) اى على زعمه (الى التوقف)
 اى فى قبوله وردده ويرد على المص انه حينئذ لا يصح جعله قسما من اقسام المردود القطعى
 على مذهبهم (لبقاء الاحتمال) اذ يجوز ان يكون ثقة عنده لافى نفسه الامر كذا
 قيل. وهو غير صحيح اذا كلام مبنى على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة * وعلم هذا
 من دأبه بالتبع فى نقله لابناء على قوله فالصواب ان يقال لبقاء احتمال ان يكون هذا
 الارسال بخصوصه من غير عادته * وقال شارح الى التوقف وانه لا يقبل وظاهره
 مناف للتوقف ان قرى بفتح انه * واما اذا قرى بكسر انه فله وجه هو ان التعليل
 انما هو لعدم القبول المستلزم لعله عدم الرد وهو بقاء الاحتمال اذ لا يصح الاستدلال مع
 وجود الاحتمال نفيا واثباتا (وهو احد قولى احمد) اى غير المشهور عنه وثانيهما
 وهو قول المالكين والكوفيين) فيرد على المص انه يصح جعله قسما من المردود بناء
 على جميع المذاهب (يقبل) اى المرسل (مطلقا) قال تليذه الاولى تركه او تأخير قول
 المالكين والكوفيين عن قول الشافعى اذ يورهم الاطلاق انه سواء عرف من عادته ما ذكر
 اولا فيخالف ما عند الكوفيين والمالكين انتهى * والظاهر انه اراد بقوله مطلقا سواء
 اعتضد بمجيبه من وجه اخر او لم يعتضد بمجيبه بدليل قوله (وقال الشافعى يقبل) اى
 لامطلقا بل فيه تفصيل ان (اعتضد) على بناء المجهول (بمجيبه من وجه آخر)
 اى اسناد اخر (بيان) اى بغير (الطريق الاولى) وفى نسخة الاول لان الطريق
 يؤت ويدكر (مسندا كان) اى الثانى (او مرسلا) وسواء كان الثانى صحيحاً
 او حسناً او ضعيفاً ذكره الشيخ زكريا (ليرجح احتمال كونه المحذوف) اى فى
 الاسناد الاول (ثقة فى نفسه الامر) وفيه بحثان الاول انه اذا كان الثانى مرسلا ايضا
 لا يظهر وجه الترجيح اذ الضعيف لا يقوى الضعيف نعم كثرة الطرق الضعيفة قد تقويه
 وتخرجها الى حد الحسن لغيره والثانى انه اذا اعتضد بمسند فالمسند هو المعتمد ولا حاجة
 الى المرسل اللهم الا ان يقال المسند قد يكون ضعيفا وبان به قوة الساقط وصلاحيته
 للاحتجاج وقد يقال انهما دليلان اذ المسند دليل برأسه والمرسل يعتضد به ويصير
 دليل آخر فيرجح بهما الخبر عند معارضة خبر ليس له طريق سوى مسنده.

(وقل أبو بكر الرازي) صاحب شرعة الاسلام (من الحنفية وابوالويد الباجي)
 بالوحدة والجيم نسبة الى باجة بلديا فريقة منه ابوسليمان بن خلف الامام المصنف ذكره
 القاموس (من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات) اي تارة (وغيرهم)
 اخرى (لا يقبل مرسله اتفاقا) اي اذا ان عرف من حاله انه غير ملتزم بان يرسله عن ثقة
 فلا يقبل مرسله واما ان لم يعلم حاله فمرسله مقبول اتفاقا عند الحنفية والمالكية ﴿ (القسم)
 ﴿ الثالث ﴾ اشار الشارح الى ان الثالث صفة موصوف محذوف هو المبتداء وقوله من
 (اقسام السقط من الاسناد الى الحذف) صفة اخرى والخبر قوله ﴿ ان كان ﴾ اي السقط
 ﴿ باثنين ﴾ اي حاصل بهما ﴿ فصاعدا ﴾ اي فكذلك ما يكون زائدا عليهما ﴿ مع التوالي ﴾
 اي لكونه بشرط الموااة في موضع السقوط ﴿ فهو المعضل ٧ ﴾ اي فالتسم الذي
 يكون في اسناده ذلك هو المسمى بالمعضل من اعضله اي اعياء فهو معضل به اوفيه
 اي معنى فكان المحدث الذي حدث به اعضله واعياه فلم ينتفع به من روي عنه قال السخاوي
 في شرح الالفية هو بفتح المعجمة من الرباعي المتعدى يقال اعضله فهو معضل وعضيل كما
 سمع في اعقدت العسل فهو عقيل بمعنى معقد واعله المرض فهو عليل بمعنى معلى وفعل
 بمعنى مفعول * انما يستعمل في المتعدى والعضيل المستغلق الشديد في حديث ان عبدا قال
 يا ربك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم شانك فاعضلت بالملكين فلم يدريا كيف يكتبان
 الحديث * قال ابو عبيد هو من العضال الامر الشديد الذي لا يقوم له صاحبه انتهى
 فكان المحدث الذي حدث به اعضله حيث ضيق المجال على من يؤديه اليه وحال بينه
 وبين معرفة رواية بالتعديل او الجرح وشدد عليه احوال ويكون ذلك الحديث معضلا
 لاعضال الراوي له ثم كلامه قال الشيخ ذكرنا واعلم ان المعضل يقال للمشكل ايضا وهو
 بكسر الصاد وفتحها على انه مشترك نبه عليه شيخنا انتهى * وقال ابن الصلاح
 اصحاب الحديث يقولون اعضله فهو معضل بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكل المأخذ
 ووجه بان معضل بفتح العين الا من ثلاثي عدى بالهذة وهذا لازم معها وقال ببحث
 فوجدت له من قولهم امر عضيل اي مستغلق شديد فهو فعيل بمعنى فاعل يدل على
 الثلاثي انتهى وقد يقال ان اعضل بمعنى استغلق لازم * واما المتعدى بمعنى اعبي فاشكال
 المأخذ باق غير مندفع فالاولى ان يقال انه من اعضله بمعنى اعياء ففي القاموس عضله عليه
 ضيق وبه الامر اشتد كاعضل واعضله وتعضل الداء الاطباء عضلهم هذا وفي الخلاصة
 المعضل ماسقط من سنده اثنان فصاعدا انتهى كلامه * ولم يعتبر فيه التوالي ولا عدم كونه
 من المبادئ ولا ان لا يكون من مصنف وكذا في التحقيق * وفي الجواهر قيل قول الراوي
 بلغني كقوله بلغني عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال كذا

مطلب
 بيان صاحب شرعة
 الاسلام ابو بكر

مطلب
 المعضل الى اخره

٧ قال ابن الصلاح
 رحمه الله تعالى في
 مقدمة المعضل وهو
 لقب لتويع خاص
 من المنقطع فكل
 معضل منقطع و
 ليس كل منقطع
 معضلا وقوم يسمون
 نه مرسلا وهو
 عبارة عما سقط
 من اسناده اثنان
 فصاعدا واصحاب
 الحديث يقولون
 اعضله فهو معضل
 بفتح الضاد وهو
 اصطلاح مشكل
 المأخذ من حيث ٨

يسمى معضلا عنه اصحاب الحديث انتهى فالاولى ان يجعل المعضل من اقسام المردود لامن اقسام السقط فتدبر وتأمل ﴿ والا ﴾ اى وان لم يكن كذلك اعنى ان لم يحصل مجموع ما ذكر في المعضل (بان كان السقط اثنين غير متوالين وفي موضعين) مجرد تأكيد والا فغير المتوالين لا يكون الا في الموضعين (مثلا) ﴿ و ﴾ ﴿ هو ﴾ المنقطع ﴿ والانصب تاخير قوله فهو المنقطع عند قوله (وكذا ان سقط واحد فقط واكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالى) قال المص ويسمى ما سقط منه واحد منقطع في موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلاثة ففي ثلاثة وان في اربعة * ففي اربعة نقله التلميذ قيل وانتفاء ذلك المجموع اما بانتفاء الاثني عشر فصاعدا بان يكون واحدا او بانتفاء التوالى او من اثنين او من اكثر من اثنين كذلك فذكر الاوسط وتقييده بمثلا ليكون اشارة الى الطرفين ثم ذكر الطرفين بعد قوله فهو المنقطع لا يخلو عن علق وما قيل من ان النفي الحاصل في الامتوجه الى قيد التوالى كما يقال في العربية النفي يرجع الى القيد * واذا فسره به وعطف عليه بقوله وكذا اشارة الى قصور عبارة المتن مردود بانه على تقدير تسليم ذلك في امثال هذه المواضع ينبغي ان يدرج الاكثر من اثنين بلا توالى في التفسير ويعطف عليه الواحد فقط بقوله وكذا الخ * هذا والصحيح الذى ذهب اليه الجمهور * ومنهم الخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اى وجه كان انقطاعه سواء ترك ذكر الراوى من اول الاسناد او وسطه او آخره بحيث يشمل المرسل والمعضل والمعلق الا ان اكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابى عن الصحابي كالك عن ابن عمر رضى الله عنهما * وقال الحاكم هو ما اختل فيه قبل الوصول الى التابى رجل سواء كان محذوفا او مذكورا مبهما كالك عن رجل عن ابن عمر هذا زبدة ما في الخلاصة وقيل هو ما روى عن تابی او من دون قول له او فعلا قال النووى وهذا غريب ضعيف بعيد فان هذا هو المقطوع لا المنقطع * ثم ﴿ تقسيم نان للسقط بل للمردود باعتبار السقط (ان) ﴾ السقط ﴿ ان ﴾ من الشرح زيادة ضرر لانه سبب تغيير اعراب المتن من الرفع الى النصب الابتكاف بل بتعسف كما سبق والمعنى ان الحذف (من الاسناد) قديكون واضحا ﴿ (يحصل الاشتراك) اى بين الحذف وغيرهم (في معرفته) اى يعرفه كل احد (يكون الراوى) بالباء سببية وفي نسخة باللام الاجلية (مثلا لم يعاصر من روى عنه) اى لم يدرك عصره وقوله مثلا قيد لم يعاصر يفيدانه كذلك اذا ادرك عصره لكنه ما اجتمع به ولذا قال التلميذ قوله يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكرر انتهي وفيه ان الشرح يقتضى الوضوح مع ان الكلام في الواضح ﴿ او ﴾ يكون كان

٨ اللغة وبحتت فوجدت له قولهم امر عضيل اى مستغلق شديد ولا التفات في ذلك الى عضل بكسر الضاد وان كان مثل عضيل في المعنى ومثاله ما يرويه تابی التابى قائلا فيه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك ما يرويه من دون تابی التابى عن رسول الله تعالى عليه وسلم او عن ابى بكر وعمر وغيرهما غير ذاك الوسائط بينه وبينهم

الاطهر ان يقول وقد يكون ﴿ خفيا ﴾ (فلا يدركه الا الائمة الخذاق) بضم مهملة
وتشديد معجمة اى المهرة (المطلاعون على طرق الحديث) اى تفاصيل معرفة رجاله
بكونهم ثقة وضبطا وغير ذلك (وعلل الاسانيد) اى من الاتصال والانقطاع ونحوها
من العمل القادحة فى السند ﴿ فالاول ﴾ اى من نوعى السقط (وهو اوضح)
﴿ يدرك ﴾ اى يعلم ﴿ بعدم التلاقى ﴾ اى الاجتماع (بين الراوى وشيخه) اى على
زعمه (لكونه) علة للادراك اى لكون الراوى (لم يدرك عصره) اى عصر شيخه
(او ادركه) اى عصره (لكن لم يجتمعا وليست له منه) اى والحال انه ليس للراوى
من شيخه على تقدير ادراك عصره (اجازة ولا وجاهة) كاسيحي تفصيلهما واما اذا ثبت
اجازة او وجاهة على تقدير عدم الاجماع فانه يثبت تلاقى معنى ففهيما معتبر فى عدم
التلاقى لكن عدده من الواضح لا يخلو عن خفاء فكان امراضى ﴿ ومن ثمة ﴾ اى لاجل
ان الادراك المذكور لم يحصل لكل احد على الوجه المسطور ﴿ احتيج ﴾ اى فى هذا
الفن ﴿ الى التاريخ ﴾ بالهمز ويبدل وسأتى معناه (لتضمنه تحرير موالى الرواة)
جمع مولد وهو زمان الولادة (وفياتهم) بكسر الفاء وتشديد التحتية اى انتهاء
حياتهم وكذلك امكنة حياتهم ومما تمهم (واوقات طلبهم) اى الحديث (وارتحالهم)
اى للسمع (وقد افترض اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ) اى كثيرين (ظهر بالتاريخ
كذب دعواهم * استيناف وقع جوابا للسؤال عن كيفية الاقتضاح وبسببه ويحتمل ان
يكون صفة للشيوخ بتقدير ضمير اى كذب دعواهم بالسمع منهم اى من الشيوخ
﴿ و ﴾ (القسم) ﴿ الثانى ﴾ وهو الحفى الظاهر ما فيه السقط الحفى ﴿ المدلس ﴾ بفتح
اللام قال تيمذه المقسم السقط والمدلس الاسناد الذى وقع فيه السقط فلا يكون الحمل
حقيقيا انتهى وهو احد نوعى المدلس وهو ما يقع فى الاسناد والنوع الاخر ما يقع فى
الشيوخ وهوان يروى عن شيخ سمعه فيسميه او يكتبه او ينسبه او يصفه به بما لا يعرف
كيلا يعرف به على فلان و النوع الاول مكروه جدا و كانه لذلك اقتصر عليه هذا وقيل
تعريفه الخارج من التقسيم يصدق على الاقسام الحاصلة من التقسيم الاول بناء على
ظاهره فالمان يلتزم التصادق ويدعى ان التغير اعتبارى او يقيد كل منهما بما لا يوجد
فى الاخر لتباين الاقسام (سمي) اى القسم الثانى (بذلك) اى بالمدلس (لكون
راوى لم يسمى من حدثه واهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه) اى به ومنه التدليس فى البيع
يقال دلس فلان على فلان اى ستر عنه العيب الذى فى متاعه كان اعظم عليه
الامر وهو فى اصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط من الاسناد شيئا
فقد غطى ذلك الذى اسقطه وزاد فى التغطية لاتيانه بعبارة موهمة وكذا تدليس

الشيوخ فان الراوى يغطى الوصف الذى به يعرف الشيخ او يغطى الشيخ بوصفه
 بغير ما يشتهر به كذا حققه البقاعى وبه يتضح قول المص (واشتقاقه) اى اخذ المدلس
 (من الدلس بالتحريك) اى تحريك الاولين (وهو اختلاط الظلام) اى بالتوركا
 يكون فى اول الليل (سمى بذلك) اى سمي المدلس بالمعنى الاصطلاحى (لاشترأ كهما)
 اى المحذوف والتور فى الحفاء وهذه التسمية من تمة وجه التسمية الاولى كما لا يخفى
 ﴿ورد﴾ اى وحقه ان يرد (المدلس) بفتح اللام ﴿بصيغة﴾ (من صيغ الاداء)
 اى بلفظ من الفاظ ما يؤدى به الاسناد كابتنا وحدثنا ﴿تحمّل﴾ اى الصيغة (وقوع)
 ﴿اللقاء﴾ بكسر اللام ممدوداً وفى نسخة بضم اللام وفى اخره ياء مشددة (بين المدلس)
 بكسر اللام (ومن اسند) اى وبين من روى (عنه) قال التلميذ الاولى ان يقال يحتمل
 السماع كما صرح به النووى وغيره انتهى وقال السخاوى كنى شيخنا باللقاء وعن
 السماع لتصريح غير واحد من الائمة فى تعريفه بالسماع * قيل والاولى ان يقول
 وقوع السماع لان اداء الحديث على وجه مشعر بانه سمعه بمن روى عنه موجب
 لكون الراوى مدلسا * ويرشدك اليه قوله او هم سماعه واما ادائه على وجه مشعر
 باللقاء فلا يوجب لان اللقاء معتبر فى المدلس كما صرح به فى الشرح واهم به فى
 المتن ﴿كمن﴾ اى فلان ﴿و﴾ (كذا) ﴿قال﴾ اى فلان لئلا يكون كذبا
 ولفظ كذا من الشرح مستغنى عنه بالعطف (ومتى) اى وانما قلنا حقه اى يرد
 المدلس الخ لانه متى (وقع) اى الحديث (بصيغة صريحة لا تجوز فيها) اى فى
 السماع وهى لفظة اخبرنى او حدثنى او سمعته والحال انه ثبت عدم السماع (كان) اى
 الراوى (كاذبا) وليس بمدلس اصلا فى نسخة كان كذبا اى الحديث يكون ح كذبا
 لا تدليساً وحاصله انه متى وقع الحديث المدلس بلفظ صريح فهو كذب واما اذا
 وقع من المدلس اى بمن وقع منه التدليس فى بعض الصور حديث بلفظ صريح
 فانه مقبول اذا كان المدلس عدلا كما يجيى وفى حديثه وهذا معنى قوله (وحكم من ثبت
 عنه التدليس) اى ايراد الاسناد بصيغة تحتمل السماع (اذا كان عدلا * والحكم
 مبتداء خبره) (ان لا يقبل) اى الحديث (منه) اى من المدلس او من اجل تدليسه
 (الاما اذا صرح فيه بالتحديث) اى بين السماع فيه بحيث زال احتمال الاقطاع واتى
 بلفظ مبين للاتصال وصرح فيه كسمعت وحدثنا واخبرنا فهو مقبول محتج به (على
 الارجح) لان التدليس ليس كذبا * واما هو تحسين لظاهر الاسناد وضرب من الابهام
 بلفظ محتتمل فاذا صرح بوصله * وزال الابهام قبل وقيد بقوله عدلا لانه اذا لم يكن
 عدلا فلا يقبل منه اصلا * وقال فريق من المحدثين والفقهاء من عرف بارتكاب

مطلب
التدليس

التدليس ولومرة صار مجروحاً مردوداً في الرواية * وان بين السماع وآتى بصيغة صريحة في هذا الحديث وفي غيره من احاديثه قال الشيخ شمس الدين محمد الخيري التدليس قسماً تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ * اما تدليس الاسناد فهو ان يروي عن لقيه او طوره ما لم يسمعه منه موها انه سمع منه ولا يقول اخبرنا وما في معناه بل يقول قال فلان او عن فلان وان فلانا قال وما اشبه ذلك * ثم قد يكون بينهما واحداً وقد يكون أكثر وربما لم يسقط المدلس شيخه لكن يسقط من بعده رجلاً ضعيفاً او صغير السن يحسن الحديث بذلك وكان الاعمش والثوري وابن عيينة وابن اسحق وغيرهم يفعلون هذا النوع ومن ذلك ما حكى ابن حشرم كنا يوماً عند سفيان بن عيينة فقال عن الزهري فقيل له حدثك لزهري فسكت ثم قال قال الزهري فقيل له سمعته من الزهري فقال لم اسمعه من الزهري ولا من سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق معمر عن الزهري وهذا القسم من التدليس مكروه جداً وفاقله مذموم عند أكثر العلماء * ومن عرف به فهو مجروح عند جماعة لا تقبل روايته بين السماع ولم يبينه والصحيح التفصيل فيما بين فيه الاتصال كسمعت وحدثنا ونحو ذلك مقبول في الصحيح وغيرها منه كثير * قال النووي وذلك لانه هذا التدليس ليس كذبا بل لم يبين فيه الاتصال فلفظه محتمل وحكمه حكم المرسل وانواعه واجرى الشافعي هذا الحكم فيمن دلس مرة واما تدليس الشيوخ وهو ان يسمى شيخاً سمع منه بغير اسمعه المعروف او ينسبه او يصفه بما لا يشتهر كيلا يعرف * وهذا اخف من الاول ويختلف الحال في كراهية بحسب اختلاف القصد الحال عليه وهو اما لكونه ضعيفاً او صغيراً او متأخراً لوفاته اول لكونه مكترأته او شاركه في السماء منه جماعة دونه وتسمع به جماعة من المصنفين كالحطيب * وقد أكثر منه * ومنه قول ابن مجاهد المقرئ حدثنا عبدالله بن ابي عبدالله يريد ابا بكر عبدالله بن ابي داود السجستاني * وقوله حدثنا محمد بن سند يعني ابا بكر محمد بن الحسن النقاش نسبة الى جدله * قلت هو محمد بن حسن بن زياد بن هرون بن جعفر بن سند انتهى * وقيل المدلس ثلاثة اقسام احدها ما ذكره المص وهو ان يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقى الى شيخ شيخه او من فوقه فيسند ذلك بافظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ موهم له كمن فلان او قال فلان * وانما يكون تدليساً اذا كان المدلس لقيه ولم يسمع منه او سمعه ولم يسمع منه ذلك الحديث مثال ذلك ما روى عن علي بن حشرم قال كنا يوماً عند ابن عيينة الخ وتانيهما ان يصف المدلس شيخه يوصفه لا يعرف به من اسم او كنية او نسبة الى قبيلة او بلدة او نحو ذلك كي يوغر الطريق

الى السماع له كقوله ابن مجاهد احد القراء حدثنا عبدالله بن ابي عبدالله يريد به عبدالله بن ابي داود السجستاني صاحب السنن وثالثها تدليس التسوية وصورته انى يروى حدثنا عن شيخ ثقة * وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيأتى المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الاول فيسقط الضعيف الذى فى السند * ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن ثقة الثانى فيسوى الاسناد كله ثقات * فهذا شرح اقسام التدليس لان ثقة الاول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وهذا غرور شديد * واما القسم الاول فمكروه جدا منه اكثر العلماء * وكان شعبة اشدهم ذمافروى الشافعى عن شعبة قال التدليس اخو الكذب وقال لان ابنى احب الى من ان ادلس قال وهذا من شعبة محمول على الزجر والتفير * والقسم الثانى امره اخف وفيه تضييع للمروى عنه والمروى وتوعير الطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله * وكذا * اى مثل المدلس فى الرد * المرسل الخفى * قيل الظاهر انه عطف على قوله المدلس وادخل كذا لظول العهد اى الثانى هو المدلس والمرسل الخفى اى منقسم اليهما * ثم اعلم انه ليس المراد بالارسال هنا ماسقط من سند الصحابى كما هو المشهور فى حد المرسل وانما المراد هنا مطلق الاقطاع * ثم الارسال بهذا المعنى على نوعين ظاهر وخفى فالظاهر هو ان يروى الرجل عن من لم يعاصره اى لم تثبت معاصرته اصلاً بحيث لا يثبت ارساله باتصاله على اهل الحديث كان يروى مالك مثلاً عن سعيد بن المسيب والخفى هو ان يروى عن من سمع منه ما لم يسمع منه او عن لقيه ولم يسمع منه * او عن عاصره ولم يلقه فهذا قديح يخفى على كثير من اهل الحديث لكونهما قد جمعتهما عصر واحد * وهذا اشبه بروايات المدلس كذا حقه العراقى (اذا صدر) * من معاصر لم يلق * قيد واقعى لا احترازى وكان الانسب ان يقول وهو الصادر من معاصر ولذا قال تليذه هذا الشرط يوهم ان له مفهوماً وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل الا مصدر عن معاصر لم يلق انتهى وفيه ان الحصر غير صحيح لما تقدم من الصور ومن جهتها معاصر لم يلق (من حدث عنه) كان الظاهر ان يقول لم يعرف لقاؤه كما صرح به فيما سأتى (بل بينه) اى المعاصر (وبينه) اى المحدث عنه (واسطة) ظاهر كلامه ان بل للاضراب تأكيداً على وجه الانتقال ويمكن ان يكون بل للإبطال عدولاً عن الحصر المفهوم من الاول وافادة للعموم الاستفادة من الثانى فانه يشعر انه نفى الواسطة مع تحققها وهذا اعم من ان يكون معاصراً له ولم يكن فيشمل جميع السابقة (والفرق بين المدلس والمرسل الخفى دقيق) اى وبالبيان حقيق (يحصل) وفى نسخة حصل (تحريره بما ذكر هنا) اى بما ذكر

مطلب
والفرق بين المدلس
والمرسل

بعده من تقريره كما يدل عليه قوله (وهو ان التدليس يختص بمن روى عن عرف
لقاؤه اياه) اى والمرسل الحنفى يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه لقيه على
ما ذكر السخاوى وهو معنى قوله (فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل
الحنفى) قيل الاظهر فى العبارة ان يقول بما يذكر مقيدا بما لان او غير مقيد ويجوز
اى حيث ان يراد به التقرير السابق فى تقسيم السقط الى الواضح * والحنفى حيث
اعتبر فى الاول عدم التلاقى فعلم ان التلاقى معتبر فى الباقي الذى هو المدلس بقريته
المقابلة * والمرسل الحنفى من الاول كما يدل عليه قوله من معاصر لم يلق فعلم من
بمجموع ما سبق الفرق بينهما وهذا انما يتأتى اذا لم يجعل المرسل الحنفى قسما من الثانى
(ومن ادخل) كصاحب الخلاصة (فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي)
كالثووى والعرافى (لزمه دخول المرسل الحنفى فى تعريفه) اى تعريف التدليس
(والصواب التفرقة بينهما) وفيه انه لا يمنع من ان يكون بينهما عموما وخصوصا
(ويدل على ان اعتبار اللقي فى التدليس دون المعاصرة وحدها لا يد منه) خبر ان
مقدم على قوله دون المعاصرة وفاعل يدل قوله (اطباق اهل العلم بالحديث) متعلق
بالعلم اى اتفاقهم (على ان رواية مخضرمين) جمع المخضرم بالحاء والضاد المعجمتين وفتح
الراء يقال خضرم عما ادرك قطع وهو الذى ادرك الجاهلية وزمن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم ولم يره سبأى الخلاف فى انهم هل هم معدودون من الصحابة ام من كبار التابعين
كما هو الصحيح وعددهم مسلم عشرين نفسا (كابى عثمان النهدى) بفتح نون وسكون
هاء (وقيس ابى حازم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قبيل الارسال) اى
الحنفى (لان قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتبى به فى التدليس لكان هؤلاء
مدلسين لانهم عاصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قطعا ولكن لم يعرف هل لقوه
ام لا) والظاهر ان المخضرم من عرف عدم لقيه لان لم يعرف انه لقيه وبينهما فرق
كما لا يخفى فيكون حديثهم من المرسل الجلى قريب من مراسيل الصحابة رضى الله تعالى
عنهم (ومن قال باشتراط اللقي فى التدليس الامام انشافى وابوبكر البزار) بتشديد
الزاء فى آخره راء (وكلام الخطيب فى الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم
الملاقاة باخباره) اى المدلس (عن نفسه بذلك) كما اخبر ابن عينة على ما روى عنه
على بن خشرم وتقدم (او يحزم امام مطلق) اى بذلك وهو عدم الملاقات * وانما
يعلم ذلك بالتاريخ كحديث العوام بفتح مهملة وتشديد ابن خوشب عن عبدالله بن ابى
اوفى كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال بلال قد قامت الصلوة نهض وكبر * قال
الامام احمد العوام لم يدرك ابن ابى اوفى ولا يكتفى اوفى عدم الملاقات (ان يقع فى بعض

الطرق زيادراور) او اكثر كما قال بعضهم (بينهما لاحتمال ان يكون) اى هذه الزيادة او هذا الزائد (من المزيد) وهو ان يزيد الراوى فى اسناد واحد رجلا او اكثر وهما منه وغلطا وحاصله انه لا يكفى للحكم بالتدليس وقوع زيادة راويين من روى بصيغة تحتمل السماع و بين المرورى عنه فى بعض الطرق فلا يحكم بمجرد هذه الزيادة بالتدليس لاحتمال ان يكون هذا الزائد من المزيد فى متصل الاسانيد وسيجى تفسيره فى المخالفة ولا يحكم بصيغة المجهول (فى هذه الصورة) اى التى وقعت فى بعض طرقها زيادة راور (بحكم كلى) اى قطعى فى احد الجانبين (لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع) وعدم مرجع لاحدهما (وقد صنف فيه الخطيب) اى فى بيان ما ذكر من المداس والمرسل الحنفى والمزيد والفرق بينهما الحنفى والمزيد والفرق بينهما فصنف فى خفى الارسال كتابا سماه (كتاب التفصيل) بمعنى التبيين لمبهم المراسيل (كتاب المزيد) اى وصنف فى مزيد الاسناد كتابا سماه تمييز المزيد (فى متصل الاسانيد) اى واستوعب فيهما مسائل الصورتين (وانتهت هنا احكام الساقط) وفى نسخة حكم الساقط من (الاسناد) وعرف حكم المحذوف قبل الانسب تقديم الحكم على الاقسام اذا الاقسام للساقط والاحكام للاقسام بان يقول وانتهى هنا احكام اقسام الساقط بل حق العبارة ان يقال وانتهت هنا اقسام المردود والسقط واحكامه ﴿ ثم الطعن ﴾ اى فى رجال الاسناد (يكون عشرة اشياء) كما سيجى بمجلا ومفصلا (بعضها يكون اشد فى القدر) اى الطعن والجرح (من بعض خمسة منها) اى من العشرة (تتعلق بالعدالة) وهى الكذب والتهمة والفسق والجهالة والبدعة (وخسة تعلق بالضبط) وهى الحمسة البقية (ولم يحصل الاعتناء) اى الاهتمام (بتمييزه احد القسمين من الاخر) اى بان يبين جميع ما يتعلق بالعدالة على حدة ثم يبين جميع ما يتعلق بالضبط بل يبين مختلطة (لمصلحة اقتضت ذلك) اى عدم الحصول المذكور (وهى) اى المصلحة (ترتيبها) اى العشرة (على الاشد فالاشد فى موجب الرد) بفتح الجيم فى ايجاب الرد (على سبيل التدرج) اى التدرج من الاعلى فى الشدة الى الادنى فيها عكس طريق الترقى من الادنى الى الاعلى كما فعل فى تسميتهما لفا ونشرا مرتبا قيل وهذا لا يخلو عن استدراك الانفهام من الاشد فالاشد وفيه ان العبارة محتملة لان يكون للترقى وللتدرج بل الاول هو المتبادر الى الذهن * وحاصله انه اراد تقرب احدها الى الآخر فى الاشدية فان بعض اقسام احد القسمين بترتيب فى الاشدية على بعض اقسام الآخر دون اقسام الآخر * قبل الاصح فى العبارة مكانها بحسب الشدة ولضعف اذا الاشدية للآخر * ويدفع بان هذه عبارة

مطلب
الطعن فى رجال
الاسناد

مشهور بين البلغاء وقد ورد في الحديث الشريف ايضا اشد. الناس بلاه الانبياء ثم الامثل
فالامثل * رواء البخارى وغيره ويوجه بان لو كان هناك سبب آخر للطعن كان الاخير اشد
منه * وانما انحصر الطعن في العشرة (لان الطعن) * اما ان يكون لكذب الراوى *
بفتح الكاف وكسر الذال افسح من كسر اوله وسكون ثانيه ويرد على المتن ان الكذب
فرد من انواع الفسق ولهذا قيده في الشرح بقوله (في الحديث النبوى بان يروى عنه ما لم
يقفه صلى الله تعالى عليه وسلم متعمدا لذلك) اى بخلاف ما روى ساهيا فليراد بالكذب
في المتن الكذب على سبيل العمد فلو قال بدله الافتراء وهو الكذب عن عمد لكان اولى
ثم لما كان هذا الكذب الخاص اشد انواع الفسق واقبح اسباب الطعن حتى قيل بكفر
المفتري عليه صلى الله تعالى عليه وسلم من افردته وجعله كانه جنس آخر وقدمه على
الكل واما قول محش وانما قدم اول لكون الطعن به اشد في هذا الفن * وان كان
الفسق بالفعل اشد من الكل فرد دوما ذكرنا * اوتهمته * اى الراوى * بذلك *
اى الكذب المذكور (بان لا يروى ذلك الحديث) اى المطعون والاظهر ان يقول
بان لا يروى الحديث (الا من جهة) اى الراوى المتهم (ويكون) اى ذلك الحديث
(مخالفا للقواعد) اى قواعد الدين (المعلومة) اى من الشريعة بالضرورة والعطف
للتفسير والبيان وسيجي ما يشعر بان هذا من الاول حيث عد كونه مناقضا لنص القرآن من
قرائن كونه موضوعا (وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث
النبوى) قلت هذا داخل في الفسق القولى وجعله داخلا في التهمة غير مستبعد (وهذا
دون الاول) قال تليذه قوله هذا دون الاول مستغنى عنه انتهى وكأنه فهم ان هذا اشارة
التهمة والمراد بالاول الاول الحقيقى والصواب جعله اشارة الى قوله وكذا من عرف الخ وجعل
الاول اضافيا وهو ما اشار اليه بقوله اوتهمته بذلك ثم وجه تقديم الثانى على ما بعده من الفسق
وغيره ان كون كل من العشرة موجبة للرد انما هو من جهة ايجابها بحسب ظن الكذب
في الرواية وهذا هو وجه تقديم النوعين الذين بلبانه على الفسق * اوفحش غلظه *
(اى كثرته) بان يكون خطأؤه اكثر من صوابه اوتساويان اذ لا يخلو الانسان من
الغلط والنسيان * او غفلته * اى ذهوله (عن الاتقان) اى الحفظ والايقان والظاهر انه
عطف على غلظه لاعلى الفحش والمعنى اوفحش غفلته اى كثره غفلته لان الظاهر ان
مجرد الغفلة ليس سببا للطعن لقلة من يعاقبه الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد او كثر
غفلته * اوفسقه * قيل المراد به ظهوره لان جعله موجبا للطعن انما هو بعد العلم به
وظهوره كما سيصرح به وفيه انه لا تخصيص له بذلك بل الجميع كذلك (اى بالفعل
او القول) والمراد بالفعل اعم من عمل الظاهر والباطن (مما لم يبلغ الكفر) اى من

فعله او قوله واما الكفر فهو خارج عن المبحث لان الكلام في الراوى المسلم * وبه يظهر فساد قول شارح فان ما يبلغ الكفر داخل في الفسق بالمعتقد وهي البدعة انتهى مع ما فيه ان كل ما يبلغ الكفر لا يسمى بدعة بل من البدع ما يبلغ الكفر فتأمل حق التأمل (وبينه) اى الفسق (وبين الاول) اى كذب الراوى (عموم) اى وخصوص مطلقا فالاول اخص والثانى اعم لان الفسق يصدق على كل ما صدق عليه الكذب دون العكس واما بينه وبين الثانى فعموم من وجه (وانما افرد الاول) اى مع كونه داخلا في العام * لكونه القدرح به اشد في هذا الفن (وقد مننا ما يزيد به التحقيق) واما الفسق بالمعتقد (اى بالاعتقاد او بسبب معتقد السوء) فسيأتى بيانه (انه نوع خاص مسمى بالبدعة * او وهمه *) (بان يروى على سبيل التوهم) اى بناء على طرف المرجوح من الشك * او مخالفته * (اى للثقات) اولمن هو اوثق منه وفي تأخيرها عن الفسق نظر ظاهر فانها اكثر مناسبة للكذب من الفسق بالفعل * اوجهاته * بفتح الجيم (بان لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين) اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجرد لا يكون في هذه المرتبة اذ التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه بخلاف التعديل فانه يكفي فيه ان يقول عدل او ثقة مثلا * او بدعته * اعلم ان البدعة اضعف من مقدمه ومؤخره لان اعتقاد خلاف المعروف اتمامه بناء على دليلا لاح عليه فلا يؤثر مثل ما سواه في عدم الاعتماد ولذا قد يوجد في الصحيح ما يكون رافضيا او خارجيا او معتزليا وغيرهم في رجال الاسناد (هي اعتقاد ما حدث * اى جدد واخترع) (على خلاف والمعروف) متعلق باحدث (عنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) متعلق بالمعروف وكذا عن اصحابه رضى الله تعالى عنهم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد (لا بمعاندة) فان ما يكون بمعاندة كفر (بل بنوع شبهة) اى دليل باطل سمي بها لانه يشبه الثابت وليس بثابت لان ادلة المبتدعة كلها مدخول فيها وان كان الكل يستدلون بالقرآن لكن كما قال تعالى يضل به كثيرا ويهدى به كثيرا * او سوء حفظه * (وهي) انت باعتبار الخبر وهو قوله (عبارة عن ان لا يكون) بصيغة التثنية هو الصواب خلافا لما في بعض النسخ وسيأتى تفصيله في التفصيل (غلطه اقل من الاصابة) سواء كان مساويا او اكثر واما اذا كان غلطه اقل من اصابة او قليلا بالنسبة اليها فهو مقبول ويرد على المص انه لا يظهر الفرق بين الغفلة ولوهم وكذا بين فحش الغلط وسوء الحفظ وان حمل فحش الغلط على كثرته في نفس الامر وسوء الحفظ على ان لا يكون الغلط اقل من الاصابة بقريته المقابلة لم يكن لتأخر سوء الحفظ اى هي ما يكون الغلط مساويا للاصابة او اكثر منهما عن فحش الغلط ووجه اصلا * * القسم * الاول * (وهو

الظن بكذب الراوى في الحديث النبوى هو (الموضوع) وفيه مسامحة لان الموضوع هو الحديث الذى فيه الظن بكذب الراوى لانفس الظن به واما ما قيل من ان المراد بالظن المطعون فمخلاف ظاهر المقسم كما تقدم ثم يقال له ايضا المختلق بقاف بعد لام مفتوحة والمضوع لان واضعه اختلقه اى افتراه وصنعه اى من عنده (والحكم عليه) اى على الحديث (بالوضع) ان اى بكونه موضوعا او بوضع الواضع اياه (انما هو) اى الحكم عليه (بطريق الظن الغائب) صفة كاشفة للتأكد اذ قد يطلق الظن بمعنا العلم كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم (لا بالقطع) وهو تصريح بما علم ضمنا مبالغة في التأكد (اذ قد يصدق الكذب) كما ان الصدوق قد يكذب ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع رواه مسلم (لكن لاهل العلم بالحديث ملكة) اى مهارة علمية وخداقة (قوية يميزون بها ذلك) اى الموضوع من غيره والكذب من الصدق (وانما يقوم بذلك) اى بالحكم على الحديث بانه موضوع (منهم) اى من المحدثين بيان مقدم على قوله (من يكون اطلاعه تاما) اى كاملا فى معرفة الاسانيد ومعرفة رجال الحديث (وذهنه ثاقبا) اى مضيا بتوير قلبه وشرح صدره (ونهم قويا) اى مستقيا (ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك) اى كون الحديث (موضوعا متمكنا) اى ثابتة راسخة قال الدارقطنى يا اهل بغداد لاتظن ان احدا يقدر ان يكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانا حى ذكره السخاوى وقال الربيع بن خيشم ان للحديث ضوء كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزى ان الحديث المنكر يقشعره جلد الطالب للعلم وينكسر منه قلبه فى الغالب (وقد يعرف بالوضع باقرار واضعه) اى واضع الحديث المتفرد به كقوله عمر بن صبيح انا وضعت خطبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اى التى نسبها اليه وكالحديث الطويل عن ابي بن كعب رضى الله تعالى عنه فى فضائل سور القرآن اعترف راويه بالوضع ولذا انكر على الثعلبي والبيضاوى وغيرهما من المشركين الذين ذكروهم فى تفاسيرهم من غير بيان وضعه قال شارح وينزل منزلة الاقرار ان يعين المنفرد به تاريخ مولده بما لا يمكن معه الاخذ عن شيخه انتهى وفيه انه مع احتمال التردد ليس كيف يحكم عليه بالوضع (قال ابن دقيق العيد لكن) اى مع هذا (لا يقطع بذلك) اى بالوضع لانه ليس بقاطع فى كونه موضوعا قيل لا يحصل القطع من القرائن الاخر ايضا فالوجه فى تخصيص الاستدراك به اجيب بانه قد يتوهم حصول القطع به لكون اقرب من سائر القرائن (لا احتمال ان يكون كذب فى ذلك الاقرار انتهى) يعنى ولا احتمال ان يكون صادقا فيه ولو رجح الثانى

مطلب
معرفة واضع
الحديث

لانه يبعد عادة ان ينسب الى نفسه مثل هذا الامر الشنيع من غير باعث ديني او
 دنيوي والغالب ان الداعي اليه انما هو التوبة وح يبعدان يكون كذبا لكن لاحتمال
 على الله تعالى وفاة حياته من الخلق او قصد فساد في الرواية وعدم العمل جراته
 بها لا يقطع بالوضع الا اذا دل دليل على صدقه على ما ذكره في المنهل فانه اذا تواردت
 الا دلة على شئ يقطع به (وفهم منه اي) من كلامه هذا (بعضهم) اي كابن
 الجوزي على ما ذكره السخاوي (انه اي مراده انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا)
 اي لا قطعاً ولا ظناً لاحتمال كونه كاذباً ورد عليه المص وقال (وليس ذلك) اي
 عدم العمل به (مراده) اي مقصود ابن دقيق العيد (وانما نفي القطع) اي
 الجزم واليقين في كونه موضوعاً (بذلك) اي بذلك الاقرار لما فيه من الاحتمال
 (ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم) اي نفي الاقرار نفسه الذي هو الحكم
 بالوضع كذا قال شارح والصواب انه لا يلزم من نفي القطع بقوله نفي الحكم مطلقاً
 اي لا قطعاً ولا ظناً (لان الحكم) اي الشرعي (يقع) اي غالباً (بالظن الغالب
 وهو) اي اقراره (ههنا) اي في هذا المحل (كذلك) اي مما يحكم عليه
 بالظن فانا نحكم بالظاهر والله اعلم بالسرائر (ولولا ذلك) اي جواز الحكم
 بالظن (لما سأل) اي لما جاز (قتل المقر بالقتل ولا) زائدة للتاكيد ولما جاز
 (رجم المعتز بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به) قال الحنفى وفيه خفاء
 لان غاية ما في السبب انه وقع منه خبران متناقضان فكيف يغلب الظن بكذب
 الاول انتهى * ويرد قوله بما اشرفنا اليه سابقاً من ان احداً من المسلمين اذا استند الى
 رسوالة صلى الله تعالى عليه وسلم حديثاً ثم اعترف انه كذب فلا شك انه يغلب
 على الظن صدقه في الثاني وكذبه في الاول اذ لا يجترى مؤمن على نسبة
 مثل هذا القبيح الشنيع الذي اتفق العلماء على انه كبيرة بل قال بعضهم انه
 كبيرة بل قال بعضهم انه كفر الى نفسه على ان الاصل في خبر المؤمن الصدق
 بمقتضى حسن الظن به ولذا يقبل خبر واحد في الديانات وان كان الخبر من حيث
 ان هو يحتمل الصدق والكذب * بالتجوز العقلي ولذا لا يقطع به ولا يجزم
 بضمونه الا اذا حال العقل كذبه عادة فصح قياس الشيخ اعترافه باقرار القائل
 واعتراف الزانى على ما ورىها الشرع مع ان الحكم عام سواء انكر او لا وقع ظهور
 الامر غاية الظهور والجلال لامعنى لقوله فيه خفاء (ومن القران التي يدرك بها
 الموضوع) اي وضعه او يعرفه بها الموضوع (ما يؤخذ من حال الراوى) كالتقرب
 للخفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم واراءهم وغير ذلك (كما وقع لمأمون بن احمد
 انه ذكر بخضرتة الخلف في كون الحسن) اي البصرى (سمع من ابى هريرة او لا

مطلب
 الاصل في خبر
 المؤمن الصدق

فساق) اى مأمون (في الحال اسنادا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال) محش
 انه بدل من اسناد او قال شارح التقدير قائلًا فيه انه قال وقيل اسنادًا ثابتًا على انه
 قال والظاهر ان التقدير اسنادًا متصلًا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مذكورًا
 فيه انه اى الراوى قال سمع الحسن من ابى هريرة رضى الله عنهما اى الى اخره
 ما ذكره رواه البيهقي في المدخل ونحوه ان ابن عبد العزيز بن الحارث التميمي سئل
 عن فتح مكة فقال عنوة فظولب بالحجة فقال حدثنا ابن الصواف ثنا عبد الله بن
 احمد ثنا ابى ثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى عن انس ان الصحابة اختلفوا
 في فتح مكة اكان صلحا او عنوة فسالوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
 كان عنوة هذا مع انه اعترف انه صنعه في الحال ليندفع به الخصم (وكما وقع لغياث
 بن ابراهيم) اى النخعي (حيث دخل على المهدي) بفتح ميم وسكون هاء وتشديد ياء
 وهو محمد بن المنصور عبد الله العباسى والد هارون الرشيد وهو البانى المسجد الحرام
 سابقا ببناء مسقفا خلاف ما بناه بنو عثمان مقبلا لاحقا (فوجده) اى فصادف غياث
 المهدي حال كونه (يلب بالحمام ٢) جنس واحدة حمامة (فساق في الحال) اى
 لطمع المسال (اسنادا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لاسبق) بفتح فسكون
 مصدر سبقت اسبق وفتح الباء ما يجعل من المال رهنا على المسابقة والمعنى لا يحل
 اخذ المال بالمسابقة الا في هذه الثلاثة وقال الخطابي الرواية الصحيحة بفتح الباء كذا
 في النهاية الا فى نصل وهو حديدة السهم (او خف) وهو للابل (او حافر) وهو
 للخيل (او جناح) بفتح الجيم اى ريش وهو للطائر اى الا فى ذوات هذه الاشياء من
 السهام والابل والخيل (فزاد في الحديث) اى الثابت على ما فى الجامع الصغير بلفظ
 لاسبق الا فى خف او حافر او نصل رواه احمد واهمحاب السنن الاربعة عن ابى هريرة
 رضى الله عنه (او جناح) اى هذا اللفظ (فعرى المهدي) اى من كمال عقله (انه
 كذب) اى فى الزيادة (لاجله فامر بذيح الحمام) قال السخاوى فامر له ببيرة يعنى
 عشرة الاف درهم فلما فى قال اشهد على ففك انه ففاه كذاب ثم ترك الحمام بل امر بذيحها
 وقال انها حملت على ذلك انتهى والظاهر ما روى ان المهدي استحسنة او لا واعطاء عشرة
 الاف درهم فلما ادبر التى فى قلب المهدي انه كذب لاجله فامر بذيح الحمام لكونه سبب الوضوع
 الحديث وكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لكن لم يتعرض له ولم يؤخذ ما اعطاه
 فهذا الحديث مأخوذ باعتبار جزئه الاخير بخلاف السابق فانه موضوع بتمامه
 (ومنها) اى من القران (ما يؤخذ من حال المروى كان يكون مناقضا لنص
 القران) كالتجسيم ٧ (او السنة المتواترة) بخلاف المشهورات وغيرها من الاحاد (او

٢ اى الحمامة

٧ اى الجسمة

الاجماع القطعي) كالاجماع الغير السكوتي المنقول بطريق التواتر بخلاف الاجماع
 السكوتي والمنقول بطريق الاحاد قيل تقييد الاجماع بالقطعي يدل على ان الاجماع
 الظني مثل الذي يثبت بخبر الواحد لا يجعل الخبر المناقض له موضوعا (وصرح
 العقل) لم يذكر القياس صريحا فاما ان يدرج في صريح العقل او يجعل ملايدل
 مناقضة الحديث اياه على كونه موضوعا كالاجماع الظني * وماعدا المتواتر من السنن
 (حيث لا يقبل شئ من ذلك) اي مما ذكر من التعتين والاجماع والعقل (التأويل)
 وكذا ان لم يحتمل سقوط شئ منه على بعض رواته يزول به ذلك واليه اشار ابن
 السبكي في جمع الجوامع فقال وكل خبرا وهم باطلا ولم يقبل التأويل فباطل ونقص
 منه ما يزيل به الوهم قال شارحه وقديمتل له برواية لا يبقى على ظهر الارض
 بعد مائة سنة نفس منقوسة لعدم مطابقته الواقع حيث سقط على راويها منكم وكركة
 اللفظ ان وقع التصريح بانه لفظ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرو بالمعنى وربما
 مجتمع ركة اللفظ والمعنى وذلك ابلغ بل ركافة المعنى كافية في الدلالة على الوضع
 وفساد معناه وكالمجازفة في الوعد والوعيد ومخالفة الشرع (ثم المروى تارة يخترعه
 الواضع) اي يكون المروى كلاما لنفس الواضع وهو اكثر كما يذكره اهل التعاويد
 في اسناد الدعاء (وتارة يأخذه من كلام غيره كبعض السلف الصالح) منها كلمات
 على رضی الله تعالى عنه ومنها موقوفات الحسن حيث قيل في حقه كلامه يشبه كلام
 الانبياء ونحو كلام مالك بن دينار وفضيل بن عياض ومعارف الجنيد وغيرهم (او
 قدماء الحكماء) كالحارث بن كلدة وبقرات وافلاطون (او الاسرائيليات) اي اقاويل
 بني اسرائيل مما ذكر في التوراة او اخذ من علماء ومشايخهم والظاهر ان يقدر
 المضاف في الاولين اي كلام بعض السلف او كلام قدماء الحكماء (او يأخذ) كان حقه
 ان يقول وتارة يأخذ (حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليزوج) بتشديد
 الواو المكسورة اي الاسناد او المفتوحة اي الحديث فهذا الحديث موضوع الاسناد
 لا المتن وقد يذكر كلاما ليس له اصل كما يذكره اهل التعاويد في اسناد دعاء القدح
 ونحو يذكر له اسنادا من اجل رجاله من اعظم المحدثين منتبها اليه صلى الله تعالى
 عليه وسلم او الى احد من اكابر امته كالحضر والحسن البصرى والامام جعفر الصادق
 وقد يذكر في آخره ان من شك في هذا كفر (والحاصل) اي السبب الباعث (على
 الوضع اما عدم الدين كالزنادقة) تمثيل للواضع للاحامل والمضاف محذوف وكذا
 البواقي وهم المبطنون الكفر المظهرون للإسلام والدين لا يتدينون بدين يفعلون
 ذلك اي كوضع الزنادقة استخفا بالدين ليضلوا به الناس فقد قال حماد بن زيد

مطلب
 اكبر امت واحاديث
 الموضوعه ومن
 وضعها

فما اخرج العقبى انهم وضعوا اربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرعنى رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث وهى تحول فى ايدى الناس ذكره السخاوى وقال ابن عدى لما اخذ عبدالكريم بن العوجاه الذى امر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن على ليضرب عنقه قال لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها واحلل ومنهم الحارث الكذاب الذى ادعى النبوة وامثاله وضعوا جملا بل الوفاً من الحديث استخفافا بالدين وتليسا على المسلمين فين نقاد الحديث امرها في ذلك كله ولم يخف عنهم من شأنها ماخفى على غيرهم بحيث لما قيل لابن المبارك هذه الاحاديث الموضوعه قال يعيش لها الجهابذة اى نقاد الحديث وحذاقهم قال الله تعالى انما نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون انتهى وكانه اراد انه من جملة حفظ لفظ الذكر حفظ معناه ومن جملة معانيه الاحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه كما قال تعالى لنين للناس ما نزل اليهم نفى الحقيقة تكفل الله تعالى بحفظ الكتاب والسنة بان يقيم من عباده من يحدد امر دينهم في كل قرن بل في كل زمان والمطاز للموضوعات كثيرة * منها الكتب المؤلفة فى الضعفاء كالكمال لابن عدى بل افردت وبالتألف كتصنيف ابن الجوزى فى الموضوعات ولكن تعقبه العلماء فى كثير من الاحاديث التى ذكرها فى كتابه * وقد جمع شيخ مشايخنا السيوطى والسخاوى بعد الزركشى وغير الاحاديث المشهورة على الالسنه وبينوها بيانا شافيا واطهروا فحرجيها وحكموا بطلان بعضها نقلا واثبا وقد اقتصرنا فى كراسة على احاديث اتفقوا على وضعها وبطلان اصلها وسميته المصنوع فى معرفة الموضوع لا يستغنى الطالب عنه (اوغلبة الجهل كبعض المتعبدين) اى المنتسبين الى العبادة والزهادة وضعوا احاديث فى الفضائل والرقائب كصلوة ليلة نصف شعبان ولبلة الرقاب ونحوها ويتدينون فى ذلك بزعمهم وجهلهم وهم اعظم الاصناف ضرر اعلى انفسهم وغيرهم لانهم يرونه قرينة ويرجون عليه المثوبة فلا يمكن تركهم لذلك والناس يعتمدون عليهم ويركنون اليهم لما نسبوا اليه من الزهد والصلاح ويقتدون بافعالهم ويعتنون بنقل اقوالهم حتى قد يخفى على بعض علماء الامة واكابرهم ثقة واعتماداً على ما نقلوه فيقولون فيما وقعوا فيه ومثال ذلك ما روى عن ابى عصمة نوح بن ابى مريم المروزى قاضى مرو فيما رواه الحاكم بسنده الى ابى عماد المروزى انه قيل لابى عصمة من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن صورة صورة وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال انى رايت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ ابى حنيفة ومعازى محمد بن اسحق فوضعت هذا حسة (او فرط العصبية) اى افراطها وشدة التعصب

مطلب

صلوة رقائق وامثالها

من وضع

الاحاديث بفضائل

القرآن

لذهبهم وقدروى ابن ابى حاتم عن شيخ عن الخوارج انه كان يقول بعدما تاب انظروا
 عن تاخذون دينكم فانا كنا اذا هوينا امر اصيرناه حديثا زاد غيره في رواية
 ويحسب الخير في اضلالكم * ذكر السخاوى وقال الجزرى وقوم وضعوها
 تعصبه وهو كماون ابن احمد الهروى في وضعه * حديث يكون في امتى رجل
 يقال له محمد بن ادريس يكون اضر على امتى من ابليس ولقد رايت رجلا قام يوم
 جمعة والناس مجتمعون قبل الصلوة فابتداء ليورده فسقط من قامته مقيشيا عليه (كبعض
 المقلدين) كما ذكر الواحدى حديث ابى بن كعب الطويل في فضائل السور سورة
 فسورة تبالعلي في تفسيره وقلده غيره في ذكرها في تفاسيرهم كالزحشرى
 واليضاوى وكلامه اخطاؤا ولايتانى ذلك ماوردنى فضائل كثير من السور بما هو
 صحيح او حسن او ضعيف وتكفل بايراده العماد بن كثير في تفسيره والجلال السيوطى
 في كتابه المسمى بالدر المنثور في تفسير المأثور (او اتباع هوى لبعض الرؤساء)
 كما ذكر مثاله في كلام الجزرى وكحديث ابى حنيفة سراج امتى وكزيادة الجناح فيما
 تقدم (او الاعراب) اى الاتيان بحديث غريب يرغب الناس فيه (كقصد الاشتهار)
 اى ليشتهر عند العامة انهم من العلماء الكبار اوليشتهر ذلك الحديث في اهل الديار
 * وذكرفى خلاصة الطيبي ان من الواضمين قوم من السؤال والشحادين يقفون فى
 الاسواق والمساجد فيصنعون على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احاديث باسانيد
 صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الاسانيد * قال جعفر بن محمد
 الطيالسى صلى احمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة فقام بين ايديهما
 قاص فقال حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن معين قال حدثنا عبدالرزاق قال حدثنا
 معمر عن قتادة عن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال
 لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب وريشه من مرجان واخذ
 فى قصته من نحو عشرين ورقة * فجعل احمد ينظر الى يحيى ينظر الى احمد فقال
 انت حدثته بهذا فقال والله ماسمعت به الا هذه الساعة فسكتا جميعا حتى فرغ فقال
 اى اشار يحيى بيده ان تعالى فجاءه متوها لنوال بخيره فقال له يحيى من حدثك بهذا
 فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال انا ابن معين وهذا احمد بن حنبل ماسمعا
 بهذا فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم * فان كان ولا بد من الكذب فعلى
 غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ان ابن معين احمق وما علمته
 الا هذه الساعة قال يحيى وكيف علمت انى احمق قال كانه ليس فى الدنيا يحيى بن
 معين واحمد بن حنبل غير كما كتبت عن سبعة عشر احمد بن حنبل غير هذا قال

مطلب

اول من روى
 الحديث الموضوع
 وقصة فى قاض

فوضع احمد بن حنبل كفه على وجهه وقال دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما
(وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به) اى يعتبر بقوله (الا ان بعض الكرامية)
بتشديد الراء على اللغة المشهورة ذكره السخاوى قيل وهم فرقة من المشبهة نسب
الى عبدالله بن كرام وهو الذى صرح بان معبوده على العرش واطلق اسم الجوهر
عليه تعالى وهم يدعون زيادة الورع والتقوى والمعرفة التامة (وبعض المتصوفة) اى
منهم اومن غيرهم (نقل عنهم اباحة الوضع فى الترغيب) اى فى الطاعة والعبادة
(والترهيب) اى التخويف عن المعصية والبطالة وحاصله ان بعضهم جوزوا وضع
الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس فى الحسنات وزجراً
لهم عن السيئات واستدلوا بما فى بعض الروايات من كذب على متعمد يضل به
الناس فليؤا مقعده من النار واخذوا بمفهومه جواز الكذب عليه صلى الله تعالى
عليه وسلم لقصدا هتداء الناس وقالوا فى الحديث المشهور بدون زيادة ليضل به الناس
ان على للضرر ونحن انما نكذب له وحمى بعضهم على ان المراد به من قال فى حقه
صلى الله تعالى عليه وسلم ساخر او مجنون او شاعر وامثال ذلك (وهو خطأ من فاعله
انشاء عن جهل) لما ذكرنا من الحديث الدال على العموم * واما ما ذكره فهو من
التأويلات الفاسدة بناء على غفلتهم من القواعد الدينية (لان الترغيب والترهيب
من جملة الاحكام الشرعية) وان كان بينهما وبين سائر الاحكام الشرعية فرق من
حيث ان الضعيف معتبر فيهما دون سائر الاحكام مع انه يقدم على الرأى ايضا
عند فقد بقية الادلة (واتفقوا) اى علماء الاسلام من المحدثين وارباب الكلام (على
ان تعمد الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الكبائر) اى من اكبرها
بعد الكفر بالله تعالى * وهذا دليل آخر على كون اباحة الوضع فى الترغيب
والترهيب خطأ او من تمة الدليل الاول بان يكون الاتفاق على ان تعمد الكذب
من الكبائر فى الاحكام الشرعية فى الجواهر قال الذهبى ان كان فى الحلال والحرام
يكفر اجماعا وان كان الترغيب والترهيب لا يكفر عند الجمهور (وبالغ ابو محمد
الجوينى) نسبة الى جوين كزبير كورة بخراسان (فكفر) بالتشديد اى نسب
الى الكفر (من تعمد الكذب) اى مطلقا (على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم)
وهو يحتمل ان يكون زجراً لهم ويدل عليه قول المص وبالغ ويحتمل ان يكون اجتهادا
منه وهو يحتمل الخطأ والمجازفة عن الحدفى المبالغة لاسيما مع مخالفة اجماع ولذا قال ولده
امام الحرمين هذازلة من الشيخ (واتفقوا على تحريم رواية الموضوع) اى اذا علم
انه موضوع (الامقرونا بيانه) اى الاتقلا متصلاً بيان كونه موضوعاً (لقوله صلى

الله تعالى عليه وسلم من حدث عنى بحديث (يستوى فيه الترغيب والترهيب وغيرها
 (يرى) بفتح الياء اى يعتقد او يضمها وهو ابلغ اى يظن (انه كذب) بفتح
 وكسر يعنى ولم يتعين انه كذب (فهو احد الكاذبين) ضبط بصيغة الجمع والثنية
 (اخرجهم مسلم) وافاد ان غيره من الاحاديث الضعيفة التى يحتمل صدقها يجوز روايتها
 فى الترغيب والترهيب والفضائل من غير بيان ضعفه ﴿ و ﴾ القسم ﴿ الثانى ﴾
 (من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب هو) ﴿ المتروك ﴾
 جعله قسما مستقلا وسماه متروكا لان اتهام الراوى بالكذب مع تفرد لا يسوغ الحكم
 بالوضع ﴿ والثالث ﴾ لف يجهى نشره ﴿ المنكر على رأى ﴾ بالتوين فى المتن وبتركة
 فى الشرح لاضافته الى (من لا يشترط فى المنكر قيد المخالفة) واما المنكر الذى فيما سبق
 فى مقابلة المعروف فانه على رأى شرط المخالفة وحاصله ان ما يكون الطعن فيه بسبب
 كثرة الغلط لا يكون منكراً اى على ذلك الراوى الاعلى رأى من لا يشترط فى المنكر
 مخالفة الثقة للضعيف كما تقدم واما من يشترط فيه ذلك فلا ﴿ وكذا ﴾ اى على ذلك
 رأى (الرابع والخامس) ﴿ (فمن فحش غلظه) نشر مرتب ومن تعليدي فهو
 راجع الى الثالث (او كثرت غفلته) الى الرابع (او ظهر فسقه) الى الخامس وفيه
 ان الظهور معتبر فى الجمع فما وجه التخصيص (فحديثه منكر) ﴿ ثم الوهم ﴾ اى رواية
 الحديث على سبيل التوهم وذلك قديقع فى الاسناد وهو الاكثر وقديقع فى المتن
 مثل ادخال حديث فى حديث آخر والاول قديقدح فى صحة الاسناد والمتن جميعا
 لما فى التعليق بالارسال واشتباه الضعيف بالثقة مثل ان يجهى الحديث باسناد موصول
 ويجهى ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقديقدح فى صحة الاسناد
 خاصة من غير قدح فى صحة المتن ومثاله ما رواه النقاة كيعلى بن عبيد عن سفيان الثورى
 عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البيعان بالخيار
 الحديث فهذا اسناد متصل ينقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح والمتن على
 كل حال صحيح والملة فى قوله عن عمرو بن دينار وانما هو عبدالله بن دينار وهكذا
 رواه الائمة من اصحاب سفيان عنه فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبدالله بن دينار
 الموافق له فى اسم ابيه الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة (وهو القسم السادس وانما
 افصح به) اى عبر عنه باسمه الصريح ولم يقل والسادس (لطول الفصل) اى
 بابه والبحث فيه وهو مقتضى للاهتمام به كفى الاقسام الاتية ولذا ايضا عطف ثم
 الدال على التراخي اشارة الى ان التراخي بحسب الرتبة فاندفع ما قيل ان طول الفصل
 انما هو فى الشرح لافى المتن وايضا يندفع بانه قدع بعدما فى المتن طولاً ايضا فالمراد

بالفصل الفاصلة بين قوله فيما سبق او وهم وبين قوله ﴿ ان اطلع ﴾ بصيغه المجهول
 ﴿ عليه ﴾ (اى على الوهم) واما ان لم يطالع عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب
 الطعن مشترك في انه من مالم يطالع عليه فهو مقبول في الاطلاع يجعل موجبا للطعن
 فلا وجه للاختصاص الاطلاع بالسادس ﴿ بالقرائن ﴾ (الدالة على وهم راويه)
 المنبهة للعارف عليه بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفاء
 بغلبة الظن او بتردد لعدم ترجيح احد الطرفين فيتوقف في الحكم بالصحة وعدمها
 واما اذا لم يطالع عليه بما ذكر من القرائن فالظاهر السلامة من الجرح فهو من
 اقسام المقبول (من وصل مرسل) من بيانية للقرائن (او منقطع) عطف على
 مرسل (او ادخال حديث في حديث) عطف على وصل (وكذا او نحو ذلك من
 الاشياء القادحة) كارسال موصول او وقف مرفوع قال السخاوى كابدال راو ضعيف
 بثقة كما اتفق لابن مردويه في حديث موسى بن عقبة عن عبدالله بن دينار عن
 ابن عمر رفعه ان الله اذهب عنكم غيبة الجاهلية فانه قال ان راويه غلط في تسمية
 موسى بن عقبة وانما هو موسى بن عبيدة وذلك ثقة وابن عقبة ضعيف انتهى وغيبة
 الجاهلية بضم مهملة وكسرها وتشديد موحدة ثم ياء مشددة فعولة او فعيلة وهي
 الكبر على مافي النهاية وقال شارح مثاله ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد
 بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن انس بن مالك انه حدثه
 قال صليت خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان رضى الله
 تعالى عنهم وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم
 في اول قراءة ولا في آخرها ثم رواه من رواية الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحق
 بن عبدالله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يذكر ذلك وروى في الموطاء عن حميد
 عن انس رضى الله عنه قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم
 وعن سائر الصحابة اجمعين فكلهم لا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم وزاد الوليد ابن
 مسلم عن مالك به صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ابن عبدالبر
 وهو عندهم خطأ وحديث انس قد اعلمه الشافعي فيما ذكره البيهقي في المعرفة
 (وتحصل معرفة ذلك) اى الوهم (بكثرة التبع) اى النظر في رجال الاسانيد
 واختلافات المتون ﴿ وجمع الطرق ﴾ اى الاسانيد المشتملة على المتون واستقصائها
 من الجامع والمسانيد والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم واثقائهم ليحصل
 الترجيح بذلك ويعلم انه موصول او مرسل او نحوها ورواية غيرهم على سبيل التوهم
 فقد روى عن على بن المدينى انه قال الباب اذ لم يجتمع طرقه لم يتبين خطأؤه ﴿ فهذا ﴾

(هو) ﴿ المعلن ﴾ فيه مسامحة فان ما فيه الوهم هو المعلن وقد وقع في عبارة كثير من المحدثين كالبخارى والترمذي وابن عدى والدارقطنى * وكذا في عبارة المتكلمين والاصوليين تسمية بالمعلول * ورواه ابن الصلاح بان ذلك مرزول عند اهل اللغة والعربية لان المعلول من عله بالشراب اى سقاها مرة بعد اخرى وهو غير ملائم وسماه معللا قال العراقي الاجود في تسمية المعل وكذا وقع هو في عبارة بعضهم واكثر عباراتهم في الفعل اعله فلان يكذا وقياسه معل * قال الجوهرى لا اعلك الله ٦ بعلة اى ما اصابك بمصيبة واما عله * فانما يستعمله اهل اللغة بمعنى الهام بالشئ وشغله به من تعليل الصبي بالطعام * قال السخاوى وما يقع من استعمال الحديث له حيث يقولون عله فلان فعلى طريق الاستعارة انتهى وكان وجه الشبه الشغل فان الحديث يشغل بما فيه من العلل هذا والعلة عبارة عن اسباب خفية غامضة قاذحة في صحة الحديث فالحديث المعلن هو الذى اطلع على علة تقدر في صحته مع ان ظاهره السلامة ليس المخرج مدخل فيها لكونه ظاهر السلامة (وهو) اى هذا النوع من (اغرض انواع علوم الحديث وادقها) عطف تفسير اى اخفاءها دركا وادقها ادراكا قيل ومن اشرفها حتى قال ابن المهدي لان اعرف علة حديث واحد احب الى من ان اكتب عشرين حديثا ليس عندي (ولا يقوم به) اى يعلم هذا الفن الغامض حق القيام به (الامن رزقه الله تعالى فهما تاقبا) اى مضيئا مدركا (وحفظا واسعا) اى شاملا للاسانيد والمتون (ومعرفة تامة) اى كاملة (بمراتب الرواة) في العدالة والضبط وغيرها (وملكة قوية) اى مهارة راسخة وحذاقة نابذة (بالاسانيد والمتون) اى باختلا فهما واستيفاء العلم بهما واستقصائهما (ولهذا) اى ولكون هذا الفن اغرض الانواع اول عدم القيام به الامن رزقه الله تعالى ووقعه وقيل ما هم (لم يتكلم فيه الا قليلا من اهل هذا الشأن) اى مع ان شأنهم كلهم ان يتكلموا فيه ويحكموا بما يقتضيه (كعلى بن المديني) بالياء (واحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن شيبة وابى حاتم) وفي نسخة بزيادة الرازى (وابى ذرعة) بضم الزاء (والدارقطنى) ومرضبطه (وقد) للتعليل (يقصر عبارة المعلن) بكسر اللام اى الناقد الناظر في علة الحديث المعلن (عن اقامة الحججة على دعواه) بان يعلم ان في الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه (كالصير في ٧ في نقد الدينار والدرهم) قال ابن مهدي انه الهام لوقلت له من اين قلت هذا لم تكن له حجة وكفى لمن لا يهتدى الى ذلك هذا واعلم ان بعضهم يطلق العلة على غير المعنى المذكور ككذب الراوى وفسقه وغفلته وسؤ خفظه ونحوه من اسباب تضعيف الحديث كالتدليس والترمذي

٦ لا اعلك الله اى
صانك بعلة شئ

٧ اى الصراف شئ

سمى النسخ علة قال البخاري فكانه علة مانعة من العمل لا الاصطلاحية ﴿ ثم الخالفة ﴾ (وهو القسم للسابع) ﴿ ان كانت ﴾ (واقعة) اشارة الى ان خبر كان مقدر في المتن كما اشارة الى ان الباء في المتن بسببه في قوله ﴿ به ﴾ (بسبب) ﴿ تغييره السياق ﴾ (اي سياق الاسناد) اشار الى ان اللام لامعهد او بدل من المضاف اليه كقوله تعالى ﴿ فان الجنة هي المأوى ﴾ ثم اعترض بانه ان اريد بتغيير سياق الاسناد تغيير باعتبار نفسه لافي المتن يلزم ان لا يندرج فيه القسم الرابع والشق الثاني من القسم الثالث وان اريد تغييره اعم من ان يكون باعتبار نفسه ومتعلقه وهو المتن والحديث يندرج فيه مدرج المتن ايضا ودفع بان يقال اراد بمدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او يقال ما يكون في اسناده ومنتبه تغيير فهو باعتبار الاول مدرج الاسناد وباعتبار الثاني مدرج المتن (فالواقع) اي الحديث الثابت (فيه ذلك التغيير) وبه يندفع المساحة الواقعة في المتن ﴿ هو ﴾ على ما في نسخة ﴿ مدرج الاسناد ﴾ وانما سمي به لان المغير ادخل خلل في الاسناد فالاسناد مدخيل فيه واعلم ان تفسير مدرج الاسناد بظاهره يشمل مقابلاته الآتية غير ما يليه من التقديم والتأخير وزيادة الراوي وابداله وتغيير حرف او حروف فلا يصح المقابلة كما يدل عليه لفظ او اللهم الان يخص هذا التغيير على وجه لا يشملها باستعانة الالسياق (وهو اقسام) اي اقسام اربعة وهو لا يختص عقلا فيها فانحصاره فيها استقرائي والاستقراء غير معلوم (الاول ان يروي جماعة الحديث) فيه مساححة اذ حق العبادة ما يرويه جماعة (بالاسانيد المختلفة) وكذا في الباقي (في يرويه عنهم راو) اي مطعون بالخالفة (فيجمع) اي الراوي (لكل) كلهم يعني جميع تلك الجماعة (على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولايين الاختلاف) اي اختلاف الاسانيد وحاصله انه يسمع الراوي حديثا عن جماعة مختلفين في اسناده فيرويه عنهم باتفاق ولم يبين الاختلاف مثاله حديث رواه الترمذي عن بنديار عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل عن عمرو بن شرجل قال قلت يا رسول الله اي الذنب اعظم الحديث هكذا رواه محمد بن كثير المعبدي عن سفيان فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والاعمش لان واصل لم يذكر فيه عمراً بل رواه عن ابي وائل عن عبدالله واما ذكره فيه منصور والاعمش فوافق روايته بروايتها وقديين الاسانيد معا يحيى بن القطان في رواية عن سفيان وفضل احدها عن الآخر كما رواه البخاري في صحيحه في كتاب المحاريب عن عمر بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعمش كلاهما عن ابي وائل عن عمرو عن

سفيان عن واصل عن ابي وائل عن عبدالله من غير ذكر عمرو بن شرجيل (الثاني ان يكون المتن عند راوي) اي باسناد واحد كما يدل عليه بعيد هذا بالاسناد الاول فصيح الاستثناء بقوله (الاطرفا) اي اعضاء (منه فانه) اي الطرف (عنده باسناد آخر فيرويه راو عنه تاماً بالاسناد الاول) وهذا هو المطعون بالخالف للثقات مثاله حديث رواه ابو داود من رواية زائدة وشريك ورواه النسائي من رواية سفيان بن عيينه كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي وائل بن حجر في صفة صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم * وقال فيه ثم جثتم بعد ذلك في زمان برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب * قال موسى بن هارون وذلك عندنا وهم فقوله ثم جثتم ليس هو بهذا الاسناد * وانما هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهله عن وائل وهكذا رواه متينا زهير بن معاوية وابو بدر شجاع بن الوليد فيز اقصته تحريك ايدي من تحت الثياب وفصلاها من الحديث وذكر اسنادها كما ذكرنا (ومنه) اي من من قبيل القسم الثاني (ان يسمع الحديث من شيخه) اي بلا واسطة كما هو المتبادر من العبارة (الاطرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة) الاظهر ان يقول بدله فيسمعه عن من سمعه من شيخه (فيرويه) اي الحديث (عنه) اي عن شيخه (فاما) اي من عن استثناء الطرف (بخذف الواسطة) مع انه لم يسمع الطرف الا بواسطة وهذا هو المطعون بالخالف (الثالث ان يكون عند الراوي متان مختلفان باسنادين مختلفين) اما عن صحابين او عن واحد فقط (فيرويها) معا كاملين او مختصرين او احدهما مختصرا دون الاول (راو عنه مقتصرا على احد الاسنادين) هذا هو المطعون بالخالف (او روى) اي راو (احد الحديثين) اي المختلفين ليظهر الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني فاللام للعهد باسناده الخاص به لكن يزيد فيه اي في احد الحديثين (من المتن الآخر) اي وله اسناد آخر (ماليس في الاول) اي في الحديث الاول المتن الاول وهو المذكور بقوله احد الحديثين فهو من وضع الظاهر موضع ضميره ومثاله حديث رواه سعيد بن ابي مرثد عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوا مدرجة في الحديث ادرجها ابن ابي مرثد من حديث آخر لما لك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني (الرابع ان يسوق) اي

مطلب
حديث اياكم والظن

راوا ومحدث (الاسناد) اى اسناد حديث فقط (فيعرض له عارض) اى فلا يذ كر
 متن الحديث لما يقطعه عنه قاطع (فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سعه)
 اى ذلك الراوى وهو المظنون بالخالفه (ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه
 عنه كذلك) اى على انه متن ذلك الاسناد وبهذا التقرير الموافق لتحرير السخاوى
 يظهر منه انه لا ذكرك لمتن الحديث فى القسم الرابع من مدرج الاسناد فلا يصرق تعريف
 مدرج المتن عليه فلا يرد عليه ما قبل من ان تعريف مدرج المتن غير مانع لدخول اقسام
 الرابع من مدرج الاسناد فيه (هذه) اى الوجوه الاربعة (اقسام مدرج الاسناد)
 اما الثلاثة الاول فظاهر واما الاخير فتغيير السياق فيه باعتبار ان سياق الاسناد يقتضى
 ان يذ كر الحديث بعده لا كلاماً من قبل نفسه (واما مدرج المتن فهو ان يقع فى المتن
 كلام) اى وليس له اسناد (ليس منه) اى ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن وحاصله
 ان يذ كر الراوى صحابياً او غيره كلاماً لنفسه او غيره فيرويه من بعده متصلاً بالحديث
 من غير فصل يتميز عنه بان يعزوه لقائله صريحاً او كنايةً فيتوهم من لا يعرف حقيقة
 الحال انه من الحديث وحقيقة على ما صرح به السخاوى اضافة الشئ لغير قائله * قال
 محش هذا التعريف لمدرج المتن اعم من تعريف الخارج من عبارة المتن اذ قوله كلام ليس
 منه اعم من ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة * ومن بعدهم الان ينحصر
 بكلام غيره وانما ذكر هذا الكلام ليفرق بين مدرج المتن ومدرج الاسناد من القسم
 الرابع * وحاصله ان القسم الرابع من مدرج الاسناد يكون بتمامه مما يظن انه حديث مستقل
 واما مدرج المتن فيظن انه جزء من الحديث (فتارة يكون) ادراج المتن (فى اوله)
 مثاله مارواه الخطيب من رواية ابى قطن وشبابه فروياه عن شعبة عن محمد بن زياد عن
 ابى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسبعوا الوضوء ويل
 للعقاب من النار فقوله اسبعوا الوضوء من قول ابى هريرة وصل بالحديث فى اوله كذلك
 ورواه البخارى فى صحيحه عن آدم بن اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة
 رضى الله عنه قال اسبعوا الوضوء فان ابالقاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للعقاب من النار
 قال الخطيب وهم ابو قطن وشبابه فى روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سبقنا وذلك
 ان قوله اسبعوا من كلام ابى هريرة وقوله ويل للعقاب من النار من كلام النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم (وتارة يكون فى اثنائه) مثاله مارواه الدارقطنى فى سننه من
 رواية عبد الحميد ابن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن يسرة ٧ بنت صفوان قال
 سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من مس ذكره او اثنيته اورفغه ٨
 فليتوضأ قال الدارقطنى كذا رواه عبد الحميد عن هشام وهم فى ذكر الاثنيين والرفغ

مطلب

مدرج المتن فهو ان

يقع فى المتن كلام

ليس منه

٧ عن يسرة نسخته

٨ الرافع بالضم الابط

وما حول فرج

المرأة

وادرجه ذلك في حديث بسرة قال والمحفوظ ان ذلك من قول عمرو انتهى * وفي النهاية من السنة تنف الرفعين اى الابطين واذالتق الرفعان وجب الغسل اى اصول الفخذين والراء تضم وتفتح انتهى والظاهر ان المعنى الثانى هو المراد هنا (وتارة يكون فى آخره) مثاله ماروى ابو خيشمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحرب عن القاسم بن بخيرة عن علقمة عن عبدالله بن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علمه التشهد فى الصلوة فقال قل التحيات لله فذكر حين قال (اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد كذا رواه ابو خيشمة فادرج فى الحديث قوله فاذا قلت الخ وانما هو من كلام ابن مسعود لامن كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن الدليل عليه ان الثقة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن ابن الحرب المذكور هكذا وافق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرها فى روايتهم عن الحسن بن الحرب المذكور هكذا وافق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرها فى روايتهم عن الحسن بن حرب على ترك هذا الكلام فى آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شيابة عن ابى خيشمة فوصل ايضا (وهو) اى ما يقع فى الاخر هو (الاكثر) اى وقوعا واستعمالا فيكون بمعنى الاشهر (لانه يقع بعطف جملة على جملة) يعنى وهو حينئذ يكون غالبا فى الاخر وبه اندفع * ما قال محش وفيه ان الظاهر انه دليل لقوله اكثر ويرد عليه انه الاخر انما يكون بعطف كلام مستقل على آخر. مثله بل ربما يكون بعطف مفرد على مفرد بل بلا عطف * ولو سلم ان الاخير يقع بعطف الجملة على الجملة ولا يقع مع ان الاول والثانى يقعان بعطف الجملة ايضا انتهى * وانما قلنا بوقوع العطف حسب مفرد او بدون العطف فلا نسلم ان الواقع بعطف الجملة يدل على الاكثرية الغالب فى الواقع لانه حينئذ يمكن استقلاله من اللفظ السابق فيتميز من لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان بغير جملة * ولهذا قال ابن دقيق العيد انما يكون الادراج باللفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ السابق واستشكل اى ابن دقيق على الاولين فقال * وما يضعف ان يكون مدرجا فى اثناء لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاسيما ان كان مقاما على اللفظ المروى او معطوفا عليه بواو العطف كما لو قال من مس انبيه وذكره فليتوضا بتقديم لفظ الاثنى على الذكر فهنا يضعف الادراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالقائل الذى هو من لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم * وقال المص لا مانع من الحكم على ما فى الاول والاخر او الوسط بالادراج اذا قام الدليل المؤثر غلبة الظن * او بدمج موقوف * اى او كانت المخالفة بسبب دمج واظهر لفظه كانت

في الشرح في الاقسام الآتية دون هذا طول العهد هناك في القاموس درج مشى
 والمدرج للسلك ودمج دخل في الشيء واستحكم فيه انتهى والظاهر انه تفنن في العبارة
 * والتحقيق ان الدمج ادخل في الحفاء من المدرج كان المزج ادخل منهما في المخالفة
 بحيث يصير للمزج والممزوج كشيء واحد بحيث لا يمكن التفرقة بينهما اصلا (من كلام
 الصحابة) من بيانية لموقوف (او من بعدهم) بفتح الميم عطفا على الصحابة وفيه تسامح
 من باب عموم المجاز والا فالوقوف هو ما يروى عن الصحابة لا من بعدهم فان قلت قد
 يطلق الموقوف على ما يروى عن غير الصحابة قلت انما يطلق عليه مقيدا. فيقال حديث
 كذا وقف فلان على عطاء او على طاووس واما اذا اطلق فيخص بالصحابة ﴿ برفوع ﴾
 متعلق بدمج (من كلام النبي) اي من (حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم) اي قولاً
 او فعلاً (من غير فضل) اي تمييز وتفرقة بين الموقوف والمرفوع بما يدل على مغايرتهما
 قال المص الباء تحتمل ان يكون بمعنى من او بمعنى مع وقال تليذه اما استعمالها بمعنى
 مع فورد نحو اهبط بسلام وقد دخلوا بالكفر واما بمعنى من فلم اقف عليه * قلت
 قد ورد في قوله تعالى يشرب بها عباد الله وقد جعلها صاحب القاموس بمعنى التبويض
 * وكذا ذكره المعنى لكن الاظهر ان الباء هنا بمعنى في لما في القاموس من ان الدموج
 هو الدخول في الشيء (فهذا هو) ﴿ مدرج المتن ﴾ سمي به لانه ادرج في المتن شيء
 فهو مدرج فيه ثم حذف الجار واوصل الفعل ويدل عليه قوله فيما بعد بما ادرج فيه
 (ويدرك الادراج) اي يعرف باربعة اشياء (بورود رواية مفصلة) بكسر الصاد
 اي مينة (للقدر المدرج بما) اي من حديث (ادرج فيه) اي المدرج اوفيه نائب الفاعل
 ومثاله ما ذكر آفا من شبابة رواه عن ابي خيثمة ففصله (او بالتصريح) اي بالتصريح
 (على ذلك) اي الادراج او المدرج (من الراوى) اي نفسه كحديث ابن مسعود
 سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من جعل لله نداء دخل النار وقال اخرى
 اقولها ولم اسمعها منه من مات لا يجعل لله نداء دخل الجنة (او من بعض الأئمة المطلعين)
 اي على ذلك كحديث التشهد (او باستحالة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
 ذلك) وهو اعلاها كوددت انى شجرة تعضد والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل
 الله وبرامى لاحببت ان اموت وانا مملوك * واعلم ان ما ذكر من الوجود الاربعة لمعرفة
 الادراج غير مختص بادراج المتن الاربعة كما لا يخفى على المتأمل الكامل في كلامه (وقد
 صنف الخطيب في المدرج كتابا) اي عظيم شهيروا سماء الفصل للوصل المدرج في النقل
 (ولخصته) اي اختصرته بخلاف الزوائد مرتبا على الابواب مع زيادة علل وعزو
 (وزدت عليه) اي على الملخص وهو خلاصة الفوائد (قدر ما ذكر في مرتين او)

اى بل (اكثر) وسماه تقريب المنهج بترتيب المدرج (والله الحمد) اى على هذه الزيادة
 طلبا للمزيد واعلم انهم قالوا الادراج باقسامه حرام لما فيه من التليس والتدليس وان
 كان بعضه اخف من بعض كتفسير لفظة غريبة مثل المزينة والمخبرة والرابا ونحوها
 بما فعله الزهرى وغيره من الأئمة * بل لا يظهر التحريم في مثله لاسيما في المتفق عليه
 وقول ابن السمعاني وغيره والمتعمد له ساقط العدالة ويمن يحرف الكلمة عن مواضعه
 وهو ملحق بالكذا بين يحمل على ما عداه * وقد ذكرنا من المص ومن ابن دقيق
 العيد ما يدل على جوازها في الجملة ﴿ او ﴾ ان كانت المخالفة ﴿ بتقديم وتأخير ﴾
 (اى فى الاسماء) اى غالبا لقوله بعيد هذا وقد يقع انقلاب في المتن ايضا واما ما قاله شارح
 لعله قيده لما انه بصدد بيان الطعن في الراوى فغير صحيح لان الطعن في المرورى طعن
 فى الراوى طعن فى المرورى بل هذا دون ذلك از قد يوجد المرورى صحيحا مع كون الراوى
 مطعونا (كمره بن كعب وكعب بن مرة) بضم ميم وتشديد راه اراد مثلا يكون الواقع
 فى الاسناد كعب بن مرة فيغلط الراوى ويقول بدله مرة بن كعب فهو سهو وغلط
 من الراوى وانما نشاء هذا الوهم منه (لان اسم احدهما اسم ابى الآخر) ﴿ فهذا ﴾ اى
 ما وجد فيه ذلك التقديم والتأخير (هو) ﴿ المقلوب ﴾ اى قسم من اقسامه واما ما قال شارح
 من ان المقلوب ما يكون اسم احد الراويين اسم ابى الآخر مع كونهما من طبقة واحدة
 فيجعل الراوى سهوا ما هو لاحدهما لآخر كذا ذكره السخاوى فى شرح التقريب
 فالمص ترك قيد طبقة واحدة وقيد السهو فاعتراضه مدفوع لانه اراد ما يعمهما فالترك
 اولى كالا يخفى ويحمل كلام السخاوى على قسم من اقسام لان المقلوب منحصر فيه
 لظهور بطلانه كاسيأتى من بيان (وللخطيب فيه) اى فى هذا النوع المسمى بالمقلوب
 (كتاب) بغير تنوين مضاف اليه (رافع الارتباب) فى المقلوب من الاسماء والانساب
 وهو اسم كتاب للخطيب ذكره الجزرى واما ما ذكره شارح فى قوله كتاب اى سماه
 مفخم فبنى على انه منون وان التنوين للتعظيم * وقد عرفت ما فيه وللمقلوب اقسام
 آخر ادرج بعضها فى قسم الابدال كاسيأتى لما انه انسبه قال شارح وبين بعضها فى ضمن
 بيانه * وترك بعضها وهو ان يكون الحديث مشهورا براوى فيجعل مكانه راو آخر
 فى طبقة ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه كحديث مشهور بسالم فجعل مكانه نافع ومن
 كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو والنصيبى واسماعيل بن ابى حنيفة اليسع
 وبهلول بن عبد الكندى قلت كل الصيد فى جوف القرى فانه يصدق عليه الابدال مع
 اختلاف الاغراض (وقد يقع القلب فى المتن) اى فى نفسه واثنايه (ايضا كحديث ابى
 هريرة عند مسلم) فسلم رواه عن ابى هريرة رضى الله عنه مقلوبا وعن غيره على الاصل

ولو قال في بعض طرق مسلم لكان اوضح (في السبعة) اى في شانهم (الذين يظلمهم الله في ظل عرشه فيه) اى في ذلك الحديث باعتبار بعض الفاظه اوفى مسلم باعتبار بعض طرقه (ورجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا يعلم يمينه ماتنفق شماله فهذا) اى هذا الحديث (بما انقلب) اى امته (على احد الرواة وانما هو) اى المتن الصحيح (حتى لا تعلم شماله) اى يسار المنفق على ارادة غاية المبالغة في الاخفاء او المراد به من على شماله بذكر المحل و ارادة الحال تجوزا كقوله تعالى تجرى من تحتها الانهار في وجه (ماتنفق يمينه) اذ المعلوم من السنة اضافة الاعطاء الى اليمين (كما في الصحيحين) اى كما في طرق البخارى وبعض طرق مسلم فلا ينافى ما سبق انه عند مسلم ﴿ او ﴾ (كانت المخالفة) ﴿ زيادة راوية ﴾ (في اثناء الاسناد ومن لم يزلها اتقن ممن زادها) قوله اتقن من الاتقان كما يفيد من الافادة وابلغ من المبالغة اى اكثر اتقاناً و اقامة مبالغة و افعال التفضيل مما مضىه على اربعة احرف عند سيويه قياس وعند غيره سماع كذا في الموشح ﴿ فهذا ﴾ (هو) ﴿ المزيد في متصل الاسانيد ﴾ وهو ان يزيد الراوى في اسناد حديث رجلا او اكثر وها منه وغلطاً مثاله ما روى عن عبدالله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسر بن عبدالله قال سمعت ابا ادريس يقول سمعت واثلة بن الاسقع يقول سمعت ابا مرثد الغنوى يقول سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر سفيان و ابى ادريس في هذا زيادة و وهم اما ابو ادريس فنسب الوهم فيه الى ابن المبارك لان جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة ولم يذكر ابو ادريس بين بسر و واثلة وصرح بعضهم بسماع بسر من واثلة * قال ابو حاتم الرازى كثيراً ما يحدث بسر عن ابى ادريس فوهم ابن المبارك وظن ان هذا ممر واه عنه واثلة وليس كذلك بل هو مما سمعه بسر من واثلة واما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك لان جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر بلا واسطة وصرح بعضهم بالفظ الاخبار بينهما (وشرطه ان يقع التصريح بالسماء) اى في رواية من لم يزلها (في موضع الزيادة) لكن ترجح جانب الحذف بقريئة دالة على الوهم كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة الجزرى في الهداية فاندفع * ما قال بعضهم فيه انه على تقدير التصريح بالسماع لا يتعين المزيد لجواز ان يكون الراوى سمع من رجل وهو من شخص ثم سمع ذلك الراوى من ذلك الشخص نفسه * واما قول شارح هو ان يحكى رواية بواسطة راويين اثنين واخرى بحذفه مع التصريح في كل منهما بالسماع فغير صحيح لما سبق (والا) اى وان لم يقع التصريح بالسماع

المذكور (فتى كان منغياً) بصيغة المفعول وهي صيغة مصنوعة لاموضوعة كالبسملة
والحمدلة اى فتى كان الاسناد بلفظ عن فلان عن فلان (مثلا) اى ونحوه مما يحتمل
عدم الاتصال (ترجحت الزيادة) فعلم ان حديث الثقة كان منقطعا بالامتصلا وان كان
محملا قيل هذه الزيادة فان قيل ان كان السند الحالى عن الزائد بلفظ عن احتمل
ان يكون مرسلًا وان كان بلفظ السماع ونحوه احتمل ان يكون سمعه مرة عن
رجل عنه ثم سمعه منه فلا يتحقق لوهم فالجواب ان الظاهر من مثل هذا ان يذكر
السماع عين فلما لم يذكرها حمل على الزيادة * وايضا قد يوجد قرينة تدل على انه وهم
كما ذكرناه عن ابى حاتم وهو المفهوم من المقدمة فالزيادة ح مرادف الغلط والسهو خارج
عما يقال من ان زيادة الثقة مقبولة * واما قول شارح ترجحت الزيادة ويعمل بالاسناد
المثبت ويجعل الآخر منقطعا او مرسلًا او نحو ذلك لان زيادة الثقة مقبولة كما سبق فردود
﴿ او ﴾ (ان كانت المخالفة) ﴿ بابداله ﴾ (اى الراوى) اشار الى ان الابدال مضاف
الى الفاعل والمفعول محذوف اى الشيخ المروى عنه او بعضا من المروى فيكون شاملا
المضطرب المتن ايضا قال تليذه اى بابدال الشيخ المروى عنه كان يروى اثنان حديثا
فيرويه احدهما عن شيخ والآخر عن آخر ويتفقا فيما بعد ذلك الشيخ * وقال السخاوى
كان يروى اثنان او اكثر رواه واحد مرة على وجه واخرى على آخر مخالف له
﴿ ولا مرجح ﴾ (لاحدى الروايين على الاخرى) واما ان ترجحت احدهما
بان يكون راوئيهما احفظ او اكثر صحبة للمروى عنه او غير ذلك فالحكم للراجحة
ولا يكون ح مضطربا ﴿ فهذا ﴾ اى ما وقع فيه ذلك هو ﴿ المضطرب ﴾ بكسر الراء
اسم فاعل من اضطرب كما ذكره السخاوى (وهو) اى الاضطراب (يقع فى الاسناد
غالبا) ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفا لاشعاره بانه لم يضبط على ما ذكره الجزرى
(وقد) للتقليل (يقع فى المتن) اى فقط (لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث
بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف فى المتن دون الاسناد) استدراك عما يتوهم انه
يجوز ان يكون قليلا فى نفسه وكثيرا باعتبار حكم المحدث به * فاندفع ما قيل ان
التقليل يفهم من قوله غالبا وكذا من قد فى قوله وقد يقع فى المتن فلا يحسن استعماله
قال التلميذ قوله قل ان يحكم المحدث الح لان تلك وظيفة المجتهد فى الحكم انتهى
* وفيه ان المحدث من جملة المجتهدين بل ربما يعتمد بعض المجتهدين على حكم المحدث
فى الحديث بالصحة وعدمها هذا ومثال المضطرب فى الاسناد مارويناه فى سنن ابى
داود وابن ماجه من رواية اسمعيل بن امية عن ابى عمرو بن محمد بن حريث عن
جده حريث عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صلى احدكم

فليجمل شيئه تلقاه وجه الحديث * وفيه فاذا لم يجد عصاً بنصبها بين يديه فليخط
 خطا وقد اختلف فيه على اسمعيل اختلافا كثيرا فرواه بشر بن الفضل وروح بن
 القسم عن اسمعيل هكذا ورواه سفیان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريث عن
 ابيه عن ابي هريرة * ورواه حميد بن الاسود عن اسمعيل عن ابي عمرو بن محمد بن
 حريث بن سليم عن ابيه عن ابي هريرة رضى الله عنه * ورواه وهيب وعبد الوارث
 عن اسمعيل عن ابي عمرو بن حريث عن جده حريث * وقال عبدالرزاق عن ابن
 جريح سمع اسمعيل عن حريث ابن حمار عن ابي هريرة وفيه من الاضطراب اكثر
 من هذا * قال ابن عينة لم يجد شيئا نشده هذا الحديث * ومثال المضطرب في المتن
 حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت اوسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الزكوة
 فقال ان في المال لحقاسوى الزكوة * فهذا الحديث قد اضطرب لفظه ومعناه * فرواه
 الترمذى هكذا من رواية شريك عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة * ورواه
 ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكوة * فهذا الاضطراب
 لا يَحتمل التأويل * وقول البيهقي لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني اسناداً مردود بما رواه
 ابن ماجه هكذا ذكره الجزرى * لكن قوله لا يقبل التأويل فيه بحث اذ يمكن حمل
 النفي على الحق الواجب الشرعى والاثبات على الوجوب العرفى من الضيافة * واعادة
 المال عون او المال في النفي يراد به المعهود الذى يجب فيه الزكوة وفي الاثبات جنس
 المال الذى يجب فيه نفقة ذوى الارحام ونحوها مع ان القاعدة المقررة ان الاثبات
 مقدم على النفي عند المعارضة * ويقرب منه قوله تعالى (وآتى المال على حبه ذوى
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلوة وآتى
 الزكوة) قال البيضاوى يَحتمل ان يكون المقصود منه ومن قوله وآتى المال الزكوة
 المفروضة ولكن الفرض من الاول بيان مصارفها ومن الثانى اداؤها والحث عليها
 * ويحتمل ان يكون المراد بالاول نوافل الصدقات او حقوقاً كانت في المال سوى الزكوة
 انتهى * ويؤيد الاخير ما روى ابن ابي حاتم انه قال عليه الصلوة والسلام في المال حق سوى
 الزكوة ثم قرئ ليس البر الى قوله في الرقاب وقد * قال ابن الصلاح وقد يقع
 الاضطراب في المتن وهو ما اختلف الروايات فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم
 على وجه آخر محالفا له ولا يترجح احدى الروايتين على الاخرى * ولا يمكن الجمع
 بينهما فان ترجحت بان يكون راويها احفظ او اكثر صحة للمروى عنه سيما اذا
 كان ولده او قريبه او مولاه او بلديه او غير ذلك من وجوه الترجيح المعتمد ككونه
 حين التحمل بالغاً او سماعه من لفظ شيخه فالحكم للراجح ولا يكون الحديث حينئذ

مضطرباً وكذا ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبراً باللفظين فاكثراً
عن معنى واحد او يمتثل كل منهما على حالة لاتساق الاخرى وانما كان الاضطراب
موجباً لضعف الحديث لاشعاره بعدم ضبط الراوى اورواته الذى هو شرط القبول
وهو محمول على وقوع الابدال فى السند او المتن منه سهواً وخطأً * وقد يقع
الابدال عمداً * (لمن يراد اختبار حفظه) الظاهر انه صلة للامتحان الذى هو
علة تعمد الابدال فكان حقه تأخر عن قوله * امتحاناً * اى لمن يراد امتحانه
امتحاناً ناشياً (من فاعله) اى فاعل الابدال جعله المصنوع من اقسام الابدال وان
جعله غيره من اقسام القلب لقلته مناسبة بالقلب كذا قال شارح * والظاهر عندى
ان مناسبة بالقلب اقوى فانه يفيد العكس بخلاف الابدال كما يظهر وجهه فى المثال
واناجعله السخاوى من اقسام المركب وهو ماركب متنه لاسناد آخر لم يكن له لان
المقصود بالذات هنا بالتركيب اسناد متن لمتن آخر تركيبه * قلت ومع هذا يلاحظ
فى القلب معنى زائد على هذا وهو تركيب متن آخر لاسناد آخر * فاندفع ما قال
الشارح ان الانسب ما فعله السخاوى * واما قول شارح مثاله حديث رواه جرير
بن حازم عن ثابت البنانى عن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى * فهذا حديث انقلب اسناده على
جرير بن حازم لان هذا الحديث مشهور ليجيى بن كثير عن عبدالله بن ابي قتادة
عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فخطاه فاحش من الشارح لان الكلام
فى الابدال عمداً امتحاناً ولذا قال المصنف (كما وقع للبخارى والعلبي) بضم عين وفتح
قاف (وغيرها) اى ممن وقع الابدال عمداً فى حقهم امتحاناً لمعرفة ضبطهم وحفظهم
اما البخارى فقد روى انه لما اتى بغداد سمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا
الى مائة حديث فقبلوا متونها واسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر واسناد
هذا المتن لمتن اخر واتخبا عشرة من الرجال ودفعوا لكل منهم عشرة منها وتواعد
واكلهم على الحضور بمجلس البخارى فلما حضروا واطمان المجلس باهله البغداديين
ومن انضم اليهم من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد من
العشرة وسأله عن احاديثه واحداً واحداً * والبخارى يقول له فى كل منها لا اعرفه
وفعل الثانى كذلك الى ان استوفى العشرة المائة وهو لا يزيد فى كل منها على قوله
لا اعرفه وكان الفقهاء ممن حضر يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل * ومن
كان منهم غير ذلك يقضى عليه بالعجز والتقصير وقلة الفهم لكونه عنده المقتضى
عدم تمييزه حيث لم يعرف واحداً من مائة ولما فهم البخارى رحمه الله من قرينة الحال

مطلب
بمبحث البخارى
والبغداديين

انتهاء هم من مسألتهم التفت الى السائل الاول * وقاله سألت عن حديث كذا
 وصوابه كذا الى آخر احاديثه وهكذا الباقي فرد المائة الى حكمها المعبرة قبل
 فاقوله الناس بالحفظ واذعنوا له بالفضل * وعلو المحل والمنزلة في هذا الشأن * واما
 العقيلي فذكر مسلمة بن قاسم في ترجمته انه كان لا يخرج اصله لمن يحييه من اصحاب
 الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فانكرنا وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس
 * او من اكذبهم ثم عمدنا الى كتابه احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا
 وزدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة وآتيناهم بها * والتمسانه سماعها
 فقال لي اقرأ * فقرأها عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فظن واخدمت
 الكتاب فالحق فيه بنحط النقص وضرب على الزيادة وصححها كما كانت * ثم قرأها
 علينا وقد طابت انفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس ذكره السخاوي (وشرطه)
 اى الابدال عمداً (ان لا يستمر عليه) اى لا يبقى المبدل على صورته لتلايظن انه ورد
 كذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (بل ينتهي) اى بقاء الابدال
 (بانتهاء الحاجة) وهى الامتحان (فلو وقع الابدال عمداً للمصلحة) اى معتبرة
 كالامتحان (بل للاعراب مثلا) اى ونحوه مما ليس فيه مصلحة شرعية (فهو من
 اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقلوب او المعمل) اى ما وقع فيه ذلك الابدال
 من اقسام قال السخاوي بل كالموضوع وصاحب الخلاصة جعله من اقسام المقلوب
 حيث قال هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك مرغوباً فيه
 وهذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه التقديم والتأخير فاللاحق ينافى السابق
 الا ان يكون للمقلوب معنيان * او * ان كانت المخالفة * بتغيير حرف * اى
 بسبب التلفظ بتغيير حرف * او حروف * اى اثنين فصاعداً * مع بقاء * صورة
 الحظ في * السياق * اى سياق اللفظ او بعد محش حيث قال اى سياق الاسناد وقال
 التليذ لا يظهر لهذا السياق كثير معنى انتهى * ثم تغيير الحروف اما حقيقة كما في تغيير
 النقط او مجازاً كما في تغيير الشكل * فان المغير حقيقة انما هو ذلك العارض فاندفع ما قال
 اليلميز ويخرج من الشرح نظري المتن لان صريح الشرح ان المحذوف ما وقع التغيير فيه
 بالنسبة الى حركة الحروف وصريح المتن ان يكون بتغيير الحروف * وليس كذلك
 قالباياه سواء كانت مضمومة او مفتوحة او مكسورة وان كان المراد اعم من تغيير
 الذات والهيئة فما وجهه انتهى * ووجه ما بيننا مع ما تقدم من ان المتن والشرح
 جعلاً مؤلفاً واحداً فلما غاب بينهما بل تحدد مالهما ولو تعدد حالهما (فان كان ذلك)
 اى التغيير (بالنسبة الى النقطة) وفي نسخة الى النقطة من نقطت الكتاب نقطا

٤ ولو وقع غلطا فهو
 من المقلوب او المعمل
 ليس في خط المصنف
 ع

وضعت عليه النقطة ﴿ فالمصحف ﴾ اسم مفعول من التصحيف وهو اعم من ان
 يكون معه تغير اعراب ام لا (وان كان) اى ذلك التغير (بالنسبة الى الشكل) اى
 الحركات والسكنات من شككت الكتاب قيده بالاعراب ﴿ فالحرف ﴾ ومنه قولى تعالى
 ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ وفى آية من بعد مواضعه اى مراتبه اللابقة به مثال
 المصحف حديث من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال صحف ابوبكر الصولى فقال
 شيئاً بالشين المعجمة والياء ومثال المحرف كحديث جابر رضى الله عنه روى ابى يوم
 الاحزاب على احلة فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم صحفه غزوة وقال فيه ابى
 بالاضافة وانما هو ابى كعب وابو جابر كان قد استشهد قبل ذلك باحد كذا ذكره الجزرى
 وجعل صاحب الخلاصة المصحف اقساماً منها ما يكون محسوساً بالبصر اما فى الاسناد كما
 صحف يحيى بن معين راجم بالراء المهملة والجيم بمزاحم بالزاء والحاء المهملة وفى المتن كما صحف
 ابوبكر الصولى ستاً شيئاً ومنها ما يكون محسوساً بالسمع * اما فى الاسناد كتصحيف
 عاصم الاحول بو اصل الاحدب * قال الرازى ظنى ان هذا من تصحيف السمع
 لامن تصحيف البصر لعدم الاشتباه بالكتابة * واما فى المتن كتصحيف الزجاجة
 بالزى بالدجاجة بالدال ومنها ما يكون معنى كما توهم مما ثبت فى الصحيح ان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الى غزوة وهى حربة تنصب بين يديه انه صلى الى
 قبيلة نبي غزوة انتهى * وابن الصلاح وغيره سعى القسمين محرفاً ولا مشاحة فى
 الاصطلاح * والفرق ادق عند ارباب الفلاح (ومعرفة هذا النوع) اى من التغير
 المشتمل على القسمين وقال التلميذ قوله ومعرفة هذا النوع اى المصحف والمحرف
 انتهى وفيه من المسامحة ما لا يخفى (مهمه) اى امرهم اوقع العلماء فى الاهتمام به
 (وقد صنف فيه العسكرى والدارقطنى وغيرها) كالحطابى وابن الجوزى (واكثر
 ما يقع) ما مصدرية اى اكثر وقوعه كائن (فى المتون وقد يقع فى الاسماء التى فى
 الاسانيد) اى من اسماء رجال طرق المتون والقابهم وانسابهم ﴿ ولا يجوز تعمد
 تغير ﴾ (صورة) ﴿ المتن ﴾ المقصود بيان حال التصحيف والتحريف واما النقص
 والابدال فاستطرد ادى (مطلقاً) اى سواء فى المفردات او المركبات قاله التلميذ والظاهر ان
 المراد بقوله مطلقاً اى لا بتقديم ولا بتأخير ولا بزيادة ولا نقص بحرف فاكثر ولا بابدال
 صرف فاكثر بغيره ولا مشدد بمخفف او عكسه (ولا الاختصار منه) ﴿ بالنقص ﴾
 منه ﴿ و ﴾ (لا ابدال اللفظ) ﴿ المرادف ﴾ (باللفظ المرادف له) لا يخفى ان المرادف
 فى المتن عطف على النقص ولكن باعتبار حذف المضاف وهو الاتيان وفى الشرح
 صفة اللفظ المقدر فاسلوب عبارة المتن يدل على ان النقص وبيان المرادف تفصيل

لتغيير المتن والمعنى لا يجوز تعدد تغيير المتن بشئ من هذين الوجهين ﴿الاعلام﴾
 الخ وقد تغير الاسلوب في الشرح حيث زاد قوله مطلقا وزاد قوله ولا
 الاختصار منه بين قوله مطلقا وبين قوله بالنقص فاحتاج ح الى تقدير لا ابدال
 اللفظ ليكون عطفًا على الاختصار فنصار معنى لا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقا
 اى اصلا لاعالم ولا يغيره ولا يجوز الاختصار بالنقص والا ابدال بالحروف الاعالم
 ﴿ فينبغي ان يراد بتغيير صورة المتن معنى لا يشمل الاختصار بالنقص ولا ابدال
 بالحروف ﴾ مثل تغييره الحروف بالنقط ﴿ وتغيير حركاتها وسكناتها كما مر في
 التصحيف والتحريف ﴾ ومثل التغيير بزيادة لفظ اجنبى في اثناء المتن ﴿ ومثل
 ابدال اللفظ باللفظ الاجنبى الغير المرادف ﴾ والحاصل انه لا يجوز ما ذكره الا لعالم
 (بمدلولات الالفاظ) اى معانيها اللغوية ﴿ بما يحيل ﴾ من احاله غيره اى بما
 يغيره ﴿ المعانى ﴾ كانه عطف تفسير ولذا اتى بالواو العاطفة في الشرح (على
 الصحيح في المسئلتين) اى مسألة اختصار الحديث ومسئلة الرواية بالمعنى فانهما
 جائزان للعالم المذكور بناء على القول الصحيح خلافا لمن خالف فيهما واما غير
 العالم فلا يجوز له ذلك باتفاق العلماء روى ان بعض اصحاب الحديث روى في المنام
 وكانه قد من شفته اولسائه شئ قيل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم غيرتها ففعل بي هذا قال وكثيرا ما يقع ما يتوهمه كثير من اهل
 العلم خطأ وربما غيره ويكون صحيحا وان خفى وجهه واستغرب وقوعه لاسيما فيما
 يتكرر من حيث العربية وذلك تشعب لغاتها (اما اختصار الحديث) الخ مع قوله
 واما الرواية بالمعنى الخ لا تفصيل للمسائلين وكونهما جائزين في الصحيح كما ذكر
 (فالاكثرون على جوازه شرط ان يكون الذى يختصره طالما) اختلف العلماء
 في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على اقوال احدها المنع مطلقا
 بناء على معنى الرواية بالمعنى لما فيه من التصرف فى الجملة وثانيتها الجواز مطلقا وثالثها
 انه ان لم يكن رواه هو او غيره على التمام مرة اخرى لم يجز والاجاز وسيجى بيانه
 ورابعها وهو الصحيح الذى ذهب اليه الاكثرون واختاره ابن الصلاح التفصيل
 وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه سواء جوزناه الرواية بالمعنى ام لا وسواء
 رواه هو او غيره على التمام ام لا (لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما لا تعلق له) اى
 للمنقوس والمحذوف (بما يبقيه) بالتحفيف ويشدد اى بما يترك (منه) اى من الحديث
 (بحيث لا يختلف الدلالة ولا يتخلل البيان) اى الحكم (حتى يكون) اى لا يختلف
 حتى لو اختلف لكان (المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين) اى منفصلين او (يدل

مطلب
 ان بعض اصحاب
 الحديث روى في
 المنام

ما ذكره على ماخذنه (ليس عطفًا على ما في خبر حتى كما لا يخفى بل هو عطف بحسب
 المعنى على خبر الا في قوله الاما تعلق الح والمعنى ان العالم لا ينقص الا اذا
 لا يتعلق المحذوف بما يقيه اولا اذا يدل ويجوز ان يكون قوله او يدل عطفًا على قوله
 لا تعلق له الح عطف الفعلية على الاسمية ويكون قوله ماخذنه من وضع الظاهر
 موضوع الضمير العايد الى ما المقدرة قبل قوله يدل (بخلاف الجاهل) حيث لا يجوز
 له اختصار الحديث (فانه) اى الجاهل (قد ينقص ماله تعلق) اى ضرورى يفسد
 تركه المعنى (كتركه الاستثناء) اى فى نحوه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يباع الذهب
 بالذهب الاسواء بسواء فانه لا يجوز حذف بلاخلاف وفى معناه ترك الغاية نحو قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتباع التمرة حتى ترفى قيل وهذا الجواز للعالم انما هو اذا
 ارتفعت منزلته عن التهمة * فاما من رواه تاما فخاف ان رواه ثانيا ناقصا ان يتهم
 بزيادة فيها رواه * اولا او نسيان لقلته وقلة ضبطه فيها رواه ثانيا فلا يجوز له نقصان
 ثانيا وكذا لا يجوز للمتهم ابتداء الاقتصار على بعضه اذا كان قد تعين عليه ادائه
 بتمامه لئلا يخرج بذلك عن حيز الاحتجاج واما تقطيع مصنف الحديث الواحد * وتفرقة
 فى الابواب للاحتجاج به فى المحال المنفرقة المتسوعة فهو الى الجواز اقرب * وقد
 فعله الائمة كالك و احمد وابوداود والنسائى وغيرهم وحكى الحلال عن احمد انه يبنى
 ان لا تفعل وكذا حكى عنه انه قال يبنى ان يحدث بالحديث ولا يغيره * وقال ابن
 الصلاح لا يخلو ذلك عن كراهة قال ابن الجوزى وفى قوله نظر * ولعل وجهه
 انه لا فرق بين الرواية والاحتجاج كما يشعر به كلام السخاوى فى شرح التقريب * وهذا
 احتجاج والاحتجاج ببعض الحديث جائز لدلالته على الحكم المستقل (واما الرواية
 بالمعنى) اشارة الى ابدال اللفظ بمرادفه (فالخلاف فيها شهير والاكثر) اى فى اهل
 الحديث والفقهاء والاصول * ومنهم الائمة الاربعة (على الجواز) اى بالشرط المذكور
 (ايضا) اى كفى اختصار الحديث (ومن اقوى حججهم) اى ادلتهم (الاجماع على
 جواز شرح الشريعة) اى احكامها من الكتاب والسنة (للعجم) وهم ماعدا
 العرب (بلسانهم) اى بلغاتهم المختلفة من الفارسية والتركية والهندية لقوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم بلغوا عنى وليبلغ الشاهد منكم الغائب (للعارف به) اى بما ذكر
 من اللسانين (فاذا جاز ابدال بلغة اخرى فجوازها باللغة العربية اولى) اى وبالقبول
 اخر وفيه انه يجوز بل يجب ان يكون ابدال بلغة للضرورة هنا واما ما قال شارح
 من ان ابدال بلغة اخرى قد يكون بدون الضرورة كالتفاسير الفارسية يؤلف لمن
 يحسن العربية وغيرها فغير مقبول اذا صل وضع كتب الشرعية بلسان العجم انما

هو لتفهيم من لا يحسن العربية * والافلاوجه للعدول عنها وقد ورد النهى عن
التكلم بغير العربية لمن يحسنها الاعلى سبيل الضرورة * واما قوله وقد روى عن
غير واحد من الصحابة التصريح بذلك اى بان الابدال بلغة اخرى بدون الضرورة
جائز فممنوع ومحتاج الى بيان ذلك * واما قوله ويدل عليه ايضا رواية الصحابة ومن
بعدهم القصة الواحدة بالفاظ مختلفة فمدفوع بانه اما محمول على تعدد الواقعة * او على
نقل المعنى بالضرورة * وقد ورد في المسئلة التصريح بان التغيير لا يجوز الا للضرورة
وهو ما رواه ابن مندة في معرفة الصحابة من حديث عبدالله بن سليمان اللبني قال
قلت يا رسول الله انى اسمع منك الحديث لا يستطيع ان اؤديه كما اسمع منك ازيد
حرفا او اتقص حرفا * فقال اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا واصبتم المعنى فلا بأس
فذكر * ذلك المحسن فقال لولا هذا ما حدثنا ومن الغريب ان الشارح جعل هذا
الحديث متمسكا لدعاء وغفل عن القيود من عدم الاستطاعة ووجود الاصابة وما فى
معناه * ثم مع هذا قال فلا بأس فتأمل هذا مع قوله صلى الله تعالى عليه وسلم نصر
الله امر سمع مقالتي فوعاها وادها كما سمعها * وقد قل رواية المتورعين من
الصحابة كالصديق * وعن التابعين كما مانا الاعظم ومن الاتباع كبعض المشايخ خوفا
من وعيد ومن كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار (وقيل انما يجوز فى المفردات)
اى لظهور ترادفها فتغييره يسير (دون المركبات) اى لاحتياجها الى زيادة تغيير
(وقيل انما يجوز لمن يحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه) وضعفه ظاهر (وقيل
انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنى لفظه وبقي معناه مرثما) اى منتقشا (فى
ذهنه فله ان يرويه بالمعنى قوله بالمعنى ليس فى حط المصلح لمصلحة تحصيل الحكم منه)
ولو قيل فعليه ان يرويه لا يبعد خصوصا اذا كانت الرواية منحصرة (فيه بخلاف من
كان مستحضر اللفظه) اى لفظ الحديث الصادر من مشكوة صدر النبوة المنعوت بانه
لا ينطق عن الهوى وهذا القول عندي هو الاولى حتى من الاولى لان المرأ ولو كان فى
غاية من الفصاحة والبلاغة لا ينهض الى التغيير عن الفاظ من اوتى جوامع الكلم
بما يؤدى معانيها اجمع حيث لا يزيد ولا ينقص بل لا يتصور ان يكون مساويا لها فى
الجلال والحقاء لاسيا وهو مقفوة للتبرك بالفاظ صاحب الشريعة ومفتح لابواب الشك
والشبهة فى موارد السنة ولذا ذهب قوم من اهل الحديث والاصول الى انه يجوز الرواية
الا بلفظه فهو امر روى عن ابن سيرين وغيره من المختاطين فى دين الله ممن يشترطه بل
رواه ابن السمعاني عن ابن عمر وقيل لا يجوز فى حديث النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ويجوز فى حديث غيره وهو مروى عن مالك ولعله رأى الهوين فى ذلك

مطلب
ورد النهى عن
التكلم بغير العربية

وقيد بعضهم بما اذا لم يكن مما تعبد بلفظه ولا هو من جوامع التكلم (وجميع ما تقدم
 يتعلق بالجواز وعدمه) وهذا توطئة لقوله (ولا شك ان الاولى ايراد الحديث) اى
 مطلقا (بالفاظه دون التصرف فيه) اى فى الحديث كما قال الحسن وغيره ولذا كان
 ابن مهدي كما حكاه عنه احمد انه يتوقى كثيرا ويحجب ان يحدث بالفاظ فقط وقال
 القاضى عياض الذى استمر عليه اكثر المشايخ ان ينقلوا الرواية كما وصلت ولا
 يغيرها فى كتبهم (قال القاضى عياض يبنى) يكون بمعنى يجب (سد باب الرواية
 بالمعنى) اى مطلقا او بلا ضرورة ويؤيد الاول قوله (لتلايتسلط) اى يجزى
 (من لا يحسن) اى العربية وصحة البدلية (ممن يظن) بصيغة الفاعل اى يقبل
 على ظنه (انه يحسن) قال تليذه اى يرى نفسه انه يحسن وليس كذلك اى والحال
 انه ليس كذلك وقال محش قوله ممن يظن الخ بيان لقوله لمن لا يحسن * ولفظ
 يظن مجهول اى من لا يحسن فى الواقع حال كونه ممن يظن الناس انه يحسن بخلاف
 من ليس للناس فى شأنه حسن ظن اذ لا يقبل الناس روايته ولا يلتفتون الى نقله
 فلا يؤثر تغييره زيادة فساد ولا يقع له تسلط انتهى * وتكلفه مما لا يخفى والاى
 لما فيه من اشارة لطيفة الى ان جرأة التغيير انما هو ممن يكون جهله مركبا ولا يفرق
 بين لفظه ولفظ صاحب الوحى بل يلزم منه انه فضل كلامه على كلامه وهذا غاية
 الحماقة بل خارج عن خيز الديانة (كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا) اى
 من الازمنة المتقدمة والمتأخرة * قال السخاوى ولكن كاد الجواز ان يكون اجماعا
 * قلت فليحمل على محل الضرورة جمعا بين الادلة وتوفيقا بين كلام الثقلة (والله
 الموفق) (فان خفى المعنى) اى معنى الالفاظ الموضوعية واذكر هذا الكلام استطرادى
 بادنى مناسبة والحقاء تارة باعتبار لفظ الحديث مفردا وتارة باعتباره مركبا وسأبني
 بيان الثانى وبيان الاول قوله (بان كان اللفظ مستعملا لقلته) اراد به غريب الحديث
 وهو ما جاء فى المتن من لفظ فامض بعيد عن الفهم لقلته استعماله * احتج الى
 (الكتب المصنفة فى) * شرح الغريب * وهو فن مهم يقبح جهله للمحدثين خصوصا
 وللعلماء عموما ويجب ان يتشبهت فيه ويحزى سئل الامام احمد عن حرف من غريب
 الحديث قال سئلوا اصحاب الغريب فأتى اكره ان اتكلم فى قول رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم بالظن * ونظيره ما روى عن ابراهيم اليتى ان ابا بكر رضى الله تعالى
 عنه سئل عن قوله تعالى وفا كنهه و ابا فقال اى سماء تظلمنى واى ارض تقبلنى اذا قلت
 فى كتاب الله تعالى ما لا اعلم (ككتاب ابى عبيد) بالتصغير (القاسم بن سلام) يفتح
 مهملة وتشديد لام توفى سنة اربع وعشرين ومائتين (وهو) اى كتابه مع انه تعب

فيه جداً فإنه أقام فيه أربعين سنة بحيث استقصى وأجاد بالنسبة لمن قبله (غير مرتب) لكن وقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن * ولم يزل الناس يتفعمون بكتابه وعمل أبو سعيد الضرير كتاباً في التعقب عليه (وقدرتبة الشيخ موفق الدين بن قدامة) بفتح قاف وتخفيف دال مهملة (على الحروف) أي على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره (واجمع منه) أي من كتاب ابن سلام وهو أنسب أو من كتاب ابن قدامة وهو أقرب (كتاب أبي عبيد الهروي) أي الخنبي (وقد اعتنى به) أي بكتابه الهروي (الحافظ أبو موسى المدني) بفتح وكسر (فقب) بتشديد القاف أي فقتش (عليه) متعلق بمعتزاً على سبيل التضمنين لأن الثقب يتعدى بنى قال تعالى فقبوا في البلاد وأصل الثقب التفتير عن الشيء والبحث عنه (واستدرك) أي زاد عليه بأشياء (وللزحسرى كتاب اسمه الفايق حسن الترتيب) قال محش فيه ما فيه لكن يحتاج فيه إلى التنبيه (ثم جمع الجميع ابن الأثير في النهاية وكتابه سهل الكتب تناولاً) أي اخذاً واستنباطاً في المعنى المقصود لما يذكر فيه لفظ الحديث غالباً (مع اعواز قليل فيه) مصدر اعوزه أي احوجه يعني مع فقدان استيفاء في مواضع قليلة وقد لخصه شيخ مشايخنا الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وزاد شيئاً وسماء الدرالنشير في تلخيص نهاية ابن الأثير وهو كتاب لا يستغنى عنه الطالب (وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله) أي معناه المقصود في الدلالة على المطلوب وهو المستفاد من مدلوله التركيبي (دقه) أي خفاء (احتجج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار) بفتح الهمزة * وبيان المشكل * عطف على شرح الغريب متاً وعلى شرح شرحاً وقوله (منها) أي من الأخبار أو معانيها (وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي) من الحنفية (والخطابي وابن عبد البر) من المالكية (وغيرهم) وقد سبق أن الإمام الشافعي قد سبقهم وذكر جملة منها في جزء من كتابه الام * ثم الجهالة * (بالراوى) أي بذاته أو صفاته (وهي) أي الجهالة (السبب الثامن في الطعن) أي من أسباب الطعن في الرواة * وسببها * الاظهر ترك الواو ليكون على وفق قوله فيما سبق ثم المخالفة الخفيا سيأتي ثم سوء الحفظ ويمكن أن يكون الواو شرحاً ومزجها الكتاب بمن الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه الصواب (امران احدهما) * ان الراوى * قال محش في الحمل مسامحة وفيه ان المطابقة ظاهرة * قد تكثر نعوتها * كأنه اراد بالنعوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى اولا ولذا قال (من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفه او نسبة) وفي نسخة او نسب وسيجيء تفصيله واوهذه

مانعة الخلو فاندفع ما قيل ان الاصوب هو الواو ليكون المجموع بيان النوع لانها
 بانواعها بيان لها وقيل المراد من اسماء او كنى والقاب الخ ويرد عليه انه يخرج ما
 اذا كان له اسم واحد وكنية واحدة ولقب واحد مع وجود الجهالة هناك فلا يختصر
 سبب الجهالة في الامرين ويرد على الوجهين انه لا يجوز عد الاسم نعتا الا بانه يقال
 المراد مسمى بالاسم (فيشتهر) اي الراوى (بشئ منها) اي من النوع (فيذكر)
 اي الراوى (بغير ما اشتهر به) اي من النوع مما يعلم به فيخرج عن تدليس
 لغرض (متعلق بيذكر) (من الاغراض) اي لاني غرض منها ككونه مكترا
 للحديث عنه مثلا (فيظن) بصيغة المعلوم اي الظن او بصيغة المجهول وهو الاظهر
 اي فيظن الراوى (انه اخر) اي غيره من الرواة (فيحصل الجهل بحاله) وبعد
 هذا ما تنفي جهالته (و صنفوا فيه) اي (في هذا النوع) اي في بيان هذا النوع وقيل
 اي في شان ازالة هذا النوع وبعده لا يخفى (الموضح) بالتحفيف ويجوز تشديده (لا وهام
 الجمع والتفريق من اضافة المصدر الى المفعول اي جمع الصفات في رجل وتفريقها بحيث
 يوجد كل منها في رجل اخر والمراد بالموضح اسم جنس بكل ما صنف في هذا النوع اي
 ما يوضح او هاما ناشية من اجتماع التعريف 3 فيه وذ كر حال واحد منها فلا يرد ما وهم
 محش حيث قال الموضح اسم كتاب ولفظ صنفوا الايلايمه والاظهر صنف 4 ويؤيد ما قلنا
 غير لفظ صنفوا قوله (اجاد) اي احسن (فيه) اي في بيان هذا النوع المسمى
 بالموضح (الخديب وسبقه اليه) الخ 6 لعدم امكان سبق اثنين في اسم كتاب لواحد ثم
 هو يحتمل السبق الزماني والرتبي (عبدالغني) قال التلميذ هو ابن سعيد المصري
 انتهى وفي نسخة ابن سعيد المصري وهو الازدي قيل سمي كتابه ايضاح الاشكال
 وهو لا يعنى الاشكال لانه ماخرجه عن كونه موضحاً لانه مصدر بمعنى الفاعل او
 اريد به المبالغة كرجل عدل (ثم الصوري) ويقال التلميذ هو تلميذه عبدالغني
 وشيخ الخطيب انتهى قيل لكن ما اجاد فيه كالحطيب و هو ظاهر لان هذا
 دأب المتأخر لكن الفضل للمقدم ولعل الشيخ اشار بهذا ان الشكل صنفوا
 فيه الموضح وان كان هذا الاسم لكتاب الخطيب كما حكى ان بعض العلماء صنف كتابا
 في ثلثين سنة ثم احد من تلاميذه هذبه ورتبه في ثلاث سنين فصار احسن فارادبه
 الاستحسان من اهل مجلس عرض عليهم الكتابين فقال له بعض الظرفاء انما صنفت
 انت هذا الكتاب في ثلث وثلثين سنة فلولا مصنفه لما بلغته (ومن امثله) اي هذا
 النوع (محمد بن السائب بن بشر) بكسر موحد فسكون معجمة (الكلبى) اشتهر
 بهذا الاسم والنسب (لكنه بنسبه بعضهم) اي الرواة (الى جده فقال محمد بن بشر

3 بين الاسم والكنية

وغيرها

4 راجع الى التعر-

يف باعتبار معناه

بجنس

6 الى هنا مقول

قوله وقوله لعدم

علة ليؤيد ما قلنا

وسماه بعضهم حماد بن السائب (اى بناء على ان له اسمين او على ان الحمد لقب له) وكناه
 بالتشديد (بعضهم ابو النصر) بالصاد المهملة (وبعضهم اباعيد وبعضهم اباهشام)
 بناء على اضافته الى احد اولاده (فصار يظن) بصيغة المجهول (انه) اى ما ذكر باعتبار
 ما صدق عليه (جماعة وهو واحد) اى والحال انه واحد (ومن لا يعرف حقيقة الامر
 فيه) اى فى حال المسمى بهذه الاسماء قال التلميذ وهو ان هذه مستميات لمسمى واحد
 (لا يعرف شيئا من ذلك) اى المذكور من الاسماء غير الاول المشتهر به فيلتبس عليه الحال
 ﴿ و ﴾ (الامر الثانى ان الراوى) ﴿ قد يكون مقلا ﴾ (من الحديث) اى من روايته
 او من التحديث به ﴿ فلا يكثر الاخذ ﴾ اى اخذ الحديث ﴿ عنه ﴾ اى عن الراوى
 فيصير مجهول الذات ﴿ و ﴾ (قد) ﴿ نقوا فيه ﴾ اى فى هذا النوع او فيمن قل الاخذ
 عنه ﴿ الوحدات ﴾ بضم الواو وسكون المهملة جمع الواحد والمراد من الوحدات
 المؤلفات التى فى شان المقل وهذا يؤيد ما ذكرناه فى الموضح كما تقويه المبهمات
 (وهو) اى المقل واغرب شارح حيث قال اى هذا النوع (من لم يرو عنه الواحد)
 اى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قيل نشر المقل بمن لم يرو الخ وان كان بينهما عموم
 من وجه بحسب الظاهر لاجتماعهما فيما كان حديث الراوى واحداً لم يرو عنه الواحد
 وصدق مقل الحديث بدون الثانى فيما اذا كان الحديث واحداً رواه كثيرون عنه وصدق
 الثانى بدون المقل فيما اذا كان الحديث كثيراً والراوى واحداً لان اقلال الحديث يعد
 سبباً للجهالة وهى انما تحصل بتفرد الراوى سواء كثر الحديث ام لا ولا تحصل مع كثرة
 الرواة وان كان الحديث واحداً وفى المقدمة بلغت عن محمد بن عبدالله الاندلسى وجادة
 قال كل من لم يرو عنه الارجل واحد فهو عندهم مجهول الا ان يكون رجلاً مشهوراً
 فى غير حمل العلم كاشتهاد مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنجدة اى
 الشجاعة (ولو سقى قيد) لقوله قديكون مقلا (فمن جمعه مسلم) اى فى كتابه المسمى
 كتاب المنفردات والموحدات (والحسن بن سفيان وغيرها) واعلم ان المقل قديكون
 مسمى او غير مسمى ويفهم ذلك من لو الوصلية الدالة على ان الجزاء الاول بتقيض الشرط
 فيجب ان يحمل قوله ﴿ او لا يسمى ﴾ على من لا يكون مقلا ويجعل عطفاً على قوله
 قديكون مقلا لئلا يصير لغواً مستدركا ثم هو على بناء المجهول ونائب الفاعل قوله (الراوى)
 وكان الانسب ان يقول او الراوى لا يسمى بتقدير الراوى قبل قوله لا يسمى كما قال فيما قبل
 الراوى قديكون مقلا وليصير ابعده من العطف على قوله سقى والامر فيه سهل ﴿ اختصاراً ﴾
 علة (من الراوى) متعلق به (عنه) اى عن الراوى الاول (كقوله اخبرني فلان اوشىخ اورجل
 او بعضهم او ابن فلان) وهذا العلم من الخارج بان شىخ المبهم مثلاً ليس الا واحداً ويستدل

(على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق اخر مسمى) هذا يدل على ان من لا يسمى مجهول وان لم يقل فهذا دليل اخر على انه لا يجوز عطف قوله لا يسمى على قوله يسمى فانه يلزم تخصيصه بالقلح وحاصل ما يقتضى عبارة الشرح والمتن ان يكون موجبات الجهالة اربعة لاثنان الاول كثرت النعوت والثانى الاقلال اى عدم الرواية الا واحد والثالث عدم التسمية والرابع ان يروى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق ولم نجد لعبارة تأويلا ﴿و﴾ (صنفوا فيه) قال تليذه اى فيمن ايهم ﴿المبهمات﴾ اى المصنفات التى صنفوها فيمن لا يسمى او ايهم فى الحديث اسناداً او متناً من الرجال والنساء وهو فن جليل الف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب ابى القاسم بن بشكوال اجمع مصنف فيه ﴿ولا يقبل﴾ (حديث) ﴿المبهم﴾ (مالم يسم) اى من طريق آخر (لان شرط قبول الخبر عدالة رواته) وكذا ضبطهم (ومن ايهم اسمه) اى وصفه (لا يعرف عينه) اى ذاته (فكيف عدالته) اى فلا يعرف كونه ثقة ﴿و﴾ (كذا لا يقبل خبره) اى حديثه وهو تفنن فى العبارة حيث قال مرة حديثه ومرة خبره ﴿لوايهم﴾ على بناء المجهول ﴿بلفظ التعديل﴾ (كان يقول الراوى عنه) اى عن المجهول (اخبرنى الثقة لانه) تعليلاً لقوله لا يقبل اى لان المجهول المروى عنه (فديكون ثقة عنده مجرداً عن غيره) قال التلميذ يلزم من هذا تقديم الجرم التوهم على التعديل الثابت وهو خلاف النظر وقد تقدم على انه لو عرف خرج فيه كان مختلفاً فيه ليس بمرود استهى قلت الاختلاف فرع معرفة ﴿والكلام هنا اتما هو فى المجهول والحكم على المجهول بكونه عدلاً ايضاً مجهول فلهذا خبره غير مقبول فتأمل فان كلامه مدخول ﴿فان قلت الظاهر من عبارة المتن ان الواو هو الداخلة على الوصلية فواجهه جمل لو شرطية بخذف الجزاء وجعل المجموع عطفاً على ما قبله قلت لعل وجهه ان الحكم الاول اى عدم قبول حديث المبهم اذا لم يكن بلفظ التعديل اتفانى ﴿والثانى اى عدم قبول حديث المبهم بلفظ التعديل اختلافى ﴿وقوله على الاصح قيدله فلوابقى عبارة المتن على ظاهره توهم ان المجموع اختلافى وقوله على الاصح قيد لهما ولهذا قال (وهذا) اى الحكم الثانى ﴿على الاصح﴾ (فى المسئلة) اى مسئلة حديث المبهم (ولهذه النكته) وهى العلة المتقدمة (لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل) وصلية (جازماً به) او حال كون العدل قاطعاً بارساله فى انه فى حكم ايصاله (لهذا الاحتمال بعينه) اى لهذه النكته الموجبة لعدم قبول خبر المبهم بلفظ التعديل وهو احتمال ان يكون مجرداً عن تأكيده والافغنى عنه قوله فيما قبل ولهذه النكته (وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر اذا الجرح على خلاف الاول وقيل ان كان القائل عالماً) اى مجتهداً كالك والشافعى ونحوهما بمن يميز بين

الثقة وغيره قال التلميذ مثل قول الشافعي اخبرني الثقة (اجزاء ذلك في حق من يوافقه في مذهبه) اى كفى هذا التعديل في حق مقلديه في مذهبه وعلمه ابن الصلاح بانه لا يورد ذلك احتجاجا بالخير على غيره بل يذكر لاصحابه قيام الحججة عنده على الحكم وقد عرف من روى عنه واخباره امام الحرمين ورجحه الرافعي في شرح المسند (وهذا) اى القول الاخير (ليس من مباحث علوم الحديث) اى وانما ذكره استطراداً وموافقة للمقام اشتهاداً (والله الموفق) ﴿ فان سمي ﴾ (الراوى) اى ووثق ﴿ وانفرد ﴾ (راو) ﴿ واحد ﴾ (بالرواية) ﴿ عنه فهو مجهول العين ﴾ وهذا احد قسمي المعقل من الحديث الذي اشار اليه هناك بقوله ولو سمي ﴿ وانما ذكره ههنا طوطئة لقوله الاتي واثنان والافيكفيه ان يقول فيما قبل وقد يكون مقلداً وهو مجهول العين وتسمية الراوى المنفرد المسمى بالمجهول العين مجرد اصطلاح قال التلميذ في مجهول العين خمسة اقوال صحيح بعضهم عدم القبول انتهى وقال الجزري مجهول العين كل من لم يعرف العلم ولم يعرف حديث الامن جهة راو احد قاله الخطيب وقال ابن عبد البر كل من لم يروعه الا واحد ﴿ فهو مجهول عندهم الا ان يكون مشهوراً بغير حمل العلم كمالك بن دينار في الزهد وعمرو بن معدى كرب في النجدة ﴿ قال الخطيب وقل ما يرفع الجهالة ان يروى اثنان من مشهورين بالعلم قال الحافظ ابو عمرو وعلى ابن الصلاح معترضاً عليهما قد خرج البخارى عن مرداس بن مالك الاسمي ولم يروى عنه الا قيس بن ابي حازم وخرج مسلم عن ربيعة بن مالك ولم يروعه غير ابي سلمة فدل على خروجه من الجهالة برواية واحد ﴿ واجيب بان مرداسا وربيعته صحابييان والصحابة كلهم عدول فلا يضر الجهل باعيانهم وبان الخطيب شرط في الجهالة عدم معرفة العلم وهذا مشهور ان عندها العلم فلم يخالف البخارى ومسلم نقل الخطيب انتهى ﴿ والمرداس من اهل بيعة الرضوان وربيعته من اهل الصفة على ما في الخلاصة ﴿ ولعل المص اختار قول ابن عبد البر لما انه لا يتوهم فيه الاشكال حتى يحتاج الى دفع السؤال (كلبهم) اى في الحكم يعنى فلا يقبل حديث مجهول العين كلبهم (الا ان يوثقه) بالتشديد ان يركبه احد من ائمة الجرح والتعديل (غير من ينفرد عنه على الاصح وكذا) اى الحكم على الاصح (اذا زكاه من ينفرد عنه) قال التلميذ هذا اختيار ابن القطان وقيد الموثق بكونه من ائمة الجرح والتعديل وقد امله المص ثم يقال ان كان الذي انفرد عنه راو واحد من التابعين ينبغي ان يقبل خبره ولا يضره ما ذكر لانهم قبل المبهوم من الصحابة وقبلوا مرسل الصحابي وقالوا كلهم عدول واستدل الخطيب في الكفاية على ذلك بحديث خير القرون قرني ثم الذين يلونهم وهذا الدليل بعينه جار في التابعي فيكون

مطلب
في عدول الصحابة
والتابعين

الاصل العدالة الى ان يقوم دليل الجرح والاصل لا يترك للاحتمال والله سبحانه وتعالى اعلم (اذا كان متأهلاً لذلك) اى لتزكية فبح يخرج عن اسم الجهالة وهو مختار ابي الحسن ابن القطان كما سبق قال التلميذ وقديقال ما الفرق بين من ينفرد عنه وبين غيره حتى يشترط تأهل غير المنفرد للتوثيق دون المنفرد انتهى والصحيح الذى عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقا وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد قيل والا فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد والشجاعة يخرج عن اسم الجهالة ويقبل حديثه والا فلا هذا ﴿ او ﴾ (ان روى عنه) ﴿ اثنان فصاعدا ولم يوثق ﴾ قال التلميذ قيدها ابن الصلاح بكونهما عدلين حيث قال ومن روى عنه عدلان فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة اعنى جهالة العين وقال الخطيب اقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين بالعلم والمص اهل ذلك انتهى ثم الظاهر من اظهار ان انه مطوف على سمي فلا يظهر اعتبار التسمية ههنا لا وجود اولا عندما بل الظاهر هو الاطلاق ويحتمل ان يجعل عطف على قوله انفراد بان يقدر لفظة روى كما هو ظاهر عبارة المتن فيكون التقدير او ان سمي وروى عنه اثنان بدون كلمة ان فيلزم اعتبار التسمية فيه ايضا وهذا بما يدل على اعتبار التسمية فيه ان مطلق الراوى المنفرد مجهول العين سمي او لم يسم فذكر التسمية فيه مشعرا باعتباره فيما هو توطئة له لكن لا يعلم حال اثنان فصاعدا او يوثق مع تسميتها ﴿ فهو مجهول الحال ﴾ اى من العدالة وضدها مع عرفان عينه برواية عدلين عنه ذكر السخاوى وحاصله ان جهالة العين ارتفعت برواية اثنين لانه ما لم يوثق به يبقى مجهول الحال ﴿ وهو المستور ﴾ الظاهر انه ادرج فيه فسمى مجهول الحال وسمى كلاهما مستورا وان كان ابن الصلاح وغيره سمي الاخير مستورا لوجود الستر في كل منهما وهما مجهول العدالة الظاهرة والباطنة ومجهول العدالة الباطنة دون الظاهرة والمراد بالباطنة ما في نفس الامر وهى التى ترجع الى اقوال المزكين وبالظاهرة ما يعلم من ظاهر الحال (وقد قبل روايته) اى المستور (جماعة) منهم ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه (بغير قيد) يعنى بعصر دون عصر ذكره السخاوى وقيل اى بغير قيد التوثيق وعدمه وفيه انه اذا وثق خرج عن كونه مستورا فلا تجبه قوله بغير قيد واختار هذا القول ابن حبان تبعاً للامام الاعظم اذا العدل عنده من لا يعرف فيه الجرح قال والناس في احوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ولم يكلف الناس ما غاب عنهم وانما كلفوا الحكم للظاهر قال تعالى ولا تجسسوا ولان الاخبار مبنى على حسن الظن وان بعض الظن اثم ولانه يكون غالباً عند من يتعذر عليه معرفة العدالة فى الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك فى الظاهر

والباطن * قال ابن الصلاح ينسب ان يكون العمل اعلى هذا الرأى فى كثير من كتب
 الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقدم المهديهم وتعذرت الخبرة
 الباطنة بهم فاكتفى بظاهرهم * وقيل انما قبل ابو حنيفة رحمه الله فى صدر الاسلام
 حيث كان الغالب على الناس العدالة فاما اليوم فلا بد من التريكة لقلبة الفسق * وبه
 قال صاحبه ابو يوسف ومحمد وحاصل الخلاف ان المستور من الصحابة والتابعين
 واتباعهم يقبل بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بقوله خير القرون قرنى ثم
 الذين ياونهم وغيرهم لا يقبل الا بتوثيق وهم تفصيل حسن (وردها) اى رواية
 المستور (والجمهور) وقال لا يقبل رواية المستور للاجماع على ان الفسق يمنع القبول
 فلا بد من ظن عدمه وكونه عدلا وذلك مغيب عنا * وقيل ان كان الراوي او الرواة
 عنه من لا يروى عن غير عدل قبل والافلا (والتحقق ان رواية المستور ونحوه)
 اى من المبهم فى مجهول العين (مما فيه الاحتمال) اى احتمال العدالة وضدها (لا يطلق
 القول بردها ولا يقبولها) ولعل هذا مقيدا بما عد السلف (بل هي) اى روايته
 (موقوفة) اى عن الحكم بها (الى استبانة حاله) اى ظهورها من التوثيق
 وغيره (كما جزم به) اى بالوقف (امام الحرمين) ورأى ان اذا كنا نعتد على
 شئ يعنى مما لا دليل فيه بخصوصه بل للجري على الاباحة الاصلية فروى لنا
 مستور تحريمه انه يجب الانكشاف عما كنا نستحل الى تمام البحث عن حال الراوى
 قال وهذا هو المعروف من عاداتهم وشمهم وليس ذلك حكما منهم بالخطر المرتب
 على الرواية وانما هو توقف فى الامر فالتوقف عن الاباحة يتضمن الانحجاز
 وهو فى معنى الخطر وذلك مأخوذ من قاعد فى الشريعة ممهدة وهى التوقف
 عند ظهور الامر الى استبانتها فاذا ثبت العدالة فالحكم بالرواية اذذاك *
 ولو فرض فارض التباس حال الراوى والياس عن البحث عنها بان يروى مجهولا ثم
 يدخل فى غمار الناس ويعز العصور عليه فهو مسألة اجتهادية عندى والظاهر
 ان الامر اذا انتهى الى الياس لم يجب الانكشاف وانقلت الاباحة كراهية كذا
 ذكره السخاوى (ونحوه) مبتداء اى نحو القول بالوقف (قول ابن الصلاح
 فيمن جرح بجرح غير مفسر) اى غير معين ومبين بان لم يذكر سببه بل
 اقتصر فيه على مجرد فلان ضعيف او نحوه وانت خير بان هذا انما يكون فيما بينى
 عن اليقين لا عن الظن الغالب وهذا مما بينى على الظن كما مر * ثم البدعة *
 (وهى السبب التاسع من اسباب الظن فى الراوى وهى) اى البدعة * اما *
 (ان تكون) * بمكفر * ضبط بالتشديد اى بما ينسب صاحبه الى الكفر وفى

تحقيق الحسامى قولهم يكفر باحده باسكان الكاف اى ينسب الى الكفر من اكفره
 اذ ادناه كفر او منه لا تكفروا اهل قبلتكم واما بالتشديد فغير ثابت رواية وان
 كان جائز لغة قال الكمية يخاطب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واهل بيته
 وطائفة قد اكفرونى يحكم وطائفة قالوا مى ومذنب ومالى الا ال احمد شيعة ومالى
 الاشعب الحق مشعب كذافى المغرب (كان يعتقد ما يستلزم الكفر) وهو بظاهره
 اعم مما اتفق على التكفير بها كالكقول بحلول الالهية فى على ونحوه او اختلف فى
 التكفير بها كالكقول بحلق القرأن قال التلميذ فى التكفير باللازم كلام لاهل العلم وقد
 قال الشيخ محي الدين فى التقريب والتيسير من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق ومن
 لم يكفر قيل لا يحتج به مطلقا وقيل يحتج به ان لم يكن فمن يستحيل الكذب
 فى نصرته مذهب اولاهل مذهبه وحكى هذا ان الشافعى وقيل يحتج به ان لم يكن
 داعية ولا يحتج به ان كان داعية هذا هو الاظهر الاعدل وقول الكثير والاكثر
 وضعف الاول باحتجاج صاحي الصحيح وغيرها بكثير من المبتدعة غير الدعات
 ﴿ او بمفسق ﴾ اراد بالفسق غير الكفر بقريضة المقابلة والا فالفسق اعم والمعنى
 ان بدعته تنسبه الى الفسق وهو الخروج عن الطاعة باعتقاد الفاسد ﴿ فالاول ﴾
 وهو من يقتضى بدعته التكفير ﴿ لا يقبل صاحبها الجمهور ﴾ قدم المفعول اهتماما
 بشانه اذا المقصود عدم مقبوليته من اتى شخص كان (وقيل يقبل) بصيغة المفعول
 (مطلقا) اى سواء اعتقد حل الكذب لنصرة الاولى تأخير هذا القول عن قوله
 (وقيل ان كان لا يعتقد يقبل حل الكذب لنصرة مقالته) اى الاعتقادية فى مذهبه
 (قيل) يعنى وان استحلله كالحطابية لم يقبل وهم قوم ينسبون الى ابى الخطاب
 وهو رجل كان بالكوفة يعتقد ان عليا الاله الاكبر وجعفر الصادق الاله الاصغر
 تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا واخذ الله نكال الآخرة والاولى كذا فى
 مشكلات القدورى هذا ولم يحك ابن الصلاح فيه خلافا وصرح بعدم الخلاف النووى
 وغيره والخطيب يحكى الخلاف عن جماعة من اهل العقل والمنكمنين قال الجزرى
 لا يقبل رواية المبتدع ببدعة مكفرة بالاتفاق واما المبتدع بغيرها فبغيره ثلاثة اقوال انتهى
 وهو الصحيح (والتحقق انه لا يرد كل مكفر ببدعة لان كل طائفة تدعى ان مخالفتها
 مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفتها فلواخذ ذلك) اى الرد (على الاطلاق) بان يرد كل
 ما يكفر (لاستلزم تكفير جميع الطوائف) وفيه انه لا يلزم ذلك الا فى وقت المبالغة فهذا
 ايضا ليس على الاطلاق وقال شارح وائت خبير بان المعتبر ماهو فى نفس الامر من البدعة
 المكفرة لا عند المخالف فلا يلزم تكفير اهل الحق ولا رد روايتهم انتهى والاصوب ان

مطلب
 قول الخطابية

يقول لاستنزام رد جميع الطوائف اذ هو المترتب على اخذ الرد على الاطلاق لا ما ذكره وايضا هو المقصود من سوق الكلام وح لا يترتب محذور ولا يتأتى محذور فلا يقبل قول جميع المبتدعة كالا يقبل خبر الفسقة بل هم اولى بعدم القبول لان فسقهم اقيح وتعصبهم اوضح (فالمتعمد) اى فالقول المتعمد (ان الذى ترد رواية من انكر) اى الرد القطعى الذى موجه البدعة ليس الامن انكر (امرامواترا من الشرح معلوما من الدين بضرورة) اى مما يعلم بطريق اليقين لاشتهاره بكونه من الدين كالصلوات الخمس والحج لانه يعلم ببديته العقل كما تقرر فى علم الكلام وانما قيدنا الرد بالقيود المتقدمة لان الرد ليس بمنحصر فيما ذكر وقولنا القطعى اشارة الى ان من لم ينكر ما تواتر من الشرع اذ لم يكن ضابطا ورعاً يرد ايضاً كما يدل عليه قوله الاقنى فاما من لم يكن الخ (وكذا من اعتدعكسه) اى من لم يكتف بمجرد الانكار بل اعتدعكسه فانه اولى بالرد كما لا يخفى واما قول محش فان الانكار المذكور والاعتقاد المذكور متلازمان لان انكار امر يستلزم اعتقاد نقيضه وبالعكس فمنوع اذ يحتمل التوقف والتفصيل والاعتقاد الثالث خارجا عنهما (فاما من لم يكن بهذا الصفة) اى المذكورة من البدعة التى ترد رواية لانكاره المعلوم من الدين بالضرورة (وانضم الى ذلك) اى ما ذكر من عدم الرد (ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه) الاولى ترك ذكر ورعه فانه لا يشترط فى القبول فيحمل عبارته على الطعف التفسيري (وتقواه فلا مانع من قبوله) اى مع مجرد كونه من اهل البدع وفيه انه فسر التقوى فى بيان تعريف الصحيح بالاجتناب من الاعمال السيئة من شرك اوفسق اوبدعة فلا يجتمع التقوى مع الكفر والبدعة * ويمكن ان يكون المراد بالتقوى المعنى العرفى منه اى الاجتناب عن الافعال السيئة الظاهرة والامانات بينه وبين البدعة فى الاعتقاد او قال المراد بالتقوى ماعدا البدعة بقرينة السابق فان الكلام فى المبتدعة * (والثانى) (وهو) اى صاحبه (من لا تقتضى بدعته التكفير اصلا) اى لا اتفاقا ولا اختلافا (وقد اختلف ايضا فى قبوله ورده) اى على ثلاثة اقاويل (فليل يرد مطلقا) اى سواء كان داعيا الى بدعته اولا وسواء كان معتقدا اهل الكذب لنصرة مقالته ام لا * وهذا القول محكى عن مالك وغيره لانه فاسق ببدعته * واتفقوا على رد الفاسق بغير تأويل فيأحق به التأويل اذ لا ينفعه التأويل (وهو بعيد) قال ابن الصلاح وهو بعيد مباعد للشايخ عن أئمة الحديث فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الداعية وفى الصحيح كثير من احاديثهم فى الشواهد والاصول انتهى ولا يبعد عدم اطلاع المحدثين على بدعتهم وهم معذورون فى ذلك لحفاء ما فى الباطن من اعتقاد السوء والحكم بالظاهر من ملازمته التقوى

مطلب
تفسير التقوى

(واكثر ما علل به) اى اكثر ما يقال فى تعليله والاستدلال عليه (ان فى الرواية عنه) اى عن المبتدع (ترويجا لامره وتنويها) اى تفخيا (بذكره) اى وهو واجب الاهانة واعتراض عليه بان هذا دليل واحد فامعنى كثرته فضلا عن اكثريته واجيب بانه اكثريته باعتبار كثرة المستدلين وكثرة استدلالاتهم وتلفظهم فيما بينهم فلو قال بدل قوله اكثر اقوى لكان اولى (وعلى هذا) اشارة الى الاغراض على ما علل (فينبغى ان لا يروى عن مبتدع شئ حتى يشاركه فيه غيره مبتدع) وفيه ان هذا قد يجرى لاجل التقوية كما فى التوابع والشواهد ولعل ما وقع فى الصحيحين وغيرها من هذا القبيل بخلاف غيره وحاصله ان المراد بالترويح والتنويه فيما اذا لم يشاركه غير مبتدع اكثر واشد ما اذا شاركه وهذه المرتبة ٢ من الترويح والتنويه فيصح ينبغى ان لا يفعل لامطلق الترويح والتنويه فيصح وهو المراد فى الدليل (وقيل تقبل مطلقا) اى سواء كان داعيا ام لا لكن بشرط ان يكون متقيا لان تدينه وصدق لهجته الذى عليه مدار الرواية منه عن الكذب (الا ان) وفى نسخة اذا (اعتقد حل الكذب كما تقدم) اى فح لا يقبل وهو ظاهر لان حل الكذب ينافى قبول الرواية وعزاه بعضهم الى الامام الشافعى لقوله اقبل شهادة الاهواء الا الخطابية لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم * وفيه انه اذا اعتقد حل الكذب صار كافرا والمفروض ان بدعته ليس بما يقتضى الكفر هذا وقال الحافظ السيوطى فى الدراية شرح النقاية ان المبتدع ان كفر فواضح ان لا يقبل وان لم يكفر قبل والالادى الى رد كثير من احاديث الاحكام مما رواها الشيعة والقدرية وغيرهم * وفى الصحيحين من روايتهم ما لا يحصى ولان بدعتهم مقرونة بالتأويل مع ما هم عليه من الديانة والسياسة والتحرز عن الخيانة نعم سات الشيخين والرافضة لا يقبلون كما جزم به الذهبى فى اول الميزان قال مع انه لا يعرف منهم صادق بل الكذب شعارهم والحقبة والتناق وتارهم (وقيل) * يقبل من لم يكن داعية * اى داعيا * الى بدعته * والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية لان جعله فيما بينهم اسما لمن يدعوا الى بدعته وتعديته بالى باعتبار معناه الى صلى وقيل يمكن ان تكون اثناء للمبالغة والمراد المعنى الوصفى وح لا اشكال فى تعلق الى لكن يرد عليه ان ذلك مخصوص بصيغة المبالغة مثل علامة * ويمكن ان يقال ان الداعية مصدر كالطاعية وان المبالغة مستفادة من الحمل كرجل عدل مع زيادة الداعية الى ذلك وانما قيد بالمبالغة لان كل صاحب بدعة يدعوا بلسان الحال الى بدعته * والمراد هنا من يظهره بلسان القال فهو مبالغ بالنسبة الى غيره (لان) هذا تعليلا لما يتضمن الكلام المذكور من انه لا يقبل من كان داعية

٢ التى لم يشارك
غير مبتدع

لان (تزيين بدعته) ورعبته في اتباع الناس لاهويته (قد يحمله) اى يبعثه (على)
 تحريفه الروايات (اى في اللفظ) وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه (اى في المعنى)
 وقد ورد حبك الشيء يعنى وبصم وفيه انه انما يقيد التعليل المذكور عدم قبول
 من كان داعية اذا روى ما يقوى مذهبه والمقصود انه مردود مطلقا والافغير الداعية
 من المبتدعة اذا روى ما يقوى مذهبه يرد كما سيذكره بعيد ذلك ولو اريد بما يقتضى
 مذهبه مالا ينافيه لاندفع الشبهة (وهذا) اى القول الاخير في الشرح وهو المذكور
 لا غير في المتن ﴿ في الاصح ﴾ قال ابن الصلاح وهذا المذهب اعديل المذاهب
 واوليها وهو قول الاكثر من العلماء وقال الجزرى قيل ان كان داعية لمذهبه لم
 يقبل وهذا الذى عليه الاكثر وهو المختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه (واغرب
 ابن حبان) اى اتى بقول غريب (فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية) قال
 محش وهذا الكلام متعلق بما قبله وما بعده فان معنى قوله (من غير تفصيل) بين
 ان يكون داعيا ام لا وبين ان يكون راويا لما يقوى مذهبه اولا انتهى ﴿ وهو غير
 صحيح لما تقدم عنه من نقل الجزرى فالصواب ان معنى قوله من غير تفصيل
 بين ما يقوى بدعته وما لا يقوى (نعم الاكثر على قبول غير الداعى) اى مطلقا
 فيحمل اتفاقهم في قوله على اتفاق الاكثر ﴿ الا ان روى ﴾ اى من لم يكن
 داعية نظر الى المتن او غير الداعى نظر الى الشرح ومالهما واحد ﴿ ما يقوى ﴾
 بالتشديد اى يؤيد ﴿ بدعته فيرد ﴾ اى حينئذ ﴿ على ﴾ (المذهب) ﴿ المختار ﴾
 قال ابن حبان في ترجمة جعفر بن سليمان الضبى من ثقافته ليس بين اهل الحديث من
 ائمتنا خلاف ان الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو اليها ان الاحتجاج
 باخباره جائز فاذا دعى اليها سقط الاحتجاج باخباره وليس صريحا في الاتفاق
 لامطلقا ولا بخصوص الشافعية ولكن الذى اقتصر عليه ابن الصلاح في العن والشق
 الثانى فقال قال ابن حبان الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ائمتنا قاطبة
 لا اعلم بينهم فيه اختلافا على انه محتمل ايضا لارادة الشافعية على ما ذكره السخاوى
 ﴿ وبه ﴾ اى بهذا المذهب المختار ﴿ صرح ﴾ (الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن
 يعقوب) ﴿ الجوز جاني ﴾ بضم جيم وسكون واو وفتح زاي (شيخ ابى داود)
 ﴿ والنسائي ﴾ والاولى الحاق ابى داود في الشرح بعد تمام المتن ولعله قدمه لتقدم
 رتبة في (كتابه) اى الجوز جاني وفي نسخة في كتاب (معرفة الرجال) قال
 محش اسم كتاب انتهى وهو ان يحتمل الجر على البدلية والرفع على انه خبر مبتداء
 محذوف والنصب بتقدير اغنى او يعنى وهو يؤيد نسخة في كتابه بالاضافة الى

الضمير (فقال في وصف الرواة فمنهم) اى الرواة غير الكفرة والداعية (زايغ)
 اى مبتدع مائل (عن الحق اى عن السنة) اى عن الحق المفهوم من السنة
 وانما قيده به لان اكثر زيفهم لاجل عدولهم عن السنة المبينة لما في الكتاب (صادق
 اللهجة) اى اللسان او الكلام والمراد بها الرواية * قال السخاوى قد جرى في
 الناس حديثه لكنه مخذول في بدعته مأمون في روايته (فليس فيه) اى في حقه
 وفي شان روايته اذا كان عدلاً (حيلة) او ليس في دفعه علاج (الا ان يؤخذ من
 حديثه ما لا يكون منكراً) وقد تقدم تعريفه (اذالم يقو) اى لم يؤيد (به) اى
 ينقله (بدعته) واما اذا كان يقويها به فلا لانا لانا من عليه من غلبة الهوى (انتهى)
 قال التلميذ ظاهر هذا قبول رواية المبتدع اذا كان ورطاً فيما عدا البدعة ضابطاً
 صادقاً سواء كان داعية او غير داعية الا فيما يتعلق ببدعة (ومقاله) اى الجوز جاني
 (متجه) بتشديد الفوقية اى حسن متوجه مقبول (لان العلة التى بها يرد حديث
 الداعية) وهى ان تزين بدعته يجعله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضى
 مذهبه (واردة فيما اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله
 سبحانه اعلم) * ثم سوء الحفظ * (هو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد
 به) اى بسى الحفظ (من) وفي نسخة ما قاله الضمير في به راجع الى سوء الحفظ (لم
 يرجع) بتثنية الجيم اى لم يقلب (جانب اصابته على جانب خطائه) قال محش هذا
 تكرير لما سبق من قوله وهى عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من صوابه انتهى يعنى
 بل يكون غلطه اكثر او مساوياً لصوابه وانما اعاده مع تفتته في العبارة لطول الفصل
 * قال التلميذ هذا ينافى ما تقدم من قوله او سوء حفظه وهى عبارة عن ان يكون غلطه
 اقل من اصابته وقد اصلحته بلفظ نحواً من اصابته والله سبحانه اعلم * وقال المص
 وفهم من ما لم يرجع اما بان يرجع جانب خطائه او استويا * قلت وهذا يؤيد ان
 قوله فيما تقدم في حده سوء الحفظ وهى عبارة عن ان يكون خطأه اكثر كاصابته
 من النسخ الصحيحة بخلاف اقل من اصابته فانها مخالفة لما هنا * وليس بصحيفة
 من جهة المعنى لان الانسان ليس بمعصوم من الخطاء فلا يقال فيمن وقع له الخطاء
 مرة او مرتين انه سى الحفظ وان كان يصدق عليه ان خطاه اقل من اصابته
 لانه لم يصدق عليه انه لم يرجع اصابته انتهى كلامه وهذا الخطاء مبنى على خطأ
 النسخة التى اعتمد عليها التلميذ والا فالنسخة الصحيحة المعتمد فيها تقدم وهى
 عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من اصابته بصيغة التثنية وهو المطابق لما هنا من
 حيث المعنى انه سواء كان مساوياً او اكثر ويدل على انه اذا كان غلطه اقل من الاصابة

او قليلاً بالنسبة اليها فهو مقبولة. وقال الشارح وجيه الدين الهندي اعترض عليه استاذي مولانا ابو البركات بانه قال اولاً في الاجمال وهي عبارة عن يكون غلظه اقل من اصابته فيين كلامين تدافع الا ان يكون لفظه لم هنا وقع تصحيحاً من الناسخ اوزلة من القلم قال ثم اخبرني بعض اخواني انه سأل السخاوي عنه فقال وقع لفظه لم غلظاً من الناسخ واخرج نسخة من عنده وليس فيه لفظه لم انتهى * وفيه اجاب ان اولاً فلانه بهذا لم يندفع التدافع لما عرفت من كلام التلميذ فيه ولكنه ليس نسخة صحيحة كما قررناه وعلى تقدير صحتها وصحة معناها فلا يطابق ما سبق كما قررناه واما ثانياً فلانه لو كان التعريف هنا بدون لم لم يصح كلام المص هنا على ما نقله تلميذه عنه اما بان يرجع جانب خطائه او استويا * واما ثالثاً فقوله تصحيحاً من الناسخ فلا يصح اطلاق التصحيح على زيادة لم لالفة ولا اسطلاحاً وقوله اوزلة من القلم اي قلم المص خطاه ايضاً فان الكلام بوجود لم صحيح ايضاً كما قدمنا وكلام المص قدايد ما قررنا * واما الخطاء من الناسخ لو ثبت في نسخة معتمد في الاجمال بترك لا فلا تعجل وتأمل فان محل الزلل وموقع الخطأ والله الموفق للعلم والعمل (وهو) اي سوء الحفظ (على قسمين) * ان كان لازماً * اي دائماً غير منفك (للراوى في جميع حالاته) اي من غير عروض سبب لسوء حفظه في بعض اوقاته * فهو * اي الراوى المذكور بل حديثه * الشاذ * وفيه ان المختلط صفة الراوى على ما يقتضيه كثرة قولهم اختلط فلا وهذا المعنى غير المعانى المذكور للشاذ ولذا قال * على رأى * وهو بالتوين نظراً الى المتن وبتركة نظراً الى الشرح فانه مضاف (الى بعض اهل الحديث) وكانهم ارادوا بالشاذ المنفرد بصفة * او * (ان كان سوء الحفظ) * طارياً * اي حادثاً متجدداً (على الراوى) اي بان صارسى الحفظ (اما لكبره) اي لطول عمره (اولذهاب بصره) وقد كان متعوداً بعود النظر في محفوظه الى اصله فلا يرد ان ذهاب البصر بما يقوى الحفظ السلامة الخواطر الحادثة من النواظر (او الاحترق كته) او اغترافها او استراقها فقوله (او عدمها) تعميم بعد تخصيص كقوله تعالى فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير فاندفع ما قال محس الظاهر انه معنى عن قوله لاحترق كته انتهى وفيه ان الاول اذا كان مغنياً عن الثاني قد يعيد عينا في التعريفات لا العكس واما في غير التعريف فيجوز التخصص بعد التعميم ايضاً كقوله تعالى وملائكته ورسله وجبريل وميكال ويريد بالعدم فقد ان ان الكتب بمعنى انه كان حاصله فصار معدوماً لا بمعنى انه معدوم مطلقاً فيصح قوله (بان كان يعتمد ما يرجع الى حفظه فساء) اي حفظه وهو علة لكون ذهاب البصر

واحتراق الكتب وعدمها سبب لطريان سوء الحفظ ﴿ف﴾ (هذا) اى الراوى
 الطارى عليه سوء الحفظ (هو) ضمير فصل او مبتداء ثان ﴿المختلط﴾ بكسر اللام
 حقيقة فساد العقل وعدم انتظار العقل والقول * اما بالحرف ٣ اوضرر او مرض
 او عرض من موت ابن اوسرقة قال كلسعودى ٤ اما ذهاب كتب كابين لهيعة واحتراقها
 كابين الملقن * قال ابن الصلاح وهذا فن عظيم مهم لا اعلم احداً افرد به بالتصنيف
 وصح اعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك هذا انتهى قال السخاوى وافرد للمختلطين
 كتابا الحافظ ابو بكر الحازمى جساذا كره فى تصنيفه تحفة المستفيد * ولم يقف عليه
 ابن الصلاح قال وفائدة ضبطهم تميز المقبول من غيره (والحكم فيه) اى فى
 المختلط او فى حديثه (ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز) اى لتاين علمنا انه
 قبل الاختلاط والا فهو متميز فى نفسه فالمعنى انه اذا تميز عند الجتهد عما حدث بعد
 الاختلاط (قبل واذالم تميز) اى ما حدث به (توقف) بصيغة المجهول (فيه) اى فى
 حديثه بان لا يقبل ولا يرد (وكذا من اشبه الامر فيه) اى اشبهه انه مختلط ام لا اولم يدر
 احداث قبل الاختلاط او بعده قال التلميذ هذه اللفظ فيه ابهام لان ظاهر السوق انه لحديث
 المختلط ولفظه من لم يعقل فلا يصلح للحديث وان استعملها فيمن يعقل فيكون قد
 انتقل من الحديث الى الراوى فليس بظاهر والله سبحانه اعلم قلت هذا امر سهل
 ومناقشة غير مرضية خصوصا من التلميذ بالنسبة الى الاستاذ اذ يمكن ان يقال التقدير
 وكذا من اشبه الامر فيه يتوقف فى حديثه على ان اشبهه مبتداء خبره مخذوف او
 تقدير مضاف اى وكذا حديث اشبهه عليه الامر فيه يتوقف فيه (وانما يعرف ذلك)
 اى ما ذكر من الاختلاط والتميز والاشتباه (باعتبار الآخذين) اى تتبع المتحملين (عنه)
 اى عن المختلط بلا واسطة ليعلم انهم متى اخذوا واين اخذوا وكيف اخذوا فلاضافة
 الى المفعول فمنهم من سمع قبل الاختلاط فقط ومنهم من سمع بعده ومنهم من سمع
 فى الحالين مع التميز بان قال سماعى بعدما اختلط او قبله كما قاله الخليلي وغيره فمن
 اختلط فى آخره عطاء ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبة وسفيان الثورى ومن
 سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد ومن سمع منه فى الحالتين معاً ابو عوانة
 فلم يحتج بحديثه ﴿ومتى توبع سى الحفظ بمعتبر﴾ اى براوى معتبر بفتح الموحدة
 وكسر هاء على انه اسم مفعول او فاعل (كان يكون فوقه او مثله لادونه) قال المص اذا تابع
 السى الحفظ شخص فوقه انتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص وينقل ذلك الشخص
 الى اعلى من درجة نفسه التى كان فيها حتى يرجع على مساويه من غير متابعة من دونه
 قال تلميذه المراد بقوله فوقه او مثله فى الدرجة من السند لافى الصفة انتهى وقد تقدم معنى

٣ يقال حرف
 بكسر الراء اى الذى
 فسد عقل من الكبر
 « الفة ترجمة »

٤ قال السعوى

٥

الاعتبار وما يتعلق به والظاهر ان المراد بالفوقية والمثلية هنا في الصفة لافي المسند
لانه على تقدير ما يقوله التلميذ لا يصح كلام الشيخ انتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك
الشخص فتدبر مع انه لا يمنع من الجمع **﴿ و ﴾** وكذا المختلط **﴿ ﴾** (الذي لا يميز) اي ما حدث
به **﴿ و ﴾** (كذا) **﴿ المستور ﴾** كان حقه في الترحيح ان يقول بعد المستور وكذا المختلط
الذي لا يميز كما هو ظاهر ثم في عطفه على السى الحفظ نظر لان المختلط قسم منه كما مر
قيل ذلك وان اريد بالسى الحفظ القسم الاول فقط فهو تكلف غير متبادر قيل
ان المراد من السى الحفظ المعنى اللغوي وفيه انه ايضا اعم من المختلط فلا وجه للعطف
مع انه ايضا غير متبادر ويمكن ان يقال ان المختلط الذي يميز لا يحتاج في قوله الى
متابعة فلا يجوز اجراء السى الحفظ في المتن على اطلاقه فعطف الشارح عليه المختلط
المذكور ليعلم ان المراد بالسى الحفظ القسم الاول **﴿ و ﴾** (الاسناد) **﴿ المرسل ﴾**
بكسر السين وقيل بفتحها **﴿ و ﴾** (كذا) **﴿ المدلس ﴾** بكسر اللام (اذ لم يعرف
المخدوف منه) واعلم انه ان كان المرسل والمدلس على صيغة المفعول ليكون صفة الاسناد
كما فعل الشارح حيث صرح بقوله الاسناد يحتاج قوله **﴿ صار حديثهم ﴾** الى تكلف
بان يقال معناه حديث المختلط والمستور وحديث راوى المرسل والمدلس وان كانا على
صيغة اسم الفاعل ليكونا صفتي الراوى لم يحتاج قوله حديثهم الى تكلف قال التلميذ
الاولى ان يقول صار الحديث لان الضمير للمختلط والمستور والاسناد فعلى ما قال يكون
على وجه التغليب او تقدير مضاف وعلى ما قلت لا يحتاج لذلك والله سبحانه اعلم قلت
لا يخفى عن الاحتياج لذلك كذلك (لان الالف) واللام ح اما يدل عن المضاف
اليه واما للمعهد فيدخل المذكور تحت الملاحظة فيرجع الاشكال بعينه مع ان عادة
المحشى والشارح اصلاح كلام الماين لانه يأتي بعبارة اخرى ويقول هذا احسن منه لانه لا يرد
عليه ما يرد عليه وحاصل الكلام انه قد صار حديثهم بعد حصول المتابعة المتبعة **﴿ حسنا ﴾**
اي لغيره **﴿ لاذاته بل ﴾** (وصفة بذلك باعتبار) **﴿ المجموع ﴾** (من المتابع) بكسر
الموحدة (والتابع) بفتحها (لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا وغير
صواب) قوله احتمال مبتداء وقوله (على حد سواء) خبره والجملة خبران ولك ان
تجعل احتمالا منصوبا بدلا من كل واحد او منصوبا على نزع الحافض اي في احتمال
كما في نسخة ورأيت في نسخة احتمال بصيغة الماضي فلا اشكال (فاذا جاءت من المعبرين)
على صيغة اسم فاعل او مفعول (رواية) فاعل جاءت (موافقة لاحدهم رجح)
بصيغة المفعول (احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين) اي كونهما صوابا وغير
صواب (ودل ذلك) اي الترجيح على ان الحديث على تقدير كونه صوابا (محفوظ

فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله سبحانه اعلم (قيل يشعر كلامه بان الانواع المذكورة كلها متوقف فيها كذا قوله فيما تقدم لان كل واحد منهم الخ صريح في ذلك وفيه تأمل لان بعض اقسام السى الحفظ مقبول لا توقف فيه انتهى ولك ان تقول المراد ٦ من السى الحفظ وهو القسم الاول كما سبق فتأمل ومع ارتقائه الى درجة القبول اى واقل درجاته مرتبة الحسن اذا الضعيف خارج عن درجة القبول (فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته) او فيكون حسنا لغير (وربما توقف بعضهم عن اطلاق الحسن عليه) لانه ليس بحسن حقيقة ولان الحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن لذاته ولا يلزم من اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند الفقهاء وهو محل خلاف ولهذا وقع الاشارة في الحسن الذاتي الى انه المحتج به بعبارة تفيد الحصر فتذكر وتدبر قال التلميذ مقتضى النظر انه ارجح من الحسن لذاته لان المتابع بكسر الباء اذا كان معتبرا فحده حسن * وقد انضم اليه المتابع بالفتح والله سبحانه اعلم قلت انما الكلام فيه مع قطع النظر عن غيره فهو لاشك انه حسن لغيره وهو دون الحسن لذاته واما مع الانضمام فلا احد يشك ان الحديث الذى ورد من طريقين احدهما حسن لذاته والاخر حسن لغيره يرجح على معارض له طريق واحد يكون حسنا في ذاته والله سبحانه اعلم (وقد انقضى) اى ثم وانتهى (ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد) وبقي ما يتعلق بالاسناد من حيث انه ينتهى الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابى وغيره ولما كان ما يتعلق بالمتن مقدم على ما يتعلق بالاسناد فلان المقصود بالذات والاسناد انما هو وسيلة اليه قال * ثم الاسناد * اشارة الى تأخر رتبة معنى وان كان مقدما على المتن لفظا (وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهى اليه الاسناد من الكلام) فيه شائبة من الدور ويدفع بان المراد بالطريق حكايته على حذف مضاف او بانه اشار الى انه يطلق على المحكى ايضا والظاهر ان يقال المراد بالطريق المعنى اللغوى وبالاسناد المعنى الاطلاعى فلا دور كما قيل في قول صاحب الزنجاني اما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى وجد في الماضى والمراد بالطريق هنا رجال الاسناد * وقيل التعريفات لفظيان فلا يلزم من اخذ كل من المتن والاسناد في تعريف الاخر دورا واراد انه بين تعريف الاسناد ههنا وبين التعريف الذى مر في صدر الكتاب وهو حكاية طريق المتن تلازم قال التلميذ لفظ غاية زائد غير للمعنى لان لفظ عبارة عن الكلام كما فسر بقوله من الكلام * فيصير التقدير المتن غاية كلام ينتهى اليه الاسناد فعلى هذا المتن اخر الكلام من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من جاء منكم الجمعة فليعتسل انتهى * ودفعه ظاهر بان يقال ان هذا الاضافة من قبيل خاتم فضة كما قيل في قول ابن الحاجب في الكافية اذا كان وصفه لغرض

٦ على هذا المراد افراد قوله وكذا المختلط الذى لم يميز بالذكر مع انه داخل في السى الحفظ في قوله ومتى توبع السى الحفظ به

المعنى ان اضافة الغرض الى المعنى بيانية اى المتن غاية السند وهو الكلام ينتهى اليه الاسناد *
 نعم الاولى ترك لفظ الغاية او الاختصار عليه لان المتن هو ما ينتهى اليه الاسناد من قول رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم او فعله او من قول الصحابي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كذا او فعل كذا وهو غاية الاسناد لا غاية ما ينتهى اليه الاسناد * فان هذه انما هى آخر
 المتن اللهم الان يقال المراد بالغاية الغرض والمقصود ومنه العلة الغائية اى المتن هو مطلوب
 ما ينتهى اليه الاسناد الذى بمنزلة الوسيلة وفيه اشارة لطيفة الى ان المراد بما ينتهى اليه
 الاسناد هو الجانب الذى وقع فيه متن الحديث الحذف والا فمما ينتهى اليه الاسناد قد يصدق على
 جانب المخرج ايضا ولذا بينه بقوله من الكلام اى سواء كان كلام الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم او الصحابي او من اعمده ويدخل فيه فعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم * وتقريره
 لانها وان لم يكونا قول الرسول صلى الله وسلم لكنهما قول الصحابي او من اعمده * وفى
 الخلاصة اختلف فى متن الحديث اهو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كذا وكذا او هو مقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فحسب * والاول اظهر لما
 تقرر من ان السنة اما قول او فعل او تقرير والسلف اطلقوا على اقوال الصحابي
 والتابعين وانارهم وفتاوبهم (وهو) اى الاسناد * اما ان ينتهى الى النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم * (ويقتضى لفظه) اى تلفظ الحديث والمراد منه قال محس هو عطف
 تفسير لقوله ينتهى الى النبي عليه الصلوة والسلام وضمير لفظه عائد الى الاسناد ولولم
 يذكره ويقول يقتضى اى الاسناد لكان صحيحا انتهى * وضعه لا يخفى لان الانتهاء لا يتنوع
 بالتصريح والحكم بل تلفظ المتن يدل عليهما كما سيأتى فى كلام الشيخ صريحا فى بيان قوله
 تصريحا او حكما مفعولا ولذا تدارك المتن بقوله فى الشرح ويقتضى لفظه واما جعلها متعلقين
 بما بعدها على ما تكلف له المحشى فيدل على اعمده * اما تصريحا او حكما * حالان او تمييزان
 (ان المنقول) مفعول يقتضى فلا يصح ما فى نسخة لان المنقول اللهم الان يجعل تصريحا
 او حكما مفعولا به ليقضى فتح يصح التعليل بقوله لان المنقول (بذلك الاسناد) اى
 اسناد ذلك اللفظ الذى هو المتن وقال المحشى وهو من وضع الظاهر موضع الضمير انتهى
 وهو ماش على طريقته * من قوله * اى من جنس (قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) * او *
 (من) * نعله او * (من) * تقرر * قال شارح والظاهر قوله بدون من
 انتهى وكانه بدل من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن للتبويض او تمييز من النبي عليه
 الصلوة والسلام مثل قولهم لله دره من فارس وعزم من قائل واول للتبويغ وهذا باعتبار
 المتن واما باعتبار الشرح فالامر ظاهر لانه خير لان هذا وقد اشار المص الى تعريف المرفوع
 بحيث لا يشذ شئ من اقسامه مما ذكره غيره فى المرفوع قاله الجمهور المرفوع ما ضيف

الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً او فعلاً وقيل تقريراً او همة سواء اضافة صحابي او تابعي او من بعده حتى يدخل فيه قول المخرج ولو تأخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطيب هو ما خبر فيه الصحابي عن قول النبي عليه الصلوة والسلام او فعله فاخرج ما يضيفه التابعي فمن بعده الى النبي عليه الصلوة والسلام لكن المشهور هو القول الاول واختاره المصنف وزاد قيد التقرير كما هو مذهب البعض وترك قيد الهمة اذ الهمة خفية لا يطلع عليها الا بقول او فعل (مثال المرفوع من القول تصريحاً ان يقول الصحابي) فيه مسامحة ولو قال ما يقول كما قال في بعض ما يحكى لم يكن مسامحة كذا قاله محش واذقنا ان يقول بمعنى القول وهو بمعنى المقول يرجع الى ما يقول فلم تكن فيه مسامحة (سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا) اشارة الى انواع التحديث (او يقول هو) اي الصحابي (او غيره) اي من التابعي او من دونه (قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا) اي بلفظ لا يحتمل التديليس (او عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال كذا) اي بلفظ يحتمله (او نحو ذلك) اي من الفاظ التحديث المحتمل وغيره (ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذا) ومنه قول الصحابي كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ترك الوضوء تمامته النار (او يقول هو) اي الصحابي (او غيره) كالتابعي (كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل كذا) او يترك كذا (ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً ان يقول الصحابي فعلت) اي نافي ومعناه فعل فلان (بحضرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا) ومنه قول الصحابي اكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (او يقول هو او غيره) كان الاولى بدون هو (فعل فلان بحضرة النبي عليه الصلوة والسلام كذا ولا يذكر) اي الصحابي او غيره (انكاره) اي انكار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (لذلك) اي الفعل الذي فعل بحضرة من فعل المنكلم او غيره سواء قرره صريحاً او حكماً بان مسكت عليه قال محش ولا يذكر معروف او مجهول وهو اولى لافادته نفي العام انتهى وفيه ان افادة نفي العام مستفادة من عموم فاعل يذكر وهو الصحابي او غيره (ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً) تصريح بما علم ضمناً في قوله حكماً فهو تأكيد لا قيد (ما يقول الصحابي) قيل ما مصدرية والظاهر ان ما موصولة او موصوفة اي الحديث الذي يقول الصحابي او حديث يقول فيه الصحابي (الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات) اي من كتب بني اسرائيل او من افواههم وهو احتراز من الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرائيليات كعبدالله بن سلام كعبدالله بن عمرو بن العاص فانه كان حصل له في وقعة

الرموك كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الامور الغيبية حتى
 كان بعض اصحابه ربما قال حدثنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تحدثنا من الصحيفة
 ذكره السخاوى فقله لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال ثم قيل بقيد اخر وهو
 (مالا مجال الاجتهاد فيه) ومجمله النصب على المفعولية ليقول وقال محسن يمكن ان يتنازع
 يقول ولم يأخذ فيه انه يجوز لفظا لكنه يفسد معنى قال السخاوى مثل حديث من اتى
 ساحرا او عرافا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم رواه ابن مسعود
 * ومن امثلة ذلك ايضا قول ابى هريرة ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله * وقول
 عماد بن ياسر من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى ابى القاسم صلى الله تعالى عليه وسلم
 * لكن قد جوز شيخنا فى ذلك وما يشبهه احتمال احواله الاثم على ما ظهر من القواعد
 بل يمكن ان يقال ذلك ايضا فى الحديث الاول اما الساحر فلقله تعالى وما هم بضارين به
 من احدا الا باذن الله * قلت الاولى ان يقول لقله تعالى واتبعوا ما اتلوا الشياطين اول قوله
 ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر اول قوله وما يعلمان من احد حتى
 يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفر اول قوله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم * واما قوله
 تعالى وما هم بضارين الخ فاخبار من الله تعالى بانه لا يقع شئ الابامر و ارادته والادلالة
 له على حلية شئ * ولا حرمة قال واما العراف وهو النجم فلقله تعالى قل لا يعلم من
 فى السموات والارض الغيب الا الله قال شيخنا لكن الاول اظهر انتهى * على ان
 حديث ابن مسعود وان جاء من وجه آخر عنه بصورة الموقف فقد جاء من بعضها
 بالنصريح بالرفع بل فى صحيح مسلم من حديث صفة عن بعض ازواج النبي عليه الصلوة
 والسلام انه عليه الصلوة والسلام * قال من اتى غرافا فسئله عن شئ لم تقبل له صلوة
 اربعين ليلة ومن الادلة للاظهار ان اباهريرة رضى الله تعالى عنه حدث كعب الاخبار
 بحديث فقدت امة من بنى اسرائيل لا يدري ما فعلت * فقال له كعب انت
 سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول فقال له ابو هريرة نعم وتكرر
 ذلك مرارا فقال له ابو هريرة افاقرؤا التوراة قال شيخنا فيه ان اباهريرة لم يكن يأخذ
 من اهل الكتاب وان الصحابي الذى يكون كذلك اذا اخبر بما لا محال المرأى
 والمجتهد فيه يكون للحديث حكم الرفع هذا ولا بد من قيد آخر عدمى وهو قوله
 (ولاله) اى للحديث اول الراوى (تعلق ببيان لغة اى) ضبطه (اوشرح غريب اى)
 تفسيره (كالاخبار) بكسر الهمزة (عن الامور) اى الاحوال (الماضية) اى المتقدمة
 (من بدء الخلق اى) اى عما خلق اول قبل خلق السماء والارض كقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم حين سئل عن كان الله ولم يكن شئ * قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات

مطلب
خلق السموات
والارض

والارضين وكتب في الذكر كل شيء انتهى لفظ الحديث فالعرض على الماء والماء على متن الريح والريح قائمة بقدرة الكاملة والذكر عبارة عن السوح المحفوظ (واخبار الانبياء) بفتح الهمزة اى وكقصاص (عليهم الصلوات والسلام) واقوالهم وافعالهم واحوالهم (او الاتية) اى الامور المستقبلية (كالملاحم) بفتح الميم جمع الملحوم وهو المقتل والمراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدى والهمة اول كثره لحوم القتلى فيها والفتن جمع الفتنة وهى اعم مما قبله من الامور الواقعة فى احوال الدنيا (واحوال يوم القيمة) اى مواقفها واهوالها (وكذا اخبار) بكسر الهمزة (عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص) قيد به لان مطلق الثواب والعقاب على الخير والشر للاجتهاد فيه مدخل بخلاف التحديد فيهما فان ذلك انما يعلم بالوحى (وانما كان له) اى للحديث (حكم المرفوع لان اخباره) اى الصحابي (بذلك) اى الخبر (يقضى بخبر آله) بكسر الموحدة قبل كان عليه ان يعمله بحيث يشمل صورة الاجتهادية ايضا ليكون اعم من الوقف بان يقول لان اخباره بشي يقضى اما كونه من عند نفسه او من مخبر ووح لم يستدرك قوله (وما لا مجال للاجتهاد فيه يقضى موقفا) بضم ميم وكسرة قاف مخففة او مشددة اى معلما ومطلقا (للقائل به) قال محش الباء متعلق بالقائل فلو قال لقائله لكان اولى ويحتمل ان يتعلق بقوله موقفا انتهى وهو فى غاية من البعد لفظا ومعنى لان يقال قال به لا يقال اوقف به بل يقال اوقف (ولا موقوف للصحابة) وفى نسخة للصحابي والمراد به الجنس (الا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) واما الكشف والالهام فخارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيهما (او بعض من يخبر عن الكتب القديمة) وفى نسخة المقدمة وهى الاسرائيلية (فلهذا) اى لكون حصر الموقوف فى هذين القسمين من النوعين المذكورين (وقع الاحتراز) اى فيما سبق (عن القسم الثانى) اى بقوله لم يأخذ عن الاسرائيليات فاخص بالقسم الاول وهو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال التلميذ قوله عن القسم الثانى هو بعض من يخبر عن الكتب المتقدمة وقع لاحتراز عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحابي الذى لم يأخذ عن اسرائيليات انتهى وهو واضح (واذا كان) اى الامر (كذلك) اى على نحو ما ذكر من الشرط فى الصحابي (فله) اى فلحديثه الموقوف حكم (مالو قال قال رسوا لله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو مرفوع) اى حكما (سواء كان مسمعه منه) اى بغير واسطة (او عنه بواسطة) كلمة من للاتصال وكلمة عن للانقطاع فاذا قيل سمعت منه يكون باستماعه بلا واسطة واذا قيل عنه يكون بواسطة ويحتمل ان يكون بلا واسطة ولذا قيده بقوله عنه بواسطة وحاصله انه لا يضره صيغة التديس لان الصحابي عدل ثقة محفوظه خصوصا فى الرواية (ومثال

مطلب
كلمة من للاتصال
وكلمة عن للانقطاع

المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه (اى من الفعل
 (فينزل) بتشديد الزاى المفتوحة اى فيحمل (على ان ذلك) اى الفعل (عنده)
 اى الصحابي (عن النبي عليه الصلوة والسلام) اى استفاد منه باى وجه كان تحسينا
 للظن بالصحابة واستشكل شارح بانه يجوز فعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه
 لسامعه منه صلى الله تعالى عليه وسلم لا لانه عليه الصلوة والسلام فعله فلا يكون من
 مرفوع الفعل انتهى وهو مدفوع بان المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي
 له حكم المرفوع بان لا يكون من تلقاء نفسه لاشتراط مالا مجال للاجتهاد فيه بل
 يكون مأخوذا منه عليه الصلوة والسلام وهو اعم من ان يكون استفادا من قوله او
 فعله او تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم كما اشرنا اليه (كما قال الشافعى رحمه الله
 تعالى فى صلوة على كرم الله تعالى وجهه فى الكسوف) اى فى صلواته (فى كل
 ركعة اكثر من ركوعين) ولعل هذا قول فى مذهبه والا فالمشهور من مذهبه
 وهو قول مالك واحمد فى كل ركعة ركوعان وعند ابى ح رح ركوع واحد * فعنى
 قوله اكثر من ركوعين غير ظاهر قال فى الانوار وهو كتاب مشهور فى مذهب
 الشافعى اقل صلوة الكسوف والكسوف ركعتان فى كل ركعة قيامان وركوعان
 ولا يزيد وان عامد بطلت ولا ينقص وان نقص عامد ابتدارك انتهى * و لعل معناه
 ان الشافعى حمل على فعل كرم الله تعالى وجهه على انه فى حكم المرفوع ثم رجح غيره
 من الادلة المقتصرة على ركوعين على فعله رضى الله عنه (ومثال المرفوع من التقرير
 حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا) اى الصحابي (يفعلون فى زمان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم كذا) اى بالاضافة الى زمنه عليه الصلوة والسلام لالى حضرته عليه
 الصلوة والسلام كقوله كذا نأكل لحوم الاضاحى على عهد رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كقول جابر كنا نعزل والقرآن ينزل او كنا نأكل لحوم الخيل
 على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فالصحيح الذى عليه الاعتماد وبه قطع
 الحاكم وغيره من ائمة الحديث انه مرفوع وقال الاسماعيل انه موقوف والصواب
 الاول (فانه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر اطلاعه صلى الله تعالى عليه
 وسلم على ذلك) اى على ما فعله اصحابه فى زمانه (لتوفر دواعيهم) اى لتكثر
 بواعث الصحابة (على سؤاله) من الاضافة الى المفعول وفى نسخة على السؤال
 (عن امور دينهم ولان ذلك الزمان نزول الوحي) اى الجلى وحصول الوحي الحقى
 وفى نسخة زمان تواتر الوحي اى تتابعه وتعاقبه والمراد عدم انقطاعه (فلا يقع
 من الصحابة فعل شئ) بفتح الفاء ويجوز كسرها وهو مضاف الى مفعوله

(ويستمررون عليه) اى على ذلك العل وفيه اشارة الى عدم ندرة وقوعه المحتمل عدم اطلاعه صلى الله تعالى عليه وسلم (الا) اشتناء مفرغ من اعم الاحوال (وهو) اى ذلك الشيء (غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضى الله تعالى عنهما على جواز العزل) اى فى الامة وان لم يستأذن وفى الزوجة باذنها (بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان) اى العزل اى بذاته (تمامه) عن لى عنه القرآن) وفيه اشارة لطيفة الى ان هذا كانه تقرير ربانى وايماء الى ان فعلهم مرضى سبحانه فان الله سبحانه وتعالى حبا اليهم الايمان وزينه فى قلوبهم وكره اليهم الكفر والفسوق والعصيان ولان الله تعالى ارتضاهم لصحة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم واختارهم لتقوية دينه وجعلهم خیرامة اخرجت للناس بأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون قرنى وقال عليه الصلوة والسلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (ويلتحق بقولى) اى فى المتن (حكما) اى قول حكيمى وهو (ماورد بصيغة الكناية فى موضح الصيغ) جمع الصيغة اى الكلمة (الصريحة بالنسبة اليه عليه الصلوة والسلام) يعنى ماورد بالصيغ التى كنى بها اصحاب الحديث عن قولهم قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو اما لكونه رواء بالمعنى او اختصارا او غير ذلك قال ابن الصلاح وحكم ذلك عند اهل العلم حكم المرفوع ومقتضاه الاتفاق وقد صرح به النووى (كقول التابى عن الصحابي يرفع الحديث) اورفعه او مرفوعا كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الشفاء فى ثلث شربة غسل وشرطة محجم وكية نار وانهى امى عن الكنى رفع الحديث (او يرويه او ينيه) بفتح اوله سكون النون وكسر الميم اى ينسبه وبسنده يقال نيت الحديث الى غير نيتا اذا اسندته اورفعة كحديث مالك عن ابى حازم عن سهل بن سعيد قال كان الناس يؤمرون ان يضح الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلوة قال ابو حازم لا اعلم الا انه يعنى ذلك (اوروايه) بالنصب على المصدرية كحديث سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابو هريرة رواية الفطرة خمس (او يبلغ به) كحديث مسام عن ابى الزناد وعن الاصرح عن ابى هريرة يبلغ به الناس تبع لقريش وبه عن ابى هريرة رواية تقاتلون قوم اصغار الاعين (اورواه) اى بصيغة الماضى وكانه اقل استعمالا من المضارع والمصدر ولذا اخره عنهما والله سبحانه اعلم (وقد يقتضرون) اى المحدثون (على القول ما حذف القائل) اى اختصارا بناء على الوضوح (ويريدون به) اى بالقائل (النبى صلى الله تعالى عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابى هريرة قال) اى ابو هريرة قال اى النبى عليه الصلوة والسلام (تقاتلون قوما الحديث) تمامه صفار الاعين تسوقونهم ثلاث مرات حتى تلحقونهم بجزيرة العرب فاما فى السياقة

الاولى فينجون من هرب منهم واما في الثانية فينجوا بعض ويهلك بعض واما في الثالثة فيصطلمون او كما قال انتهى وصغار الاعين الترك وجزيرة العرب ما احاط بها بحر الحبشة وبحر فارس ودرجنة والفرات واصطلم اى اهلك (وفي كلام الخطيب انه) اى الاقتصار على القول مع حذف القائل (اصطلاح خاص باهل البصرة) اى منهم ابن سيرين وغيره وبحققة ما قال ابن سيرين كل شىء حدثت به عن ابي هريرة فهو مرفوع وقال الخطيب عقبه قلت للبرقاني احسب ان موسى عن هذا القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا (ومن الصيغ المحتملة) اى لان يكون مرفوعا او موقوفا (قول الصحابي من السنة كذا) كقول على كرم الله وجهه من السنة وضع الكف على الكف في الصلوة تحت السرة ذكره السخاوى قال التلميذ قال المص و من الوجوه المرجحة بانها سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قالها كبراء الصحابة كابى بكر رضى الله تعالى عنه مثلا اذ ليس قبله الا سنة النبي عليه الصلوة والسلام ومنها ان يورده في مقام الاحتجاج لان الصحابة مجتهدون والمجتهد لا يقلد مجتهدا اخر فصرف الى سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فلاكثر) اى الجمهور من المحدثين والعلماء على ان ذلك) اى قوله من السنة كذا (مرفوع) اى حكما (وتقل ابن عبد البر فيه) اى في قول الصحابي المذكور (الاتفاق) واطلق الحاكم والبيهقي اتفاق اهل القل على الرفع قال السخاوى وخص ابن الاثير في الخلاف بابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه خاصة اذ لم يتأمر عليه احد غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف غيره فقد يأمر عليه ابو بكر رضى الله عنه وغيره (قال) اى ابن عبد البر في مسألة التابى (و اذا قالها) اى الجملة المذكورة الشاملة للسنة وهو قوله من السنة كذا او السنة المطلقة (غير الصحابي) اى التابى (فكذلك) اى مرفوع حكما بالاتفاق قال التلميذ قوله اذا قالها غير الصحابي فكذلك يظهر منه ان هذا من التنييه بالادنى على الاعلى فاذا قالها التابى فهو من باب اولى انتهى وهو مخالف للنسخ المعتمدة والله اعلم (مالم يصفها) اى ينسبها (الى صاحبها) اى السنة (كسنة العمرين) اى ابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وغلب عمر لكونه اخف واخصر ولتقابله بالقمرين لفظا وان كان تغليب القمر على الشمس لكونه مذكرا لفظا * واما ما اشتهر على السنة العامة من قولهم اللهم ايد الاسلام باحد العمرين المراد بهما عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر بن هشام المكنى بابى الحكم فى الجاهلية * وكناه صلى الله تعالى عليه وسلم بابى جهل فى الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ نعم روى احمد والترمذى وغيرهما بلفظ اللهم ايد الاسلام باحب هذين الرجلين اليك بابى جهل او

مطلب
العمرين

بعمر بن الخطاب وروى الحاكم عن عائشة بلفظ اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب
 * قال ابن عساكر في الجمع بين اللفظين انه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا بالاول فلما
 اوحى اليه ان ابا جهل لن يسلم خص عمر بدعائه فاجيب فيه (ففي الاتفاق نظر) اي
 فان الخلاف موجود (فمن الشافعي) هو وجه النظر فالفناء للتعليل اي لان عنده
 (في اصل المسئلة قولان) ففي القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي
 ثم رجع عنه وقال في الجديد ليس بمرفوع (وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي)
 صاحب الدلائل (من الشافعية وابو بكر الرازي) صاحب شرعة الاسلام (من
 الحنفية وابن حزم) بفتح مهملة وسكون زاي (من اهل الظاهرهم) جماعة كبيرهم
 داود الظاهري وهم الذين لا يؤولون الحديث بل يجرونها على ظاهرها قال محش وفي
 كثير من النسخ اهل النظر وفيه نظر لانه ما رأينا نسخة واحدة وهو مع مخالفته
 للرواية غير موافق للدراية (واحتجوا) اي المانعون من كونه مرفوعاً لوجود الاحتمال
 (بان السنة تتردد بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين غيره) اي من الخلفاء الراشدين
 فقد سماها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سنة في قوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي
 وسنة الخلفاء الراشدين بعدي واندفع بتقريرنا هذا ما قال محش هذا الدليل انما يدل على
 بطلان ما دعى الخصم من الجزم بالرفع ولا يدل على مدعاهم من الجزم بعدم الرفع انتهى
 وبيانه انه اذا دل على بطلان ما دعى الخصم من الجزم بالرفع حصل مدعاهم من الجزم
 بعدم الرفع لان العدم هو الاصل ومع وجود الاحتمال لا يحتمل الاستدلال مع انهم
 ما يدعون الجزم بعدم الرفع بل يقولون حيث ترددت السنة بان تطلق تارة على سنة صلى الله
 تعالى عليه وسلم وتارة على سنة غيره لا نقول بانه في حكم المرفوع لاحتمال ان يكون موقوفاً
 (والمسئلة) ظنية لا يقينية حتى يقول احداهم بالجزم والقطع ولذا قال (واجبوا بان
 احتمال ارادة غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعيد) يعني وغلبة الظن كافية في المسئلة
 قال محش اي اجيب اعتراضهم فالاسناد مجاز فالظاهر اجيب او اجابوا وهو غريب
 لانهم اذا اجابوا فهم اجبوا او اغرب شارح * وقال فكثير اما يعبرون به عن سنة
 الخلفاء الراشدين وقد يطلقونه ويردون به سنة البلد * وهذا الاحتمال وان قيل به
 في الصحابي فهو في التابعي اقوى * فلذلك اختلف الحكم في الموضوعين انتهى ووجه
 غرابته اطلاق السنة على سنة البلد فانه مع عدم محتمه الا على زعمه في بلده خارج عما نحن
 فيه بصدده مع انه قوله فلذلك اختلف الحكم في الموضوعين غير صحيح لماسبق من انه
 لا فرق بينهما في اختلاف الحكم (وقد روى البخاري في صحيحه) بمنزلة التعليل
 لقوله بعيد المتضمن للدليل الاكثري (في حديث ابن شهاب) هو الزهري من صفار

مطلب
تردد السنة

التابعين (عن سالم بن عبدالله بن عمر عن ابيه في قصته) اى ابن عمر او سالم (مع الحجاج)
 بفتح اوله اى كثير الحججة وهو ابن يوسف امير امراء عبد الملك بن مروان قيل قتل
 مائة وعشرين الفا من الصحابة والتابعين والسادة والصالحين صبوا غير ما قتل منهم
 في المحاربة (حيث قال) اى سالم حقيقة وابن عمر حكما (له) اى للحجاج (ان
 كنت تريد السنة فهجر) بتشديد الجيم المكسورة اى بادر (بالصلوة) اى اليها اذ
 التهجير التبكير الى كل صلوة كذا في التاج والقضية على ما نقله السخاوى عن البخارى
 ان الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل عبدالله يعنى ابن عمر رضى الله تعالى عنه كيف
 تصنع في الموقف يوم عرفة فقال سالم ان كنت تريد السنة فهجر بالصلوة يوم عرفة
 فقال ابن عمر صدق انهم كانوا يجتمعون بين الظهر والعصر في السنة انتهى وفي كلام
 ابن عمر زيادة افادة ان هذه سنة واطب عليها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه
 لكن لما كان هوها ان يكون سنة فقط (قال ابن شهاب فقلت لسالم افعله) اى التهجير
 (رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال) اى سالم (وهل يعنون) اى التسلف
 هو استفهام انكار اى لا يريدون (بذلك) اى باطلاق السنة (الاسنة) اى سنة
 النبي (صلى الله تعالى عليه وسلم) اى طالبا (فنقل سالم وهو) اى والحال ان سالما
 (احد الفقهاء السبعة) وهو ابن المسيب والقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق وعروة
 بن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وعبدالله بن عتبة بن مسعود والسابع ابو
 سلمة بن عبدالرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سالم بن عبدالله بن عمر وقال ابو الزناد
 ابو بكر بن عبدالرحمن بن حارث بن هشام فهؤلاء الفقهاء السبعة (من اهل المدينة)
 الذين يصدرون عن رائتهم وعلمهم واشتهروا في الافاق ولعلمهم المعينون بقوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم لا يجدون احداً
 اعلم من عالم المدينة رواه الترمذى * والحاصل ان نقله وهو احد الفقهاء على الخلاف
 (واحد الحفاظ من التابعين) بالاتفاق (عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون
 بذلك الاسنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) لان مقصودهم بيان الشرع ولان السنة
 لا تنصرف بظاهاها حقيقة الا الى الشارع فانه الفرد الاكل ولانه اصل سنة غيره
 انما هو تبع في كلامهم فحمل كلامهم على الاصل اولا (واما قول بعضهم) اى
 الخلف (ان كان) اى الحديث الذى عبر عنه بالسنة (مرفوعا فلم لا يقولون) اى السلف
 (فيه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) اى لو كان لقالوا فيه قال (فيجوابه
 انهم) اى السلف (تركوا الجزم بذلك) اى بذلك القول وعبر عنه بالصيغة التى
 ذكرها الصحابي (تورعاً واحتياطاً) فى الرواية (ومن هذا) اى ترك الجزم فيه

مطلب
 محاربة الصحابة
 والتابعين مع
 الحجاج بن يوسف

مطلب
 فقهاء السبعة

تورعاً (قول ابى قلابة) بكسر القاف (عن انس من السنة اذا تزوج) اى احد
 (البكر على الشيب اقام عندها سبعا اخرجاه) اى الشيخان (فى الصخيح) اى كل
 واحد منهما فى صحيحه لافى غيره من كتبه اشارة الى كمال صحته (قال ابو قلابة لو شئت
 لقلت ان انسا رفعه الى النبي عليه الصلوة والسلام) اى لو قلت (لم اكذب) بالتحفيف
 اى لست كاذباً وقيل بالتشديد مجهولاً اى لم انسب الى الكذب (لان قوله من السنة
 هذا) اى الرفع (معناه لكن ايراده بالصيغة التى ذكرها الصحابى اولى) اى كما
 لا يخفى (ومن ذلك) اى من الصيغ المحتمل للرفع والوقف وقيل محشى اى ومما ترك
 فيه الجزم تورعاً انتهى وهو غير صحيح لانه (قول الصحابى امرنا بكذا او نهينا عن كذا)
 بالبناء للمفعول فيهما كقول ام عطية امرنا ان نخرج فى العيدين العواتق وذوات
 الجذور وامر الخبيص بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض ان يعتزلن مصلى المسلمين
 ونهينا عن اتباع الجنائز (فالخلاف فيه كالحلاف فى الذى قبله) اى فى قوله من السنة
 كذا وهو ان الوقف مذهب البعض والرفع مذهب الاكثر الذى هو الصحيح (لان
 مطلق ذلك) اى ما ذكر من الامر والنهى (ينصرف بظاهره الامن له الامر والنهى
 وهو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخالف) وفى نسخة وخالفهم (فى ذلك)
 اى فى كونه مرفوعاً وحكموا بانه موقوف (طائفة) منهم الاسماعيلي (وتمسكوا
 باحتمال ان يكون المراد غيره) اى غير النبي عليه الصلوة والسلام (كامر القرآن
 او الاجماع) (بنسبة الامر المجازى اليها) (او بعض الخلفاء) وفى معناهم بعض الامراء
 (او الاستنباط) اى الاجتهاد (واجبوا بان الاصل) اى فى الامر (هو الاول)
 وهو امره صلى الله تعالى عليه وسلم لانه حقيقة (وماعداه محتمل لكنه) اى
 المحتمل (بالنسبة اليه) اى الى الاصل الذى هو الاول (مرجوح) لكونه اما مجازاً او
 لانه تبع ولا اعتبار للفرع مع وجود الاصل وايضا جعله وجهاً آخر فى الجواب وهو
 ظاهر ويمكن تقريره بوجه يكون دليلاً على ما ذكر فى الجواب من كون الاول راجحاً
 والثانى مرجوحاً (فمن كان فى طاعة رئيس) وهو مرجع اهل بلد فى الامر
 والنهى (اذا قال) فاعله ضمير من (امرت لايفهم عنه) اى عن قوله امرت (ان
 امره) بصيغة الفاعل (الارئيسه) اى غير رئيسه الذى هو الاصل فى البلد ومدار
 الامر والنهى عليه فالابغى غير على ما هو مذهب البعض فيما اذا لم تكن الاتباع
 بل جمع متكور غير محصور وحق العبارة ان يقال لايفهم الا ان امره رئيسه بتقديم الا
 ولا يفهم امره الارئيسه بخذف ان اى لايفهم امره على صفة الا صفة كونه رئيسه
 اوفهم ان امره ليس الارئيسه والاظهر ان يقال لايفهم منه الى ان امره لا يكون

الارئيسه وحاصل معنى كلامه انه لا يفهم منه ان امره غير رئيسه بل يفهم منه انه رئيسه (واما قول من يقول) اى تمسك على عدم الرفع (يحتمل ان يظن) اى الراوى (ماليس بامرأ) اى قال فى نفس الامر فلا يصح ان يقول امرنا (فلا اختصاص) اى فجوابه انه لا اختصاص (له) اى لاحتمال الظن ح (بهذه المسئلة بل هو مذكور) (الاولى متصور) (فيا لو صرح) اى الراوى (فقال امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا) اى (وهو) اى احتمال الظن (احتمال ضعيف) اى فى امرنا مجهولا وفى امرنا معلوما ضعف واصعف (لان الصحابى عدل) تمنع عدالته ان يعبر بالامر بناء على ظن ضعيف (عارف باللسان) اى بلسان العرب حقيقة ومجازا وصحة وجوازا (فلا يطلق) اى الصحابى ذلك (اى الامر) (الابعد التحقيق) اى بعد تحقيق الامر وثبتت جواز اطلاقه (ومن ذلك قوله) اى الصحابى (كنا نفعل كذا) اى فى زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اى مما يحتمل المرفوع وهذا مثل ما تقدم مثالا للمرفوع من التقرير حكما قول الصحابى انهم كانوا يفعلون فى زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا واليه اشار المص فله (حكم الرفع ايضا كما تقدم) فيكون هذا تنظيرا لا تمثيلا فلم يرد عليه ان عدلهما من الصيغ المحتملة وذلك من المرفوع حكما لا يخلوا من تحكم قال محش ولعلمهم يفرقون بين كنا نفعل وبين كنا نفعل فى زمن النبي عليه الصلوة والسلام * ثم رأيت التلميذ ذكر فى حاشية ان قال المص كنا نفعل كذا احط رتبة من قولهم كنا نفعل فى عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان هذا وان اورده محتجابه يحمتم ان يريد الاجماع او تقرير النبي عليه الصلوة والسلام فالاحتجاج صحيح * وفى كونه من التقرير التردد انتهى ولهذا حكم الرفع عند الحاكم والامام فيخر الدين الرازى وموقوف عند جمهور من المحدثين واصحاب الفقه والاصول وكذا عند ابن الصلاح والحطيب) (ومن ذلك ان يحكم الصحابى على فعل من الافعال بانه طاعة لله والرسوله او معصيته) هذا قريب مما مر من الاخبار عن يحصل بفعله نواب او عقاب مخصوص لكن ذكر الطاعة والمعصية اللتان تقضيان فى الجملة اليهما بدلها ولم يعتبر قيد الخصوص فهما متغايران (كقول عمان) بفتح مهملة وتشديد ميم (من صام اليوم الذى يشك) بصيغة المجهول (فيه) اى فى انه من شعبان او رمضان (فقد عصى ابى القاسم) كنية صلى الله تعالى عليه وسلم باسم ولده القاسم ٤ (فلذا) اى فللهذا النوع (حكم الرفع ايضا) اى بما تقدم (لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه) اخذه الصحابى (عنه عليه الصلوة والسلام او ينتهى غاية الاسناد) اى يبلغ آخره الذى هو الفرض الاعلى وغاية القسوى * فاندفعت المناقشة المذكورة والمساحة المستورة الى الصحابى *

٤ لانه اول ولده

اى واحد من الصحابة كالمهاجرى والانصارى ﴿ كذلك ﴾ (اى مثل ما تقدم فى كون
 اللفظ) اى لفظ الحديث (يقتضى التصريح) جعل التصريح هنا مفعول يقتضى وقوله (بان
 المنقول هو من قوله الصحابى او من فعله او من تقريره) متعلق بالتصريح بخلافه هناك
 فان التصريح حال او تمييز وان مع مدلوله مفعول ليقضى ومأل المعنى واحد (ولا يجزى
 فيه) اى فى هذا المقام (جميع ما تقدم) لعدم شموله لما ثبت حكما انه قول الصحابى
 او فعل او تقديره ولما ذكر اخرا وهو ان يحكم الصحابى عن فعل من الافعال بانه طاعة
 لله ورسوله او معصيته (بل معظمه) اى اكثره وهو التصريح فاذا قيل عن الصحابى
 عند ذكر الحديث يرفعه او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحابى صرح
 بذلك النووى (والتشبيه لانشترط فى المساواة من كل جهة) وفى نسخة من كل وجه
 اى بل فيما يقصد (ولما ان كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث) الاضافة
 بيانية اى ومن علوم الحديث معرفة الرواة (استطرقت الاعتراف الصحابى) قيل
 هذه العبارة غير ظاهرة المعنى والاحسن ان يقول بدلها اوردت تعريف الصحابى
 باستطراد (من هو) الظاهر ماهو لان كلمة ما للسؤال عن الماهية دون من والاحسن
 ان يقول انه من هو على ان يكون بدلا من تعريف الصحابى والحاصل انى عرفت
 الصحابى من هو ليحصل معرفة الصحابة كمعرفة غير من الرواة والافتراض من
 المبادئ لامن المسائل وكذا قيل الملازمة غير ظاهرة وكان الاولى ان يقول ولما
 انجز الكلام الى ذكره الصحابى فعرفته وكذا الحال فى التابى (فقلت) ﴿ وهو ﴾
 اى الصحابى ﴿ من لقي ﴾ بكسر القاف اى رأى ﴿ النبي عليه الصلوة والسلام ﴾
 اورآه النبي عليه الصلوة والسلام حال كونه ﴿ مؤمنا به ﴾ اى بالنبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وبما جاء به من عند الله تعالى قال السخاوى دخل فيه من رآه وآمن به من الجن لان عليه
 الصلوة والسلام بعث اليهم قطعوا وهم مكلفون وفيهم العصاة والطائعون ولذا قال ابن حزم
 فى الاقضية من المحلى قد اعلمنا الله تعالى ان نفر من الجن آمنوا واستمعوا القرآن من النبي عليه
 الصلوة والسلام فهم بحماية فضلاء وروح يتعين ذكر من عرف منهم فى الصحابة ولا التفات لانكار
 ابن الاسير على ابي موسى المدنى تخريجه فى الصحابة لبعض من عرفه منهم فانه لم يستند فيه
 الى حجة ﴿ ومات على الاسلام ﴾ اى اجماعا ﴿ ولو تحللت ﴾ وصلى ﴿ ردة ﴾ اى ارتداد
 وكفر ﴿ فى الاصح ﴾ اى على مقتضى مذهب الشافى ومن تبعه من ان الارتداد لا يبطل
 الاعمال الاموتة على الكفر واما فى مذهبنا المقرر من ان الردة تبطل نواب جميع الاعمال
 ولورجع الى الاسلام وانه يجب عليه الاعادة الحج فانه فرض عمرى فبطلت حجة بالردة
 فلا يكون صحابيا الا ان حصلت له رؤية ثانية وعليه الامام مالك وسيأتى زيادة بيان لهذا

مطلب

دخل فى الصحابى
 من آمن ورأى من
 الجن

والمعجب من شارح حنفى مشهور بان علامة حيث لم يعرف مذهبه * وقال اى
 على الاصح الذى ذهب اليه الجمهور من المحدثين والاصوليين وغيرهم قال وقد ذكر
 المص قيدا لا بد منه ولم يذكره الجمهور وهو قوله مات على الاسلام لثلا يلزم ان يكون
 من مات على الردة معدوداً من الصحابة * قلت وانما ترك الجمهور لكمال الظهور
 بل فى الحقيقة انما ذكره ليرتب عليه ولو تخلفت رده على الاصح قيدا للمسألين فدفعته
 بقولى فى الاول اى اجماعاً (والمراد باللقاء) اى الملاقات (ماهو اعم من المجالسة
 والمماشات) وكذا من المكاملة (والمبايعة ووصول احدها الى الاخر وان لم يكمله)
 اى احدها الاخر (ويدخل فيه) اى فى اللقى بمعنى الاعم الشامل للموصول اوفى
 التعريف (رؤية احدها الاخر) ولولحظة لشرف منزلة مطالعة طلعة النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم الذى هو افضل من الكبريت الاحمر فى التأثير فكانه كما صرح به
 بعضهم اذ اراد مسلم اور اى مسلماً لحظة طبع قلبه على الاستقامة فى الدين لانه
 باسلامه انتهى للقبول فاذا قابل ذلك النور العظيم اشرق عليه فظهر اثره على
 قلبه وجوارحه والمراد رؤيته فى حال حياته والافلورآه بعد موته قبل دفنه خلاف
 (سواء كان ذلك) اى الوصول او ما ذكر من الرؤية (بنفسه او بغيره) اى
 سواء كان بالاستقلال بان يقصد رؤيته على حدة او بالتبعية ووسيلة الغير
 وسواء كان ينظر اليه قصداً او قصد رؤية غيره ورآه تبعاً بوقوع نظره عليه اتفاقاً
 من غير قصد والافلورية بالغير مما لا معنى له او يقال معناه سواء كان رؤية احدها
 للآخر بنفسه بان يكون هو نفسه باعثاً على الرؤية او كان بغيره بان يكون باعث
 ذلك الغير * قال التلميذ قوله بغيره اى بان يكون صغيراً فيحمل الى النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم (والتعبير باللقي اولى من قول بعضهم الصحابي من رآى النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم) وانما قال اولى لانه يمكن ان يراد بالرؤية فى قول بعضهم بناء
 على الغالب او يقال المراد بالرؤية الملاقات بحيث لو كان له بصر لرآه كما هو المستعمل
 فى العرف وبعضهم هو ابو عمرو بن الصلاح على ما قاله التلميذ وقال العراقى هكذا
 اطلقه كثير من اهل الحديث ومرادهم بذلك مع زوال المانع من الرؤية كالعنى انتهى
 وعلى كل تقدير فتعريف المص اولى (لانه) اى قول بعضهم (يخرج) اى بناء
 على الظاهر (ابن ام مكتوم) اى الاعمى الذى نزل فى حقه عبس وتولى قيل يخرج
 اما من الاخراج فالابن منصوب او من الخروج ولا بن مرفوع * ولكن لفظه به اى
 بهذا القول مقدرح فالاول اولى (ونحوه ومن العميان) بضم العين (وهم) اى
 والحال انهم (صحابة بلا تردد) اى بلا خلاف وشك قال المص الذى اخترته اخيراً ان

مطلب

روية النبي عليه
 السلام بعد موته
 قبل دفنه

قول من قال رأى النبي عليه الصلوة والسلام لا يرد عليه الاعمى لان المراد بالرؤية
 ماهو اعم من الرؤية بالقوة وبالفعل والاعمى في قوة من يرى بالفعل وان عرض مانع من
 الرؤية بالفعل وهو العمى قال تلميذه اختيار مجاز بلا قرينة لاعتبار به قلت العرف
 قرينة معروفة بل قيل المجاز المستعمل اولى من الحقيقة اللغوية ويمكن ان ينزل
 الفعل المتعدى منزلة اللازم ويقال المراد بمن رأى النبي عليه الصلوة والسلام من
 حصل له رؤية النبي عليه الصلوة والسلام وهو يشمل الطرفين وانما اختاروا لفظ
 من رأى النبي عليه الصلوة والسلام دون من رآه النبي عليه الصلوة والسلام لانه
 الاغلب وهو الانسب بالادب والاقرب الى الطلب ولهذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم
 طوبى لمن رآنى وآمن بى وطوبى لمن رآنى من رآنى فاكتفى صلى الله تعالى عليه وسلم
 بمجرد اعتبار التمييز والصحة والرؤية كما قال بعضهم (واللتي في هذا التعريف كالجنس)
 انما قال كالجنس وكالفصل لكونهما من الاعراض العامة فيشمل المحدود وغيره
 (وقولى مؤنابه كالفصل) اى باعتبار جزئه الاول (يخرج من حصل له اللتي المذكور
 لكن في حال كونه كافرا) اى لم يؤمن باحد من الانبياء كالشركين وكان الاولى
 ان يترك قولك به لقوله (وقولى به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام) اى كاهل الكتاب قال التلميذ ان كان المراد بقوله
 مؤمنا بغيره مؤمن بان ذلك الغير نبى ولم يؤمن بما جاء به كاهل الكتاب من اليهود اليه
 فهذا لا يقال له مؤمن فلم يدخل في الجنس فيحتاج الى اخراجه بفصل وح لا يصح
 ان يكون هذا فصلا * وانما هو لبيان متعلق الايمان وان كان المراد مؤمنا بما جاء
 غيره من الانبياء فذلك مؤمن به ان كان لقاؤه بعد البعثة وان كان قبلها فهو مؤمن
 بانه سيبعث * فلا يصح ان يكون فصلا لما ذكره بعد هذا قلت تختار شقاء آخر
 وهو المراد به من آمن بغيره من الانبياء مجملا * ولم يطلق على ما جاء به الانبياء
 مفصلا كما كثر اهل الكتاب جهلا واما غيرهم ممن يكون كفرهم به صلى الله تعالى
 عليه وسلم عنادا فقد خرج بالفصل الاول وهو قوله مؤمنا (لكن هل يخرج اى
 الفصل الثانى) من لقيه مؤمنا بانه سيبعث ولم يدرك البعثة (بكسر الموحدة كحجرا
 الراهب) فيه نظر) اى تردد كما صرح به النووى فمن اراد اللقاء حال نبوته حتى
 لا يكون مثله محاييا عنده يخرج عنه ومن اراد اعم من ذلك يدخل ولاوجه لاخراجه
 كما ذهب اليه البعض واعترض عليه بان هذا الشخص غير داخل في الجنس فكيف
 يخرج منه واجب بان هذا انما يصح اذا اريد بالنبي من حيث انه واما اذا اريد ذاته فلا
 يصح بالنسبة الى من رأى ذاته قبل البعثة نعم يصح بالنسبة الى المصدق به ولم ير ذاته

اصلا قال التلميذ قوله وفيه نظر اى محل تأمل قال المص قلت مرجحا احد جاني
 هذا التردد ان الصحبة وعدمها من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند حصول مقتضاها
 في الظاهر حصوله وفي الظاهر يتوقف على البعثة انتهى وهو معنى ما قيل في وجه النظر لان
 المؤمن في العرف لا يطلق على من يصدق بانه سيبعث ولم يؤمن به حال البعثة لكن فيه
 بحث لان كلامنا بالنسبة الى المصدق بانه سيبعث ومات قبل البعثة (وقولى ومات
 على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الرد كميده الله)
 بالتصغير (ابن جحش) بفتح جيم وسكون مهملة (وابن خطل) بفتح معجمة
 (فمهملة) قتل وهو متعلق باستار الكعبة قال السخاوى ومقيس بن صباية بفتح
 المهملة وفي حاشية التلميذ قال المص وكذا من روى عنه ثم مات مرتدأ بعد وفاته
 كربيعة بن امية بن خلف فانه لقيه مؤمنا وروى عنه واستمر الى خلافة عمر وارتد ومات
 على الردة انتهى * قال السخاوى وما وقع لاحد في مسنده من ذكره حديث ربيعة
 بن امية بن خلف الجحى وهو من اسلم في الفتح وشهد مع النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم حجة الوداع وحدث عنه بعد موت ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر بالروم
 وتصر بسبب شىء اغضبه يمكن توجيه بعدم الوقوف على قصة ارتداده * وقد قال
 شيخنا مانصه واخراج حديث مثل هذا يعنى مطلقا في المسانيد وغيرها مشكل ولعل
 من اخراجه لم يقف على قصة ارتداده (وقولى ولو تخلت ردة) مبتداء وخبره قوله
 (اى بين لقيه) اى قول لو تخلت ردة مفسرة بقولنا لو تخلت بين لقيه (مؤمنا به
 وبين موته على الاسلام) وتصحيح قوله على الاسلام على شارح بقوله عليه السلام
 فقال بل بعده ايضا كما يشعر به قوله ام بعده (فان اسم الصحبة باق له) اى غير باطل
 عند الشافعية خلافا للحنفية (سواء رجع الى الاسلام في حياته) اى النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم (ام بعد موته وسواء لقيه ثانيا) حيث يعود له اسم الصحبة بالتجدد
 اتفاقا (ام لا) خلافا لنا واغرب يحش مع كونه خفيا فاضلا حيث قال قوله لقيه
 ثانيا ام لا مما لا حاجت اليه لفهمه من قوله ام بعد موته انتهى * ووجه الغرابة مع قطع
 النظر عن معرفة المذهب في الردة انه لا يفهم من قوله ام بعد موته انه لقيه ثانيا
 ام في حال حياته (وقولى في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة) قال تلميذه اى
 في مسئلة الارتداد انتهى وسيجيء بيانه واغرب شارح وجعله المراد بالمسئلة مسئلة
 تعريف الصحابة ويدل على بطلان قوله قوله (ويدل على رجحان الاول) اى المفهوم
 من الاصح المقابل للصحيح او الضعيف الذى هو الثانى وهو الاصح عنده (قصة
 الاشعب بن قيس فانه كان ممن ارتد واتى اى جى به الى ابا بكر الصديق رضى الله عنه اسيرا) اى

مطلب
ارتداد

ماسورا مقيدا فعاد (الى الاسلام فقبل) اي ابو بكر (منه ذلك) اي الاسلام (وزوجه)
اي ابو بكر (اخته) اي لما رأى من حسن اسلامه (ولم يخلف احد عن ذكره)
اي الاشعث (في الصحابة ولا عن تخرج احاديثه في المسانيد وغيرها) فيه انه كان
ينبغي ان لا يكون في المسئلة خلاف مع انه خلافي ذلك فلعلم من ذكره في الصحابة
غفل عن ارتداد اولئك في طبقة الصحابة ومن خرج حديثه فيحتمل ان يكون
عن جهل بحاله اوروى حديثه الذي نقل عن غيره من الصحابة او على قول من
يجوز التحمل في الكفر والاداء في الاسلام والا فقد صرح في شهادات الولوالجية
من كتب الحنفية انه يبطل ما رواه المرتد لغيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان
يرويه عنه بعد رده وقال الحلبي * وفي حاشية شفاء القاضي اخرج للاشعث هذا الأئمة
السة واحمد في المسند * وقد صرح بانه صحابي وهذا انما يتمشى عند من يقول ان
الردة انما تحبط بشرط ان تتصل بالموت امامن يقول ان الردة تبطل وان لم تتصل
فلا يعد وهذا القول قول ابي حنيفة وفي عبارة الشافعي ما يدل على هذا كذا قاله
بعض مشايخي لكن الذي حكاه الراقعي عن الشافعي انها انما تحبط بشرط اتصالها
الموت والله سبحانه اعلم وهذا * وقد بقی قيود اخر لا بد من بيانها وتصدي السخاوي
للتعرض بشانها حيث * قال ولو اطال وهل يدخل من رآه ميتا قبل ان يدفن كما
وقع لابي ذؤيب الهزلي الشاعر ان صح * قال العزيز جماعة لاعلى المشهور * قال
شيخنا انه محل نظر والراجع عدم الدخول والايعد من اتفق انه يرى جسده المكرم
وهو في قبر المعظم * ولو في هذه الاعصار وكذلك من كشف له عنه من الاوليا
فراء كذلك على طريق الكرامة اذ حجة من اثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه انه مستمر
الحياة * وهذه الحياة ليست ذنبية وانما هي اخروية لاتتعلق بها احكام الدنيا فان
الشهداء احياء ومع ذلك الاحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية لهم على سائر غيرهم
من الموتى انتهى وقال العلاني انه لا يبعد ان يعطى حكم الصحبة لشرف ما حصل له
من رؤية صلى الله تعالى عليه وسلم قبل دفنه وصلاته عليه * قال وهو اقرب من
عدمه اصرا الذي لم يصره اصلا فيهم والصغير الذي ولد في حياته * وقال البدر الزركشي
ظاهر كلام ابن عبد البريم لانه اثبت الصحبة لمن اسلم في حياته وان لم يره يعني فيكون
من رآه قبل الدفن اولى وجزم البلقيني بانه يعد صحابيا لحصول شرف الرؤية * وان
فانه السماع * قال وقد ذكره في الصحابة الذهبي في التجديد وما جنح اليه شيخنا
من ترجيح عدم دخوله قد سبقه اليه الزركشي فقال الظاهر انه غير صحابي انتهى
* وعلى هذا فيزداد في التعريف قبل انتقاله من الدنيا وكذلك لا يدخل من رآه في

المنام كما جزم به البلقيني ثم شيخنا وان كان قدر آه حقا فذلك فيما يرجح اليه الامور
 المعنوية لا الاحكام الدينية حتى لا يجب ان يعمل بما امره في تلك الحالة بل جزم
 البلقيني بعدم دخول من رآه ليلة الاسراء يعني من الانبياء والملائكة عليهم السلام ممن لم يبرز
 الى عالم الدنيا وبهذا القيد دخل فيهم عيسى بن مريم عليه السلام ولذا ذكر الذهبي في تجريد
 وتبعه شيخنا ووجه باختصاصهم عن غيره من الانبياء بكونه رفع على احد القولين حيا *
 ويكونه ينزل الى الارض فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم * فهذه
 الثلاثة يدخل في تعريف الصحابة * قلت ولذا قيل في الصحابة رجل شاب افضل من
 الشيخين وغيرها * قال وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم وهو منى على اهل كان مبعونا
 ليهم ام لا وعلى الثاني منى الحليمي واقره اليه في الشعب بل نقل الفخر
 الرازي في اسرار التنزيل الاجماع عليه قال شيخنا وفي صححة بناء دخولهم في الصحابة
 على هذا الاصل نظر لا يخفى * ولكن قاله ظاهر لكن خالنه في الفتح حيث منى
 على البناء المشار اليه وهل يدخل من رآه من مؤمنى اهل الكتاب قبل البعثة الشريفة
 كزيد بن عمرو بن ثعلبة الذي * قال فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه يبعثه اهل
 وحده الظاهر لاويه جزم شيخنا في مقدمة الاصابة * وزاد في التعريف الماضي به
 ليخرجه فانه ممن لقيه مؤمنا غيره على ان لقائل ادعاء الاستغناء عن التقييد به باطلاق
 وصف النبوة اذ المطلق يحتمل على الكامل هذا مع ان شيخنا قدر جرح له في اصابته
 تبعا للفقوى وابن منذه وغيرها * وترجم ابن الاثير القاسم ابن انبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم بل وللظاهر وعبدالله اخويه في القسم الثاني من الاصابة ومقتضاه ان يكون
 لهم رؤية لكنه ذكر احاطهم الطيب في الثالث منها * وفيه نظر خصوصا وقد جزم
 هشام بن الكلبي بان عبدالله والظاهر والطيب واحد اسمه عبدالله والظاهر والطيب
 لقبان ثم هل يشترط في كونه مؤمنا به ان تقع رواية له بعد البعثة فيؤمن به حين
 يراه اويكفي كونه مؤمنا به انه سيبعث كما في بخيراء الراهب وغيره ممن مات قبل ان
 يدعوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال شيخنا انه محل احتمال وذكر بخيراء في
 القسم الرابع من الاصابة لكونه كان قبل البعثة * ولما ورقة فذكره في القسم الاول
 لكونه كان بعدها قبل الدعوة مع انه لم يجزم بصحة بل * قال وفي اثباتها نظر على
 ان شرح التبعة ظاهرا اختصاص التوقف بمن لم يدرك البعثة فانه قال وقولي به هل
 يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبعث ولم يدرك البعثة فيه نظر (تبيينان) اي هذان قولان
 متبهران لمن غفل عنهما (احدهما لاختفاء) اي لكمال ظهوره لاشك (في رجحان
 رتبة من لازمه صلى الله تعالى عليه وسلم وقاتل) (الاظهران يقول او قاتل) (معه)

مطلب

في رجحان من
 لازم النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم
 على غيره

اى حقيقة او حكما (او قتل) اى معه اوفى عصره واول للتبويع او بمعنى بل (تحت رايته)
 اى علم نصرته ولو اء ملته (على من لم يلازمه) اى اصلا (ولم يخضر معه مشهداً)
 اى من مشاهد الغزو (اوعلى من كلة يسيراً) اى زمنا يسيرا او كلاما قليلا (او ماشاه
 قليلا) اى من الماشات (اورآه على بعد) اى على مسافة بعيدة (اوفى حال
 الطفولية) اى الخارجة عن حد التميز والمعرفة (وان كان شرف الصحبة حاصل
 للجميع) اى فى الجملة وان وصلية (ومن ليس له منهم) اى من الصحابة بيان لمن
 (سماع منه) اى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فحديثه مرسل من حيث
 الرواية) قال المص هو مقبول بلا خلاف والفرق بينه وبين التابعى حيث اختلف
 فيه مع اشتراكهما فى احوال الرواية عن التابعين ان احوال رواية الصحابى عن
 التابعى فانها ليست بعيدة قال التلميذ قال المصنف ويغزبه فيقال حديثه مرسل محتج
 به بالاتفاق (وهم مع ذلك معدودون فى الصحابة لما لوه) اى حصل لهم (من شرف
 الرؤية) الاولى من شرف اللقى على ما تقدم ثم اعلم ان المسئلة خلافية * فقال احمد
 بن حنبل * ومثله لبخارى فى صحيحه من صحبة عليه الصلوة والسلام سنة او شهراً
 او يوماً او ساعة او رام فهو من الصحابة ولا يدخل فيه الا عمى الذى جاء الى النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم مسلماً ولم يصحبه ولم يجالسه * وقال اصحاب الاصول هو
 من طالت مجالسة له على طريق الطبع له والاخذ عنه فلا يدخل من وقد عليه
 وانصرف بدون مكث وقال الآمدى الاشبه ان الصحابة من رآه * وحكاه عن
 احمد بن حنبل واكثر اصحابنا واختاره ابن الحاجب لان الصحبة تم القليل والكثير
 * قال ابو بكر بن الطيب لا خلاف بين اهل اللغة ان الصحابى مشتق من الصحبة
 جار على كل من صحب غيره قليلا او كثيرا وهذا يوجب فى حكم اللغة اجزاء على
 من صحب النبي عليه الصلوة والسلام ولو ساعة قال ومع هذا فقد تقرر للامة صرف
 فى انهم لا يستعملونه الا فيما كثرت صحبة وكذا قال الخطيب ايضا لا خلاف بين اهل اللغة
 ان الصحبة التى اشتق منها الصحابى لا تحدد بزمن بل تشمل صحبة سنة وصحبة ساعة
 * وقال النووى فى مقدمة شرح مسلم عقيب كلام القاضى ابى بكر ربه * يستدل على
 ترجيح مذهب المحدثين فان هذا الامام قد نقل عن اهل اللغة ان الاسم يتناول
 صحبة ساعة واكثر اهل الحديث قد نقلوا الاستعمال فى الشرع والعرف على وفق
 اللغة فوجب المصير اليه قال السخاوى الا ان الاسلام لا يشترط فى اللغة * الكفار
 لا يدخلون فى اسم الصحبة بالاتفاق ويمكن ان يقال ان مراده بالنقل على وفق اللغة
 بحسب القلة والكثرة لا بحسب جميع ما هو المعبر فى اللغة وحكى عن سعيد بن المسيب

انه لا بعد صحابيا الا من اقام مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة او سنتين او غزى معه غزوة او غزوتين * ووجهه * ان لصحبة صلى الله تعالى عليه وسلم شرفا عظيما فلا ينال الا بالاجماع يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالفن والمشمول على السفر الذي هو قطعة من السقر والسنة المشتملة على الفصول الاربعة التي بها يختلف المزاج وعورض بأنه عليه الصلوة والسلام لشرف منزلة اعطى كل من رآه حكم الصحبة وايضا يلزم ان لا بعد جرير بن عبدالله ونحوه صحابيا ولا خلاف في انه صحابي (ثانيهما يعرف كونه صحابيا بالتواتر) كابي بكر الصديق المعنى بقوله تعالى اذ يقول لصحابه * لا تحزن ان الله معنا وسائر العشرة ذكر السخاوى لكن الفرق بين الصديق وغيره ان من انكر حجة الصديق كفر لاستلزام انكار حجة انكار نص القرآن المجمع على انه هو المراد به بخلاف حجة من انكر حجة غيره فانه لا يكفر او (الاستفاضة) ذكره لما سبق من الفرق بين المستفيض والتواتر والمراد بها هنا فرق الشهرة ولذا قال او (الشهرة) بناء على ان المغايرة بينهما بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من ذلك * قال السخاوى اى الشهرة القاصرة عن التواتر * وهى الاستفاضة على رأى كمشاة بن يحيى وضمام بن ثعلبة وغيرها انتهى * وكانه اراد بالشهرة الشهرة عند المحدين (او باخبار بعض الصحابة) اى بانه صحابي كشهادة ابي موسى الاشعري لحمية لمامات مبطونا بان النبي عليه الصلوة والسلام حكمه بالشهادة كذا قاله شارح انتهى وفيه نظر لاحتمال ان يكون الضمير له اول من مات مبطونا على ماورد في الخبر من عمومه (او بعض ثقات التابعين) اى بذكر عدول التابع اياه فى الصحابة رواية او كتابة (او باخباره عن نفسه بانه صحابي) قال التلميذ قيده بن الصلاح بان يكون معروف العدالة وكذا ابن الحاجب وغيره (اذا كان دعواه ذلك) منصوب على المفعولية اى ادعاه ما ذكر من كونه من الصحابة لانه مرفوع على ابدلية لانه كان يناسب ان يقول اذا كانت دعواه تلك اى تلك الدعوى (يدخل تحت الامكان) قال السخاوى رد عليه ان دعواه قاذفة فى عدالته * اللهم الان يقال يجوز ان يكون مستند دعواه غلبة ظنه فى المرئى * وقد اطلق ابن الصلاح والخطيب وقال العراقي لا بد من التقييد بما يدخل تحت الامكان فانه لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته صلى الله تعالى عليه وسلم فانه لا يقبل وان كان قد ثبت عدالته قبل ذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الحديث الصحيح ارايتكم ليتكم هذه فانه على رأس مائة سنة لا يبقى احد ممن على ظهر الارض يريد انحزام ذلك القرن قال ذلك صلى الله تعالى عليه وسلم فى سنة وفاته * قالوا وهو واضح جلى قال السخاوى

ونحوه قول شيخنا واما الشرط الثانى وهو المعاصرة فيعتبر بمضى مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في آخر عمره لاصحابه ارايتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة * منها لايبقى على وجه الارض من هو اليوم عليها احد رواه البخارى ومسلم من حديث ابن عمر * زاد مسلم من حديث جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله تعالى عليه وسلم بشهر اقسام بالله ماعلى وجه الارض من نفس منقوسة اليوم يأتى عليها مائة سنة وهي حية يومئذ قال * ولهذه النكته لم يصدق الاثمة احد ادعى الصحة بعد الغاية المذكور * وقد ادعاها جماعة فكذبوا وكان آخرهم رتن الهندي لان الظاهر كذبهم في دعواهم * قال السخاوى قبل فيه دلالة على موت خضر عليه السلام واجيب عنه بان الخضر كان ح من ساكنى البحر فلم يدخل في العموم * وقيل معنى الحديث لايبقى عن ترويه او تعرفون فهو عام اريد به الخصوص * وقالوا خرج عنه عيسى عليه السلام مع كونه حيا لانه في السماء لاقى الارض (وقد استشكل هذا الاخير) وهو اخباره عن نفسه بانه صحابي (جماعة) اى من المحدثين (من حيث ان ادعوا ذلك) اى كونه صحابيا (نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج) اى جواز مثل هذا الذى يقتضى الدور (الى تأمل او يحتاج جواب هذا الاستشكال الى تأمل اى نظر دقيق وفكر عميق لانه لا يظهر فى بادى الرأى واغرب شارح حيث قال * وهذا الاستشكال غير ظاهر بل يحتاج الى تأمل انتهى * لكن اقول محل هذا الاستشكال اذا كان المدعى مجهول الحل واما اذا كان ظاهر العدالة قبل الدعوى فلا اشكال * فكما يقبل خير العدل فى روايته يقبل قوله فى ادعاء رؤيته والله اعلم بحقيقته * او * (ينتهى) بالنصب (غاية الاسناد) فيه المسامحة السابقة قال التلميذ لفظ غاية زائدة كما تقدم * الى التابعى وهو من لقي الصحابى كذلك * اى لقي الصحابى لقياً مثل اللقى المذكور والمعنى ان التابعى هو من لقي الصحابى مؤمناً بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم * ولو تخلت ردة فى الاصح * ولما كان قوله كذلك متعلق بقوله مؤمناً ايضا قال (وهذا) اى المشار اليه بذلك (متعلق باللقي وما ذكر معه) اى من القيود المذكورة فى تعريف الصحابى (الا قيد الايمان به) اى بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم حال لتيه فلو رأى التابعى وهو كافر صحابياً ثم اسلم ومات على الاسلام يكون تابعياً كذا قيل وبإباه ظاهر قوله (وذلك) اى الايمان (خاص بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم) * وحاصل كلامه ان لفظ كذلك لا يراد به التشبيه فى اللقى فقط بل فى اللقى وما ذكر معه سوى قيد الايمان لان الايمان مما يختص به دون غيره لانه احد ركضى الايمان فلو اراد المعنى الاول لقال *

مطلب

خضر عليه السلام

مطلب

التابعى

وذلك اى قيد الايمان خاص بالنسبة الى الصحابي فتأمل * وتوضيحه انه ان اراد ان الايمان بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس بشرط في التابعي حين ملاقاته للصحابي فذلك غير ظاهر وان اراد الايمان بالصحابي ليس بشرط * فذلك ظاهر بل يجوز ان يقال ذلك لكن لا يلزم من اعتبار قوله مؤنابه المذكور في التعريف الصحابي انه لا اعتبار للايمان بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التابعي * هذا وقال التلميذ قوله * وذلك خاص خصوصية بالعقل لا باللفظ قلت خصوصية باللفظ ايضا عقلا ونقل (وهذا) اى التعريف للتابعي (هو المختار) قال العراقي وعليه عمل الاكثرين وقد اشار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى الصحابة والتابعين بقوله طوبى لمن رآنى وآمن بى وطوبى لمن رآنى من رآنى الحديث * فاكتفى فيهما بمجرد الرؤية قلت وبه يندرج الامام الاعظم في سلك التابعين فانه قدرأى انس بن مالك وغيره من الصحابة على ما ذكر الشيخ الجزرى في اسما رجال القراء * والامام التوربشئى في تحفة المسترشدين وصاحب كشف الكشاف في سورة المؤمنين وصاحب مرآة الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين فمن نفى انه تابعى * فاما من التبع القاصر او التعصب الفاتر (خلافا لمن اشترط في التابعى طول الملازمة) اى الغالب منها السماع كالخطيب فانه قال التابعى من صحب الصحابي قال ابن الصلاح ومطلقه مخصوص بالتابعى باحسان انتهى والظاهر منه طول الملازمة اذا التبع باحسان لا يكون بدون (او صحبة السماع) اى صحبة مصحوبة بالسماع فلو صحبة ولم يسمع منه الحديث لا يكون تابعيا وتصحف الصحبة بالصحة على شارح فقال كابن حبان فانه اشترط ان يكون رآه في سن من يحفظ عنه فانه كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة لرؤيته كخلف بن خليفة فانه لم يعمد في اتباع التابعين وان كان رأى عمر بن حريث لكونه صغيرا انتهى * ومحل هذا الكلام كله بعد قوله (او التميز) اى من التميز وهو الاربعة او الخمسة مما قيل فيه انه اقل سن صحبة السماع واما قول الشارح ان يكون من التميزين الذين تصح نسبة الرؤية اليهم فغير ظاهر هذا والمفهوم من كلام العراقي ان المخالفة للجمهور رائنان حيث قال في المتن (وبقي بين الصحابة والتابعى اللاتي لمن قد صحبا وللخطيب حده ان يصحبا وقال في الشرح التابعى من راي الصحابي لكن ابن حبان يشترط ان يكون رآه في سن من يحفظ عنه الى آخر ما ذكرناه سابقا فعلى هذا مال صحبة السماع والتميز واحد ولم يفهم منه شرط الصحبة السماع بل مطابقة ومطلق التميز ايضا فتأمل (وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة) اى جماعة متفقة في عصر واحد من المسلمين (اختلف) اى اختلف علماء اسما الرجال (في الحاقهم باى القسمين) اى قسمى الصحابة والتابعين يعنى بدكرهم مع هؤلاء

(وهم المخضرمون) بالحاء والضاد المعجمتين وفتح الراء على انه اسم مفعول من خضرم
 عما ادركه اى قطع وقيل بكسر الراء من خضرم اذن الابل قطعها كما حكى الحاكم
 عن بعض مشايخه وذلك ان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا يخضرمون اذان الابل ليكون
 علامة لاسلامهم ان اغير عليهم او حوربوا قال السخاوى وهذا محتمل للكسر
 من اجل انهم خضرموا اذان الابل وللفتح من اجل انهم خضرموا اى قطعوا
 عن نظائرهم اى من المسلمين حيث عاصر الصحابة * ولم يحصل لهم رؤية
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واقتصر ابن خلكان على كسر الراء لكن مع اهمال
 الحاء واغرب في ذلك ونصه قد سمع فخضرم بالحاء المهملة وكسر الراء (انتهى
 الذين ادركو الجاهلية) صغاراً او كباراً في حيوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 والجاهلية ما قبل البعثة * سمو بذلك للكثرة جهاته * وقيل ما قبل فتح مكة
 لزوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الفتح
 وابطل امور الجاهلية الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة (والاسلام) اى في
 حياته صلى الله تعالى عليه وسلم او بعده وخصهم ابن قتيبة بمن ادرك الاسلام في الكبر ثم
 اسلم بعد النبي عليه الصلوة والسلام كجبير بن نفير فانه اسلم وهو بالغ في خلافة ابي بكر
 رضى الله تعالى عنه وبعضهم بمن اسلم (في حياته صلى الله تعالى عليه وسلم) كزيد بن
 وهب فانه رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 وهو في الطريق * وكذا وقع لقيس بن ابي حازم وابى مسلم الحق لاني وابى عبدالله
 الصنابحي مات النبي عليه الصلوة والسلام قبل قدومهم بليال * واقرب من هؤلاء
 سويد بن غفلة قدم حين نفضة الايدي من دفنه صلى الله تعالى عليه وسلم على الاصح في
 الآخرين ذكره السخاوى (ولم يرو النبي عليه الصلوة والسلام) اوراؤه لكن قبل
 الاسلام وقد عد المخضرمين مسلم عشرين نفساً قال النووي وهم اكثر هذا ولا يخفى ان
 المخضرمين من التابعين وليسوا من الصحابة قطعاً لانهم لم يروه فقوله بينهما طبقة باعتبار
 العصر والزمان لا باختلاف الرتبة والشان * فالذى احقهم بالصحابة نظر الى انهم كانوا في
 عصرهم ومدار الطبقة عليه والذى احقهم بالتابعين نظر الى انهم في رتبهم وان كانوا متقدمين
 على طبقتهم * واما قول محش كون المخضرمين بين الصحابي والتابعين انما هو عند القوم
 نظراً الى اختلافهم في تفسير الصحابة والتابعين واما بالنظر الى تعريف الشيخ لهما فهم
 ان التابعي فردود لما عرفت الاخلاف في اشتراط رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم للصحابي
 وانما الاختلاف في اشتراط طول الملازمة وحضور المقابلة وكذا قيل ان اشتقاق المخضرمين

مطلب
 معنى الجاهلية

من قولهم لحم مخضرم لا يدري ذكر اوانى لتردهم بين الطبقين اى الصحابة المعاصرة
 وبين التابعين لعدم الرؤية اذا عرفت ذلك (فعدمهم) اى ذكرهم (ابن عبد البر فى الصحابة
 اى فى طبقتهم وفى اثناء ترجمتهم مع انهم ليسوا منهم ولما كانت عبارة المص موهمة قال
 تليذه الاولى ان يقول فعدهم معهم لما سأتى من الله لم يعدهم منهم انتهى وفيه انه لافرق
 فى الايهام بين عددهم فيهم وبين عددهم معهم كالا يحنى (وادعى عياض وغيره ان ابن
 عبد البر يقول انهم صحابة) لانه لما عددهم فيما بين الصحابة توهموا منه انه جعلهم صحابة
 (وفيه) اى فى ادعائه (نظر) قال تليذه لقائل ان يقول انت صرحت بانه عددهم فيهم
 فما ورد على عياض فهو وارد على ظاهر عبارتك فكان الاولى ما قلنا انتهى * وقلنا ان
 ما قلت مثل عبارة المص وان كلا منهما يوهم خلاف المقصود ولكن الظاهر عددهم فيهم
 او معهم المغايرة بينهم * فإين هذا التوهم الناشئ من العبارة من ادعاء عياض صراحة
 كونهم من الصحابة حتى يروى على عبارة المص يرد على ادعاء عياض * لانه اى ابن عبد البر
 (افصح) اى صريح ووضح (فى خطبة كتابه) اى معتذرا عن ذلك (بانه
 انما اوردهم اى المحضرمين فى طبقة الصحابة وذكرهم معهم) ليكون كتابه
 جامعا اى حاويا لهم ولا شابههم لا لكونهم صحابة (مستوعبا لاهل القرن الاول)
 اى من اهل الاسلام اى سواء تشرّفوا برؤيته عليه الصلوة والسلام كالصحابة او
 حرموا من هذه السعادة كالمخضرمين فالصواب انهم من التابعين وانما الخلاف فى انهم
 معدودون من كبار التابعين او من صفارهم بناء على الاكفاء برؤية الصحابي او على
 طول الملازمة (والصحيح انهم معدودون فى كبار التابعين) اى مطلقا لا يدرك شرف
 زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم ولكبر سنهم المقضى ان يكونوا من الكبراء بخلاف
 صفار التابعين فانهم ليسوا على منوال ذلك والظاهر انهم كلهم ادركوا الصحابة ولذا
 جزم المص بما ذكره فاندفع ما قال محش فيه انه يحتمل ان يكون بعض المخضرمين لم
 يلق صحابيا اصلا فلا يصدق عليه تعريف التابعي كما لا يصدق عليه تعريف الصحابي
 انتهى وقد علمت ان هذا مجرد احتمال عقلى (سواء عرف) اى اشتهر (ان الواحد)
 اى منهم (كان مسلما فى زمن النبي عليه الصلوة والسلام كالنجاشي ٧) بفتح النون
 وتخفيف الياء على الاصح وكاويس القرنى فانه سيد التابعين على ما ورد فى حقه (اولا)
 اى اولم يعرف انه كان مسلما فى زمنه عليه الصلوة والسلام بمعنى لم يشتهر لكنه
 كان مسلما فى نفس الامر وانما قلنا هذا ليصح كونه من المخضرمين لا من الصحابة
 ولا من التابعين فانه بالاسلام السابق يميز عن التابعي وبعدهم الرؤية نخط عن مرتبة
 الصحابي فتأمل فانه محل زلل لكن استدراك من قوله والصحيح الخ (ان ثبت ان

٧ قوله كالنجاشي هو
 بكسر النون على
 الافصح كما فى
 القاموس وغيره
 فتح اولسون
 فصيح وهو

الجارى على الا
لسنة كثير من
الناس وياؤه مخففة
ومشددة والتخفيف
افصح وهو ملك
الحبشة ويقا اسمه
مكحول بن
صعصعة آمن بالنبي
صلى الله تعالى عليه
وسلم وعده جمع
من الصحابة و
اخررون لم بعدوه
والخلاف مبنى على
تعريف الصحابي
ومذهب المحققين
عدم عده لعدم
الاجتماع بالنبي
عليه السلام قال
العصام النجاشة
بالكسر الانفاذ
كأنه سمي به لئلا
امرء وياؤه على
التخفيف ليست
ياه نسب وانما هي
اصلية وتشديد
الجميل ومن فتح
المتعال

نجد

النبي عليه الصلوة والسلام ليلة الاسراء كشف له عن جميع من فى الارض فرآهم (اى تفصيلا لا مجملا قال التلميذ قيل الذى ذكره المص فىما تقدم من ان الصحبة من الاحكام الظاهرة يدل على انه لو ثبت لا يدل على الصحبة لان ما فى عالم الغيب لا يكون حكمه حكم ما فى عالم الهشادة قلت الحق ان الامور الحاصلة له صلى الله تعالى عليه وسلم بالكشف حكمها حكم الامور الحاصلة له بالعيان ولا علاقة لما ذكره فى الصحبة بهذا لان ذلك فى الظاهر الذى يقابل الاعتقاد والله سبحانه اعلم (فينبغى ان يعد من كان مؤمنا به) اى منهم (فى حياته صلى الله تعالى عليه وسلم اذ ذاك) اى وقت الاسراء وهو ظرف لقوله مؤمنا به وغفل عن هذا القيد محش حيث قال الواجب ان يعد فى الصحابة من كان مؤمنا به فى هذه الليلة لافى حياته مطلقا لجواز ان يكون ايمانه بعد هذه الليلة ولم يلاقى النبي صلى الله عليه وسلم فلا تكون الرؤية حال كونه مؤمنا به فلا يكون صحابيا وجواز ان يموت مؤمنا غير ملاقى له قبل تلك الليلة انتهى ولعل قوله اذ ذاك لم يكن فى نسخة كما وجدنا بعض النسخ خاليا منه وهو ملحق فى اصاننا مصحح عليه وعلى كل تقدير فهو المراد سواء يكون مذكورا او مقدر (وان لم يلاقه) اى فى عالم الدنيا (فى الصحابة) اى فى جملتهم معدودون منهم حقيقة ولا يخفى ان القيد الاخير مستدرك اذ الكلام فى من لم يلاقه والاظهر انه اراد وان لم تقع الملاقاة والرؤية من جانب ذلك الواحد على ما هو الاصل من نسبة الملاقاة للادنى الى الاعلى وانما وقع الملاقاة هنا ابتداء من جانبه صلى الله تعالى عليه وسلم فقط كما هو ظاهر بمعاونة مقام الاسراء ولذا قال (لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلوة والسلام) وانما يلزم من لقي احدها لقي الآخر بان يكونا كلاهما فى عالم الملك والملكوت وبهذا يندفع قول التلميذ قوله وان لم يلاقه ليس بجيد لانه تقدم له ان الذى يصدق برؤية احدهما الآخر فكان الاولى ان يقول وان لم يجتمع معه انتهى وانت تعلم ان الاجتماع ما يرتفع مادة النزاع ﴿ ف ﴾ (القسم) ﴿ الاول ﴾ (مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو) اى القسم الاول (ما ينتهى) اى حديث يصل (الى النبي صلى الله عليه وسلم غاية الاسناد) اى نهاية اسناد رجال ذلك الحديث وفى نسخة اليه وهو تكرير و تؤكد لقوله الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وهو) ﴿ المرفوع ﴾ قال محش ان هذا هو قسم الاسناد لالتمن فقوله غاية الاسناد من وضع الظاهر موضع الضمير ويشعر بذلك قوله فيما بعد ما ينتهى الى الصحابي ما ينتهى الى التابعى انتهى * وفيه ان المرفوع والموقوف والمقطوع من اوصاف متن الحديث لاسناده فينتعين ما حررناه غايته انه اورد فيما سبق لفظه الغاية فى الاخيرين وترك فى الاول وهنا ترك فى الاخيرين وذكر

في الاول تفننا * وقال التلميذ لفظ غاية زائد كما تقدم انتهى وتعدد منه هذا الاعتراض وهو مدفوع بما ذكرنا هنا وبما تقدم والله سبحانه اعلم * ويؤيد ما ذكرناه من ان المراد به هنا اقسام المتن الحاصل من اقسام الاسناد قوله (سواء كان ذلك الانتهاء) اى انتهاء اسناد ذلك الحديث (باسناد متصل) وهو اعم من ان يكون مرفوعا او موقوفا (اولا) بان يكون منقطعا كما ان المرفوع اعم من ان يكون اضافه اليه صحابي او تابعي او من بعدها حتى يدخل فيه قول المصنفين * ولواتخروا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكره السخاوى * فهذا دليل صريح على ان المرفوع حقيقة نعت متن الحديث وقد يطلق على مجموع المتن والاسناد او على الاخير مجازا فبطل قول المحشى في العبارة مساححة فان هذه الاسماء انما هي للمتن وقد جعله للاسناد انتهى * وبان التسميات الثلاث ينظر فيها الى ما يشعر به اسمها فالمرفوع الى الاضافة الشريفة خاصة والمتصل الى الاتصال والمسند اليهما معا * والثاني الموقوف (وهى ما ينتهى) اى حديث ينتهى اسناده (الى الصحابي) متصلا كان او منقطعا * والثالث المقطوع (وهو) عند الاطلاق (ما ينتهى الى التابعي) * ومن دون التابعي (من اتباع التابعين فمن بعدهم) * فيه (اى فى التسمية) اى فى اشتراك التسمية * مثله * بالرفع على انه خير الموصول (اى مثل ما ينتهى الى التابعي) قال التلميذ فى هذا صرف الضمير الى خلاف من هوله فانه فى قوله فيه للمقطوع وفى مثله للتابعي لا للمقطوع فعلى ظاهره يصير ان من دون التابعي مثل المقطوع * ولا يخفى ما فيه فكان الاولى ان يقول فيه اى فى المقطوع مثله اى مثل التابعي فى ان ما ينتهى اليه يسمى مقطوعا انتهى * وفيه ان معنى كلام المص حديث من دون التابعي مثل المقطوع وهو حديث التابعي فى التسمية ولا محذور فيه اصلا لا لفظا ولا معنى وتقدير المضاف كثير لصحة المبنى ويدل على ما ذكرناه قوله (فى تسمية جميع ذلك مقطوعا) حيث اعاد ذلك توضيحا والى المقصود تلويحا وحاصله ان قوله مثل ما ينتهى الى التابعي تفسير لقوله فيه مثله لائله فقط لانه ذكر فى التفسير قوله فى تسمية جميع ذلك مقطوعا نعم * بظاهره يلزم تشبيه من دون التابعي بالاسناد المنتهى الى التابعي * ويندفع بالمضاف المقدر فكان الاولى رجع الضمير فى مثل الى التابعي او يقول من اول الامر وما ينتهى فيه الى من دون التابعي مثله اى مثل ما ينتهى الى التابعي هذا ورجع الضمير المذكور فى قوله فيه الى التسمية * اما بتأويل الاطلاق او باعتبار التسمية بمعنى المسمى مصدرا ميبأ او لان المصدر يذكر ويؤنث (وان شئت قلت) اى فى التابعي ومن دونه (موقوفا على فلان) مثل وقفه معمر على همام ووقفه مالك على نافع

في الخلاصة المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير متصلا او منقطعا وهذا هو المشهور وفي الجواهر قيل هو ما اخبر به الصحابة خاصة عن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم او قوله وايضا في الخلاصة الموقوف عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك متصلا او منقطعا وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا مثل وقفه معمر على همام والمقطوع ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم موقوفا عليهم واستعمله الشافعي و ابو القاسم الطبراني في المنقطع والمنقطع هو الذي لم يتصل اسناده على اى وجه كان سواء ترك الراوى من اول الاسناد او وسطه او آخره الا انه اكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابى عن الصحابي انتهى كلامه وقد خصه المصنف فيما سبق بما يكون الترك في آخر اسناده بشرط عدم التوالى وحاصل كلامه هنا انك ان استعملت الموقوف فيما جاء عن التابعين ومن بعدهم فقل موقوف على عطاء او على طاووس او نحو ذلك (فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع) تفرغ على قوله والثالث المقطوع الخ والفرق بينهما باعتبار ما ذكر في هذا الكتاب * انما هو المبينة كما هو الظاهر من ظاهر العبارة واما باعتبار ما ذكر في الخلاصة * فعموم من وجه فان المقطوع ما ينتهي الى التابى * سواء سقط من اسناده شئ * انتهى الى التابى ام لا والمنقطع ما سقط من اسناده شئ * انتهى الى التابى ام لا وحاصل كلامه انه حصل التفرقة في الاصطلاح المعبر عنده بما ذكرها من تعريف المقطوع * ومن انه مباحث المتن مع ذكر سابقا في مباحث الاسناد من تعريف المنقطع وانه من مباحث الاسناد (فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم) وفيه نظر لان ما تقدم ان المنقطع هو المتن الذي سقط من آخر اسناده بشرط عدم التوالى فظاهر من عبارة المصنف عكس ما ادعاه حيث ظهر منها فيما سبق ان المنقطع من مباحث المتن وظهر هنا ان المقطوع من مباحث الاسناد لكنه مسامحة كما تقدم (والمقطوع من مباحث المتن كما ترى) بالحطاب على صيغة المعلوم او بالغبية على صيغة المجهول يعنى انه يقال سند منقطع وحديث مقطوع (وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا) اى المقطوع في موضع المنقطع (وبالعكس) اى وفي بعض آخر بعكس (تجوز اذن الاصطلاح) اى تجازعته الى ارادة المعنى اللغوي * ويقال * اى قليلا * (للاخيرين) (اى الموقوف والمقطوع) * الاثر * واعلم ان الفقهاء يستعملون الاثر في كلام السلف والخبر في حديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وقيل الخبر والحديث ما جاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاثر اعم منهما وهو الاظهر * والمسند * اسم مفعول من الاسناد (في قول اهل الحديث) اى في اطلاقهم (هذا حديث مسند هو) ضمير فصل

مطلب
المقطوع والمنقطع

مطلب

الاثر والخبر والحديث

﴿مرفوع صحابي﴾ مرفوع مضاف على الخبرية ﴿سند ظاهره الاتصال﴾ (فقولي مرفوع كالجنس) أي يشمل المحدود وغيره (وقولي صحابي كالفصل يخرج) بضم الياء وكسر الراء (مارفعه التابى) بأن قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (فانه مرسل او من دونه فانه معضل) اراد بكونه مرفوع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد واحد او يرفوع التابى ان يترك التابع الصحابي ايضا من الوسط ويرفع من دون التابى ان يترك هو التابى والصحابي (او معلق) قيل او لمنع الحلو والافقدمرانه يمكن اجتماعهما وقيل انه معضل ان كان الساقط اثنين فصاعدا مع التوالى ومتعلق ان كان الساقط من مبادئ السند يعنى رفعه مصنف من المصنفين الذى منه مبتداء الاسناد وهذا الاولى ان يذكر المتقطع ايضا (وقولى ظاهره الاتصال مآظاهرة صح الاقطاع) كالمرسل الجلى * وكذا يخرج مايساوى احتمال الاتصال والاقطاع بحسب الظهور والحقا (ويدخل) من الادخال (مافيه الاحتمال) اى احتمال الاتصال والاقطاع كالمرسل الحفى لكن ينبى ان يكون الاتصال ارجح ليصدق التعريف (وما يوجد) اى يدخل ايضا ما يوجد (فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى) يعنى اذا كان مآظاهرة متصل داخل فى التعريف فما كان فى الحقيقة متصلا كان دخوله فى التعريف اولى وليس المراد ان ما يوجد فيه حقيقة الاتصال داخل فيما ظاهره الاتصال لان ما يكون متصلا حقيقة يمكن ان يكون منقطعا ظاهرا وانت خير بان دخول بعض الافراد فى التعريف بطريق الاولوية غير مستحسن (ويفهم من التقيد بالظهور ان الاقطاع الحفى كنعنة المدلس والمعاصر الذى لم يثبت لقيه) وهو المرسل الحفى قال السخاوى وغيرها مآظاهرة الاتصال * وقد يفتش فيوجد منقطعا (لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطباق الائمة) اى اتفاق ائمة الحديث (الذين خرجوا) بتشديد الراء بمعنى اخرجوا المسانيد اى احاديثها (على ذلك) اى على ما ذكرناه مفصلا واعلم انه قال الخطيب المسند ما اتصل سنده من رواية الى انتهاء واكثر ما يستعمل فى ما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دون غيره وقال الحاكم هو ما اتصل سنده مرفوعا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ابن عبد البر هو ما رفع الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متصل كان او منقطعا فهذه ثلاثة اقوال وعلى كل قول منها فالسند ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف ذكره ابن جماعة فى منهل الراوى فى اصول الحديث النبوى (وهذه التعريف موافق لقول تعريف الحاكم المسند مارواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) وفيه انه ان اراد بقيد ظهور السماء ما يتبادر منه وهو انه يسمع منه ويكون سماعه منه ظاهرا * فالتعريف مخصوص بمتصل السند فلا يدخل فيه ما فيه الاحتمال والمدلس والمرسل الحفى فينبى ان يراد بالموافقة بينه وبين تعريف الحاكم الموافقة فى الجملة باضافة الى التعريفين * فان اوفقيته بالنسبة الى التعريف ابن

مطلب
المسند باقوال المختلفة

عبدالبر اظهر من ان يخفى * واما بالنسبة الى تعريف الخطيب فلان في تعريف مافي تعريف الحاكم من جهة المخالفة مع امر آخر وهو صدقه على الموقوف فهو ليس بجامع * وهذا اي تعريف الحاكم مانع ولكنه ليس بجامع وان اريد ما يكون ظاهرا السماء على قياس قوله ظاهرا الاتصال * فالتعريفان مستاويان ومتوافقان * لكنه انما يظهر دلالة قوله يظهر سماعه على الاول (واما الخطيب) وهو الحافظ ابو بكر البغدادي (فقال المسند المتصل فعلى هذا) اي على تعريفه (الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسندا) فيشمل المرفوع والموقوف بل المقطوع ايضا (لكنه قال ان ذلك) اي الموقوف المتصل السند (قد يأتي بقلة) واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نوقش في العبارة بان قوله بقله مستدرك لكون * قد مقيدا للقلة ودفع بانه ذكر تأكيذا واستشكل بمافي بعض النسخ قدياتي لكن بقلة فان لكن انما يكون لدفع التوهم الناشئ مما قبله * واجيب بان قد هنا للتحقيق الصرف فان قد في الحال انما تكون للتحقيق فقط لا للتقليل كما صرح به في اللب في قوله تعالى قديعلم مااتم عليه انتهى والتحقيق ان قد في الآية لتقليل متعلقة والمعنى ان مااتم عليه هو اقل معلوماته وقيل المراد بالقلة المذكورة بعد لكن انما هي نهاية القلة بقريئة التثوين هذا وقال التلميذ قوله واما الخطيب الخ فيه نظر من وجهين الاول ان الخطيب لم يذكر للمسند تعريفا من قبل نفسه ليلزمه ما ذكر * قلت يدفعه ما تقدم من نقل المنهل الثاني ان قوله لكن قال ان ذلك قدياتي بقلة ليس بظاهر المراد فان الظاهر ان ترجع الاشارة الى مجي الموقوف بسند متصل وليس بمراد * واما المراد استعمالهم المسند في كل ما اتصل اسناده موقوفا كان او مرفوعا وبيان ذلك ان لفظ الخطيب وصفهم الحديث بانه مسند يريدون ان اسناده متصل بين راويه وبين من اسند عنه الا ان اكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما اسند عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة انتهى * ويدفع بان الشيخ نقل حاصل المعنى واسند التعريف الى الخطيب لكونه ذكره واختاره * والظاهر انه لا اعتراض على الخطيب فانه اشار الى ان الاصطلاح المذكور لاكثر الحديثين انما هو ظاهري واكثرى لا كلتي جامعي ومائعي (وابعد ابن عبدالبر حيث قال اسند المرفوع) وهو ما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة (ولم يتعرض الاسناد) اي بالاتصال والانتزاع وغيرها * وفيه انه قد سبق منه انه عمم بقوله متصلا كان او منقطعا ولولم يتعرض له لكان اهون بان يقال اللام للمعهد وهو المتصل (فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع) هو كالمعضل الا انه يشترط فيه عدم التوالى وكذا يصدق على المعلق (اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به) وحاصله ان هذا التعريف بعد من تعريف

الخطيب لان تعريف الخطيب لا يصدق على شئ من اعيان الحدود الا على الموقوف المتصل
 وهو مما يقال بدخوله في الحدود وهذا التعريف يصدق على انواع متعددة من اعيان
 الحدود ولم يقل بدخولها في الحدود احد اصلا ﴿ فان قل عدده ﴾ (اى عدد رجال
 السند) يعنى بالنسبة الى عدد رجال سند آخر ﴿ فاما ان ينتهى ﴾ اى السند القليل
 العدد ﴿ الى النبي عليه الصلوة والسلام ﴾ (بذلك العدد) متعلق بـ ينتهى (القليل
 بالنسبة) متعلق بالقليل (الى سند اخر يرد به) صفة سند اى يحى بسند آخر ذلك
 الحديث بعينه بعدد كثير (قال السخاوى تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد
 وتارة بالنسبة الى سند آخر الخ ﴿ او ﴾ (ينتهى) اى ذلك السند ﴿ الى امام ﴾
 (من ائمة الحديث) اى سواء يكون من ائمة الفقه وغيره ام لا وسواء يكون تابعيا
 او دونه كما يعلم من التمثيل الآتى واما انه هل يشمل الصحابي ام لافيه تردد ﴿ ذى
 صفة عليه ﴾ اى ربيعة وهو صفة كاشفة للإمام (كالحفظ والفقه) وفى نسخة التيقظ
 بدل الفقه (والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات) اى العلية (المقتضية لترجيح)
 اى على اقرانه فى تلك الصفة ﴿ كشعبة ﴾ ومالك والثوري والشافعي والبخاري
 ومسلم ونحوهم اى من الليث وابن عينة وهنيم وغيرهم ذكر السخاوى ﴿ فالاول ﴾
 (وهو ما ينتهى الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) اى على النهج المذكور والوصف
 المسطور ﴿ العلو ﴾ بضمين فتشديد ﴿ المطلق ﴾ اى على الاطلاق لا بالنسبة الى
 شخصه من رجال السند دون شخص وان كان اصل النسبة لارسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم موجودة (فان اتفق) اى الحديث المذكور (ان يكون سنده صحيحا كان
 الغاية القصوى) لجمه بين الصحة والرواية العليا (والافصورة العلو فيه) اى فى
 سنده موجودة وهى فى الجملة مطلوبة (ما لم يكن) اى الحديث او اسناده (موضوعا
 فهو) اى الموضوع (كالعدم) دفع لسؤال مقدر تقديره ان يقال قلة العدد قد
 توجد فى الموضوع ولا يقال له العلو فكيف ﴿ قال فالاول اى قليل العدد المنتهى الى
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم العلو المطلق ﴿ والجواب ان الموضوع مثل المعدوم
 فلا يدخل فى قليل العدد فلا توجد فيه صورة علو ايضا ثم الشيخ قيد وجود صورة
 العلو بما اذا لم يكن موضوعا وقيدته غيره بما اذا لم يكن ضعيفا كالحاكم والعراقي والثوري
 بما اذا لم يكن ضعيفا حتى اذا كان قرب الاسناد مع ضعف بعض رواة فلا التفات الى هذا العلو
 لاسيما اذا كان فيه بعض الكذابين قال شارح وهو الظاهر لان الغرض من العلو كما سيحى
 كونه اقرب الى الصحة فلا بد من التقيده حتى لا يندرج فيه ما يكون رواية ضعيفة ﴿ اقول
 الخلاف لفظى فى التحقيق لان الشيخ لما اعتبر صورة العلو فلا شك انها موجودة فى

مطلب

ان اصل الاسناد

خصيصة

الحديث الضعيف بل لا تتصور الصورة في غيره وان الباقي لما ارادوا حقيقة العلو ما اعتبار مراتب الصحة والحسن اخرجوا الضعيف * ثم اعلم ان اصل الاسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروض الكفاية قال ابن المبارك الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ماشاء * قال الثوري الاسناد سلاح المؤمن فاذا لم يكن معه سلاح لم يقدر ان يقال وقال بقية ذاكرت حماد بن زيد باحاديث فقال ما اجودها لو كان لها اجنحة يعنى الاسانيد * وقال مطرف في قوله تعالى او اثاره من علم اى اسناد الحديث ثم طلب العلو امر مطلوب وشان مرغوب * قال احمد بن حنبل طلب الاسناد العالى سنة عن سلف وعن بن معين لما قيل له في مرضه الذى مات فيه تشبهى * قال بيت خال واسناد عال * وقال احمد بن سلم قرب الاسناد قرب او قربته الى الله عز وجل * قال ابن الصلاح لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرب اليه والقرب اليه قرب الى الله عز وجل * وقال الحاكم طلب الاسناد العالى سنة صحيحة فذكر حديث انس في مجي الاعرابي وقوله يا محمد انا رسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلو في الاسناد غير مستحب لانكر عليه سؤاله عما اخبره رسوله عنه ولا امره بالاقصاء على ما اخبره الرسول عنه * قال الجزري وقد رجع جابر بن عبد الله الانصاري من المدينة الى مصر في طلب حديث واحد انتهى * وامامه قاله بعض اكابر الصوفية من ان حدثنا باب من ابواب الدنيا * فحله اذا كان الغرض منه حصول غرض دني او غرض دنيوي * قال محمد بن خاتم ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد وليس لاحد من الائم اسناد * انما هو صحف في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم فليس عندهم تميز بين منازل من التورية والانجيل وبين ما الحقوه بكتبهم من الاخبار التي اخذوها من غير الثقات * وهذه الامة انما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه بان المشهور بالصدق والامانة عن مثله حتى تتناهي اخبارهم ثم يبحثون اشد البحث حتى يعرفوا الاحفظ فالاحفظ والاضبط فالاضبط والاطول مجالسة لمن كان فوقه بمن كان اقل مجالسته * ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً او اكثر حتى يهذبوه من الغلط ويضبطوا حروفه ويعيدوه عداً فهذه من افضل نعم الله تعالى على هذه الامة * والثاني * (العلو) * (النسي) * بكسر النون وسكون السين نسبة الى النسبة (سمى به) لكونه بالنسبة الى شخص من رجال السند دون شخص وهو اى الثاني (ما يقل العدد فيه) اى في اسناد الحديث (الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه كثير) لان الحديث بوجود ذلك الامام في رجاله تحصل له رفعة واضحة ومزينة واضحة بالنسبة الى سند لم يوجد فيه امام ولم تضره الكثرة المتأخرة اذ الغالب ان مشايخ الامام ثقة

عظام (وقد عظمت رغبة المتأخرين) اى زيادة على المتقدمين (فيه) اى فى تحصيل علو الاسناد مطلقا (حتى غلبه ذلك) اى ما ذكر من الرغبة والميل الى العلو (على كثير منهم) اى من المتأخرين (بحيث اهملوا الاشتغال بما هو اهم منه) اى من العلو وهو الحفظ والاتقان والعفة والاحسان وانواع علوم القرآن وتحصيل الاخلاق الحسان (وانما كان العلو مرغوبا فيه) سواء كان مطلقا او نسبيا (لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه مامن راو من رجال الاسناد الا والخطأ جازر عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند) اى رجاله وهو عطف تفسير (كثرت مظان التجوز) اى تجوز الخطأ (وكما قلت) اى الوسائط (قلت) اى المظان منها الثلاثيات للبخارى وغيره والتأنيبات فى موطأ الامام مالك والواحدات فى حديث امام ابى حنيفة * قال السخاوى لكن الاخير بسند غير مقبول اذا المعتمد انه لا رواية له عن احد عن الصحابة يعنى لصغره زمن ادراكه اياهم (فان كان فى النزول) هو مقابل للعلو كما سيجى * (مزية ليست فى العلو) وانما ذكره وان علم ذلك من قوله مزية للتصريح بان المقصود هو المزية بالنسبة الى العلو (كان يكون رجاله اوثق منه) اى من رجاله بخذف المضاف (واحفظوا افقه والاتصال) اى كأنه يكون الاتصال (فيه اى فيه) اسناده (اظهر فلا تردد) اى لاشك (فى ان النزول ح اولى) قال تليذه لانه ترجيح بامر معنوى فكان اولى انتهى وقد قيل ان الرواية بالنزول عن الثقات الاعدلينا خير من العالى عن الجهال والمستضعفين (واما من رجح النزول مطلقا واحتج) اى استدل (بان كثرت البحث) اى التفحص عن رجال الاسناد (يقتضى المشقة) اى الزائدة (فيعظم الاجر) فان الاجر على قدر المشقة لما روى افضل العبادات اخمرها اى اصعبها وحاصل كلامه اشارة الى ما حكي ابن خلد عن بعض اهل النظر ان النزول فى اسناد افضل وارجح واحتج بانه يجب على الراوى ان يجتهد فى معرفة جرح من يروى عنه وتعديله والاجتهاد فى احوال رواة الثانى اكثر فكان الثواب فيه اوفر قال ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف للحجة ووجه ما ذكر المص بقوله (فذلك ترجيح يامراجنتى عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف) اى كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعات المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة اولى وهذا بمثابة من يقصد المسجد للجماعة فيسلك الطريق البعيدة لتكثير الخطأ رغبة فى تكثير الاجر وان ادى سلوكها الى فوات الجماعة التى هى المقصودة وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعد الوهم وكما اكثر رجال الاسناد تصرف اليه احتمال الخطأ والحلل وكما قصر السند كان اسلم والله اعلم كذا حقه السخاوى ثم قال تحت قول العراقي علو نسبي ينسبه للكاتب الستة اى الذى هو

الصحيحان والسنن الاربعة خاصة لامطلق الكتب على ما هي الاغلب من استعمالهم
ولذا لم يقيد ابن الصلاح بها لكنه قيده بالصحيحين وغيرهم من الكتب المعروفة
المعتمدة وهو الذي منى عليه الجمال بن الظاهري وغيره من المتأخرين حيث استعملوه
بالنسبة لمسند احمد ولا مشاحة فيه ﴿ وفيه ﴾ اى فى جملته والظاهر منه (اى العلو
النسبي) ﴿ الموافقة وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين ﴾ اى مصنفى الكتب
السته او غيرهم كما سبق وهل يجب كون الوصول الى شيخ المص فى الموافقة او كفى
الوصول الى شيخ امام معتبر من ائمة اهل الحديث فيه تردد والعبارة صريحة فى
الاول وكذا الكلام فى الاقسام الثلاثة الباقية ﴿ من غير طريقه ﴾ اى من طريق
ذلك المص الى ذلك الشيخ بان لا يكون المص فيه يشترط فى الموافقة ان يكون العدد
فيه اقل من العدد فى الطريق الذى يوجد ذلك المص فيه صرح بذلك ابن الصلاح
وفهم من كلام الشارح فى التمثيل (اى الطريق التى تصل الى المصنف المعين)
فسره به لان المتبادر من هذه الاضافة ان يراد بها طريق المصنف المعين الى شيخه
ولامعنى له ههنا تأمل * والحاصل ان الموافقة هى ان يروى الراوى حديثا فى احد
الكتب الستة باسناد لنفسه من غير طريقها بحيث يجتمع مع احد الستة فى شيخه مع
علو هذا الطريق الذى رواه على ما لورواه من طريق احد الكتب الستة ولو اجتمع مع
احد الستة فى شيخ شيخه مع علو طريقه فهو البديل كما سيأتى (مثاله روى البخارى)
اى فى صحيحه كما فى نسخة (عن قتيبة) بالتصغير وهو شيخه (عن مالك حديثا فلو
رويناه) اى ذلك الحديث وهو البناء للمجهول وقيل للمعلوم (من طريقه) اى
طريق البخارى (كان بيننا وبين قتيبة ثمانية) اى من رجال الاسناد (ولو روينا
ذلك الحديث بعينه من طريق ابى العباس) اى من طريق يصل الى ابى العباس
(السراج) بتشديد الراء بايع السرج او صانعه وهو امام جليل كان مستجاب الدعوة
ولادته فى سنة ثمان عشر ومأتين ومات فى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة كان تلميذ البخارى
* وقد روى البخارى عنه ومسلم وعاشه بعد البخارى سبعا وخمسين سنة فان البخارى ٤
مات سنة ست وخمسين ومأتين عن (قتيبة مثلا) يعنى او غيره من مشايخ البخارى
(لكان بيننا وبين قتيبة فيه) اى فى اسناد (سبعة فقد حصلت لنا) الموافقة (مع
البخارى فى شيخه بعينه مع علو الاسناد) اى لقلة العدد بدرجة (على الاسناد
اليه) اى الى البخارى ﴿ وفيه ﴾ اى (العلو النسبي) ﴿ البديل ﴾ سعى بدلا
لوقوعه فى طريق راو ويدل الراوى الذى اورده احد اصحاب الستة من جهته ﴿ وهو ﴾
اى البديل ﴿ الوصول الى شيخ شيخه ﴾ اى احد المصنفين كالك مثلا ﴿ كذلك ﴾

مطلب

تاريخ البخارى

٤ ولديوم الجملة
عشرة لثلاث ليلة
ثلث من شوال سنة
اربع وتسعين ومائة
وتوفى تاريخ مذكور
وعمره اثنان وستون
سنة الاثثة عشر ٦

٦ يوما ولم تعقيب
ولذا ذكر اجماع
الاصول

قال السخاوي اى مع علو بدرجة فاكثر * وقال التلميذ اى من غيره طريق ذلك
المصنف المعين بل بطريق آخر اقل عددا منه (كان يقع لنا) الظاهر منه انه مجرد
تقدير دون الاول كذا قال محش والظاهر ان كليهما تقديرى (ذلك الاسناد بعينه)
قال محش كون الاسناد بعينه فى ذلك الاسناد مع كون طريق اخرى محل تأمل وقال
التلميذ صوابه ذلك الحديث اقول الاصول ان المراد بذلك الاسناد اسناد ابي العباس
المتقدم مثلا والمقصود (من طريق اخرى) اسناد اخر لابي العباس غير اسناد الاول
المنتهى الى قبية (بل المنتهى الى القعبي) وهو بفتح القاف وسكون العين المهملة
وفتح النون بعده موحدة ثم ياء نسبة (عن مالك فيكون القعبي بدلا فيه) اى فى
الاسناد (من قبية) والقعبي ليس شيئا للبخارى فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه
وهو مالك (واكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل) مبتداء خبره (اذا فارنا العلو)
اما بنفسه ان قدر الكلام هكذا اكثر اوقات اعتبار الموافقة والبدل وقت مقارنتهما
للعلو باعتباراته ظرف حاصل ان لم يقدر الوقت وبقدر الكلام هكذا اكثر اعتبارها
حاصل وقت مقارنتهما العلو (والاقسام الموافقة والبدل واقع بدونه) اى وان لم يكن
الحكم بكونهما فى العلو باعتبار اكثريته بل بمعنى حصرها فيه كما هو المتبادر فهو
باطل لانه اسم الموافقة الخ فقوله اسم دليل للملازمة والجزاء محذوف وامثال هذا
كثيرة وحاصل المعنى ان اكثر استعمالهم الموافقة والبدل فى صورة العلو لقصد بحث الطالبين
وتحريضهم على سماعه والاعتناء به وان كان التساوى فى الطريقين بل النزول فى
طريقك لا يمنع التسمية وقديطبق بدونه ايضا قال العراقى وفى كلام غيره ابن الصلاح
اطلاق اسم الموافقة والبدل مع عدم العلو فان على قالوا موافقة عالية وبدلا عاليا
وقيد ابن الصلاح اطلاقهما بالعلو ولو لم يكن عاليا فهو ايضا موافقة وبدل لكن لا يطلق
عليهما اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات اليهما * وفيه * (اى فى العلو النسبى)
* المساواة * قال تلميذه تقدم ان العلو النسبى ان ينتهى الاسناد الى امام ذى صفة
عليه وهذه المساواة ليست كذلك اى بالتفسير والتثيل الاتيين فتحتم ان تكون من
افراد العلو المطلق * وهى * اى المساواة * استواء عدد الاسناد * اى رجاله
* من الراوى الى آخره * (اى الاسناد) * مع اسناد احد المصنفين * اى مع
عدد رجاله بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبيّن اصحابى او تابعى او من
دونه صرح بهذا التعميم ابن الصلاح فى المقدمة لكن لا يخفى على اذهان ان هذه
المساواة مفقودة فى هذه الازمان (كان يروى النسائى مثلا حديثا يقع بينه وبين
النبي عليه الصلوة والسلام فيه احد عشر نفسا) اى لورويتنا ذلك الحديث باسناد

النسائي يقع بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام اكثر من احد عشر نفسا (فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احد عشر نفسا فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص) اى وكونهم فى اعلى الرتبة ﴿ وفيه ﴾ (اى العلو النسبى ايضا) ﴿ المصافحة وهى الاستواء مع تليذ ذلك المص ﴾ (على الوجه المشروح اولا) قال تليذه اى فى المساواة انتهى معنى فى تصوير رواية النسائي مثلا قال السخاوى وهى المصافحة مفقودة فى هذه الازمان وقال التليذ اذا كانت المصافحة ماذكر فلم تدخل فى تعريف العلو النسبى كما تقدم فى المساواة انتهى * وتوضيح المستثنى على ماذكره ابن الصلاح وغيره ان المساوات ان يقل عدد اسنادك الى الصحابي او من قاربه كالتابعي بل ربما كان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يقع بينك وبين الصحابي او التابعي او النبي عليه الصلوة والسلام من العدد مثل ما وقع بين مسلم مثلا وبينه والمصافحة ان يقل عدد اسنادك الى الصحابي او من قاربه وربما كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يكون الاسناد من الراوى الخ مساويا لاسناد احد المصنفين مع تليذ ذلك المص فيعملو طريق احد الكتب الستة عن المساوات بدرجة فيكون الراوى كانه سمع الحديث من النسائي مثلا وصافحه ثم * قال ابن الصلاح ولا يخفى على المتأمل ان فى المساواة والمصافحة الواقعتين لك لا يلتقى اسنادك واسناد مسلم او النسائي الا بعيدا عن شيخهما فيلتقيان فى صحابي او قريبا منه انتهى * فالقلة معتبرة فى المساواة بالنسبة الى رواية احد المصنفين او تليذه ولا يعتبر بحيث ينتهى اليه (وسميت مصافحة لان العادة جرت فى الغالب) اى فى غالب الناس اى فى اكثر البلدان وكانه باعتبار سابق الزمان (بالمصافحة بين من تلاقيا) بصيغة الماضى من باب التفاعل ومن مفرد اللفظ جمع المعنى كما فى قوله تعالى من آمن منهم والثنية فى معنى الجمع * ووقع فى نسخة محش بلفظه تلاقيا بصيغة المضارع من الملاقات * قال المحشى الاظهر بيننا وبين من يلاقينا اى من تليذ النسائي مثلا انتهى * وهو تكلف لفظا وتعسف معنى والظاهر انه تصحيف (ونحن فى هذا الصورة اى فى صورة استوائنا مع تليذ النسائي الذى) كانا لاقينا النسائي قال محش اى تليذه والظاهر انه لا يحتاج لهذا الاضمار (فكانا صافحناه) ﴿ ويقابل ﴾ بكسر الموحدة ﴿ العلو ﴾ مفعول مآدم ﴿ باقسامه ﴾ (المذكورة) ﴿ النزول ﴾ قيل وهى شوم وقال ابن معين انه قدحة فى الوجه (فيكون كل قسم من اقسام العلو يقابله قسم من اقسام النزول) اى وتفصيلها يعلم من تفصيل اقسام العلو فان العلو المطلق يقابله النزول

المطلق لان سنده ان كان ثلاثا كان سند الزول المدلق اربعة وكذا التقابل بين الاقسام الباقية * قال محش لكن صرح ابن الصلاح في المقدمة بان العلو المقابل للنزول انما هو العلو النسبي ويمكن ان يكون قول الشارح (خلافا لمن زعم ان العلو قديع غير تابع لنزوله) اشارة الى ذلك فيكون ح بالنسبة الى افراد الراوى * وفي قوله غير تابع اشارة الى اعتبار معنى التبعية في اصل المدعى والا كان الانسب ان يقول غيره مناسب لنزوله والصحيح ان المراد بالزاعم هو الحاكم كاسيحي بيان وقال التلميذ وهو امي الزاعم زين الدين العراقي فانه نازع في ذلك الشيخ تقي الدين ابن الصلاح ذكره في الالفية انتهى * وهو غير صحيح فان ما ذكره العراقي في شرح الفية مانصه * واما اقسام النزول فهي خمسة ايضا فان كل قسم من اقسام العلو ضده قسم من اقسام النزول * كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علوم الحديث لعل * قائلا يقول النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرفها الا اهل الصنعة قال ابن الصلاح هنا ليس نفيًا لكون النزول ضد العلو على وجه الذي ذكرته بل نفيًا لكونه يعرف بمعرفة العلو قال وذلك وبلق بما ذكره هو في معرفة العلو فانه قصر في بيانه وتفصيله وليس كذلك ما ذكرناه فانه مفصل تفصيلا مفهما لمراتب النزول قال العراقي ثم ان النزول حيث ذمته ذام فهو محمول على ما ذالم يكن مع النزول ما يجبره كزيادة الثقة في رجاله على العالي او كونهم احفظ او افقه او كونه متصلا بالسماء * وفي العالي حضوره او اجازة او مناولة ونحوه ذلك فان العدول حينئذ الى النزول ليس بمذموم ولا مفضول روينا عن ابن المبارك * قال ليس جودة الحديث قرب الاسناد بل جودة الحديث صحة الرجال وروينا عن السلفي * قال الاصل الاخذ عن العلماء فنزولهم اولى من العلو بالاخذ عن الجهلة على مذهب المحققين من الثقة والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روينا عن نظام المالك * قال عندي ان الحديث العالي ما صح من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان بلغت رواته مائة قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل العلو المتعارف عند اطلاقه بين اهل الحديث وانما هو علو من حيث المعنى فحسب انتهى كلامه * قال السخاوى وانزل ما في الصحيحين مما وقفت عليه ما بينهما وبين النبي عليه الصلوة والسلام فيه ثمانية * وذلك في غير ما حديث كحديث توبة كعب في تفسير برأة وحديث ابو بكر لابن هريرة في الحج في برأة ايضا وحديث من اعتق رقبة في الكفارات تلو الايمان والتدور في باب قول الله عز وجل او تحرير رقبة وحديث انه صلى الله تعالى عليه وسلم طرق عليا وفاطمة في المشية والارادة من التوحيد واربعة ما في البخارى وحديث الثعمان الجلال بين * وحديث عدى بن كعب لا يحتكر الا خاطي * وهما في مسلم بل فيهما

التسعين انتهى وهذا يؤيد من قال ان الاعتبار بالعلو المنوي وهو قوة الراوي * ولهذا
يقدم حديث الشيخين بل احدهما مطلقا على حديث الموطأ مع ان احاديثه ثنائيات
وثلاثيات * فان تشارك الراوي ومن روى عنه * تقسيم للرواية باعتبار طريقها
* في امر * (من الامور المتعلقة بالرواية) * مثل السن * اى العمر وفي معناه
العلم * واللقى * اى او اللقى كما صرح السخاوى وعلمه انى باو او نظر للغالب والا
فلربما يكتب باللقى (وهو الاخذ عن المشايخ) قال ابن الصلاح وربما يكتب فى الحاكم التقارب
فى الاسناد اى الاخذ من المشايخ وان لم يوجد التقارب فى السن * والمراد بالتشارك
فى السن واللقى المتارنة كما قال انما القرينان اذا قارب سنهما واسنادهما * فهو * اى
التشارك المذكور (هو النوع الذى يقال له رواية) * الاقران * هذا من المديح
الغير المستحسن الاعلى ما اخترعه الشيخ من جعل الكتابين واحدا لان الاقران
مرفوع باعتبار المتن فجزور باعتبار الشرح غاية ان المضاف مقدر فى المتن لتصحيح
الحمل (لانه) سعى بالاقران لان الراوى (ح) اى وقت التشارك (يكون راويا
عن قرينه) وهو نوع مهم وفائده ضبط الامر من الزيادة فى الاسناد او ابدال الواو
وبين ان كان بالغنة ذكره السخاوى * وقال مثاله رواية سليمان الشمى عن مسعر فقد
* قال الحاكم لا يحفظ المسعر عن التبعى رواية على ان غيره توقف فى كون التبعى من
اقران مسعر بل هو اكبر منه كما صرح به المزنى وغيره نعم روى كل من الثورى ومالك
بن منول عن مسعروهم اقران * وان روى كل منهما * (اى من القرينين) * عن *
الآخر * (هو) القاء متن وهو الشرح * المديح * بفتح الموحدة المشددة (وهو
اخص من الاول) اى رواية الاقران (فكل مديح اقران وليس كل اقران مديحا)
تفريع ظاهر مفهوم من الاخص قال الجزرى مثاله فى الصحابة عائشة وابو هريرة رضى
الله عنهما روى كل واحد من الآخر وفى التابعين الزهرى عن عمر بن عبدالعزيز وهو
عنه * وفى اتباع التابعين مالك عن الازاعى وهو عنه وفى اتباع الاتباع احمد بن
حنبلى عن على بن المدينى وهو عنه (وقد صنف الدارقطنى فى ذلك) اى فى المديح كتابا
حافلا فى مجلد وسماه به (وصنف ابو الشيخ الاصبهاني) وفى نسخة بالفاء وتقدم ضبطه
(فى الذى قبله) اى فى الاقران (واذاروى الشيخ عن تليذه صدق ان كلامهما يروى
عن الآخر فيهل يسمى مديحا) اى فى الاصطلاح (فيه بحث اى تردد او خص وتفتيش
* اذ يحتاج ان يكون المصطلح اخص من عموم مفهوم اللغة او مساويا له (والظاهر)
من المادة اللغوية (لا) اى ان لا يسمى كاسيأتى (لانه) اى رواية الشيخ عن تليذه
(من رواية الاكابر عن الاصاغر) اى فيتنازع الاصطلاح ايضا ان لم يبق حينئذ ما به

مطلب
لزهرى ومالك
واحد

الامتياز بينهما (والتدبيح مأخوذ) دائرة الاخذ اوسع من الاشتقاق كما هو معلوم
 (من ديباجتي الوجه) بكسر الدال اى صفحته وهما متساويتان خلقه وصورة والحدان
 يقال لهما الديباجتان على ما فى الصحاح والمحكم وغيرها (فيقتضى ان يكون ذلك)
 اى المديح وقول محش هنا اوتدبيح حشولعدم صحة الحمل (مستويا من الجانبين)
 اى مستويا جانباه لان المعنى اللغوى لا بد من ان يرعى فى المعنى الاصطلاحى (فلا يجرى
 فيه) اى فيما ذكر من الشيخ مع تليذه (هذا) اى التدبيح او المديح ﴿ وان روى ﴾
 (الراوى) ﴿ عن ﴾ هو ﴿ دونه ﴾ (فى السن اوفى التلى اوفى المقدار) وحاصله
 ان هذا النوع اقسام احدها ان يكون الراوى اكبر سنا واقدم خلقه كالزهرى ويحيى
 بن سعيد عن مالك ثانيها ان يكون اكبر قدراً فى الحفظ والعلم كمالك عن عبدالله بن
 دينار واحمد واسحق عن عبدالله بن موسى ثالثها ان يكون اكبر من الجهتين كرواية
 العبادة عن كعب وكرواية كثير من العلماء عن تلاميذهم ﴿ ف ﴾ (هذا النوع هو رواية)
 ﴿ الاكابر ﴾ فيه ماسبق ﴿ عن الاصاغر ﴾ هو نوع مهم تدعو لفعله الهمم العلية
 والانفس الزكية ولذا قيل لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عن فوقة ومثله ودونه
 وفائدة ضبطه الخوف من ظن الانقلاب فى السند مع ما فيه من العمل بقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم انزلوا الناس منازلهم والى ذلك اشار ابن الصلاح بقوله * ومن الفائدة فيه ان
 لا يتوهم كون المروى عنه اكبر او افضل نظرا الى ان الاغلب كون المروى عنه كذلك
 فنجعل بذلك منزلتهما والاصل فيه رواية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث الجساسة
 عن تميم الدارى كما فى صحيح مسلم وقوله عليه الصلوة والسلام فى كتابه الى اليمين * وان
 مالكا يعنى ابن مرامرة حدثنى بكذا وذكر شيئا اخرجه ابن منده * وقوله ايضا
 حدثنى عمر انه ماسبق ابابكر الى خيرة قط الاسبقه اخرجه الخطيب فى تاريخه ذكره السخاوى
 ﴿ ومنه ﴾ (اى من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلقة رواية) ﴿ الآباء ﴾
 فيه ما تقدم ﴿ عن الانبياء ﴾ وفائدة ضبطه الامن التخريف اناسى عن كون الابن
 ابى عن ابيه مثلا وفيه امثلة كثيرة كتقول انس حدثنى ابى امينة انه دفن لصابى
 الى مقدم الحجاج البصرة بضع وعشرون ومائة وكرواية ايضا عن ابيه لم يسمه وكرواية
 عمر بن الخطاب عن ابنه عبدالله وكرواية عباس عم النبي عليه الصلوة والسلام عن
 الفضل حديث الجمع بين الصلوتين بلمز دلفة وكرواية ايضا عن ولده البحر عبدالله
 ذكره السخاوى (والصحابة) اى ومنه رواية الصحابة (عن التابعين) كرواية انس
 عن كعب الاخبار (والشيخ عن تليذه) كرواية البخارى عن ابى العباس السراج
 (ونحو ذلك) كرواية التابعين عن الاتباع كالزهرى عن مالك ﴿ وفى عكسه ﴾ اى

رواية الراوى عن فوفه فى السن او اللقى او المقدار وهو المعبر عنه برواية الاصغر عن
 الاكابر * كثيرة * من كثرتها لا يحتج الى بيان امثلتها (لانه) اى هذا الطريق
 فى الاسناد (هو الجادة) بتشديد الدال اى الطريقة المستوية المستقيمة وفى الصحاح هى
 معظم الطريق (المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة ذلك) اى برواية الاكابر عن الاصغر
 (التميز بين مراتبهم) اى الرواة وتنزيل الناس منازلهم وهو مرتب على ما قبله وقد
 سبق بيانه (وقد صنف الخطيب فى رواية الابهاء عن الابهاء تصديقا وافرد جزأ لطيفا
 فى رواية الصحابة عن التابعين) * ومنه * اى من العكس * من روى عن ابيه عن جده *
 فالظاهر ان قوله عن جده قيد واقفى لاحترازي لانه بدونه يصدق عليه العكس ثم اعلم ان
 قوله ومنه الخ غير مذكور فى بعض النسخ * وفى بعضها مستور بعد قوله كثيرة على
 ما نقله تليذه ثم قال ينبغى تأخير ومنه من روى عن ابيه عن جده عن قوله لانه هو الجارة
 المسلوكة الغالبة الخ انتهى (وجمع الحافظ صلاح الدين العلائى) منسوب الى العلاء
 بفتح المهملة (من المتأخرين مجلدا كبيرا فى معرفة من روى عن ابيه عن جده عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) كهز بن حكيم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فحكيم هو ابن معاوية بن جندة القشيري فالصحابى هو معاوية وهو جد بهز
 (وقسمه) اى ذلك النوع (اقساماته) اى من ذلك النوع (ما يعود الضمير فى قوله
 عن جده على الراوى) كما سبق (ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه) ومنه ما يحمّل
 ذاوذا كما سياتى (وبين) اى اوضح (ذلك) اى النوع (وحققه وخرج فى كل
 ترجمة حديثا من مرويه) اعلم ان من افراد هذا النوع مما كثر وقوعه فى كتب الحديث
 حتى عند المتأخرين كصاحب المشكوة وغيره حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 فعرفته مهمة وبه يظهر لك فائدة علم هذا النوع وقد قال شيخ مشايخنا مبارك رحمه الله
 تعالى هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص ابو عبدالله على الصحيح
 احد علماء زمانه روى عن البخارى ان احمد وجماعة يحتجون الحديث عمر ولكن
 البخارى ما احتج به فى جامعه * وقال ابو زرعة انما انكروا حديثه لكثرة روايته
 وانما سمع احاديث بسرة * واخذ صحيفة كانت عندها فرواها وشعيب لانعرفه ولكن
 ما عملت احدا وثقة بل ذكر ابن حبان فى تاريخ الثقات وقال ابن عدى عمرو بن
 شعيب ثقة الا انه اذا روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكون
 مرسلا * قلت قد ثبت سماعه عن عبدالله وهو الذى رباه حتى * قيل ان محمدا مات
 فى حياة ابيه عبدالله وكفل شعيبا جده عبدالله كذا فى الميزان للذهبي وقال بعض
 المحققين الصحيح ان الضمير فى جده راجع الى شعيب وكثيرا ما وقع فى رواية ابي داود

اى اعتبارها **واللاحق** باعتبار الاخر والمراد هذا النوع يسمى اى هذا النوع من الحديث واللاحق والتقدير ذوالسابق واللاحق قال السخاوى وهو نوع ظرف سماه بذلك الخطيب * واما ابن الصلاح فانه قال معرفة من اشترك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر * وقال الجزرى السابق واللاحق عبارة عن اشترك فى الرواية عنه متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتهما تبايناً شديداً فحصل بينهما امد بعيد وان كان المتأخر غير معدود من معاصرى الاول ومن طبقة ومن فوائد هذا النوع تقرير حلاوة الاسناد فى القلوب * وقال السخاوى وذئدة ضبطه الامن ظن سقوط شئ فى اسناد المتأخر وتفقه الطالب اى تفهمه فى معرفة العالى والنازل والاقدم من الرواة عن الشيخ ومن به ختم حديثه اى حديث الشيخ (واكثرهما) اى زمان (وقفنا عليه من ذلك) اى من تقدم موت احدهما على الاخر او ما ذكر من السابق واللاحق اى مما بينهما وكلمة من بيانية لما او من التبايعدين وفاتيهما (ما قبل) زائدة والظاهر انها موصولة اى صفة فى قوله ماوقفنا اى التبايع الذى (بين الراويين فيه) اى فى الزمان (فى الوقات) اى لاجل الموت وفى حقه (مائة وخمسون سنة) وحاصل التركيب ان ما عبارة عن الزمان واكثر مبتداء وما فى ما بين خبره ومائة مبتداء وخبره الظرف المقدم عليه والجملة صلة ما او الصلة هى الظرف ومائة فاعله وعلى التقديرين العائد ضمير فيه وكلمة ما فى الموضوعين عبارة عن الزمان ولوترك قوله ما بين الراويين فيه فى الوقات وجعل مائة خبر اكثر لكان احسن كما اشرنا اليه (وذلك) اى تقريره وبيانه وتحريره (ان الحافظ) اى فى الحديث (السلفى) بكسر السين المهملة وفتح اللام وبالفاء منسوب الى سابقه بعض اجداده ومعناه مقطوع الشقة (سمع منه) اى من تلميذه الذى هو السلفى (ابو على البردائى) بفتح موحدة و سكون راء (احد مشايخه) اى مشايخ السلفى (حديثا) فهو من الرواية الاكابر عن الاصاغر (ورواه) اى البردائى ذلك الحديث (عنه) اى عن السلفى (ومات) اى البردائى (على رأس خمس مائة ثم كان آخر اصحاب السلفى بالسماع) قيد للاخر (سبطه) مرفوع على انه اسم كان اى ولدوله (ابو القاسم عبدالرحمن بن مكى) و كان وفاته) اى السبط (سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك) اى هذا النوع اذ السلفى متأخر عن البخارى (ان البخارى حدث عن تلميذه ابى العباس السراج) مر ذكره (اشياء) اى احاديث وغيرها فى (التاريخ وغيرها) اى البخارى (سنة ست وخمسين ومائتين و آخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسين) اى احمد بن ابى نصر محمد بن احمد بن عمر النيسابورى الزاهد (الحقاف) بفتح

المعجمة وتشديد الفاء صانع الحنف اواباعة (ومات) اى الحفاف (سنة ثلاث
 وتسعين وثلاثمائة) فيكون بين وفات البخارى والحفاف مائة وسبعة وثلاثون سنة
 (وغالب مايقع من ذلك) لان اعمار هذه الامة كانت بين الستين والسبعين فالزائد
 على المقدار هنا قليل (ان المسموع منه) اى الشيخ (قد يتأخر بعدموت احد
 الراويين عنه) اى الذى سمع عنه عند تقدم سنة حال كون المسموع فى ابتداء امره
 (زمانا حتى يسمع منه) اى عند تقدم سنة (بعض الاحداث) جمع حدث بالفتح
 وهو حديث السن (ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلا فيحصل من مجموع ذلك)
 اى تأخر الشيخ بعد الراويين زمانا ويعيش التلميذ بعد السماع منه (نحو هذه
 المدة) اى المديدة التى تقدمت من مائة وخمسين سنة ونحوها ﴿وان روى﴾
 (الراوى) ﴿عن اثنين متفقى الاسم﴾ بكسر الفاء ثم لا بد من تقدير فقط ليصح
 العطف عليه فى قوله (اومع اسم الاب اومع اسم الجد) عطف على قول مع اسم
 الاب فلا يلزم الاتفاق فى اسم الاب اوعلى فقط المقدر بعد قوله مع اسم الاب فيلزم
 الاتفاق فى الاسم واسم الاب والجد وكذا الحال فى قوله (اومع النسبة) ﴿ولم
 يتميز﴾ (بما يخص كلاهما) اى ببعض خواصهما التى لم يحصل بها التمييز بينهما (فان
 كانا تفتين لم يضر) يحتتمل الوجوه الثلاثة من الحركات والمعنى لم يضر لحصول
 المقصود وهو كونه ثقة قال التلميذ فهم منه انهما اذا كانا غير تفتين فانه يضر وهو
 الصحيح قال والفرق بين المبهم والمهمل ان المبهم لم يذكر له اسم والمهمل ذكر
 اسمه مع الاشتباه (ومن ذلك) اى مما اتفقا فى الاسم فقط (ما وقع فى البخارى فى
 روايته عن احمد غير منسوب) اى لم يذكر معه ما يميز به (عن ابن وهبه فانه)
 اى احمد المذكور (اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد) اى او عن
 روايته عن محمد (غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام) بفتح
 مهملة ولام مخففة (او محمد بن يحيى الذهلى) بضم المعجمة وفتح الهاء وهذا ومثال
 ما اتفق اسمائهم واسماء ابائهم الخليل بن احمد الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو
 بن تميم النحوى صاحب العروض روى عن عاصم الاحول ذكره ابن حبان فى
 الثقات والثانى خليل بن احمد ابوبشر المزنى روى عن المستنير * ومثال ما اتفق
 اسمائهم واسماء آبائهم واجدادهم احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متعاصرون فى
 طبقة واحدة فالاول احمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادى والثانى احمد
 بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطى البصرى والثالث احمد بن جعفر بن حمدان
 الدينورى والرابع احمد بن جعفر بن حمدان الطرطوشى * ومثال ما اتفق اسمائهم

واسماء اباءهم ونسبهم محمد بن عبدالله الانصارى الاول القاضى ابو عبدالله محمد بن عبد
الله بن المنفى الانصارى البصرى شيخ البخارى والثانى ابو سلمه محمد بن عبدالله
بن زياد الانصارى (وقد استوعبت) اى فصلت (ذلك) اى النوع (فى مقدمة شرح
البخارى) اى المسمى بفتح البارى (ومن اراد لذلك ضابطا كليا يمتاز به احدهما عن
الآخر) ﴿فباختصاصه﴾ اى فعلية بمعرفة اختصاصه وهذا الحل باعتبار الشرح اما
باعتبار المتن فواضح والاضح ان يقال التقدير فليعلم انه باختصاصه (اى الراوى)
﴿باحدهما﴾ اى الشيخين ﴿يتبين المهمل﴾ وبيانه ان يكون تليذه احدهما دون
الآخر او يكون تليذا لهما لكن له باحدهما زيادة اختصاص كملازمة اوبلد او قرية
ليس للآخر قال التلميذ قوله فباختصاص هذا الضمير يرجع الى غير مذكور وتقدم
ذكر الراوى فيوهم عوده اليه فصار الحل قلنا فكان حقه ان يقول فباختصاص
احدهما بالآخر يتبين المهمل (ومنى لم يتبين ذلك) بان لم يختص باحدهما (او كان مختصا بهما
معافا شكاله شديد) اى صعب ومع ذلك (فيرجع) على بناء المجهول اى فيرد الامر (فيه)
اى فى هذا الاشكال (الى القرأتين والظن الغالب) اى الناشئ منها والوصف بيبانى اى
ظن ظالى وقال ابن الصلاح وربما قيل يظن لا يقوى ﴿وان﴾ (روى عن شيخ)
اى ثقة عن ثقة (حديثا) و﴿جهد الشيخ مرويه﴾ اى نفاذ (فان كان) اى جرده
﴿جزما﴾ هو باعتبار المتن تميز وباعتبار الشرح خبر كان ومعناه على سبيل الجزم (كان
يقول) اى الشيخ (كذب على اومارويت هذا ونحوه ذلك) اى ليس هذا من
حديثى او مارويت له هذا او مارويت هذا (فان وقع) اعاد الشرط للتأكيد فقول
تليذه هذا حشرا لا محل له وكأنه تبعه شارح واسقطه (منه) اى من الشيخ (ذلك)
اى الجحد والجزم والجحد على سبيل الجزم ﴿رد﴾ (ذلك الخبر) اى المروى
على المختار وهو محكى عن الشافعى وبعضهم بالغ فى ذلك فنقل الاجماع عليه (لكذب
واخدمتهما لابينه) قال تليذه اى لكذب الاصل فى قوله كذب على او مارويت
ان كان الفرع صادقا ولكذب الفرع فى الرواية ان كان الاصل صادقا فى قوله
كذب على ومارويت الا ان عدالة الاصل تمنع كذبه فيجوز النسيان على
الفرع وعدالته الفرع تمنع كذبه فيجوز النسيان على الاصل ولم يتبين
مطابقة الواقع مع انهما فلذلك لا يكون قادحا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم
لصحة الحديث لارده فانه اذا كان الشيخ كاذبا فى قوله كذب على فكان التلميذ
صادقا فيكون الحديث صحيحا اجيب باننا سلمنا ذلك لكنه اذا ظهر منه الكذب فلا
يعتمد على قوله والله سبحانه اعلم (ولا يكون) اى رد (ذلك الخبر قادحا وفى احد

منهما) اى من الشيخ والتلميذ واغرب شارح فقال اى فى شئ منهما (للتعارض)
 اذ ليس احدهماولى يقبول ماضمن الجرح من الاخر فلا يكون رد المروى بخصوصه
 قادحا فى عموم الروايات الباقية عنهما ﴿ او ﴾ (كان جرحه) ﴿ احتمالا ﴾
 اى على سبيل الاحتمال (كان يقول ما ذكر هذا) اى الحديث (اولاعرفه) اى
 الراوى او نحوه كلا اذكر انى حديثه مما يقتضى جواز ان يكون نسبة ﴿ قبل ﴾
 (ذلك الحديث) ﴿ فى الاصح ﴾ وهو مذهب جمهور اهل الحديث واكثر الفقهاء
 والمتكلمين (لان ذلك يحتمل على نسيان الشيخ) والحكم للذاكر اذا ثبت الجازم
 مقدم على النافي المتعدد (وقيل) القائل به بعض اصحاب ابى حنيفة (لايقبل لان
 الفرع تبع للاصل فى اثبات الحديث) اى مطلقا (بحيث اذا ثبت للاصل الحديث
 ثبت رواية الفرع وكذلك ينبغى ان يكون) اى حديث اورواية (فرعا عليه وتبعاً
 له فى النفع) وفى كثير من النسخ فى التحقيق ولعل التقدير فى تحقق النفي يعنى
 وقد انكره اصله فلا يقبل حديثه (وهذا) اى القول (متعقب) اى معترض (فان
 عدالة الفرع يقتضى صدقه وعدم علم الاصل لاينافيه) اى صدقه وهو مثبت جازم
 (فالثبت مقدم على النافي) يعنى مثبت الجازم مقدم على النافي المتعدد كما سبق قبيل
 ذلك وابتعد التلميذ حيث قال هذا ليس بجيد لان فى مسألة تكذيب الاصل جزماً
 الاصل نافي والفرع مثبت وليس الحكم فيها للمثبت فالاولى ان يقول لان المحقق
 مقدم على المظنون والجزم على التردد (واما قياس ذلك بالشهادة) اى على الشهادة
 بان تكذيب الاصل للفرع جرح للفرع فى الشهادة فكذلك فى الرواية (فساد) لانه
 قياس مع الفارق قال التلميذ ظاهراً انه جواب سؤال مقدر وحاصله جواب بالفارق
 وهو لا يؤثر حتى يكون واردا على العلة الجامعة وهناليس كذلك انتهى ثم بين
 الفارق بقوله (لان شهادة الفرع لا تسمع) اى اتفاقاً (مع القدرة على شهادة الاصل
 بخلاف الرواية) فانها تقبل مع القدرة على رواية الشيخ وهو الاصل رواية التلميذ
 وهو الفرع اتفاقاً (فافترقا) اى فرقا مؤثراً فيما نحن فيه على ان بعض المتأخرين
 اجرى الوجهين فى الشهادة على الشهادة اذا ظهر توقف الاصل دون انكاره ﴿ وفيه ﴾ اى
 (فى هذا النوع صنف الدارقطنى كتاب) بالنصب مضافاً الى قوله المرفوع محلاً
 باعتبار المتن ﴿ من حدث ونسى ﴾ والحاصل انه اسم لكتاب فما ذكر شارح عطفاً
 على الدارقطنى بل غير واحد من الائمة غير صحيح (وفيه) اى فى كتاب من حدث
 (مايدل على تقوية المذهب الصحيح) اى الذى عبر عنه المص بالاصح (لكون
 كثير منهم) اى من المحدثين (حدثوا باحاديث فلما عرضت) اى الاحاديث (عليهم)

اى على محدثيها لم (يتذكروها) اى وما انكروها بل ترددوا فيها (لكنهم لا اعتبارهم
 على الرواة عنهم) من جهة العدالة والضبط باعتبار حسن الظن الغالب عليهم
 (صاروا يروونها) اى تلك الاحاديث (وعن الذين رووها عنهم عن انفسهم) ليس
 تأكيذا لقوله عنهم بل لسوق الاسناد عن تلك رواة الى انفسهم ولا يفيد عنهم
 الاتعيين الرواة كذا قاله محش وقال شارح اى ينتهى الى انفسهم والظاهر ان يقال عنهم
 متعلق بردها وعن انفسهم متعلق ببردونها والمعنى عن قيل انفسهم (كحديث سهيل
 بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة مرفوعا فى قصة الشاهد واليمين) وهو ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين وبهذا اخذ الشافعى انه اذا كان
 للمدعى شاهد واحد يخالف المدعى فيكون خلفه بمنزلة شاهد اخر * قال العبد
 العزيز بن محمد الدراوردي يفتح اوله بعده راء فالف فهو او مفتوحة فراء ساكنة
 بعده دال فياء نسبة حدثى به ربيعة بن عبد الرحمن (وفى نسخة ابى عبد الرحمن
 عن (سهيل) اى المسذكور الى اخر السند) قال (اى الدراوردي
) فلقبت سهيل فسألته (اى سهيلا) عنه (اى عن الحديث فلم يعرفه) اى ولم ينكره
 بل تردد فيه (فقلت ان ربيعة حدثنى عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثنى
 ربيعة عنى) اى وهو ثقة عندي (انى حدثت عن ابى به) اى بالحديث المذكور ولا
 احفظه قال التلميذ ان كان هذا لفظه القصة من غير تصرف وكان حق سهيل ان يقول
 حدثنى الدراوردي عن ربيعة عنى انى حدثته عن ابى انتهى والظاهر ان فيه تصرفا
 والاصل فلقى سهيل ربيعة وذكر انه حدثه والا فالاسناد يصير منقطعا (ونظيره
 كثيرة) ويدل عليه قوله لكون كثير منهم * وان اتفق الرواة * اى فى اسناد من
 الاسانيد * فى صيغ الاداء * لما كان المتن والشرح متغايرين فى الحقيقة وان جعلنا كتابا
 واحدا فى الحكم جاز تعلق الجارين فى معنى واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثانى
 بدل البعض من الكل باعادة الجار (كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلان
 قال حدثنا فلان وغير ذلك) بالجرح عطف على محل سمعت اى وغير ما ذكر من الصيغتين
 (من الصيغ) اى من صيغ الاداء اى التى مثلها فى اتفاق الرواة باعتبار الاسناد * وغيرها *
 اى غير صيغ الاداء * من الحالات * (القولية) اى فقط . (كسمعت فلانا يقول
 اشهد بالله لقد حدثنى فلان الى اخره) اى آخر السند قال السخاوى وكحديث انه
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال لمعاذ رضى الله تعالى عنه انى احبك فقل فى دبر كل صلوة
 اللهم اعنى على ذكرك وشكرك الحديث فقد تسلسل لنا يقول كل من رواه وانا احبك

مطلب

قول النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لمعاذ

فقل (او الفعلية) اى فقط (كقوله) اى الراوى (دخلنا على فلان فاطعمنا تمرًا
 الخ او القولية والفعلية معاً كقوله حدثنى فلان وهو اخذ بلحية قال امنت بالقدر الخ)
 قال لسخاوى وذلك فى حديث واحد كحديث انس مرفوعاً لا يحد العبد حلاوة
 الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره قال وقبض رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم على لحيته وقال امنت بالقدر فقد تسلسل لنا ان يقبض كل واحد من رواته
 على لحيته مع قوله امنت الخ انتهى وتفصيل اسناد هذا الحديث ذكره العراقى باسناده وهو شيخ
 العسقلانى شيخ سخاوى ولعل اخذ اللحية اشارة الى ان الامر بيد الغير وايماء الى التسليم
 والانتقاد له ولذا يقال فى الامثال لحيه فلان بيدى اى هو مغلوبى وتحت تصرفى التصرف فيه كيف
 اشاء ومنه قوله تعالى ما من دابة الا هو آخذ بناصيتها ﴿ فهو المسلسل ﴾ بفتح السين
 وهو فى اللغة اتصال الشئ ببعضه بعض ومنه سلسلة الحديد قال سخاوى ومن فضله التسلسل
 الاقتداء بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعلاً ونحوه والاشتغال على مزيد الضبط من
 الرواة (وهو) اى المسلسل (من صفات الاسناد) اى فقط بخلاف المرفوع
 ونحوه فانه من صفات المتن وبخلاف الصحيح ونحوه فانه من صفاتهما ثم الاصل ان يقع
 التسلسل من اول الاسناد الى آخره كما تقدم (وقد يقع التسلسل فى معظم الاسناد اى
 اكثره) بالحديث المسلسل بالاولية (اى بالنسب بالاول وهو الحديث المسلسل باول
 حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه وانما قال فى معظمه (لان السلسلة تنتهى فيه)
 اى فى اسناده (الى سفيان بن عيينة) وفى نسخة (فقط) وهو يفيد التوكيد للاستغناء عنه
 بالانتهاء يعنى ثم انقطع فيمن فوجه (ومن رواه مسلسلا الى منتهاه) الى الاسناد وهو
 الصحابى الراوى هذا الحديث (فقد وهم) بكسر الهاء اى غلط قال سخاوى ومن
 المسلسل ما هو ناقص التسلسل اما فى اوله او وسطه او آخره وله امثلة كحديث عبد الله بن
 عمرو بن العاص الراحمون يرحمهم الرحمن المسلسل باولية وقعت لجل رواته حيث
 كان اول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه فانه انما يوضح التسلسل فيه الى ابن عيينة
 خاصة وانقطع فيمن فوجه على القول المعتمد انتهى * والحاصل ان المسلسل من الحديث
 ما توارد رجال اسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة
 او للاسناد وسواء ما وقع فيه الاسناد متعلقا بصيغ الاداء او متعلقا بزمن الرواية او مكانها
 وسواء كانت صفة الرواة قولاً او فعلاً او قولاً وفعلاً معاً كما سبق وهذا ما عليه الاكثر
 * وقال الحاكم ومن انواعها ان تكون الفاظ الاداء فى جميع الرواة دالة على الاتصال
 وان اختلفت بان قال بعضهم سمعت وبعضهم اخبرنا وبعضهم بناه هذا * ومثال التسلسل
 بالزمان حديث تسلسل قص الاظفير بيوم الخميس * ومثال التسلسل بالمكان الحديث

مطلب
 مسلسل

المسلسل باجابة الدعاء في الملتزم * وقد قال ابن الجزري في الحسن قدروينا في استجابة
 الدعاء في الملتزم حديثا مسلسلا من طريق اهل مكة * وصيغ الاداء * اى الرواية
 في الاسناد (المشار اليها) اى بقوله سابقا في صيغ الاداء (على ثمان مراتب) اى
 انواع مرتبة لكل منها رتبة (الاولى) اى المرتبة الاولى * سمعت وحدثني * اى وان
 كان فرقا بينهما كما سيأتي وفي الترتيب الذكرى ايماء اليه وكذا الكلام في قوله * ثم
 اخبرني وقرأت عليه * (وهي المرتبة الثانية) والحاصل انه انما كان سمعت وحدثني
 في المرتبة الاولى لان السماع عن الشيخ اعلى المراتب ثم القراءة على الشيخ دون قراءة
 الشيخ على خلاف مشهور فيه * ولان الاخبار يحتمل الاشارة والكتابة ولعدم
 حصره في المشافهة * ثم قرأ عليه وانا اسمع * (وهي الثالثة) لعدم المخاطبة فقيه
 عدم احتمال الثبوت والغفلة * ثم انبأني * (وهي الرابعة) لانها يحتمل الاجازة
 لانها في عرف المتقدمين بمعنى الاخبار وفي عرف المتأخرين للاجازة * ثم ناولني *
 (وهي الخامسة) لما سيأتي انها ارفع انواع الاجازة لما فيه من التعيين والتشخيص
 والاجازة دون السماء * ثم شافهني * (اى بالاجازة وهي السادسة) لان مطلق
 الاجازة المتلفظ بهادون المناولة * ثم كتب الي * (اى بالاجازة وهي السابعة) لان
 الاجازة المكتوب بها دون المتلفظ بها هذا يحمل المراتب وتفصيلها مع تعليلها ان وجه
 تقديم سمعت على حدثني هو ان الثاني يحتمل الواسطة كما يذكره المص * ووجه تقديم
 حدثني على اخبرني ما يذكره اوكون اخبرني مأخوذ من الخبر وهو اعم من الحديث
 * ووجه تقديمه على قراءة عليه مع ان كلامهما لا يحتمل الواسطة احتمال الغفلة حتى
 لم يجعل بعضهم قرأت من وجوه التحمل اهذوا سيأتي ما يقوى تقديم قراءة على اخبرني
 في قرأت عليه ووجه تقديم قراءة عليه على قرأت عليه وانا اسمع تأكد امر الغفلة باعتبار
 الشيخ * والراوى ووجه تقديم على انبأني انما هو بالاصطلاح حيث جعله المتأخرون
 للاجازة * ووجه تقديمه على ناولني انه ليس في المناولة تحديث اصلا بل هو ان يعطيه
 الشيخ كتابه ويأذنه بالرواية لان مطلق الاجازة المتلفظ بهادون المناولة * ووجه
 تقديمه على الاجازة بالكتابة اليه انه لا مشافهة فيها * ثم عن ونحوها * بالرفع (من الصيغ
 المحتملة للسمع والاجازة ولعدم السماع) اى والمحتملة لعدمه (ايضا) وهو الاجازة فقط
 بالمشافهة او المكتوبة (وهذا) اى نحوها (مثل قال وذكر وروى) بالصيغ المعلومة وفاعلها فلان و
 هذا اذا كان بدون الجار والمجرور وامامهما مثل قال لى فلان قتل حدثنا في انه متصل
 لكنهم كثيرا ما يستعملونها بهما فيسمعوه حال المذكرة دون التحديد بخلاف حدثنا
 * ف * (اللفظان) * الاولان * اشار في الشرح الى ان المتن وقع فيه الوقف

مطلب
الاجازة

لموصوف محذوف وكان الانسب ان يقول الاوليان اى الكلمتان الاوليان او الصيغتان
 (من صيغ الاداء وهاسمعت وحدثى صالحان) الاولى ثابتان ﴿ لمن سمع وحده من
 لفظ الشيخ ﴾ (وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ) وكذا الاخبار بالقراءة
 على الشيخ (هو الشايخ بين اهل الحديث اصطلاحا) وان كان لا تساعد اللغة كما قال
 (ولا فرق بين التحديث والاخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما) اى لغة
 (تكلف شديد) ولعل التكلف هو ان الاخبار مأخوذة من الخبرة وهو الاختبار وفي القراءة
 على الشيخ بمعنى الامتحان موجود وهو انه هل يفرد ام لا قال ابن الصلاح الفرق بينهما
 هو الشايخ الغالب على اهل الحديث والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عناء وتكلف
 وخير ما يقال فيه اى احسن ما يوجه به انه اصطلاح منهم ارادوه به التمييز بين النوعين
 (لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فيتقدم على الحقيقة اللغوية)
 ذكر السخاوى فى شرح الالفية ان التمييز بين اخبارنا وحدثنا استشهد به بعض الائمة بانه
 * لوقال من اخبرنى بكذا فهو حر ولا يثبته فاخبره بذلك بعض ارقائه بكتاب اورسول
 او كلام عتق بخلاف ما لوقال من حدثنى بكذا فانه لا يعتق الا ان شافهه * زاد بعضهم
 والبشارة مثل الخبر انتهى والظاهر ان مبنى الايمان على عرف اهل الزمان ثم ان يحتمل
 ان يكون عرفا خاصا وان يكون عاما * ثم المحققون فرقوا بين التبشير والاخبار بان الاول
 هو الخبر السابق الذى اثره يظهر على بشرته فلو قال لعبيده من بشرنى بكذا فهو
 حرفا مخبر الاول يعتق لا غير ولو قال من اخبرنى يعتق كل من اخبره منهم * وقال
 ابن دقيق العبد حدثنا يعنى فى الفرض بعيد من الوضع اللغوى بخلاف اخبرنا فهو صالح
 لما حدث به الشيخ * ولما قرئ عليه فاقره فلفظ الاخبار اعم من التحديث فكل
 تحديث اخبار ولا ينعكس وحاصل كلام الشيخ ان العرف مقدم على اللغة كما هو مقرر
 فاذا * قال المحدث حدثنا يحتمل على السماع من الشيخ واذا قال اخبرنا يحتمل على
 سماع الشيخ (مع ان هذا الاصطلاح) هو الفرق (انما شاع عند المشاركة) اى جلهم
 (ومن تبعهم) وهو مذهب الازاعى وابن جريح والامام الشافعى ومسلم بل قيل
 انه مذهب اكثر المحدثين منهم ابن وهب المصرى والنسائى (واما غالب المقاربة)
 اى ومن تبعهم (فلا يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى
 واحد) وهو جواز اطلاقهما فى القراءات على الشيخ معاً وقد قيل ان هذا مذهب
 الحجازيين والكوفيين وقول الزهرى ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد فى
 آخرين من المتقدمين وهو مذهب البخارى وجماعة اجلاء من المحدثين ﴿ فان جمع
 الراوى ﴾ اى ضمير المتكلم فى الاولين بقرينة ما تقدم من قوله فالاولان (اى ابنى بصيغة الجمع

في الصيغة الاولى) اي بصيغة المرتبة الاولى وهي سمعت وحدثي * ولو كان بالتوصيف لاخص
 بسمعت * وفي بعض النسخ بصيغة الاولى وكان المراد جنس الاول فيشمل الاولان
 جميعا (كان) والاظهر بان (يقول حدثنا فلان او سمعناه فلانا يقول) اي كذا
 ﴿ف﴾ (هو دليل على انه سمعه منه من الشيخ) ﴿مع غيره﴾ اعلم من يكون ذلك الغير
 واحدا او اثنين مذكرا او مؤنثا (وقديكون النون) اي في المتكلم (للعظمة) اي
 للمعظم نفسه نحو انا فتحناك فتحا ميّنا وانا اعطيناك الكوثر وهو كثير في القرآن
 (لكن بقلة) اي يوجد بوصف قلة في الاسناد وغيره اذا كثرت ما يقول المنفرد حدثني
 واخبرني ﴿واولها﴾ اي الحقيقي وهو سمعت بخصوصه دون سمعت مع حدثني ويدل
 عليه قوله الآتي لان حدثني الخ فالأظهر تفسير كلا الضميرين بصيغ الاداء وتفسير
 الاول بصيغ الاداء والثاني بالمراتب الثمانية على عكس مانعله المص حيث قال (اي
 صيغ المراتب) ﴿اصرحها﴾ (اي اصرح صيغ الاداء) لان اول المراتب هو مجموع
 سمعت وحدثني لاسمعت وحده الذي هو المراد ههنا * ثم اولها وهو سمعت اصرحها
 (في سماع قائمها لانها لا تحتل الواسطة) اي بخلاف حدثني وما بعده ومثاله قول
 الحسن البصري حدثنا ابن عباس على متن البصرة اي ظهرها فانه لم يسمع من ابن عباس
 (ولان حدثني قد يطلق في الاجازة تدليسا) اي وسمعت لا يكاد يطلق فيها في حاشية
 التلميذ قال المص في تقريره فهذا يدل عليه ماروي مسلم في قصة الرجل الذي يقتله
 الدجال ثم يحياه فيقول عند ذلك اشهد انك الرجل الذي حدثنا عنك رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم * ومن المعلوم ان هذا الرجل لم يسمع من النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وانما يريد بحدثنا جماعة المسلمين انتهى * قلت هذا يدل على جواز
 الاطلاق لاعلى الاطلاق تدليسا المستشهد عليه ثم كلامه وانما نشأ هذا الاعتراض
 من سوء ظنه بشيخه وقلة فهمه وزعمه بنفسه حيث جعل قوله * فهذا راجعا الى
 الاطلاق في الاجازة وانما هو عائد الى ما قبله * فان مثل هذا لا يخفى على من له ادنى
 مسكة من العقل والامام فكيف يخفى على شيخ الاسلام الذي هو خاتمة المحدثين
 * ومرجع هذا الفن عند الانام وانما اتى بهذا القول بعد تمام الكلام وفوض الامر
 الى ذوى الافهام انصح انه قرر ما حرر في هذا المقام والله سبحانه اعلم بالمرام
 والحاصل ان حدثني وسمعت من اول المراتب وهو السماع من الشيخ كما سبق * وههنا
 اشار الى التفاوت بينهما فقال اولها اصرحها * وقد اختلف في ان ايها اصرح فاختر
 الخطيب وتبعه المصنف ان اولها سمعت ثم حدثني لما سبق من الأدلة وقال بعضهم
 حدثني لدلالته على ان الشيخ رواه بخلاف سمعت والاولى اصح هذا * وبما يدل على

بطلان كلام التلميذ ان ابن القطان قال وانا اعلم ان حدثنا ليس بنص في ان قائلها سمع
 * ففي مسلم حديث الذي يقتله الدجال الخ * قال ومعلوم ان ذلك الرجل متأخر
 الميقات * فيكون مراده حديث امته هذا ان لم يكن ذلك الرجل الحضرمي عليه السلام
 ﴿ وارفعها ﴾ مبتداء وقوله (مقدر) تمييز اي اعلى صيغ الاداء في كل مرتبة
 ﴿ ما ﴾ ﴿ يقع ﴾ ﴿ في الاملاء ﴾ ﴿ لمافيه ﴾ اي في الاملاء (من التثبت والتحفظ) يعني
 ان السماع من لفظ الشيخ اما املاء على الطالب وهو يكتب واما سرد والاول هو
 الارتفاع واعلى اقسامه لمافيه من تثبت الشيخ في الاملاء والطالب في الكتاب فهما
 لذلك ابعد من الغفلة * واقرب الى التحقيق وتبيين الفاظ مثلاً في المرتبة الاولى اذ قال
 حدثني الشيخ املاء فهذه ارفع مرتبة من ان يقول سمعت الشيخ * وبهذا يتبين لك ان الاولى
 تقديم قوله وارفعها على قوله اوله وتأخيرها عن قوله كالحامس لانه يتعلق بمطلق الصيغ والا كان
 او غيره ولما علم حكم الاول والثاني قال ﴿ الثالث ﴾ اي من صيغ الاداء (وهو اخبرني)
 والرابع (وهو قرائت عليه) ﴿ لمن قراء بنفسه ﴾ (على الشيخ) ﴿ فان جمع ﴾ اي الراوي
 اللفظين (كان يقول اخبرنا او قرأنا عليه) وفي نسخة صحيحة بالواو ولكنها بمعنى
 او ﴿ فهو كالحامس ﴾ (وهو قرئ عليه وانا سمع) اي منه يعني ان اخبرنا ونحوه
 يقال فيما قرئ على الشيخ وهو يسمع (وعرف من هذا) اي نماذير ان اخبرني
 وقرأت عليه لمن قرأ بنفسه (ان التعبير بقراءت لمن قرأ خير من التعبير بالاخبار)
 حيث يفهم من تعبيره بعنوان القراءة ان المقصود من هاتين الصيغتين بيان قراءته
 ولا شك ان قراءته في افادة ذلك المقصود اصرح واظهر من اخبرني كما صرح به
 بقوله (لانه اوضح بصورة الحال) فالتعبير بقول قراءت على فلان خير وقوله
 لانه اوضح علة العلة ﴿ تنبيه ﴾ اي هذاتنبيه محتاج الى تأمل فيما اختلف فيه
 (القراءة على الشيخ احد وجوه التحمل) اي احد انواع احد العلم (عند
 الجمهور) اي من المحدثين (وابعده من ابى ذلك) اي جواز التحمل بالقراءة على
 الشيخ (من اهل العراق) وهم شرذمة قليلة (وقد اشد انكار الامام مالك وغيره
 من المدنيين) اي الذي هم معدن العلم (عليهم) اي على العراقيين (بذلك) اي
 بسبب ذلك القول او الابه وفي نسخة في ذلك (حتى بالغ بعضهم) اي بعض المدنيين
 او بعض العلماء وهو الاظهر (فرجحها) اي القراءة على الشيخ (على السماع
 من لفظ الشيخ) وهو مذهب الامام ابى حنيفة رحمه الله تعالى على ما ذكره العراقي
 (وذهب جمع جم) اي كثير (منهم البخاري وحكاه) اي البخاري اي ذلك
 المذهب (في اوائل صحيحة عن جماعة من الأئمة) فانه قال في كتاب العلم في الباب السادس

سمعت اباعاصم عن مالك وسفيان ان القراءة على العالم وقرآته سواء فذهب جمع وهو معهم (الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة) بالنصب (عليه) اى على الشيخ (يعنى فى الصحة والقوة سواء) تفسير لما بعده وهو قوله سواء وكان الاولى ان يقول اولى سواء ثم يقول اى فى الصحة والقوة (والله سبحانه اعلم) والحاصل ان القراءة من الطالب على الشيخ وهو ساكت يسمع ويسمىها اكثر المحذنين من اهل المشرق وخراسان عرضا لكون القارى يعرض على المحدث مرويه سواء قرأه او قرأ غيره وهو يسمع * وسواء قرأ من كتاب او حفظ وسواء حفظ الشيخ ام لا اذا امسك اصله هو اوثقة من السامعين احد وجوه التحمل * وروايته صحيحة عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي قال والمخالف لا يعتد به فى نقص الاجماع من السلف كابى عاصم النبيل فيما حكاه الراهر مرمى عنه والوكيع قال ما احدث حديثا قط عرضا * وعن محمد بن سلام انه ادرك الامام مالك بن انس والناس يقرؤن عليه فلم يسمع لذلك وكذلك عبدالرحمن بن سلام الجهوى لم يكتف بذلك فقال مالك اخرجوه عنى وكان مالك يأبى هذه المقالة اشد الاباء ويقول كيف لا يجرى العرض فى الحديث ويجرى فى القرآن وهو اعظم * واستدل جماعة منهم ابو سعيد الحداد فيما حكاه البخارى واقره للمعتمد بقصة ضمام وان قوله للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم الله امرك بهذا * وقال له نعم قراءة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * ثم اخبر قومه فلجازوه اى قبلوه هذا ووجه التسمية ان لكل منهما جهة ارجحية ومرجوحية فتعادلا اما العرض فتمكن المحدث بالصاقه واقباله من الرد وعدم تمكن الطالب منه اما هيئته او ظنه خطأ ما عنده او صحتها معا ولهذا قال ابن فارس السامع اربط جاشا واوعى قلبا وتوزع الفكر الى القارى اسرع واما اللفظ فلعدم تقليد غيره ومزيد اقباله الذى لا يتهيأ له التشاغل عنه الا بقطع ما هو فيه * ثم الان العمل على الاول وعليه المعول فانه بالتحقيق اكل * والانباء * (من حيث اللغة) اى مطلقا (واصطلاح المتقدمين) اى من المحذنين * بمعنى الاخبار الاى عرف المتأخرين فهو * اى الانباء * للاجازة كمن * (لانها) اى عن فى (عرف المتأخرين للاجازة) قال تليذه المقام مقام الاخبار لتقدم ذكرهم وهو اخصر قلت عدل عن الاخبار الى الاظهار دفعا لوهم العود الى المتقدمين قال المص والطبقة المتوسطة بين المتقدمين والمتأخرين لا يذكرون الانباء الامقيدا بالاجازة فلما اكثر واشتهر استغنى المتأخرون عن ذكره ذكره التلميذ * وعن غنة المعاصر * سواء اثبت اللقى بينهما ام لا عند الجمهور والبخارى يشترط اللقى كما سياتى * محمولة على

مطلب
مرسلة ومنقطة

السماع ﴿ بخلاف غير المعاصر فانها ﴾ اى عننة (تكون مرسلة) اى ان كان تابعيا (او منقطعة) اى ان كان من بعده (فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة) قال تليذه هذه زيادة مستغنى عنها وانما ذكرت لاجل الاستغناء الذى فى المتن مع تقدم قوله بخلاف غير المعاصر فلواخر كان اولى لاتصاله بقوله ﴿ الامن المدلس ﴾ (فانها) اى العننة منه ولو كان معاصرا (ليست محمولة على السماعى) اى لاتهامه بالتدليس فى روايته الا اذا صرح بالتحديث السماع كاسبق ﴿ وقيل يشترط ﴾ (فى حمل عننة المعاصر على السماع) ﴿ ثبوت لقائهما ﴾ (اى الشيخ والراوى عنه) ﴿ ولو مرة ﴾ (واحدة) تاكيد تقدم فى كلام المص ان الراوى اذا ثبت له اللقى ولو مرة لا يجزى فى رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مفروضة فى غير المدلس ولذا قال (ليحصل الامن) اى بسبب اللقى مرة المحمول على السماع بحسب حسن الظن بالمسلم (فى باقى معننة عن كونه من المرسل الخفى) فان التدليس مختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفى كما سبق قال تليذه تقدم مافيه فراجع ﴿ وهو ﴾ اى هذا القيل او الاشرط هو ﴿ المختار ﴾ اى عند جماعة او عنده (تبعا لعلى بن المدينى والبخارى وغيرهما من النقاد) بضم النون وتشديد القاف اى خذاق المحدثين ومحققهم * اعلم ان العننة مصدر مصنوع كالبسمة والحمدلة من عننت الحديث اذا رويته بلفظ عن من غير بيان التحديث والاخبار والسماح واختلافوا فى حكم الاسناد المعنعن فالصحيح الذى عليه مل والعذهب اليه الجماعة من ائمة الحديث انه من قبيل الاسناد المتصل * ومحمول على السماع بشرط سلامة الراوى الذى رواه بالعننة من التدليس ويشترط ثبوت الملاقاة لمن رواه عن بالعننة * قال ابن الصلاح كان ابن عبد البر يادعى اجماع ائمة الحديث على ذلك قال العراقى * وما ذكرنا من اشترط ثبوت الملاقات هو مذهب ابى على المدينى والبخارى وغيرهما من ائمة الحديث وانكر مسلم فى خطبة صحيحة اشترط ذلك وان القول الشايح المتفق بين اهل العلم باخباره قديما وحديثا انه يكفى فى ذلك ان يثبت كونهما فى عصر واحد ولم يأت فى خبر واحد انهما اجتماعا وتشافها واختار المص ماقاله مسلم ولذا غير عن اشترط ثبوت اللقاء بقيل ويمكن انه اختار قول البخارى ولذا اطلق قوله وهو المختار وانما عبر عنه بقيل او الاشارة الى انه قول شرذمة قليلة فى مقابلة قول الجمهور وهو لا ينافى كونه مختارا عنده وعند غيره وقد قال ابن الصلاح وفيما قاله مسلم نظر قال وهذا الحكم لا يراه يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين واشترط

ابومظفر السمعاني طول الصحبة مع اللقاء وابو عمر والداني ان يكون معروف الرواية عنه وذهب بعضهم الاسناد المعنعن من قبيل المنقطع والمرسل حتى يتبين اتصاله والله سبحانه اعلم ﴿ واطلقوا ﴾ اي المحدثون ﴿ المشافهة في الاجازة المتفاظ بها ﴾ اي استعملوا شافهني بالاجازة الموضوع لاجزت لك في اجزت لفلان من طريق الاستعارة حيث استعمل ماوضع لاجازة الحاضر في اجازة الغائب بعلاقة الاذن وهذا معنى قوله في الشرح تجوزاً ﴿ و ﴾ اي واطلقوا (كذا) اي مثل المشافهة تجوزاً ﴿ المكتابة في الاجازة المكتوب بها ﴾ اعلم ان الاجازة مصدر اجاز ولها معان ينطبق الاصطلاح منها على الاباحة وحققتها الاذن في الرواية لفظا او كتابة يفيد الاخبار الاجمالي عرفا ولهذا كانت متأخرة عن التي قبلها اذا الاخبار فيها تفصيلي واركان الاجازة كما صرح به مع حقيقتها الكمال الشمي احداثة الحديث اربعة * المجيز * والمجازله * والمجازيه * ولفظ الاجازة ولا يشترط القبول فيها كما قال البلقيني * وقال ابو الحسن بن فارس الاجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يسقاه الممل من الماشية والحرت يقال منه استجزت فلانا فاجزني اذا سقاك ماء لما شيتك وارضك فكذا طالب العلم يستجيز العالم علمه فيجزله اياد * فعلى هذا يجوز ان يعدى بغير حرف جر ولا ذكروا فيقول اجزت فلانا مسموعاتي * وقيل الاجازة اذن فعلا هذا يقول له اجزت له رواية مسموعاتي واذ اقال له اجزت له مسموعاتي فهو على حذف المضاف انتهى * واستعملوا في الاول شافهني فلان وانا مشافهه مجاز لان المشافهة في اللغة مخاطبة من فيك الى فيه لا النافذ بالاجازة فقط وفي الثاني كتب لي اولى فلان اجزنا كتابة في كتاب مجاز لان الكتابة عام يتناول الاجازة وغيرها (وهو) اي المكتابة (موجود في عبارة كثير من المتأخرين) اي سواء كتب الشيخ الى الطالب حديثا ام لا (بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها) اي المكتابة (فيما كتب الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن) اي الشيخ (له) اي للطالب (في روايته) يحتمل اضافته الى الفاعل والمفعول (ام لا) يعني سواء انضم اليه الاجازة ام لا (لا) اي لا يطلق المتقدمون المكتابة (فيما اذا كتب اليه بالاجازة فقط) وصورة انضمام الاجازة ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه يحظه او بأمر غيره فيكتب عنه باذنه سواء كتب او كتب عنه الى غائب او حاضر عنده ويقول اجزت لك ما كتبت لك ونحو ذلك وهي شبيهة بالمناولة المقترنة باجازة في الصحة والقوة ﴿ واشتروطوا في صحة ﴾ (الرواية) اي بطريق الارفية به ﴿ بالمناولة ﴾ لا يخفى ان المتن في صحة المناولة وان الباء من الشرح متعلقة بالرواية ﴿ اقتراها ﴾ مفعول اشتروطوا اي اقتران المناولة ﴿ بالاذن بالرواية ﴾ متعلق باذن ﴿ وهي ﴾ اي المناولة (اذا

مطلب
اركان الاجازة

حصل هذا الشرط) اى الاقتران ﴿ ارفع انواع الاجازة ﴾ (لما فيها) اى فى المناولة (من
 التعيين) اى تعيين (المجاز والتشخيص) اى باستحضاره المشخص (وصورتها) اى المناولة
 (ان يرفع الشيخ اصله او مقام مقامه) اى المنقول من اصله وهو الفرع المقابل
 باصله المقابلة المعتمدة (للطلاب) متعلق بـ (اى يدفع) او يحضر الطالب اصل الشيخ) من
 من الاحضار اى يأتى به فيعرضه عليه وسماء غير واحد من الائمة عرضا قال النووى
 وهذا عرض المناولة وما تقدم عرض القراءة ليميز احدهما عن الاخر * فاذا عرض
 الطالب الكتاب على الشيخ تأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ليتعلم صحته * وعدم
 الزيادة فيه او النقص منه او يترك تحت يده فيمن عليه بالمقابلة ونحوها اى لم يكن عارفا
 متيقظا وكل ذلك كما صرح به الخطيب على سبيل الوجوب (ويقول) اى الشيخ (له)
 اى للطلاب (فى الصورتين) اى صورتى الدفع والاحضار (هذه) اى هذا الكتاب
 وانت لتأنيث الخبر وهو قول (رواتى عن فلان) او سماعى عن فلان (فاروه
 عنى) او اجزت لك روايته عنى (وشرطه) بصيغة المصدر مرفوع على الابتدائية
 والضمير الى الرفع وفى نسخة شرط بصيغة المجهول (ايضا) اى مع ما تقدم (ان يمكنه)
 بتشديد الكاف اى يجعله متمكنا (منه) اى من الاصل والمعنى كما يشترط اقترانها
 بالاذن بالرواية يشترط ان يمكن الشيخ الطالب من اصله او فرعه القائم مقامه بان يقدر
 على الانتفاع به (امام التلمذ) وهو اعلى وفى معناه اولوقف عليه او على العام والنظر له
 (او بالعارية لينقل منه) اى ينسخه منه بنفسه او يغيره (ويقابل عليه) اى مقابلة
 مصححة (والا) اى وان لم يمكنه منه باحدهما (بان ناوله) واجازله روايته (واسترده
 فى الحال) فقوله ان ناوله بدل من الا وكان الظاهر ان يقول كما اشرنا اليه ايقول فان
 ناوله واسترده فى الحال (فلان ادفع) لعدم احتواء الطالب عليه وعبته عنه الا
 انها صحيحة وتجاوز للطلاب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابله وغلب على ظنه
 سلامته من تغير هذا فى نسخة واما ان ناوله الخ وهو ظاهر وان شرطية واما ترديد
 شارح بقوله الظاهر ان شرطية فالصواب ان بالقاء وايضا يلزم استدراكه وان قرئ
 بالفتح على انها مصدرية اى بان ناوله لم يتوجه ما ذكر الا انه غير ظاهر والاولى
 بدون القاء فقير ظاهر والظاهر من كلامه انه ضبط واما بكسر الهمزة فوق فياوقع
 والله سبحانه اعلم (لكن لها) اى لهذه الصورة من صورة مناولة (زيادة مزية)
 بفتح الميم وكسر الزاى وتشديد التحتية اى مرتبة من الرجحان (على الاجازة المعينة)
 اى عند اهل الحديث قديما وحديثا خلافا للجماعة من المحققين من الفقهاء والاصوليين
 فانهم قالوا لافائدة فى هذه المناولة ولا تأثير لها (وهى) اى الاجازة المعينة (ان يحجزه

الشيخ برواية كتاب معين) اى من التصانيف المشهورة او بالاحاديث المعروفة المعينة
المسطورة * وقال ابن كثير انها فى الكتاب الشهير كان يقول اجزت لك رواية
البخارى عنى (وبعين) اى الشيخ (له) اى للطالب (كيفية روايته) اى الشيخ (له)
اى للكتاب بان يتبين له ان روايتى هذا الكتاب عن العسقلاني مثلا اجازة اوسمعا او قراءة
قال شارح واما فى نسخة فلا يتبين لها زيادة من رتبته على الاجازة المعينة الخ فبينة على ما لابن
الصلاح وسبقه القاضى عياض وهو انه لا يكاد يظهر فى هذه المناولة حصول مرتبة على الاجازة
المجردة الواقعة فى كتاب معين (واذا خلت المناولة) اى تجردت (عن الاذن) اى بان يناوله
الكتاب ويقول هذا من حديثى او من سمعنى ولا يقول له راوعنى او اجزت لك روايته عنى
ونحو ذلك (لم يعتبر) اى لا يجوز الرواية (بها عند الجمهور) اى من الفقهاء والاصوليين وطائفة
من اهل العلم صححوها واجازوا الرواية بها (قال) ابن الصلاح هذه اجازة مختلفة لا يجوز الرواية
بها قال وغائبها وغير واحد من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين اجازواها وسوغوا
الرواية بها (وجنح) بفتح جيم ونون مخففة وحامه مائلة اى مال وفى نسخة واحتج
اى استدل (من اعتبرها) اى مناولة المجرد الى متعلق بمنحج على الاصح ومتعلق بالمقدر
على نسخة احتج اى استدل فى اعتباره اياه حال كونه منتهيا او مائلا (الى ان مناولته اياه) اى مناولة
الشيخ الطالب (تقوم مقام ارساله) اى تنزل منزلة ارساله اليه (بالكتاب) اى كالبخارى
او اصل من الاصول او حديث من الاحاديث (من بلد الى بلد) متعلق بارساله وفى حاشية
التلميذ قال المص اى ما كتبه الشيخ وارسله الى الطالب والمراد بالكتاب الشئ المكتوب
وهو المعتبر عنه بالكتاب اى كاسيئانى (وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتاب المجردة) بان
يكتب اليه ولا يقول اجزت لك ما كتبت لك او نحو ذلك (جماعة من الائمة) بل كثير
من المتقدمين والمتأخرين منهم ايوب السخيتانى ومنصور والميث بن سعد وغيرهم
هو الصحيح المشهور بين اهل الحديث ولو لم يقتزن ذلك بالاذن بالرواية) لو وصلية
فلا يحتاج الى الجواب (كانهم) اى الجماعة (اكتفوا فى ذلك بالقرينة) او هى انه لا فائدة
فى ارسال الكتاب سوى الاذن بالرواية وكما صحت الرواية بالكتابة المجردة صح بهذا
قال الشيخ (ولم يظهر لى فرق قوى) اى عين بين (بين مناولة الشيخ الكتاب للطالب وبين
ارساله بالكتاب من موضع الى موضع آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن) اى لم يتبين لى صحة بالرواية
فى احدهما دون الاخر لان الظاهر الى فائدة ارسال المناولة هو الاذن بالرواية لا بمجرد
اعطاء الكتاب * لكن قد يقال فى كتابة الشيخ وارساله الى الطالب قرينة قوية على
الاذن بخلاف مناولته الكتاب وهو فى بلده والله سبحانه اعلم * وكذا اشترطوا الاذن *
بالرواية وهو الاجازة * (فى الوجادة) * هو مصدر مولد لوجد مجد غير مسموع من العرب العربا

٢ الوجادة بكسر
الواو مصدر مولد
لوجد مجد الى الخ

٤٤

نشأ من المولدين في تفريقهم بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة كوجد الضالة
 وجداناً ومطلوبة وجوداً فولدوا هذا المصدر الخاص لهذا المعنى المصطلح (وهي ان يوجد)
 اى الطالب (بخط) اى لاحد من المشايخ احاديث يرويها او كتابا صنفه (يعرف كاتبه)
 بصيغة المعروف او المجهول اى بغلبة الظن من غير اشتراط البيئته ومن غير ان يرويهِ الواجد
 عن ذى الخطر الا بالسماع ولا بالاجازة ولا بنحو ذلك بل قد لا يكون الواجد ادركه اصلاً
 (فيقول وجدت بخط فلان) اى من المحدثين او قرأت بخط فلان او فى كتاب فلان بخطه
 ثنا فلان ويسوق باقى الاسناد والمتمن او يقول قرأت او وجدت بخط فلان عن فلان ويذكر الباقيين
 وهذا الذى عليه العمل قديماً وحديثاً وهو من باب المنقطع او المرسل لكن فيه شوب
 الاتصال للارتباط المفيد ثبوت النسبة فى الجملة وان لم يكن كافياً لمن شرط الاتصال على
 وجه الكمال كالصحيحين ونحوهما وربما دلس بعضهم فذكر الذى وجد بخطه وقال
 فيه عن فلان او قال فلان وذلك تدليس قبيح ان اوهم سماعه عنه وابطله قوم فلم يجوز
 والاعتماد على الخط واشتراطوا البيئته على الكتاب برؤيته وهو يكتب ذلك او بالشهادة
 عليه انه خطه او بمعرفة للاشتباه فى الخطوط بحيث لا يميز احداً الكتاتين على الاخر قال ابن
 الصلاح انه غير مرض لندرة اليبس انتهى ولكون باب الرواية اوسع من الشهادة (ولايسوغ)
 اى لا يجوز (فيه) اى فى الوجداء وفى هذا النوع (اطلاق خبرنى بمجرد ذلك) اى
 بما ذكر من الوجداء (الاذا كان له) اى للواجد (منه) اى من ذى الخط (اذن بالرواية
 عنه واطلق قوم ذلك) اى خبرنى ونحوه (فقلطوا) بتشديد اللام اى نسبوا الى الغلط
 قال ابن الصلاح وجازف بعضهم فاطلق فيه حدثنا واخبرنا فانكر ذلك على فاعله ﴿ و ﴾
 (كذا) ﴿ الوصية بالكتاب ﴾ اى كما شرطوا الاذن فى الوجداء اشتراطوا فى الوصية بالكتاب
 وكان الاولى ان يقول فى الوصية مراعات السابق واللاحق (وهى) اى الوصية (ان
 يوصى) بالتخفيف او التشديد (عند موته او سفره) الحاقه بالموت (لشخص معين
 باصله او باصوله) اى من كتب الحديث (فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان
 يروى تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية) لان فى دفعه له نوعاً من الاذن وشبهها
 من العرض والمناولة ورد عليهم الخطيب بل نقله عن كافة العلماء * وذلك انه لافرق
 بالوصية بها وابتاعها بعدموتها فى عدم جواز الرواية الاعلى سبيل الوجداء قال * وعلى ذلك
 ادركنا كافة العلماء وتعقب المص تبعاً لابن الاثير حمل الرواية بالوصية على الوجداء * وقال
 هو غلط ظاهر اذا الرواية بالوجداء لم يختلف فى بطلانها بخلاف الوصية فهى على هذا ارفع
 رتبة من الوجداء بخلاف * واستشكله السخاوى بانه قد عمل بالوجداء جماعة من المتقدمين
 (والى ذلك) اى ما ذكر من الوصية المجردة (الجمهور الا ان كان له منه اجازة) لانها

ليست بتحديث لاجمالا ولا تفصيلا ولا تتضمن اعلاما لا صريحا ولا كناية ﴿ و ﴾ كذا
 اشترطوا الاذن (اى الاجازة) بالرواية ﴿ فى الاعلام ﴾ بكسر الهمزة بمعنى الاخبار
 (وهو ان يعلم الشيخ احدا الطلبة) اى مثلا (بانى اروى الكتاب الفلانى) كالبخارى (عن
 فلان) كما مستقلانى مقتصر على ذلك (فان كان له) اى الطالب (منه) اى من الشيخ (اجازة)
 اى نوعا من الاجازات (اعتبر) اى ذلك الاعلام ﴿ والا ﴾ اى وان لم يكن له اجازة منه
 ﴿ فلا عبرة بذلك ﴾ اى بذلك الاعلام اعلم انهم اختلفوا فى جواز الرواية بمجرد الاعلام
 بخور الرواية به كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين منهم ابن جريح وابن الصباغ والصحيح
 انه لا تجوز الرواية بمجرد الاعلام وبه قطع الشافعية واختار المحققون لانه قد لا يكون سمعه
 ولا ياذن فى الرواية لتحال يعرفه ﴿ كالأجازة العامة ﴾ اى كعدم اعتبار الاجازة العامة وقيد
 شارح بقوله على الاصح وفيه بحث (فى المجازله) اى الذى اجيز له وهو التلميذ (لافى المجازبه)
 وهو الحديث او عدم الاعتبار فى الاعلام والاجازة العامة خاص فى المجازله اما المجازبه
 فلا شك فى اعتباره وجوازه سواء كان عامة او خاصة فان نفى التقي يفيد الاثبات وغفل عن
 ذلك شارح فقال لافى المجازبه فانه لا عبرة له فى غير الاصح مثل ان يقول اجزت مسموعاى
 او رواية هذا الكتاب لفلان وامثال المجازله بطريق العموم سواء يكون المجازبه
 خاصا او عاما ما بينه المص بقوله (كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حياتى
 او اهل الاقاييم) بكسرتين (الفلانى) كاهل خرسان (او اهل البلدة) الفلانية كاهل
 بخار (وهو) اى الاخيراغنى لاهل البلدة الفلانية (اقرب الى الصحة لقرب الانحصار)
 فان قرب بوصف حاضر كالمساكين او العلماء من اهل الثغر السكندرى قال ابن الصلاح
 ومثله القاضى عياض بقوله اجزت لمن هو الآن من طابة العلم ببلد كذا او لمن قراء
 على قبل هذا وقال فما اجسهم اختلفوا فى جوازه بمن تصح عنده الاجازة ولا رايت
 منعه لاحد لانه موصوف محصور كقوله لا ولا فلان او اخوة فلان كذا ذكره العراقى
 ﴿ و ﴾ (كذا الاجازة) اى لانه ﴿ للمجهول ﴾ او بالمجهول فالاول كقوله اجزت
 لك بعض مسموعاى (كان يكون) اى المجازله او المجاز به (مبهما او مهملا) قال
 التلميذ تقدم ان المبهم من لم يسم والمهمل من يسمى ولم يتميز انتهى قال العراقى ومن
 امثلة هذا النوع ان يسمى شخصا وقد يسمى به غير واحد فى ذلك الوقت كاجزت
 لمحمد بن خالد الدمشقى مثلا او يسمى كتابا كنجو اجزت لك ان تروى عنى كتاب
 السنن وهو يروى عدة من السنن المعروفة بذلك ولم يتضح مراده فى المسئلتين
 * فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا اوضح مراد بقريته بان قيل له اجزت لمحمد
 بن خالد بن على بن محمود الدمشقى مثلا بحيث لا يلبس * فقال اجزت لمحمد بن خالد

٣ او لمحدثين من اهل
 البلخ فهو اقرب
 الصحة او لمن مرأ
 †

٤ لجماعة من الناس
 مسموعاى والثانى
 كقول اجزت
 †

الدمشقي (اوقيل) له اجزت لى رواية كتاب السنن لابي داود مثلاً * فقال اجزت لك رواية السنن * فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب خرج على المسئول عنه ﴿ و ﴾ (كذا الاجازة) اى لاتعتبر ﴿ للمعدوم ﴾ (كان بقول اجزت لمن سيولد لفلان) قال ابن الصلاح وهو الصحيح الذى لاينبغى غيره لان الاجازة فى حكم الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لاتصح الاجازة (وقد قيل) والقائل ابوبكر بن ابي داود السجستاني وابو عبدالله بن منده (ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك لمن سيولد لك) وكقوله اجزت لفلان ولولده ماتنسلوا قال النووى وغيره والاقرب الجواز وقد شبه بالوقف على المعدوم ايضا قد يفتقر تبعاً ما لا يفتقر استقلالاً وقال المص (والاقرب عدم الصحة ايضا) ولعل وجهه ما ذكره ابن الصلاح من ان الاجازة فى حكم الاخبار سواء عطف على موجود ام (وكذا) اى لاتعتبر (الاجازة لموجود او معدوم علق من) التعليق اى علق تلك اجازة (بمشية الغير) بالهمزة والادغام اى بارادته (كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان) الظاهر اجزت لمن سيولد ان شاء فلان ليكون مثلاً للمعدوم علق اجازته بمشية الغير واما الذى ذكره الشيخ فالظاهر انه مثال للمبهم الذى هو الاعم للمعدوم فتأمل وكذا ان علق بمشية المجازله مبهما كقوله من شاء ان اجيزله فقد اجزت له او اجزت لمن شاء وهو كتعليقها بمشية الغير * قال ابن الصلاح بل هذا اكثر جهالة انتشاراً من حيث انها معلقة بمشية من لا يحصر عددهم واما ان علق بمشية المجازله معناه مسمى صحيحة لانقاء الجهالة والانتشار الى هذا اشار المص بقوله (الا ان يقول اجزت لك) وفى نسخة صحيحة لان يقول ومؤداهما واحد (ان شئت) اى على القول المعتمد كما ذكره العراقي وان علق الرواية لاجازة كقوله العراقي لمن شاء الرواية عنى * قال ابن الصلاح * هذا او بالجواز من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى مشية المجازله فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصریحاً بما يقتضيه الاطلاق وحكاية للحال لاتعليقاً فى الحقيقة (وهذا) اى ما ذكر من عدم اعتبار الاجازات المذكورة مبنى ﴿ على الاصح فى جميع ذلك ﴾ (وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول مالم يتبين المراد منه) اى من المجهول (الخطيب) فاعل جوز ومرجع ضمير قوله (وحكاة عن جماعة من مشايخه) قال المص (واستعمل الاجازة للمعدوم من القدماء ابوبكر بن ابي داود وابو عبدالله بن منده) بفتح الميم وسكون نون وحكاة القاضى عياض عن معظم الشيوخ المتأخرين لانها اذن فى الرواية لا محارثة حتى لا يصح للمعدوم (واستعمل المعلقة) اى بمشية الغير (منهم) اى من القدماء

(ايضاً ابوبكر بن خيشمة) بفتح معجمة وسكون تحية وفتح مثناة (وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحافظ في كتاب) اى تصنيف على حدة (ورتبهم على حروف المعجم) اى على ترتيب حروف التهجى بان قال مثلاً بان الالف احمد بن حنبل (لكثرتهم) متعلق بجمعهم ورتبهم على طريق التنازع (وكل ذلك) مبتدأ اى وجميع ما ذكر من التجوزات (كما قال ابن الصلاح) الاولى تاخيرها عن قوله (توسع غير مرضى) فانه خبر والقول لا يكون الا جملة فبعد تحققه يصح التشبيه ثم يعلى بقوله (لان الاجازة الخاصة المعينة) اى بلاقراءة شئ على الخبر (مختلف في صحتها اختلافاً قوياً عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها) اى الاجازة الخاصة (عند المتأخرين) ترغيباً في تحصيل الرواية وحفظاً لسلسلة الاسناد الذى عليه مدار الرواية (فهى دون السماع بالاتفاق) لان المقصود الحقيقى والطريق اليقيني والاجازة بانواعها انما هى وسيلة اليه ومرتبطة به (فكيف اذا حصل فيها) اى فى الاجازة (الاسترسال المذكور) اى التوسع المسطور من الوصية والوجادة والاعلام والاجازة (فانها تزداد ضعفاً) اى على ضعف (لكنها) اى الاجازة الخاصة او مطلقاً لقوله فى الجملة لكونه فى الحكم منقطعاً او مرسلأ او متصلاً (خير من ايراد الحديث معضلاً) وهو حذف الرواة متواصلاً (والله سبحانه اعلم) قال شارح وفى نقل الاتفاق نظر فان تقي بن مخلد وتبعه ابن وحفيده بن عبدالرحمن فيما حكاه ابن عات عنهم * قالوا هما سواء ونحوه قول ابى طلحة منصور بن محمد المروزى الفقيه سألت ابابكر بن حزيمة الاجازة لما بقى على من تصانيفه فاجازها * وقال الاجازة والمناولة عندى سماع على الصحيح كذا ذكره السخاوى فى شرح الالفية انتهى * عندى ان قوله سماع من تشبيهه البليغ وهو حذف الالة اى كالسماع والافلاشك انها دون السماع باتفاق ارباب العقول واصحاب النقول والله اعلم (والى) اى من اول المبحث (الى هنا انتهى الكلام فى اقسام صيغ الاداء) * ثم الرواة ان اتفقت اسماءهم واسماء آباهم * كمحمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي وكذا الجزرى * فصاعداً * اى فزائد باتفاق اسماء اجدادهم ايضاً * واختلف اشخاصهم * قال بعض من ادعى افضل فى هذه الصناعة قوله واختلف اشخاصهم خشوزائد لا فائدة فيه لان اشخاصهم لا تكون الا مختلفة فحذفه اولى * قلت هذا التعليل لا معنى له * والصواب ان يقال لان لفظ الرواة ان اتفقت اسماءهم يعنى عنه * ويمكن ان يقال جوابه ان هذا بيان الواقع وكثيراً ما يقع ذلك للبلغاء كذا ذكره التلميذ فيه ان التعليل المعترض هو عين الصواب وقوله حذفه اولى بدفع الجواب والبلاغة انما هى مطابقة المقام للإيجاز والاطناب والتحقيق ان الايراد

ممنوع كما ان الدفع مدفوع فان المراد بالرواة جنس راوى الحديث وهو من حيث هو محتمل
 اتحاد الشخصية واختلافها كما اشرنا اليه في المثال وتوضيحه من الراوى الذى اتفق اسمه
 واسم ابيه اذا تكرر في اسنادين فتارة تتحد ذاته بان يكون هو عين الاول وتارة تختلف
 بان يراد بالثانى غير الاول فاذا اتحدت فلاشكال واذا اختلفت فهو من هذا النوع نعم
 اختلاف الشخص باعتبار التكرار في اسناد واحد غير متصور من هنا وقع المعترض ومجيبه
 فيما وقعا والله سبحانه اعلم (سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر) قيل فلماذا
 بالجمع ما فوق الواحد في قوله ثم الرواة وانت قد علمت ان المراد به الجنس وهو شامل
 للجمع وغيره فمثال ما اتفق اسمائهم واسماء اباؤهم الخليل بن احمد سنة * رجال الخليل
 بن احمد بن عمرو بن تميم النحوى صاحب العروض البصرى روى عن عاصم الاحول
 * والثانى الخليل بن احمد ابو بشر المزنى * والثالث الخليل بن احمد البصرى ايضا روى
 عن عكرمة * والرابع الخليل بن احمد ابو سعيد البخارى الفقيه الحنفى قاضى سمرقند
 * والخامس الخليل بن احمد ابو سعيد البستى القاضى المهلبى * والسادس الخليل بن احمد
 بن عبدالله بن احمد الشافعى ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء اباؤهم واجدادهم محمد بن يعقوب بن
 يوسف النيسابورى * اثنان في عصر واحد روى عنهما الحاكم احدهما ابو العباس
 الاصم والثانى ابو عبدالله بن الاحزم الحافظ الشهير (وكذلك) اى الحكم (اذا اتفق
 اثنان فصاعدا في الكنية) كما تقدم في ضمن الامثلة السابقة من اتفاق ابو سعيد (والنسبة)
 كما تقدم في ضمنها من اتفاق البصرى للخليلين ومثال الجمع بينهما ابو عمران الجونى بفتح
 الجيم وسكون الواو ثم نون احدهما عبد الملك بن حبيب التابى والثانى موسى بن سهل
 البصرى ومن اقسامه ايضا من اتفق اسمائهم واسماء اباؤهم وانسابهم كمحمد بن عبدالله
 الانصارى اولهم الغازى المشهور ممن روى عنه البخارى والثانى ابوسلمة ضعيف وكذا
 من اتفق في الاسم وكنية الاب كصالح بن ابى صالح اربعة مولى التومة والذى ابوه ابو
 صالح السمان والسدوسى ومولى عمرو بن حريث * فهو * النوع الذى يقال له فيه
 * المتفق والمفترق * بالكسر فيهما اى المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من وجه
 وهو المعنى المراد ومن اقسامه ان يتفق الاسم فقط او يقع في السند ذكره الاسم فقط مهنلا
 من ذكر ابيه او نسبه تميزه مثاله ان يطلق حماد من غير ان ينسب هل هو ابن زيد او ابن
 عمر كذلك ان يتفق الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز يفسرها * ومثله
 ابن الصلاح بابى حمزة قال وذكر بعض الحفاظ ان سبعة روى عن سبعة كلهم ابو حمزة
 عن ابن عباس وكلهم بالحاء والزاي الا واحدا فانه بالجيم والراء وهو ابو حمزة نضربن
 عمران الصنبي (وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان) برفع الحشية على الخبرية

اى ازالة خوف ان يظن ظان للشخصين (شخصاً واحداً) وحاصله ان نتيجة معرفة
 هذا النوع او ثمرته الامن من اللبس فربما يظن الاشخاص شخصاً واحداً كما وقع بجماعة
 من الاكابر هو الوهم وربما يكون احد المشتركين ثقة والاخر ضعيفاً فيضعف ما هو
 صحيح او يصح ما هو ضعيف (وقد صنف فيه) اى فى هذا النوع (الخطيب كتاباً)
 سماء الموضح لاوهام الجمع والتفريق (حافظاً) اى جامعاً ومع هذا فانه بعض تراجم
 كان ينبغي له ذكرها وذكر اشياء لا يتعلق ضرورة بايرادها * ولذا اقال المص (وقد خصه)
 اى خذفت الزوائد واتيت بملخصه الفوائد (وزدت عليه شيئاً كثيراً) اى من مهمات
 الفوائد قال السخاوى وهو نوع جليل ويعظم الانتفاع به صنف فيه الخطيب كتاباً
 نفسياً شرح شيخنا فى تلخيصه فكسب منه جسا ووقفت عليه شيئاً يسيراً مع قوله فى شرح
 النخبة انه لخصه وزاد شيئاً كثيراً وقد شرعت فى تكملة مع استدراك اشياء فاتته
 (وهذا) اى النوع المذكور (عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل) اى المذكور
 بنعوت متعددة من غير تمييز لانه يحشى (فيه) اى فى ذلك النوع (ان يظن الواحد
 اثنين وهذا) اى هذا النوع (يحشى منه ان يظن الاثنان واحد) وهذا توضيح لتصوير
 العكس كما هو ظاهر * وان اتفقت الاسماء * اى اسماء الرواة مطلقاً شامللاً للاباء والاجداد كذا
 للالقاب والكنى والانساب * خطأ * اى من جهة الكتابة * واختلف نطقاً *
 اى من جهة الرواية (سواء كان مرجح الاختلاف النطق) اى وجوداً وعدمه وازيادة
 (او الشكل) او اعراباً وبناء * فهو * اى هذا النوع * المؤلف والمختلف *
 بالكسر فهما اى المسمى بهذا والاستلاف باعتبار الحظ والاختلاف باعتبار النطق
 (ومعرفة من مهمات هذا الفن) اى مما بالغوا فى الاهتمام به (حتى قال على بن المدينى اشد
 التصحيف اى اصعبه او اضره) ما يقع فى الاسماء) اى اسماء الرواة (ووجهه)
 اى قوله هذا (بعضهم بانه) اى التصحيف الذى يوجد فى اسم الراوى (شئ لا يدخله
 القياس) اى قياس العربية (ولا قبله شئ) اى من المعنى (بدل عليه) اى على المقصود
 منه (ولا يعمده) فيكون اشد انواع التصحيف حيث لا تخليص عنه بالعقل ولهذا وهم
 كثير من الناس فى الاسماء لاجل الالتباس بخلاف التصحيف الذى يوجد فى متن الحديث
 فان الذوق المعنوى يدل عليه وكذا سابقه ولاحقه غالباً يشير اليه (وقد صنف فيه) اى
 فى نوع المؤلف والمختلف (ابو احمد العسكري لكن اضافته الى كتابه التصحيف) الموضوع
 بالمعنى الاعم ولم يجعل تصنيفه مختصاً بتصحيف الاسماء ولهذا صار سبباً لافراد غيره
 اياه بالتصنيف كما سيأتى قال التلميذ قوله (فيه) اى المؤلف وفيه تنبيه على خلاف
 ما اشتهر ان اول من صنف فيه عبدالغنى * ووجه ما اشتهر ان عبدالغنى اول من صنف

فيه مفردا انتهى * وفيه ان التثنية غير مفهوم من عبارة المص فيه نعم يستفاد صريحا
من قوله (ثم افرد) اي تصحيف الاسماء (بالتأليف عبدالغني بن سعيد فجمع فيه)
اي في تأليفه (كتابين) اي بما يصلح ان يكون تصنيفين او اراد بالكتابين النوعين
والقسامين من مجموع تأليفه وهو الاظهر لقوله كتاب خبر مبتداء محذوف اي احدها
(كتاب في مشتهب الاسماء) بكسر الموحدة (وكتاب) اي ثانيهما او الآخر كتاب
(في مشتهب النسبة) ويصح ان يقدر المبتداهما ويلاحظ الربط بعد العطف (وجمع
شيخه) اي شيخ (عبدالغني الدارقطني) والظاهر انه بعده فكان الاولى ان يقول فجمع
ولعل اراد الواو اشارة الى وقوع الجمع قبل الافتراق بالمتون ونظيره ما وقع لصاحب
المشكوة انه لما صنف شرحه شيخه الطيبي (في ذلك) اي في استيفاء هذا النوع (كتابا
حافلا) اي جامعا شاملا (ثم جمع الخطيب ذيل) اي مفردا بان استدرك ما فاتته او اتى
بما وقع بعده (ثم جمع الجميع) اي جميع ما ذكر من الذيل وما قبله (ابو نصر بن ماكولا)
بالف بعد الميم وضم كاف وسكون واو ثم لام بعده الف مقصور وهو حافظ جليل
(في كتابه الاكمال) بكسر الهمزة (واستدرك عليهم) على جميع ما ذكر (في كتاب
اخر جمع فيه او هامهم وبينها) اي ذكر بيان او هامهم وعللها (وكتابه) اي هذا
وهو مبتداء خبره (من اجمع ما جمع في ذلك) اي الباب او النوع (وهو عمدة كل محدث
اي محل اعتماد كل محدث جاء بعده (وقد استدرك عليه) اي على ابي نصر (ابو بكر بن
نقطة) بضم نون وسكون قاف بعده طاء مهملة اسم اجارية ربت جدته ام ابيه عرف بها
واسمه محمد بن عبدالغني بن ابي بكر وهو الحافظ الشهير (ما فاتته) مفعول استدرك
اي اتى بما فات ابانصر واما تفسير محش استدرك بمعنى اعترض فغير صحيح بظاهره (او تجدد)
عطف على فاته اي او ما تجدد (بعده) من الاسماء او لمنع الخلو (في مجلد) متعلق
باستدرك (ضخم) اي عظيم الجثة (ثم ذيل) بتشديد الياء اي كتب ذيل ملحقا (عليه)
اي على مستدرك ابي بكر وفاعله (منصور بن سليم) بفتح السين (في مجلد لطيف)
متعلق بذيل (وكذلك) وفي نسخة صحيحة وكذا اي ذيل على ابي بكر او على منصور
او عليهما وهو الاظهر (ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك) اي النوع والفن
(مختصرا جدا) اي مبالغا في اختصار لفظه وسببه انه (اعتمده) اي في تصنيفه (على
الضبط بالقلم) اي بمجرد كتابة القلم لا بيانه بالقلم (فكثرت فيه الغلط والتصحيف)
اي من النسخ بعده والكتاب (المباين) اي المفارق المغاير المضار (لموضع الكتاب)
وهو ازالة الغلط والتصحيف وبيان الصواب * وقال المص (وقد يسر الله تعالى) اي
وفق وسهل (بتوضيحه) اي بتوضيح كتاب الذهبي (بكتاب) اي بتأليف مصنف

(سميته بتبصرة المنبه) اسم فاعل من الانتباه وكان الانسب ان يقول بتقرير المنبه رعاية لقوله (بتحريير المشبه وهو مجلد واحد) اى ضخم (وضبطه بالحروف على الطريقة المرضية) وهوان يكتب مثلا بالحاء المهملة او بالحاء المعجمة مع كتب الحركات والسكنات ايضا بخلاف ضبط القلم الذى هو غير مرضى لانه يجزى الى الالتباس وهوان يكتب الحاء مثلا بالنقطة والحاء بدونها مع الحركات ايضا بمجرد القلم من دون بيان فتح وضم وكسر وسكون وفيه تعرض لاينحفي (وزدت عليه) اى على الذهبى (شيئا كثيرا مما عمله) ولذا قيل كم ترك الاول للاخر ولكن الفضل للمتقدم (اولم يقف عليه) لعله مفيد بما وقع بعده والافكيك وقف على انه ما وقف عليه (ولله الحمد على ذلك) اى على هذا الجمع وعلى جميع النعم مما هنالك ﴿ وان اتفقت الاسماء ﴾ اى اسماء الرواة (خطا ونطقا) اى معا ﴿ واختلف الابهاء ﴾ اى اسماء آباء الرواة (نطقا) تمييز عن النسبة (مع اتلافها) اى اتفاق الابهاء (خطا لمحمد بن عقيل) بفتح العين اى المهملة بعدها قاف (ومحمد بن عقيل بضمها) وهار او ايان متفارقان بالنسبة الاول (نيسابورى) بفتح نون وسكون تحية وسين مهملة (والثانى فريابى) بكسرفاء وسكون راء وتحية بعدها الف فموحدة بعدها ياء النسبة منسوب الى فرياب مدينة ببلاد الترك بخذف الياء الاولى يعنى فيعال فريابى وقد ينسب اليها بانباتها يعنى بانبات الاولى فيقال فريابى * كذا فى جامع الاصول واما قول محش بخذف احدى ياء النسبة وبانباتها * كذا فى جامع الاصول فخطا فاحش لما عرفت المفهوم من جامع الاصول ولان ياء النسبة تكون مشددة لامكرونة نعم قد تخفف ولكنه غير مراد هنا (وها) اى الراويان المذكوران (مشهوران) اى معروفان بنسبتهما او بصحة روايتهما (وطبقتهما متقاربة) اى بقرب عصرهما وسيجي معنى الطبقة ﴿ او بالعكس ﴾ اى او كان الامر بعكس ما ذكر (كان تختلف الاسماء نطقا وتأتلف خطا) اى فقط (وتتفق الابهاء خطا ونطقا) اى معا وبه تبيين فساد قول محش وقول المص او بالعكس فيه مسامحة فان عكس ما ذكر اختلاف الاسماء خطا ونطقا واتفاق الابهاء نطقا لا ما ذكره تأمل انتهى (كشريح بن النعمان) بضم التون (وسريح بن النعمان) كذلك سريح فى الصورتين بالتصغير (الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهوتايبى يروى عن على كرم الله وجهه والثانى بالسين المهملة والجم وهومن شيوخ البخارى) ﴿ فهو ﴾ اى ما ذكر من الاتفاق المسطور وعكسه (هو النوع الذى يقال له) ﴿ المتشابه ﴾ اى فى الاسم (وقد صنّف فيه الخطيب كتابا جليلا) اى عظيما فى الكمية او الكيفية (سماه تلخيص المتشابه) اى تهذيبه وتخليصه واغرب شارح حيث قال وهو احسن كتبه لكنه لم يعرف باسمه الذى سماه به انتهى وغرابته

لا يحنى (ثم ذيل عليه ايضا) اى نفسه (بمفاته اولاً وهو كثير الفائدة) اى وشهير
 العائدة ثم فى بعض النسخ هنا فى المتن عبارة زائدة وقعت فى نسخة بعد قوله المتشابه
 وهى (وكذا) اى يكون من نوع المتشابه (ان وقع ذلك اى الاتفاق كما فى نسخة يعنى لفظاً
 وخطاً) فى الاسم واسم الاب والاختلاف بالرفع) اى وقع الاختلاف (بالنسبة) اى فى
 النسبة كما فى نسخة اخرى انتهى **﴿ وتركب منه ﴾** اى من نوع المتشابه **﴿ وبما قبله ﴾** اى من نوع
 المؤلف والمختلف **﴿ انواع ﴾** اى اصناف اخرى سأتى تفصيلها وقال شارح يعنى ان المتشابه
 مركب من المؤلف والمختلف **﴿ وبما قبله اعنى المتفق والمفترق حيث اعتبر فيه اتفاق الاسماء خطاً
 واختلافها نطقاً مع اشتلافها خطاً فتركب منها ﴾** قال ابن الصلاح وغيره هذا النوع يتركب من
 النوعين اللذين قبله وهما المتفق والمفترق والمؤلف والمختلف انتهى **﴿ وهو خطأ فاحش
 يظهر لمن تأمل فيه وفيما قبله واما نسبه الى ابن الصلاح وغيره فما ظنه صحيحاً ثم قال فى قوله انواع
 اى المتشابه انواع انتهى ﴾** وقد تبين لك من تقريرنا ان قوله انواع فاعل لتركب وكانه
 وهم ان قوله يتركب على بناء المجهول فبنى عليه كلامه ولم يعرف غرض المص و مراد
﴿ منها ﴾ اى من جملة الانواع **﴿ ان يحصل الاتفاق ﴾** اى فى الخط والنطق **﴿ او
 الاشتباه ﴾** اى فيهما بحرف او حرفين فاكثر لا بالتقديم والتاخير فقوله الا ترى وبالتقديم
 والتاخير عطف بحسب المعنى وفى نسخة او الاشتباه فاولم منع الحلو (فى الاسم) اى اسم
 الراوى (واسم الاب) اى ابيه مثلاً والجار متعلق بالمصدرين لفا ونشر امرتبا او
 متعلق بالاخير منهما والتقدير الاشتباه فى جميع الفاظ الاسمين **﴿ الا فى حرف او
 حرفين ﴾** (فاكثر) اى من حرفين (من احدهما) اى احدا الاسمين من اسم الراوى
 واسم الاب او شبهه من تسمية او كنية (او منهما) اى جميعاً (وهو) اى هذا النوع (على
 قسمين) لانه (اما بان يكون الاختلاف بالتغير مع انه عدد الحروف ثابتة) الظاهر ثابتاً ولعله
 اكتسب التأنيث من المضاف اليه (فى الجهتين) اى فى جهتي اسم الراوىين (او يكون الاختلاف
 بالتغير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض) اى فى عدد الحروف (فمن امثلة الاول) اى من القسمين
 (محمد بن سنان بكسر السين المهملة و نونين بينهما الف) قد ضبط بالانصراف وعدمه (وهم) اى
 المسمون بهذا الاسم اعنى محمد بن سنان (جماعة) اى كثيرة (منهم العوقى بفتح العين) اى مهملة
 (والواو) عطف على العين (ثم القاف) عطف على الفتح اى بعدد ياء النسبة تزل فى العوقى بطن عن
 عبد القيس فنسب اليها (شيخ البخارى) بالاضافة (و محمد بن سيار بفتح السين المهملة وتشديد
 الياء التحتانية و بعد الالف راء قال محس فيه ان الياء مشددة فليسا متساويين فى العددا انتهى
 وهو خطأ اذ الياء المشددة ما تعد اثنتين بخلاف المدغمة مع التساوى فى عدد الرسم
 صادق عليه (وهم) اى المسمون به (ايضا جماعة) اى كثير (منهم الهامى) بفتح

اوله منسوب الى يمامة (شيخ عمر بن يونس) والحاصل انه اتفق على الاسم وهو محمد واختاف واشبه اسم الاب نطقاً مع اختلافه خطأ في حرف وهو النون حيث كان مكانه الراء وعلى هذا فقس غيره من الامثلة (ومنها) اى من امثلة الاول (محمد بن حنين بضم الحاء المهملة ونونين الاولى مفتوحة بينهما ياء تحتية) اى ساكنة (تابى يروى عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم) اى المضمومة (بعدها ياء موحدة) اى مفتوحة (وآخره راء) اى بعد ياء ساكنة (وهو محمد بن جبير بن مطعم تابى مشهور ايضاً ومن ذلك) اى من القسم الاول او مما ذكر من امثلة الاول (معرف بن واصل) بضم ميم وتشديد الراء مكسورة (كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه ابو حذيفة النهدي) اى يفتح التون وسكون الهاء (ومنه) اى ومن ذلك (ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد وآخرون) عطف على صاحب اى المسمون باحمد بن الحسين غير صاحب ابراهيم (واحيد بن الحسين مثله) اى مثل احمد بن الحسين (لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخارى) بالوصف (يروى عنه عبدالله بن محمد البيكندى) بكسر الموحدة وسكون المثناة تحتية ثم كاف مفتوحة ونون ساكنة بعدها دال ذكره السخاوى (ومن ذلك ايضاً) اى القسم الاول (حفص بن ميسرة) يفتح ميم وسكون تحتية وفتح سين مهملة وراء بعدها هاء (شيخ مشهور) من طبقة مالك (وجعفر بن ميسرة شيخ لعبدالله بن موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة) اى المفتوحة (والفاء) اى الساكنة (وبعدها صاد ومهملة والثاني بالجيم) اى المفتوحة (والعين المهملة اى الساكنة) بعدها فاء ثم راء (قال محض فيه ان جعفر زائد على حفص وقال التلميذ لا يصح ان يكون منه لان عدد الحروف منه لم يكن ثابتة في الجهتين وقال شارح * والصواب انه من * امثلة القسم الثاني كما صرح به السخاوى في شرح الالفية انتهى والتحقيق ان عدد الحروف في صورة الحظ ثابت في الجهتين وان كان غير ثابت باعتبار النطق بحقيقة الحرفين فكان الشيخ رحمه الله تعالى نظر الى التصحيف الناشئ عن الخط كما وقع لكثير منهم فعدة من القسم الاول فتأمل (ومن امثلة الثاني) اى القسم الثاني مما يكون الاختلاف بالتغير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض في عدد الحروف (عبدالله بن زيد جماعة) اى هم جماعة وهم المسمون به (منهم في الصحابة صاحب الاذن) اى الذى رأى كيفية الاذان في المنام وذكر له صلى الله تعالى عليه وسلم فقرره في تحصيل المرام (واسم جده) اى جد صاحب الاذان (عبدربه) باضافة العبد الى ربه (وروى حديث الوضوء واسم جده نعلبة) وفي نسخة صحيجة عاصم (وهما) اى صاحب الاذان وروى حديث الوضوء (انصاريان) اى منسوبان الى الانصارى (وعبدالله بن يزيد

بزيادة ياء) اى تحتية مفتوحة (فى اول اسم ابيه والزاي مكسورة) اى فى اسم الاب
 هنا وكانت مفتوحة فبما سبق (وهم ايضا) اى المسمون به (جماعة منهم فى الصحابة
 الخطامى) اى بفتح الحاء المعجمة وسكون الطاء المهملة وبم نسبة لخطمة بطن من الاوس
 صحابى صغيرولى الكوفة لابن الزبير كذا ذكره شارح وقال صاحب المشكوة فى اسماء رجاله وهو
 الخطمى الانصارى شهيد الحديدية وهو ابن سبع عشرة سنة (يكفى) بالتشديد والتخفيف
 (ابا موسى وحديثه فى الصحيحين) اى مذكور فى رجالهما (والقارى) اى بتشديد
 الياء من غيرهم منسوب الى قارة وهو اسم رجل اى قبيلة (له) اى للقارى (ذكر فى حديث
 عائشة وقد زعم بعضهم انه) اى القارى (هو الخطمى) اى لاشتباه الاسم واسم الاب
 وصرفه الى الاكمل وهو الكبير المذكور المشهور بين الكمل (وفيه نظر) ذكر ان تلميذ
 ان المصنف قال فى تقريره هذا تمسك من زعم ان القارى هو الخطمى بان القارى كان صغير
 فى زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف يكون مذكورا ووجه النظر انه لو كان
 صغيرا لما ذكر فى حديث عائشة فى الصحيح وهو ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمعه
 فى الليل وهو يقرأ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقد ذكرنى آية كنت انسيتها
 وكما قال عليه الصلوة والسلام هكذا ذكر قال بعض من يدعى علم هذا الفن قديقال
 لامنافاة بين كونه صغيرا وهو مذكور لامرما ولو قدر وجه النصر بهذا لكان اولاذ
 لا يزوم من ذكره ان لا يكون صغيرا انتهى * قلت الظاهر ان من قال صغيرا انما اراد انه
 لم يكن بحيث يحضر النبي عليه الصلوة والسلام * ومن اجاب انه لو كان صغيرا يعنى بالحديث
 لما كان له ذكر له على هذا الوجه وهو انه يقرأ القرآن فى الليل الخ انتهى * يعنى فثبتت
 المنافات فى الجملة بين كونه صغيرا وبين كونه مذكورا (ومنها) اى ومن امثلة الثانى
 (عبدالله بن يحيى وهم جماعة وعبدالله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد ايام
 تابعى معروف يروى عن على كرم الله وجهه) وفيه اشارة الى ما ذكرنا من ان العبرة
 بصورة الخط فان يحيى يزيد على يحيى فى الرسم لافى عدد الحروف المفوطة فانهما
 فيه سواء ﴿ او ﴾ (يحصل الاتفاق فى الخط والنطق) اى بالنسبة الى الاسمين (لكن يحصل
 الاختلاف والاشتباه) عطف تفسير وفى بعض النسخ او الاشتباه ولا وجه له الا ان يقال
 الاختلاف باعتبار النطق والاشتباه باعتبار الخط والذهن فالوللتبوع فيندفع اعتراض
 شارح بان الاختلاف جعل فيما سبق احدا اجزاء ماهية المتشابه فليس امر آخر غير
 الاشتباه حتى يعطف باو ﴿ بالتقديم والتأخير ﴾ (اما فى الاسمين جملة) اى جميعا ويسمى
 المشتهى المقلوب وللخطيب فيه رافع الارتياب فى المقلوب من الاسماء والانساب وفائدة
 ضبطه الامن من توهم القلب وهذا النوع مما يقع الاشتباه فى الذهن لافى صورة الخط * وذلك

ان يكون اسم احد الراويين كاسم ابي الآخر خطأ ولفظا واسم الاخر كاسم ابي الاول فينقلب على بعض اهل الحديث كالثاقب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد فيجعل الوليد بن مسلم كالوليد بن مسلم الدمشقي المشهور ﴿ ونحو ذلك ﴾ (كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبهه مثال الاول) اى التقديم والتأخير في الاسمين (الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود وهو ظاهر) فالاول الاسود بن يزيد النحوى التابعى والثانى اثنان يزيد بن الاسود الصحابى النخراعى ويزيد بن الاسود الجرشى الخضرى (ومنه) اى من هذا القبيل * فيه ان لم يظهر وجه الفصل عنه حتى يقال ومنه (عبدالله بن يزيد) وهو الخطمى (ويزيد بن عبدالله) لم يخصرنى الى الان ما يتميز به عن غيره (ومثال الثانى) اى التقديم والتأخير في الاسم الواحد (ايوب بن سيار) بفتح سين مهملة وتشديد تحتية وآخره را (وايوب بن يسار) بفتح تحتية وسين مهملة مخففة (الاول مدنى مشهور) اى معروف (ليس بالقوى) اى في الرواية فحديثه ضعيف (والاخر مجهول) فحديثه غير مقبول والله سبحانه اعلم ﴿ خاتمة ﴾ اى هذه المسائل الانية المهملة في الرواية والدراية خاتمة يحتمل بها مسائل الكتاب بعون الله الملك الوهاب وقد اشار الى كثرتها واختصاره على ذكر ضرورياتها بقوله ﴿ ومن المهم ﴾ (عند المحققين) اى النقاد الذين لهم مهمة في معرفة الاسناد ﴿ معرفة طبقات الرواة ﴾ اى مراتب متفرقة واصناف مختلفة للرواة باعتبار اعداد متعددة (وفائده) اى هذا النوع من المعرفة (الامن من تداخل المشبهين) بالثنية ويحتمل الجمع * قال السخاوى المتفقين في اسم او كنية او نحو ذلك كافي المنفق والمفترق (وامكان الاطلاع) بالرفع عطف على الامن اى وفائده امكان الوقوف (على تبيين التدليس) من اضافة المصدر الى مفعوله (والوقوف) بالجر عطف على الاطلاع وهو بمعنى لكن اختار التفنن والالوا كتنفى بقوله (على حقيقة المراد) بواو العطف لكفى (من العنفة) وهو الاتصال وعدمه قال التلميذ يعنى هل هي محمولة على السماع او مرسله او منقطعة (والطبقة) وهى في اللغة القوم المتشابهون على ما ذكره السخاوى (فى اصطلاحهم) اى المحققين وغيرهم (عبارة عن جماعة) اى من اهل زمان (اشتهر كوا فى السن) اى ولو تقريبا كما صرح به السخاوى (ولقاء المشايخ) اى الاخذ عنهم وربما كتفوا بالاشترك فى التلاقى وهو غالبا لازم للاشتراك فى السن نبه عليه السخاوى وربما يكون احدهما شيخا للاخر (وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين) اى بناء على حيتين مختلفتين كالمخضرمين (كانس بن مالك) اى الانصارى جاء اليه صلى الله تعالى عليه وسلم وعمره عشرين سنين وخدمه عشرين سنين

وكغيره من اصاغر الصحابة (فانه) اى انسا (من حيث ثبوت صحبة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعد) اى يحسب (فى طبقة العشرة) اى المبشرة وغيرهم من اكابر الصحابة كابن مسعود (مثلا) قيد للمعدود والمعدود فيه (ومن حيث صغر السن يعد) اى انس ايضا مثلا (فى طبقة من بعدهم) اى غير العشرة من اصاغر الصحابة كابن عباس وابن عمرو وابن الزبير (فن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة) اى مطلقا (جعل الجمع) اى جميعهم من الصغير والكبير (طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره) فعلى هذا يكون الصحابة باثرهم طبقة اولى والتابعون طبقة ثانية واتباع التابعين طبقة ثالثة وهلم جرا وهذا هو المستفاد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث (ومن نظر اليهم) اى الى الصحابة (باعتبار قدر زائد) اى مرتبة وفضيلة زائدة لبعضهم (كالسبق الى الاسلام) او الى الهجرة (او شهود المشاهد) عطف على السبق (الفاضلة) كيدر واحد وبيعة الرضوان (جعلهم طبقات) يحسب ما يقتضيهم من درجات (والى ذلك) اى الى غيره (جنح) اى مال وذهب (صاحب الطبقات) اى المشهورة (ابو عبدالله محمد بن سعد البغدادي وكتابه اجمع ما جمع) اى من الكتب (فى ذلك) اى فى ذلك الباب من استيعاب الاصحاب فجعلهم خمس طبقات والحاكم اتى عشر طبقة الذين اسلموا بمكة كالحلفاء الاربعة * ثم اصحاب دار الندوة * ثم مهاجرة الحبشة * ثم اصحاب العقبة الاولى * ثم الثانية واكثرهم من الانصار * ثم اول المهاجرين الذين لقوه لقيما قبل دخول مكة * ثم اهل بدر * ثم المهاجرين بين بدر والحديبية * ثم اصحاب بيعة الرضوان * ثم من هاجر بين الحديبية وفتح مكة كخالد بن الوليد * ثم مسلمة الفتح كعاوية وابيه * ثم الصبيان والاطفال الذين رواه يوم الفتح وفى حجة الوداع وغيرهم كالسائب بن يزيد وابى الطفيل * قال السخاوى ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير كمل طبقة اربعين سنة * وقد يستشهد له بما يروى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم * قال طبقات امتى خمس طبقات كل طبقة منهم اربعون سنة * فطبقتى وطبقة اصحابى اهل العلم والايمان * والذين يلونهم الى الثمانين اهل البر والتقوى * والذين يلونهم الى العشرين ومائة اهل التراحم والتواصل * والذين يلونهم الى الستين يعنى ومائة اهل التقاطع والتدابير والذين يلونهم الى المائتين اهل الهرج والحرب رواه يزيد الرقاشى وابو معين وكلاهما فى ابن ماجه (وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم) اى الى التابعين (باعتبار الاخذ عن بعضهم الصحابة فقد جعل الجميع) اى جميع التابعين (طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا) اى كما جعل الصحابة

مطلب
عدد الطبقات
وترتيبهم

جميعهم (طبقة واحدة ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء) اى من حيث كثرته وقلته واخذه
 عن بعضهم وعدمه (قسمهم) تخفيف السين اى جعلهم منقسمين الى طبقات (كما
 فعل محمد بن سعد) اى ايضا حيث جعلهم ثلث طبقات وكذا سلم في كتاب الطباق
 وربما بلغ بهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمس عشرة طبقة
 اخرهم من لقي انس بن مالك من اهل البصرة ومن لقي عبدالله بن اوفى من اهل
 الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى عن
 عشرة المبشرة بالسماع منهم (ولكل منهما) اى من الزاظرين او الناظرين او الاعتبارين
 (وجه) اى وجهه وتوجيه نبيه ﴿ و ﴾ (من المهم ايضا معرفة) ﴿ مواليدهم ﴾ جمع
 الميلاد كفتح ومفتح وهو كالمولد بمعنى وقت الولادة ﴿ ووفياتهم ﴾ بفتح الواو
 وكسر الفاء وتشديد التحتية وهى ما قبله فرد ان من التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت
 الذى يضبطه به الواقيات والموايد ويعمل منه المعمار من الكهل والكهيل من الشاب
 وما يلحق بذلك من الحوادث والوقايح التى من افرادها الولايات كالحلقة والتلك
 ونحوه كالاستيلاء على البلاد والعباد (لان بمعرفتهما يحصل الامن من دعوى المدعى
 للقاء بعضهم) اى من الصحابة او التابعين (وهو فى نفس الامر ليس كذلك)
 اى كما ادعاه وقدا دعى قوم الرواية عن قوم فنظر المحققون فى التاريخ فظهر انهم
 زعموا الرواية عنهم بعد وفياتهم وايضا بهذه المعرفة والمعرفة السابقة يعرف المرسل
 والمنقطع من المتصل ﴿ و ﴾ (من المهم) ايضا (معرفة) ﴿ بلدانهم ﴾ بضم
 اوله جمع بلد (واوطانهم) جمع وطن وهو اعم من الاول (وقائده الامن من تداخل
 الاسمين اذا اتفقا) اى لفظا وخطا (لكن افرقا فى النسب) بفتحيتين وفى نسخة
 بالنسب ويمكن ان يكون بكسر اوله جمع نسبة ويؤيده ما فى نسخة بالنسبة اى بنسبتهما
 الى بلدهما المختلفين يحصل التمييز بين الراويين ﴿ و ﴾ (من المهم ايضا معرفة)
 ﴿ احوالهم تعدىلا ﴾ هو وما بعده منصوبات على التمييز اى تزكية ﴿ وتجرىحاً ﴾
 وفى نسخة جرحا بفتح الجيم ﴿ وجهالة ﴾ بفتح اوله والانحصار على الثلاثة (لان
 الراوى اما ان يعرف عدالته او يعرف فسقه) بان يكون مشهورا بالديانة او مشهور
 بالفسق والحيانة (او لا يعرف فيه شى من ذلك) اى بما ذكره من العدالة والفسق
 حيث لم يكن مشهوراً باحدهما فيكون مجهول الحال ﴿ و ﴾ (من اهم ذلك) اى
 بما ذكر من المهمات (بعد الاطلاع) اى الوقوف على الحالات ومنها الاطلاع على
 نفس الجرح (معرفة) ﴿ مراتب الجرح ﴾ اى تم (وتعديل) وبهذا يعلم ان الجرح
 مقدم على التمديل كما سيبيح التصريح بذلك وانما يحتاج الى معرفتهما (لانهم)

اي المحدثين من غير حذاقهم (قديحجون) بتشديد الزاء اي ينسبون الى الجرح
 (الشخص) وفي نسخة يجر حون بسكون الجيم وفتح الزاء ويجعلونه مجروحاً ومعيوباً
 (بما) اي بشئ من عيوب (لا يستلزم رد حديثه) اي مروى الشخص (كله)
 بل يستلزم رد بعضه او لا يستلزم شيئاً من رده (وقد ينسب) اي ذكرنا مفصلاً وميناً
 (اسباب ذلك) اي الجرح (فيما مضى) اي من الكلام في صدر الكتاب (وحصرناها)
 اي الاسباب (في عشرة) اي من المراتب (وتقدم شرحها مفصلاً والغرض) اي
 المقصود من ذكره (هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب) اي
 المذكورة هناك وفي كلامه تنبيه على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على اعلى المراتب
 وبعضها على الادنى وبعضها على ما بينهما على ما بيننا فيما سيأتى انما هي بحسب
 اصطلاحهم والافن حيث اللغة لا يكون في اكثرها دلالة على ترتيب المراتب (ولالجرح
 مراتب) اي ثلاثة اصالاً وكثير تبعاً وتعريفاً ﴿ اسوؤها ﴾ اي اقبجها ﴿ الوصف ﴾
 (بمادل على المبالغة فيه) ولاشك انه يتفاوت باختلاف مراتب المبالغة ولذا قال
 (واصرح ذلك) اي ما ذكر من الاسوء (التمييز) ﴿ بافعل ﴾ الموضوع للتفضيل
 ﴿ كالكذب الناس ﴾ بكسر الباء على العمل ويضمها على الحكاية وفي معناه بل
 اشد منه قولهم اشد الناس كذباً (وكذا قولهم اليه المنتهى الدجال) اي النهاية (في الوضع)
 اي في افتراء الكذب بل هذا اشد مما قبله (او هو) اي وكذا قولهم هو اي
 فلان الراوى (ركن الكذب ونحو ذلك) كمنع الكذب ومعذنه ﴿ ثم دجال ﴾
 بالرفع وجوزجره قال محش الدجال الكذاب * ولذا سمي الدجال المسيح دجالاً وفي القاموس
 دجل البعير طلاه بالدجيل كذبير وهو القطران او عم جسمه بالحناء ومنه المسيح
 الدجال لانه يعم الارض * او من دجل كذب واحرق وجمع وقطع نواحي الارض
 سيرا * او من دجل تدجلاً عطى وطلا بالذهب لثوبه بالباطل * او من الدجال
 للذهب لان الكنوز تتبعه * او من الدجال كسحاب للسرجين لانه يتجسس وجه الارض
 ﴿ او وضاع او كذاب ﴾ بتشديد العين فيهما على صيغة المبالغة لكنها دون افعال
 في المرتبة (لانها) اي هذه الكلمات (وان كان فيها نوع مبالغة لكنها) اي
 مبالغتها (دون التي قبلها) اي دون مرتبة ما قبلها في المبالغة لكن في دجال نظر
 فانه ان اريد به الدجال المعروف حملاً عليه مبالغة او على التشبيه البليغ فان لم يكن
 فوق التي قبلها فلا اقل ان تكون مثلها ﴿ واسهلها ﴾ (اي الالفاظ الدالة على الجرح
 قولهم فلان) على ما في نسخة ﴿ لين ﴾ بفتح اللام وتشديد التحتية المكسورة
 ورجع الضمير في اسهلها الى الالفاظ بناء على انه يصح حمل قوله لين ومثله على

مطلب
 دجال لغة

المرتبة ويمكن ان يكون الضمير عائدا الى المراتب كما هو متضى سوق الكلام بان يقال
 اسهل المراتب ما يقال فيه لين اى له لينه في الرواية وليس له قوة في الديانة ﴿ اوسى ﴾
 الحفظ اوفيه ادنى مقال ﴿ اى مطمن وفي جعل سى ﴾ الحفظ في مرتبة طرفه لا يخلو
 من اشكال فان الدارقطنى قال اذا قيل لين لم يكن ساقطا ولكنه مجروح بشئ لا يسقطه
 عن عدم العدالة ونحو ذلك (وبين اسوء الجرح واسهله مراتب لا يخفى) اى على ارباب
 معرفة المراتب (تقولهم) اى المحدثين (متروك او ساقط او فاحش الغلط او منكر
 الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوى اوفيه مقال) قيل فالمرتبة الثالثة
 فلان منهم بالكذب * او الوضع وفلان ساقط او هالك او ذاهب * او ذاهب الحديث *
 وفلان متروك او متروك الحديث او تركوه وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه * وفلان لا يعتبر به
 او لا يعتبر بحديثه * وفلان ليس بثقة او غير ثقة او غير مأمون ونحو ذلك * والمرتبة الرابعة
 فلان فيه مقال وفلان ضعيف او في ضعيف او في حديثه ضعف وفلان يعرف وينكر وفلان
 ليس بذلك او بذلك القوى او ليس بالمتين وليس بحجة وليس بالقوى وليس بعمدة
 وليس بالمرضى وفلان للضعف ما هو وفيه خلف وطمعوا فيه او مطعون فيه وسى *
 الحفظ ولين الحديث اوفيه لين وتكلموا فيه ونحو ذلك * فكل من قيل فيه هذه
 المراتب الاربعة بل الخمسة لا يحتاج به ولا يستشهد به ولا يكتب حديثه اصلا انتهى *
 وهذا الترتيب يحتاج الى التهذيب كما لا يخفى على اللبيب ﴿ و ﴾ (من المهم ايضا معرفة)
 ﴿ مراتب التعديل وارتفاعها ﴾ بالرفع اى الرفع مراتبه ﴿ الوصف ﴾ (ايضا) اى
 كما سبق (بمادل على المبالغة فيه واصرح ذلك التعمير) ﴿ بافعال كاوثق الناس ﴾ اى
 اكثرهم اعتمادا اوفى معناه اعدل الناس (او اثبت الناس) اى حفظا وعدالة
 (او اليه المنتهى فى الثبوت) اى التيقظ والاحتياط فى الديانة وفى معناه فلان لا يسأل
 عنه ﴿ ثمما ﴾ اى بلفظ ﴿ تأكيد بصفة ﴾ (من الصفات الدالة على التعديل) بان
 تكرر بعينه ﴿ اوصفتين ﴾ اى متغايرتين مثال الاول ﴿ كثقة ثقة ﴾ بكسر المثناة
 فيهما وخذف الواو منهما كهدة ودية من الوثوق وهو الاعتماد والحمل للمبالغة كرجل
 عدل او بخذف مضاف اى ذو ثقة والتكرار للتأكيد (او ثبت ثبت) قال السخاوى
 بسكون الواحدة الثابت القلب واللسان والكتاب الحججة واما بالفتح فثبتت فيه المحدث
 مسموعه مع اسماء المشاركين له فيه لانه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماعه غيره ومن
 صيغ هذه المرتبة كانه مصحف ومثال الثانى قوله ﴿ اوثقة حافظ ﴾ (او عدل
 ضابط او نحو ذلك) كثقة ثبت وعكسه والحاصل ان التأكيد الحاصل بالتكرار
 فيه زيادة على الكلام الحالى منه وعلى هذا فما زاد فيه على المرتين مثلا

تكون اعلى منها كقول ابن سعد في شعبة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديثه قال
السخاوى واكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عينية حدثنا عمرو بن دينار وكان
ثقة ثقة تسع مرارة وكانه سكت لانقطاع نفسه انتهى يعنى اراد التاكثير والتاكيد دون
الحصر والتحديد ﴿ وادانها ﴾ اى اقل مراتب التعديل ﴿ ما اشعر ﴾ اى وصف
اشار ﴿ بالقرب ﴾ اى يكونه قريبا ﴿ من اسهل التجريح ﴾ وفى نسخة من اهل
التجريح والظاهر انه تصحيف فان الاشياء تتبين باضدادها ﴿ كشيخ ﴾ بالرفع اى هو
شيخ ويجوز جره اى شيخ من قولهم فلان شيخ (يروى حديثه ويعتبر به) اى وكهذين
(ونحو ذلك) اى ما ذكر من العبارات كشيخ وسقط او صالح او مقارب الحديث بفتح
الراء وكسرها او جيد الحديث او صويلح بالتصغير او صدوق ان شاء الله تعالى اى مقيدا
بالاستثناء (وبين ذلك) اى المذكور من الرفع والادنى (مراتب) كقبول ونحوه
(لانحنى) قيل فالمرتبة الثالثة بالرابعة ما فرد بصفة لم تؤكد كثرة او حافظ او حجة او
ضابط والرابعة قولهم لا بأس به او ليس به بأس او صدوق او مأمون او خيار فكل من
قيل فيه المراتب الثلاث الاول يحتج بحديثه ومن قيل فيه الرابعة والخامسة يكتب
حديثه وينظر فيه قال ابن الصلاح لان هذه العبارات لاتشعر بشرطية الضبط فينظر
في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه واعلم انه جعل المص هنا المرتبة الاولى ما ذكر فيه
افعل وهم لم يعترضوا لذلك بل جعلوا المرتبة الاولى هنا ما فرد بصفة كثرة او ثبت وفى
مراتب الجرح ما جعله ثانية وايضا وقع منهم اختلاف بعضهم جعلوا ما فى المرتبة الثالثة
مرتبة ثانية وبعضهم عكسوا فى المقالة والله سبحانه اعلم بحقيقة الحال (وهذه) المسائل
الآتية بعد ذلك وهى قبول التزكية عن عارف باسبابها الخ احكام (تتعلق بذلك)
اى بما ذكر من مسائل الجرح والتعديل وانواعها (ذكرتها) اى المسائل الآتية (هنا)
اى بعد مسائل الجرح والتعديل (لتكميل الفائدة) اى لتكميل الفائدة المتعلقة
لاحدها بالآخري (فأقول) اى فى المتن ﴿ وتقبل ﴾ بالتذكير والتأنيث وفى نسخة
صحيحة ويقبل ﴿ التزكية من عارف باسبابها ﴾ اى باسباب التزكية من مراتب الجرح
والتعديل (لامن غير عارف) تصرح بما اعلم ضمنا واعاده ليناظ به قوله (للالازكي)
اى غير العارف (بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة) من بيان ما (واختيار) بالموحدة
وعطفه للتفسير اى امتحان فى الراوى وكذا الحكم فى التجريح ولعله سكت عنه لما انه
هو الاصل فى باب الرواية وان كان الاصل فى باب شهادة عكس ذلك ﴿ ولو ﴾ وصلية
اى (ولو كانت التزكية صادرة) ﴿ من ﴾ (منك) ﴿ واحد ﴾ اشار الشارح الى ان صفة
موصوف محذوف ﴿ على الاصح ﴾ اى بناء على القول الاصح اشار الى ما قيل ان الشهادة تقبل

بمرك واحد الحاقا لها بالتركية في الرواية ويدخل فيه تعديل المرأة العدل والعدل
 العدل وقد اختلفوا في تعديل المرأة فحكي القاضي ابوبكر عن اكثر الفقهاء من اهل
 المدينة وغيرهم انه لا يقبل تعديل النساء لاني الرواية وفي الشهادة واختار القاضي انه
 يقبل تركية المرأة مطلقا في الرواية والشهادة واما تركية العدل فقد قال القاضي ابو
 بكر يجب قبولها دون الشهادة لان خبره مقبول وشهادته غير مقبولة (خلافا لمن شرط
 انها) اي التركية (لا تقبل الا من اثنين) اي من اثنين (الحاقا لها) اي الرواية او
 التركية وهو ظاهر عبارته فقلوه (بالشهادة) اي بالتركية في الشهادة كما في كلام ابن الصلاح
 وغيره (في الاصح ايضا) فان الاصح ان معدل الشاهد يجب ان يكون اثنين وقال بعضهم
 يكفي معدل واحد ونقل عن ابى ح و ابى يوسف الاكتفاء بالواحد في التركية في الشهادة
 وكذا في الرواية واما اكتفوا بالواحد لانه ان كان المزكى للراوى ناقلا عن غيره فهو
 من جملة الاخبار وان كان اجتهادا من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم وفي الحالتين لا يشترط
 التعدد (والفرق بينهما) اي بين مزكى الراوى ومزكى الشاهد (ان التركية تنزل)
 بتشديد الزاى المفتوحة (منزلة الحكم) بالنصب على المصدرية (فلا يشترط فيها
 العدد) اذ لا يحصل بها عدالة الراوى ولا يحتاج منها الى حكم احد والشهادة عند الحكم
 فافتراقا وحاصل الفرق ان تركية الراوى حكم بركاته وتركية الشاهد شهادة على ركاته
 فلا بد من العدد في الاخير دون الاول فتأمل ثم اشار الشيخ الى ما اتجه عنده من تخصيص
 محل الخلاف بما اذا كانت التركية مستندة الى النقل فقال (ولو قيل يفصل) بالتخفيف
 او التشديد اي يفرق ويميز (بين ما انفردا اذا كانت التركية في الراوى مستندة) بكسر النون
 او فتحها من (المزكى الى اجتهاده او الى النقل) اي الراوى (عن غيره لكان متجها)
 بضم ميم وتشديد التاء وكسر الجيم اي متوجها وموجها وفي نسخة متخرجا بصيغة اسم الفاعل
 من باب التفعيل من الخروج وتكلف محش في معناه بناء على انها اصله وقال التخرج بالخاء
 المعجمة وبالجميم رسيدن بعلم يعني الوصول الى العلم والظاهر انه تصحيف وفي تصحيف
 وفي تصحيف تكليف (لانه) اي التركية وذكر لانها معنى التعديل (ان كان) اي التعديل
 (الاول) اي القسم الاول وهو المستند الى الاجتهاد (فلا يشترط العدد) اي فيه (اصلا
 لانه يكون بمنزلة الحاكم) حيث يحكم باجتهاده ورأيه لا ينقله عن احد فلا يحتاج الى عدد
 (وان كان) اي التعديل (الثاني) اي القسم الثاني وهو المستند الى التقليد (فيجوز
 فيه الخلاف) اي المذكور في سابق وتبين اي ظهر من الفرق المذكور (انه) اي الثاني
 (ايضا) اي كالاول (لا يشترط العدد) اي فيه (لان اصل النقل) في الرواية ويؤيده
 كلام محش اي نقل الحديث وقال السخاوى اي سواء كان في الرواية او التركية (لا يشترط

فيه) اى المزكى (العدد فكذا) اى لا يشترط العدد (فيما تفرع عنه) اى فيما يرتب عليه من
 التركيبة او النقل الخاص وحاصله انه لا يشترط العدد فى قبول الخبر فلم يشترط فى جرح راويه
 وتعديله بخلاف الشهادة (والله سبحانه اعلم) ويفهم من قوله وتبين الخ ان قوله لكان متجها
 ليس بمرضى عنده بل المرضى عنده ان الواحد يكفى فى الاجتهاد والنقل والله سبحانه
 اعلم (وينبئ) اى يجب (ان لا يقبل الجرح) اى التجريح (والتعديل) اى التجريح
 احد وتعديله (الامن عدل متيقظ) اسم فاعل من اليقظة من باب التفعيل اى فى مستحضر
 ذى يقظة تحمله على التحرى والضبط فيما يصدر عنه (فلا يقبل) بصيغة المفعول (جرح
 من افرط) من اضافة المصدر الى المفعول ولو جعل الضمير فى قوله (فيه) راجعاً الى
 الراوى المذكور ضمناً وجعل قوله (فجرح) من وضع الظاهر موضع الضمير العائد
 الى من لكان من اضافة المصدر الى الفاعل وهو الاولى لسباق الكلام من سابقه ولحاقه
 وقوله (بما لا يقتضى) متعلق بافرط والمعنى لا يقبل جرح من تعدى فى جرح راويين
 يدعى انه مجرح بجرح لا يقتضى (رداً) اى نوعاً من الرد (لحديث المحدث كما لا يقبل
 تركية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق التركية) من غير تيقظ وتحرر وتحفظ والقائم
 بهذا المنصب العظيم فائز بالثواب الجسيم والمقام الكريم قال السخاوى رأى رجل عند
 موت يحيى بن معين النبي صلى الله تعالى عليه واصحابه مجتمعين فسألهم عن سبب اى
 فى المنام اجتمعهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسلم جئت لاصلى على هذا الرجل
 فانه كان يذب الكذب عن حديثي ونودى بين نعشه ٣ هذا الذى كان ينفي الكذب
 عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم روى فى المنام فقبله ما فعل الله تعالى بل
 قال غفر الله لى واعطانى وحيانى وزوجنى ثلثمائة حور او ادخلنى عليه مرتين وقيل
 فيه **شعر** ذهب العايم بعيب كل محدث * وبكل مختلف من الاسناد * وبكل وهم فى
 الحديث ومشكل * يعنى به علماء كل بلاد * انتهى وهو الذى وقع انه حين لقنوه لاله
 الا الله حدث بحديث من كان اخر كلامه لاله الا الله دخل الجنة وقبض روحه حين
 وصوله الا الله ووقع له انه غسل على السرير الذى غسل عليه النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم فهيناله ثم هيناله (وقال الذهبي وهو) اى الذهبي (من اهل الاستقراء التام)
 اى التبع الكامل (فى نقد الرجل) اى خصوصاً وقد قال (لم يجتمع اثنان) اى عدلان
 متيقظان (من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف) اى بمن اشتهر ضعفه فان لم يوجد
 اثنان اتفقا على توثيقه بل واحداً لم يوجد اصله (ولا) اى لا يجتمع اثنان كما ذكر
 (على تضعيف ثقة انتهى) فى حاشية التلميذ قال المص فى تقريره يعنى يكون سبب ضعفه
 شيئين مختلفين وكذا عكسه قلت لم يقع المصنف على علم ذلك وله يفهم المراد من قبل

مطلب

رأى رجل عند
 موت يحيى بن معين
 النبي عليه وسلم
 واصحابه

٣ اى رفع

سجد

هذا من المص وأما معناه ان اثنين لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع في الواقع بل لا يتفقان الاعلى من فيه شائبة مما اتفقا عليه انتهى * والاطهر ان معناه لم يتفق اثنان من اهل الجرح والتعديل غالبا على توثيق ضعيف وعكسه بل ان كان احدها ضعفه وثقة الاخر او وثقة احدها ضعفه الاخر وسبب الاختلاف ما قرره المص بان يكون سبب ضعف الراوى شيئين مختلفين عند العلماء في صلاحية الضعف وعدمه فكل احد منهما تعلق بسبب فنشاء الخلاف فعلم من هذا التقرير ان التلميذ لم يصب في التحرير ولم يفهم المراد مع ان المطابق لما ذكره في المال والمقاد عبارات ناشئة وحسنت واحدا فكل الى ذلك الجمل يشير وهذا المعنى هو المناسب لتعليقه بقوله (ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع) اي الاكثر (على تركه) فان التعارض يوجب التساوت وكان النسائي ذهب الى ان العدالة مقدمة على الجرح عند التعارض بناء على ان الاصل هو العدالة بخلاف الجمهور كما سيأتي * وبهذا يندفع ما قال محش اعتراضا على التعليل فيه ان ما يفرغ على قول الذهبي * انما هو هذا لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع على تركه اثنان او يترك حديث الرجل اذا اجتمع على تركه اثنان لا ما ذكره من قوله يجتمع الجميع على تركه انتهى * وقد ذكر شارح هنا ما لا طائل تحته ولما كان منشأ تضعيف الثقة وتوثيق الضعيف * انما هو التساهل في تحقيق سببه والا لما وقع الخلاف فيما يتعلق به قال (وليحذر المتكلم) اي من اهل الجرح والتعديل (في هذا الفن) اي فن الحديث (من التساهل) اي من تساهله وعدم تحقيقه (في الجرح والتعديل) اي لاحد من الرواة (فانه) اي المتكلم (ان عدل) بالتشديد اي نسب راويا الى العدالة (بغير تثبت) اي بغير دليل وبرهان وتعليل وبيان كان اي المتكلم (كالتثبت حكما ليس بثابت) ولذا قال كالتثبت لانه بني حكمه على سبب ولكنه تساهل فيه (فيحشى عليه ان يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب) لانه مع التساهل فيه لم تحصل له غلبة الظن على عدالته فيصدق عليه انه كذب وانما هو توهم انه صدق فلا يتفهم ح فانه بعض الظن اثم (وان جرح) بالتشديد اي نسب راويا الى الجرح (بغير تحرز) تفعل من الحرز بتأخير الزاي عن الراي وهو التخمين والظن الغالب او معناه بغير احتراز واحتياط او معناه بغير تحفظ فانه يقال تحرز نفسه اي جعله في حرز واما قول محش هو بالراء المهملة والزاء المعجمة اي الحذر فهو حاصل المعنى لا واصل المبني (اقدم) اي دخل بجرأة (على الطعن) اي القدح (في مسلم بري) يحتمل ان يكون صفة مشبهة على زنة فاعل وان يكون فعلا ماضيا بكسر الراء اي منزه او منزه (من ذلك) اي في نفس الامر باعتبار غلبة الظن (ووسمه) عطف على اقدم

احوال من فاعله اى اعلمه وشهره وفضحه (بميسم سوء) اى بعلامة مذمومة والميسم
 بكسر الميم الة الكى اريد بها العلامة الحاصلة بها مجازا (ببقى عليه) اى حال حياته
 ومآته على اتباعه وذرياته (غارة) اى ما يعبره به (ابدأ) اى دائما بحسب الظاهر عند الناس
 وان كان مبرا في الحقيقة عند الله عز وجل وكذا عند العارفين بحاله وحسن فعاله (والافات)
 اى في الكثرة (تدخل في هذا) اى هذا الباب من هذه الوتيرة (تارة من الهوى)
 اى هو النفس من الحسد والغل والعش الكائنة في الباطن (والفرض الفاسد) من العداوة
 والتعصب المذهبي والرياء والسعفة مما يتضمن من تركية النفس كما هو المشاهد في كثير من
 المتأخرين (وكلام المتقدمين) اى من السلف والخلف الصالحين (سالم من هذا غالبا)
 اى مع احتمال غيره نادرا (وتارة من المخالفة في العقائد) فان بعض اهل السنة يطعنون
 في الراوى اذا كان رافضيا او خارجيا او غيرهما مع كونه ظاهرا العدالة نظر الى بدعته * واما
 الروافض والنواصب فعلموا هم ما يعتبرون رواة اهل السنة بالكلية بل لا يقولون بعدالة اكثر
 الصحابة فضلا عن غيرهم ولذالم ياتفتوا الى حديث الشيخين وغيرهم واما جهاتهم
 فيكفرون اهل السنة اما في اعتقادهم واما في ارتكاب الكبائر على مقتضى مذهبهم (وهو)
 اى ما ذكر من ان الطعن في الراوى تارة يكون المخالفة العقيدة (موجود كثير قديما
 وحديثا) اى في كلام المتقدمين والمتأخرين وان كان في الحديث اكثر (ولا ينبغي) اى
 لا يجوز (اطلاق الجرح بذلك) اى بما ذكرناه من مخالفة العقيدة فانه يحتل به الدراية
 لانسداد باب الرواية ولذا وجد الشيعي والناصي في رجال الشيخين (فقد قدمنا تحقيق
 الحال) اى وبسط المقال (في العمل برواية المبتدعة) اى وان كانوا اهل الجهالة
 والضلال قال ابن دقيق العيد الوجوه التي تدخل منها الافة خمسة احدها الهوى
 والغرض وهو شرها وفي تواريخ المتأخرين كثير والثاني المخالفة في العقائد والثالث
 الاختلاف بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة فوقع تنافر * ووجب كلام بعضهم
 في بعض والرابع الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم * واكثر ذلك في المتأخرين
 لاشتغالهم بعلوم الاوائل وفيها الحق كالحساب والهندسة والطب وفيها الباطل
 كالطبيعات وكثير من الالهيات واحكام اتعجوم * والخامس الاخذ بالنم مع عدم الورع
 * وقد عقد ابن عبد البر في كتاب العلم بابا للاقران والمتعاصرين بعضهم في بعض
 * ورأى ان اهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح * والجرح * بفتح الجيم
 بمعنى التجريح * مقدم على التعديل * اى عند التعارض والافاقلاصل ان يكون
 الراوى عدلا نحسينا للظن بالمسلم (واطلق ذلك) اى التقديم المقيد بوقت التعارض
 (جماعة) من الاصوليين لان مع الجراح زيادة علم يطلع عليه المعدل ولان الجراح

مطلب
 اشتغال بعلوم الاوائل

مصدق للمعدل فيما خبر به عن ظاهر الحال وهو يخبر عن امر باطن خفي عن الآخر
 نعم ان عين سيدنا قاه المعدل فلا يعتبر فانهما متعارضان (ولكن محله) اي محل تقديم
 الجرح على التعديل (ثابت عند المحققين) على وجه التفصيل وهو انه ﴿ان صدر﴾
 اي الجرح ﴿ميننا﴾ اي مفسرا ﴿من عارف باسبابه﴾ اي الجرح (لانه ان
 كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبت عدالته) اي وان كان يقدح فيمن لم يعرف حاله
 كما سيأتي في كلامه وانما لم يقدح من غير بيان في ثابت العدالة لان الناس يختلفون
 فيما يجرح وما لا يجرح بناء على امر اعتقده جرحا والحال انه ليس يجرح في نفس
 الامر فلا بد من بيان سببه (وان صدر) اي الجرح (من غير عارف بالاسباب
 لم يعتبر) اي جرحه (به) اي بالاجماع من غير تفسير (ايضا) اي كالم يعتبر من
 العارف بها بل هذا بالاولى كما لا يخفى ﴿فان حلا﴾ (المجروح) ﴿عن التعديل﴾
 وفي نسخة صحيحة عن تعديل ﴿قبل﴾ (الجرح فيه) ﴿بجملا﴾ (غير مين
 السبب) بان يقول متروك اوليس بالقوى ونحوها (اذا صدر عن عارف) احتراز
 من غيره ﴿على المختار﴾ (لانه اذا لم يكن فيه) اي في الراوى (تعديل) اي
 ما يعدل به (كان) وفي نسخة فهو كان (في خير مجهول) والاظهر ان يقال في
 خير الجهالة او كان مجهولا (واعمال قول المجرح) اي اعتباره ح (اولى من اهماله)
 اي تركه بخلاف ما تقدم من ان اهماله اولى من اعماله في حق ثابت العدالة لما سبق
 اليه من العلة (ومال ابن الصلاح في مثلا هذا الى التوقف فيه) اي فيكون متوقفا
 في هذا ايضا او المثل زائد كما زيد في امثاله فيكون اشارة الى انه غير المختار ﴿فصل﴾
 اي هذا المبحث الا ترى نوع من جنس هذا الباب مفصول عما قبله لمغايرة ما بينه
 وبينه او لطول الفصل عن ذكر المهم وهو اظهر والافا بعده عطف على ما قبله
 متنا وشرحا كما اشار اليه بقوله ﴿ومن المهم﴾ (في هذا الفن) ﴿معرفة كنى
 المسمين﴾ بضم الكاف وفتح النون جمع كنية وهي ما صدرت باب اوام والمسمين جمع
 المسمى بفتح الميم المشددة (من) اي من جملة من (اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن)
 الخ صفة اخرى لمن (ان ياتي) اي المشتهر (في بعض الروايات مكنى به) بصيغة
 اسم المفعول اي بكنية (لثلايظن انه آخر) علة لكون معرفتها من المهم قيل
 ومثاله حديث رواه الحاكم من رواية ابي يوسف عن ابي ح عن ابي موسى بن ابي
 عائشة عن عبدالله بن شداد عن ابي الوليد عن جابر مرفوعا من صلى خلف الامام
 فان قراءته قراءة ﴿قال الحاكم عبدالله بن شداد هو بنفسه ابو الوليد بينه على بن
 مديني﴾ قال الحاكم ومن تهاون بمعرفة الاسامي اورثه مثل هذا الوهم ﴿قلت يمكن

دفعه بان يقال ان عن زائدة من سهو قلم النسخ * او وهم بعض الرواة ومنهم الحاكم
فانه كثير الوهم على ما ذكره عنه وهذا على تقدير تسليم ان يكون المراد بابي الوليد
هو نفس شداد والا فلا محذور ان يكون شداد مكثي بابي الوليد * ويروى عن غيره
المكثي بابي الوليد وعلى تقدير وجود عن وعدم مغايرتهما يمكن ان يكون بدل عن
شداد باعادة الجار لزيادة البيان * والمعجب من شارح حنفي ذكر هذا المثال بصيغة
الجزم وسكت عن جوابه وتحصيل صوابه * و (معرفة) (اسما المكنين)
اي المشتهرين بالكنية (وهو عكس الذي قبله) واعلم ان العلم ما يعرف به من
جعل علامة عليه من الاسماء والكنى والالقب فالاسم ما وضع علامة على المسمى
والكنية ما صدر باب اوام واللقب ما دل على رفعة المسمى او صنعته وهذا على ما
اختاره السيد الشريف واما ما ذكره العلامة التفتازاني فالاسم اعم من اللقب والكنية
وهو الذي يوافق قوله * و (معرفة) (من اسمه كنيته) كابي بلال وابي حصين
بفتح الحاء (وهو) اي هذا النوع او من اسمه كنيته (قليل) وفي نسخة صححة
وهم بناء على ان من جمع المعنى مفرد اللفظ وقليل اما بناء على لفظه او لكونه فعلا
يستوي فيه المفرد والجمع وان كان قد يقال قليلون وهو ضربان الاول من لا كنية له غيره الكنية
التي هي اسمه كابي بلال الاشعري الراوي عن شريك وغيره وكابي حصين بفتح الحاء المهمة
ثم مهمة مكسورة الراوي عن ابي خاتم الرازي فقال كل واحد ليس لي اسم اسمي
وكنيتي واحدا والثاني من له كنية اخرى غير الكنية التي نزلت منزلة الاسم وصارت
الثانية كنية لها ولذا قال ابن الصلاح كان للكنية كنية اخرى ومثاله ابو بكر بن محمد
بن عمرو بن حزم الانصاري فقبيله اسمه ابو بكر وكنيته ابو محمد ونحوه ابو بكر بن
عبدالرحمن بن الحارث احد الفقهاء السبعة اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبدالرحمن على ما قال
ابن الصلاح * وذكر الخطيب لا يضر لهذين الاسمين وفي تسمية بلفظ الكنية مع
كنية اخرى قال ابن الصلاح وقد قيل لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه
انتهى * وكذا ضعفه العراقي فهو من قبيل من اسمه كنيته وبه حزم بن ابي حاتم وابن
جبان وابو جعفر الطبري وصححه المزني وقيل اسمه محمد او المغيرة وكنيته ابو بكر
* و (معرفة) (من اختلف في كنيته) اي دون اسمه بان قيل كنيته كذا
وقيل كنيته غير ذلك (وهم) بصيغة الجمع هنا (كثير) فاجتمع له من الاختلاف
كنتين فكثر قال ابن الصلاح ولعبدالله بن عطاء ابراهيم الهروي من المتأخرين فيه
مختصر وذلك كاسامة بن زيد الحب فلا خلاف في اسمه واختلف في كنيته فقيل ابو
زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو خارجة وكابي بن كعب ابي المنذر وقيل ابي الطفيل

وكذا من اختلف في اسمه دون كنيته وهو عكسه كابي بصرة الغفاري اسمه جميل
بضم الحاء المهملة مصفرا على الاصح وقيل زيد وقيل بصرة بن ابي بصرة ﴿ و ﴾ (معرفة)
﴿ من كثرت كناه ﴾ جمع كنية مضاف الى الضمير اى له كنيستان او اكثر كابن
جريح بالجيمين وراه بينهما مصفرا له (كنيستان ابو الوليد وابو خالد) وهو عبد الملك
بن عبدالعزيز وكنصور بن عبد المنعم الفراوي بفتح الفاء على المشهور وقال ابن
السمعاني وغيره بضمها نسبة لبلدة من نجر خراسان له كنى ثلاث ابو بكر وابو الفتح
وابو القاسم حتى يقال له ذوالكنى اقول لو قيل له ابو النكى لكان باللطافة اولى ﴿ او ﴾
(كثرت) ﴿ نعوته ﴾ (والقباه) اى ومن المهم معرفة القاب المحدين اذ ربما وهم
العاطل من معرفة الالقاب فيجعل الرجل الواحد اثنين لانه قد يكون ذكره مرة
باسمه ومرة بلقبه فالمراد بالنعوت الالقاب * كذا قيل والظاهر ان النعوت اعم من
الالقاب فيشمل النسبة الى القبيلة والبلد والصنعة وقد وقع ذلك الوهم لجماعة من
الحفاظ * كمل بن المدني وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش فرقوا بين عبد الله بن
ابي صالح اخي سهيل وبين عباد بن ابي صالح فجعلوها اثنين وقال الخطيب في الموضح
وعبد الله بن ابي صالح كان بلقب عبادا وليس عباد باخله * اتفق على ذلك احمد بن حنبل
 وغيره ثم الالقاب بالمعنى الاعم ينقسم الى ما يجوز ذكره في الرواية وغيرها سواء عرف
بغيره ام لا وهو اما لا يكرهه صاحبه * كابي تراب لقب على بن ابي طالب رضى الله تعالى
عنه لقبه به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على سبيل الملائفة لما خرج من عند فاطمة غضبان
وزقد في موضع على التراب فقال له قم اباراب وما كان له رضى الله تعالى عنه اسم
احب اليه منه مع انه من القباه ابو الحسن وابو الحسين * والى ما لا يجوز ذكره ان
كان معروفا بغيره ويجوز وان لم يعرف بدونه للضرورة وبقدر الحاجة كالاغمش
والاعرج وكعاوية بن عبد الكريم احد اكابر المحدين * قيل له الضال لانه ضل في طريق
مكة ثم الالقاب ايضا قد يعرف بسبب التلقب بها وقد لا يعرف ﴿ و ﴾ (معرفة)
﴿ من وافقت كنيته ﴾ وهى ما صدر بالاب ونحوه ﴿ اسم ابيه ﴾ اى موافقة
جزئية (كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني) بفتح الدال قال المص المدني نسبة
الى مدينة ما والمدني نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم
يشذم هذا الاعلى ابن المدني فان والده من اهل المدينة نقله التلميذ (احد اتباع
التابعين) بالجر يدل من ابي اسحق * ويجوز الرفع والنصب فيه كما هو الظاهر
ومذكور في امثاله (وفائدة معرفته) اى معرفة الموافق المذكور او معرفة هذا
النوع المسطور (نفي الغلط عن نسبه) الحديث او الراوى (الى ابيه) اى ابي

الراوى (فقال) اى من نسبه (اخبرنا ابن اسحق فانسب) بصيغة المجهول اى فنسب
 الجاهل بمعرفة الناسب العالم بمعرفة (الى التصحيح) الاظهر التحريف (وان)
 اى والى القول بان (الصواب) اى ان يقول (اخبرنا ابو اسحق) والحال ان
 كلاهما صواب ولا تحريف فى الانتساب ﴿ او بالعكس ﴾ (كاسحق بن ابى اسحق)
 وفأذته الامن من القلب والتبديل وكانه اكتفى عن ذكر التعليل باشارة العكس
 (السبى) بفتح السين المهملة وكسر الموحدة وبعدها تحية فمين مهملة منسوب الى
 قبيلة من اليمن سكنوا الكوفة ﴿ او ﴾ (وافقت) ﴿ كنيته كنية زوجته ﴾ (كبنى
 ايوب الانصارى وام ايوب صحابيان مشهوران) فانه يخاف من التحريف او التبديل
 ﴿ او وافق اسم شيخه اسم ابيه) اى ابى الراوى (كالربيع بن انس عن انس) مكذبا تبنى
 بالرواية فيظن (اى الظان بيان) انه يروى عن ابيه كما وقع فى الصحيح عن عامر بن سعد
 عن سعد (اى ابن مالك ابى وقاص (وهو) اى سعد (ابوه) اى ابو عامر (وليس) اى
 ولكن او الحال انه ليس (انس شيخ الربيع) بالرفع على انه بدل او عطف بيان
 (والده) بالنصب خبر ليس (بل ابوه) اى انس المذكور (بكرى) بفتح موحدة
 وسكون كاف منسوب الى بكر بن وائل (وشيخه انصارى وهو) اى شيخه (انس
 بن مالك الانصارى المشهور) اى بانه خادم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (وليس
 الربيع المذكور من اولاده) اى من اولاد انس المشهور ومنه ما يظنه الجهلة بمعرفة الرجال
 ان مالك بن انس صاحب المذهب هو ابن انس بن مالك وليس كذلك ﴿ و ﴾
 (معرفة) ﴿ من نسب الى غير ابيه ﴾ اى اجنبى لسبب (كالمقداد) بكسر الميم
 (ابن الاسود نسب الى الاسود) اى ابن يغوث (الزهرى) اى القرشى (لكونه)
 وفى نسخة لانه (تبنان) تفعل مصنوع من الابن قال محش وكذا شارح لانه كالمقداد
 ولد زوجة الاسود انتهى وفيه ان مثله يقال له الريب (واما) اتبنى انما يستعمل فى الولد
 الاجنبى يجعله ابنا له كما وقع له صلى الله تعالى عليه وسلم بالنسبة الى زيد والقضية مشهورة
 والايات فى القصة مسطورة (واما هو) اى المقداد بن الاسود فى الحقيقة (المقداد
 بن عمر) و اى ابن ثعلبة الكندى من اهل اليمن قال المصنف وقد نسب عمرو الى كندة
 وليس منها واما هو زالى كنده نزل فنسب اليها فاتفق له ما اتفق لولده نقله التلميذ ﴿ او ﴾
 (نسب) ﴿ الى امه ﴾ (كابن عليه) بضم مهملة وفتح لام وتشديد تحية (وهو)
 اى ابن عليه (اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم) بكسر اوله وسكون القاف وفتح
 المهملة (احد الثقات) ذكره على سبيل الاستطراد والا فلا دخل له فى المراد (وعليه
 اسم امه) وقيل ام امه (اشتهر بها وكان) اى مع اشتهاره المستلزم لذكره (لا يجب

ان لا يقال) وفي نسخة لا يجب ان يقال له (ابن علي) ولعله لذكر امه فانه مكرود وطبعاً ومروءة
وعادة اولكون النسبة اليها موهم لخلل نسبة وعلى التقديرين يشكل تعليقه بقوله (ولهذا
كان يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له ابن علي) اى بصيغة غير الجزم
والظاهر ان يقال ولهذا اى ولكونه اشتهر بها وكان لا يجب ان يقال له كان يعبر الشافعي
عنه نسبة التاقيب الى غيره براءة لذمته وايضاً لروايته * هذا وجعل ابن الصلاح والنووي
من نسب الى ابيه شاملاً للاقسام الاربعة اثنان * ما ذكره المص والآخر ان من نسب
الى جده ومن نسب الى جدته * فالاول كابن عبيدة بن الجراح والثاني كعبد بن منية
بضم ميم وسكون نون وتحتية مفتوحة على وزن ركة وهى ام ابيه * وكان المص اقتصر
على القسمين وجعل القسم الثالث داخلاً في من نسب الى غير ما يسبق الى الفهم وبقي
القسم الرابع مهملاً كذا قاله شارح * والصواب انه جعل القسمين الاخيرين داخليين
في قوله ﴿ او ﴾ (نسب) ﴿ الى غير ما يسبق ﴾ بفتح اوله وكسر ثلثه اى يتبادر
﴿ الى الفهم ﴾ اى منه بان نسب الى نسبة من بلد او وقعة او قبيلة او صنعة وليس
الظاهر الذى يسبق الى الفهم مراداً منه بل نسب الى غير المتبادر لعارض عرض من
نزوله في ذلك المكان او تلك القبيلة او نحو ذلك (كالحذاء) بفتح المهملة وتشديد
الذال المعجمة الذى يحززالنعل (ظاهره انه منسوب الى صناعتها) اى صناعت الحذاء
بالكسر وهو النعل والضمير يرجع اليه باعتبار انه مفهوم من الحذاء وانته بالنظر
الى معناه الاصلى وهو النعل لانه مؤنث سماعى واما قول شارح انه يتأويل والصنعة فغير
صحيح لانه يصير التقدير صناعة الصنعة (اوبيعها) اى بيع الحذاء وهى النعل فانه
فعل للنسبة كتمارولبان (وليس) اى الحذاء (هذا كذلك) اى فى نفس الامر (وانما
كان يجالسهم) اى الحذائين بدلالة الحذاء (فنسب اليهم) اى المنسوبين الى صناعتها
(اوبيعها وكسليمان اليتيم) بفتح الفوقية وسكون التحتية منسوب الى قبيلة بنى تيم
وهو الذى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى النوم وقد سئل من السواد الاعظم
مشيراً اليه انه هو السواد الاعظم (لم يكن من بنى اليتيم) اى حقيقة (ولكن نزل
فيهم) اى وسكن عندهم فنسب اليهم مجازاً (وكذا من نسب الى جده فلا يؤمن
التباسه بمن وافق اسمه) اى اسم المنسوب (اسم ابيه) اى ابى الموافق (اسم الجد
المذكور) قال المص كمحمد بن بشر ومحمد بن السائب بن بشر الاول ثقة والثاني
ضعيف وينسب الى جده فيحصل اللبس * وقد وقع ذلك فى الصحيح نقله التلميذ
وكذا من نسب الى جدته فانه يصدق عليه انه نسب الى غير ما يسبق الى الفهم وقد
قدمنا الاشارة اليه * ومن فوائد معرفة الامور على وجهها وانزال الشخص منزلة

وربما ينشأ عنه الترجيح عند التعارض والجمع عند من اثبت تلك النسبة ونفاه وودفع
توهم العدد * و * (معرفة) * من اتفق اسمه واسم ابيه وجده * اى واسم
جده (كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنهم) وكذا محمد بن
محمد بن الغزالي وكذا محمد بن محمد بن محمد الجزري (وقد يقع اى التوافق) (اكثر من ذلك)
اى مما ذكر من الثلاث (وهو من فروع المسلسل) اى من انواعه وهو ان يكون
يروى الحسن عن الحسن * وهكذا ويقرب منه ما روى السيوطى عن الحسن اى
البصرى عن الحسن اى ابن علي عن ابي الحسن عن جد الحسن ان احسن الحسن
الخالق الحسن او يروى الراوى عن ابيه عن جده وهلم جرا وقد تقدم فى كلام المص
من روى عن ابيه عن جده * وان اكثر ما وقع فيه ما نسلسلت الرواية فيه عن الابهاء
باربعة عشر ابا وقد مناماله المتبهي * الى حدثى ابي الحسين الاصغر * قال حدثنى ابي
علي بن الحسين بن علي عن ابيه عن جده عن علي رضى الله تعالى عنهم قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة وبهذا يظهر بطلان قول محش هنالم
يظهر معناه او انصف واراد انه بالنسبة الى مبناه (وقد يتفق الاسم) اى اسم الراوى
(واسم الاب) اى ابيه مع الاسم اى اسم الجد كما فى نسخة صحيحة واسم الاب اى
ابيه كفى نسخة مصححة اى ابي الجد * والحاصل انه يتفق اسمه مع اسم جده ويتفق
اسم ابيه مع اسم جده (فصاعدا) اى فقد يكون الاتفاق زائدا على ذلك ومثال ما قبله
(كابي اليمين الكندي) بكسر الكاف وسكون النون (وهو زيد بن الحسن بن زيد
بن الحسن) فكان الانسب تقديم المثال على قوله فصاعدا * او * (اتفق) * اسم
الراوى واسم شيخه وشيخه فصاعدا * (كعمران عن عمران عن عمران الاول
يعرف بالقصير والثانى ابورجاء العطاردى) بضم اوله (والثالث ابن حصين) بضم
المهملة للاولى وفتح الثانية مصغرا (الصحابى وكسايمان عن سليمان عن سليمان الاول
ابن احمد بن ايوب الطبرانى والثانى ابن احمد الواسطى والثالث ابن عبد الرحمن
الدمشقى) بكسر اوله وفتح الميم وكسره اى الشامى (المعروف بابن بنت شرحبيل)
بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة وبعدها موحدة مكسورة فتحتية
ساكنة (وقد يقع ذلك) اى التوافق المفهوم من اتفق او ما ذكر من الموافقة (للراوى
وشيخه معاً) اى لاسميهما جميعاً او يقع اتفاق اسمه واسم ابيه وجده وقال محش
اى وقد يقع اتفاق الاسم اسم الجد واسم الاب اسم اب الجد ثم قال وكان الصواب
ايراد ذلك مقدما على قوله او اسم الراوى انتهى * وهو مخطى فى تخطئه فان مثال
الاتى شامل للصورة غير مختص بما ذكر (كابي العلماء) بفتح المهملة (الهمداني)

مطلب
ابى الحسن عن
جد الحسن

قال المص هو بالتحريك وتلميم والذال المعجمة نسبة الى البلدة وبسكونها واهال الدال
نسبة الى القبيلة * ومن اوله ما في الكتاب نقله تلميذه (العطار) اى بايع العطر
والطيب اوصانعه (مشهور بالرواية عن ابي على الاصفهاني) تقدم ضبطه (الحداد)
اى صانع الحديد (وكل منهما) اى من الراوى والشيخ (اسمه الحسن بن احمد
بن الحسن بن احمد فاتفقا في ذلك وافترقا في الكنية) فان احديهما ابو العلاء
والاخر ابو على (والنسبة الى البلد) اى الاصفهان والهمدان (والصناعة) لكونه
احدهما حدادا والاخر عطارا (وصنف فيه) اى في هذا النوع (ابو موسى المديني)
بالياء (جزاء حافلا) اى كراسيا او مجلد (حافلا) اى جامع الامثلة هذا النوع * (معرفة)
* من اتفق اسم شيخه او الراوى * اى اسم الراوى * عنه * اى عن اتفق والمراد
شيخه وفيه مساهلة لا تخفى (وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح) اى وكان ينبغي
له ان يتعرض وكانه للطفة خفي عليه فما التفت اليه (وفائده رفع اللبس) بفتح اللام
اى الخاطى والاشتباه (عن يظن ان فيه تكرارا) بفتح اوله (واقلابا) فاذا قال
مثلا عن تلميذ مسلم عن البخارى عن مسلم فيظن فيه التكرار بان يكون المراد من
المسلمين واحدا والاقلاب باعتبار ان التلميذ كيف يكون شيئا (فمن امثله) اى
امثلة هذا النوع (البخارى روى عن مسلم وروى عنه) اى عن البخارى (مسلم
فشيخه) اى شيخ البخارى (مسلم بن ابراهيم الفراديسى) بكسر الفاء ثم راء بعده
الف ثم دال مهملة تم تحتيه ساكنة فسين مهملة فباء النسبة (البصرى) بفتح الموحدة
وكسرها (والراوى عنه) اى عن البخارى (مسلم بن الحجاج) بفتح اوله وتشديد
الجيم الاولى (القشيري) بالتصغير نسبة لقشير وهو ابو قبيلة (صاحب الصحيح) اى المشهور
وهو احد الصحيحين اى من جملة الصحاح الست (وكذا وقع ذلك) اى وقع
مثل ذلك من اشراك الاسمين الخصوصين بالمسلمين واختلاف الجسمين (لعبد بن
حميد) بالتصغير احد المخرجين (ايضا) اى كما وقع لبخارى (روى) اى ابن حميد
(عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه) اى عن ابن حميد (مسلم بن الحجاج في صحيحه
حديثا بهذا الترجمة بعينها) كحديثنا عبد بن حميد عن مسلم (ومنها) اى ومن امثله
(يحيى بن ابي كثير روى عن هشام وروى عنه هشام) اى وها متغايران (فشيخه
هشام بن عمرو وهو من اقرانه) اى من طبقة (والراوى عنه هشام بن ابي عبدالله
الستواني) بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح الفوقية ثم واو بعدها الف
مدود وياء للنسبة (ومنها ابن جريج) بالجيمين مصغرا * والاظهر ان يقول وكذا
وقع ذلك لابن جريج (روى عن هشام وروى عنه هشامه فالاعلى) اى شيخه (ابن عمرو

والادنى) اى تليذه (ابن يوسف الصنعاني) بفتح الصاد المهملة وسكون التون الاولى
 فعين مهملة (ومنها الحكم) بفتح حين (بن عيينة روى عن ابن ابي ليلى وعنه) وفي نسخة
 وروى عنه (ابن ابي ليلى فالاعلى عبدالرحمن والادنى محمد بن عبدالرحمن المذكور) اى
 الموصوف بالاعلى (وامثله) اى امثلة هذا الانواع (كثيرة) وفيما ذكرناه كفاية ﴿ و ﴾ (من
 المهم في هذا الفن) ﴿ معرفة الاسماء المجردة ﴾ اى من الكنى والالقب اعم من ان
 يكون اصحابها ثقات او عاقل مذكورة في كتاب دون كتاب وبهذا اندفع اعتراض
 التلميذ بقوله ان كان المراد بالمجردة التى لا تقيد بكونهم ثقات او ضعفاء او رجال كتاب
 مخصوص فلا يظهر معنى قوله فمنهم من جمعها بغير قيد انتهى * لكن لا يخفى ان الدفع
 انما يتم لو ثبت ان جميع الائمة مختص بمن لم يكن له كنية اولقب او بمن لم يشتهر
 باحدها والظاهر ان جمعهم اجمع واعم والله تعالى اعلم (وقد جمعها) اى الاسماء
 المجردة كلها (جماعة من الائمة) اى من علماء الرجال لكن باختلاف في جمعهم (فمنهم
 من جمعها بغير قيد) اى بكونها ثقات او ضعفاء (كابن سعد في الطبقات وابن ابي
 خزيمة) بفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية وفتح المثناة (والبخارى في تاريخهما)
 اى تاريخى ابن سعد والبخارى (وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل) اسم كتاب
 له فانهم ذكر والاسماء كلها في تصانيفهم من غير تفرقة بين ثقتهم وضعيفهم (ومنهم)
 اى من الائمة التى جمع الاسماء المجردة (من افراد الثقات) اى بالتصنيف لانهم
 المتصود وهم الاصل في الوجود (كالمجلى) بكسر المهملة وسكون الجيم (وابن حبان)
 بكسر المهملة وتشديد الواحدة (وابن شاهين) بكسر الهاء (ومنهم من افرد المجرور حين)
 لانهم اقل وضبطهم اتم ومعرفتهم (اهم كابن عدى وابن حبان ايضا ومنهم من قيد
 بكتاب مخصوص) اى فذكر اسماء رجال ذلك الكتاب (كرجال البخارى لابى
 نصر الكلاباذى) بفتح اوله (ورجال مسلم لابى بكر بن منجوية) بفتح ميم وسكون
 نون ثم جيم مضمومة بعدها واو ساكنة فتحية فتاء تانيث مفتوحة (ورجالهما) اى
 ورجال الشيخين (مما) اى جميعا (لابى الفضل ابن طاهر ورجال ابى داود لابى
 على الجياني) بفتح الجيم وتشديد التحتية بعدها الف ونون وياء النسبة (وكذا رجال
 الترمذى ورجال النسائي لجماعة من المغاربة) قال التلميذ من هذه الجماعة الحافظ
 ابو محمد الدورق له ولكل منهما كتاب منفرد انتهى وكذا رجال مشكوة المصابيح لمصنفه
 (ورجال الستة الصحيحين) الخ بدل تباعدده (وابى داود والترمذى والنسائي وابن
 ماجة لعبد الغنى المقدسى) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال (فى كتاب الكمال)
 وفى نسخة فى كتابه الكمال اى المسمى بالكمال فى اسماء الرجال (ثم هذابه)

اى لخصه بخذف الزوائد المزى نسبة الى مزنة بكسره ميم وتشديد زاي بلد بالشام
 (فى تهذيب الكمال اسم) كتابه (وقد لخصته) اى زيادة على تلخيصه (وزدت عليه
 اشياء كثيرة) اى من الامور المهمة المتماثلة بضبط الاسماء ومعرفة الرجال (وسميته
 تهذيب التهذيب وجاء) اى من كمال اقتصاره (مع ما اشتمل عليه من الزيادة قدر
 ثلث الاصل) اى اصل الاول وهو الظاهر او الاصل الثانى وهو بعيد لانه وان
 لخصه زاد عليه فلا يظهر وجه نقصانه عنه بهذا المقدار ﴿ و ﴾ (من المهم ايضا معرفة)
 ﴿ الاسماء المفردة ﴾ قال تلميذه وهى التى لم يشارك من تسمى بشئ منها غيره فيها
 (وقد صنف فيها) اى بخصوصها والا فالظاهر ان الجوامع المتقدمة شاملة لاسماء
 المفردة (الحافظ ابوبكر احمد بن هارون البرديجى) بفتح موحدة وسكون راه
 وكسر دال مهملة وسكون تحتية فجمع فباء نسبة (فذكر اشياء) اى كثيرة كفى نسخة
 (تعقبوا) اى اعترض النقاد (عليه) اى على الحافظ المذكور او تصنيفه المسطور
 (بعضها) اى فى بعض الاشياء (من ذلك) اى من جملته (قوله صفدى ابن سنان)
 بكسر اوله (احد الضعفا) خبر مبتداء مقدم (وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل
 سينا مهملة وسكون الفين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب وهو اسم
 علم بلفظ النسب) اى اصله صفدوى (وليس هو فرد) اى شخصا واحدا بل هو نوع
 من انواع العلم تحته افراد فاطلاق الضعف عليه غير صحيح ولذا تعقبوا عليه قد وقال
 ابن الصلاح ان الحاكم فيه على خطر من الخطاء والانتقاص فانه حصر فى باب واسع شديد
 الانتشار (فى الجرح والتعديل لابن ابى حاتم صفدى الكوفى وثقه) بتشديد المثناة اى
 زكاه (ابن معين) بفتح الميم احد الائمة النقادين و (فرق) بالتشديد والتخفيف اى
 ميز (بينه) اى بين صفدى هذا (وبين الذى قبله) اى المذكور فى المتن (فضمعه) اى حكم
 عليه بالضعف قال التلميذ يعنى ابن ابى حاتم انتهى ﴿ والظاهر ان الضمير راجع الى ابن
 معين على طبق فرق تتأمل فانه تعالى معين (وفى تاريخ العقيلي) بالتصغير (صفدى
 بن عبدالله يروى عن قيادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى) اى كلام العقيلي (واظنه)
 اى صفدى بن عبدالله (هو الذى ذكره ابن ابى حاتم) يعنى ووثقه قال التلميذ يعنى صفدى
 الكوفى انتهى وهو ظاهر لان ما قبله هو فمد بن سنان فمعين الكوفى وتبين انه مختلف فى
 ضعفه لكن تعقبه الشيخ بقوله (واما كون العقيلي ذكره) اى صفدى الكوفى (فى الضعفاء)
 اى مع توثيق ابن معين وتقرير ابن ابى حاتم (فانما هو) اى ضعفه نشأ للعقيلي (للحديث
 الذى ذكره) اى ذكره العقيلي عنه (وليست الآفة) اى آفة الضعف وعلة وسببه (منه)
 اى من الصفدى (بل هى) اى الآفة (من الراوى عنه) اى عن الصفدى ويعنى بالراوى

(عنبسة) بفتح مهملة وسكون نون وفتح موحددة (ابن عبدالرحمن والله سبحانه اعلم) اي بحقيقة الاقوياء والضعفاء (ومن ذلك) اي ومن جملة ذلك (سندر بالمهملة والنون بوزن جعفر وهو مولى زنباع) بكسر زاي وسكون نون فوحدة (الجدامي) بضم الجيم (له) اي لسندر (سحبة ورواية) اي عن النبي صلى الله عليه وسلم وجمع بينهما لانه لا يلزم من الصحبة الرواية (والمشهور انه يكنى) بصيغة المجهول مشددا ومخففا اي سمي باسم الكنية (ابا عبدالله وهو اسم فرد) بالوصف (لم يتسم) بفتح حرف المضارعة وتشديد الميم وفي نسخة بتشديد التاء وكسر السين اي لم يتصف به (غيره) فيما نعلم اي والله سبحانه اعلم بما لا نعلم (لكن ذكر ابو موسى في الذيل) اي في كتابه المسمى بالذيل (على معرفة الصحابة) كتاب (لابن منده) بفتح ميم وسكون نون (سندر) وفي نسخة وسندر (ابوالاسود وروى) اي ابو موسى (له) اي لسندر (حديثا وتعقب) بالبناء المجهول اي اعترض (عليه ذلك) اي ذلك المذكور (بانه) اي بانه سندر هذا (هو الذي ذكره ابن منده) وقد ذكر الحديث المذكور (اي الذي رواه) (ابوموسى محمد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة (الجزيري) بكسر الجيم وسكون التحتية بعدها زاي منسوب الى الجزيرة موضع معروف بمصر (في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مص في ترجمة سندر مولى زنباع وقد حررت) اي بنيت ذلك (في كتاب في الصحابة) اي في معرفتهم * وكذا * (معرفة) * (الكنى) * (المجردة) المفردة كابي العيدين بالتصغير والتثنية واسمه معوية بن سبرة بضم المهملة وفتح الموحدة والراء * (والااقاب) * مثل الضعيف لقبه عبدالله بن محمد لانه كان ضعيفا في جسمه ومثل القوى لقبه به الحسن بن يزيد * لقب بذلك لقوته عن العبادة والطواف حتى قيل انه يبكي حتى عمى وصلى حتى حذب وطاف حتى اقعده كان يطوف كل يوم سبعين اسبوعا ذكره السخاوي (وهي) اي الالقاب (تارة تكون بلفظ الاسم كالف الناقية واشهب وكسفية بمهملة وفاء كمدينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقبه بذلك لكثرة ما حمل في بعض الغزوات من سيف وترس وغيرها مما يعجز رفته عن حمله واسمه مهران وتارة بلفظ الكنية) وانما تقع بلفظ الكنية لمتشابهتها للقب في المعنى من اجل الرفعة والصنعة كابي بطن وابي تراب (وتقع) اي الالقاب (بسبب عاهة بنسبة الى عاهة) اي آفة (كالاعمش) من العمش وهو ضعف البصر في العين مع سيلان الدمع في اكثر اوقاتها وكالاعرج والاعشى (او حرفه) كالبراز والعطار * او صناعة كالخياط والصبان وفيه ان كلا من الاسم واللقب قسم الاخر وتقدم جوابه فتدبر وتذكر * * * * * كذا (معرفة) * (الانتساب وهي) * (تارة) * (تقع الى القبائل) * جمع قبيلة وهم بنو اب واحد (وهو) وفي نسخة وهذا اي الانتساب وفي نسخة وهي اي الانتساب الى القبائل (في المتقدمين اكثر) وفي بعض النسخ اكثر

مطلب
الرجل القوى في
العبادة

اى منسوب الى الاكثر (بالنسبة الى المتأخرين) قال المصن لان المتقدمين كانوا يعنون بحفظ
 انسابهم ولا يسكنون المدن والقرى غالباً بخلاف المتأخرين نقله التلمبذ (و) تارة الى
 (الاطوان) جمع وطن او هو محل الانسان من بلدة او ضيعة او سكة ولا فرق فيمن
 ينسب الى محل بين ان يكون اصلياً امه او نازلاً فيه ومجاوره ولذلك يتعدد النسبة
 بحسب الانتقال ولاحد للاقامة المسوغة للنسبة بزمان وان ضبطه ابن المبارك باربع
 سنين فقد توقف فيه ابن كثير (وهذا) اى الانتساب الى الاطوان لحصول التمييز بين
 الاقران (في المتأخرين اكثرى بالنسبة الى المتقدمين) وهذا الفن مما يفتقر اليه حفاظ
 الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم فانه قديمتين بالمهمل ويتبين به المجهول ويظهر الراوى
 المدلس ويعلم منه التلاقي بين الراويين وغير ذلك من مظان الطبقات وتواريخ البلدان
 ومعرفة الانساب * وفيها تصانيف كثيرة وقد كان العرب تنسب الى قبائلها غالباً يقال
 القرشى البكرى فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن وصاع كثير من
 انسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب الى البلدان انتسبوا اليها منهم من كان نقله من بلد
 الى بلد فاريد انتساب اليها فيقال المصرى الدمشقى والاحسن ان يقال ثم الدمشقى
 المراعاة الترتيب ومن كان من اهل قرية من قرى بلدة يجوز ان ينسب الى القرية فقط او
 الى البلدة تلك القرية او الى ناحيتها او الى اقليمها وله الجمع فيبدأ بالاعم وهو اقليم
 ثم الناصية ثم البلدة ثم القرية فيقال المصرى الصعيدى المناوى والخصوصى فالخصوصى
 قرية والنية بلدة والصعيد ناحية المنية ويجوز العكس اذ المقصود التعرف والتمييز وهو
 حاصل * وكذا في النسب الى القبائل يبدأ بالعام ثم الخاص ليحصل بالثانى فائدة لم تكن
 لازمة من الاول فيقال القرينى ثم الهاشمى دون العكس لعدم الفائدة لاستزمام الهاشمى
 القرينى فان قيل ينبغي ان لا يذكر الاعم بل يقتصر على الاخص فالجواب انه قد
 يخفى على الناس كون الهاشمى قرينياً كذا قاله الشارح وهو منقوض بعدم جواز العكس
 فالصواب في الجواز ان يقال يستفاد بذكر الاعم معنى عام ثم ذكر الاخص يفيد زيادة
 فائدة لم تكن مستفادة من الاعم على وجه الاجمال والبيان الذى هو واقع في النفس وليس
 كذلك ذكر الاعم بعد ذكر الاخص الا بالنسبة الى الجاهل بقضية الاعمية والاختصاص ولا عبرة
 به عند اهل العلم نعم قديظهر هذا الحنفى في البطن الحنفى كالاشهلى من الانصارى ومع
 هذا ثم قد يقتصرون على العام وقد يقتصرون على الخاص وهو قليل (والنسبة الى الوطن
 اعم من ان يكون) بصيغة التذكير في النسخ الصحيحة بناء على ان النسبة مصدر
 يستوى فيه المذكر والمؤنث او يتأويل الانتساب ولا يبعد ان يكون الضمير راجعاً الى
 الوطن (بلادا) جمع بلد (اوضياعا) بكسر الصاد جمع ضيغة بفتحها وهى المزرعة

﴿ اوسككا ﴾ بكسر السين المهملة وفتح الكاف جمع سكة وهي المحلة والطريق لكنه
 اوسع من الزقاق وكان الاولى ذكر هذه الاشياء بصفة الافراد المناسبة للوطن والمراعات
 قوله ﴿ اوجاورة ﴾ وهي كقبليها منصوبة على التمييز ويمكن ان يكون خبر يكون بتقدير
 مضاف اى نسبة بلاد الخ لكن يشكل ان المجاورة مقابلة للوطن اللهم الا ان يراد به
 المعنى المعوى * والاطهران المنصوبات تميز من الاوطان اى تقع الانساب تارة الى
 الاوطان من جهة توطن البلاد والصناع والسكك او من جهة المجاورة في احدها
 لكن اختل الكلام بمزج الشرح في المرام وانما جمع الاوطان لارادة الانواع ومقابلة
 للجمع بالجمع والانفلا ينسب احوال الاوطان الا نادرا وكذا قوله ﴿ و ﴾ (تقع اى تارة) الى
 الصناع ﴿ والصناعة بالفتح اخص من الحرثة لان الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف
 الحرثة كذا قيل واما بالكسر فهو بمعنى الاصطلاح الناشى عن الصنعة المعنوية من
 المعلوم العقلي والنقيلة كالخياطة اى مباشرة الخياطة ﴿ والحرف ﴾ بكسر ففتح جمع
 حرفه (كالبراز) اى بايع البز من غير مباشرة في تحصيل وجوده من الفزل والنسج
 ﴿ ويقع فيهاى ﴾ في الانساب المنسوبة الى القبائل واللاوطان والصناع والحرف اوفى
 النسبة الى هذه الاشياء وفي نسخة ويقع فيه اى في الانتساب المذكور ﴿ الاتفاق ﴾ اى
 خطا كالقريشى والقرشى ﴿ والاشتباه ﴾ اى لفظا فان احدهما بضم القاف وفتح الراء
 نسبة الى قريش والآخر بفتح فسكون نسبة الى موضع من بلاد بما وراء النهر وهذا
 الوقوع كثير فى الصناع والحرف كالصباغ والصباغ فالاول بالموحدة والثانى بالتحية
 والبراز فى اخره راء والبراز فى اخره زاي والجمال والجمال بالجيم والحاء ﴿ كالاسما ﴾ اى
 كوقوعها فى الاسماء على ما تقدم هذا ما ظهر لى من المرام فى حل الكلام وقال الشارح
 بناء على ان اصله بلفظ فيه كفى نسخة عندنا اى يقع الراويين واكثر اشتباههم فى النسب
 كما يقع الاسماء وذلك كالتسائى بفتح النون والسين وبعدها الف همزة نسبة لمدينة
 بخراسان يقال لها نساؤهم جماعة منهم وصاحب السنين انتهى وبعده من المعنى
 لا يخفى ﴿ وقد تقع ﴾ الانساب اشار الى ان ضمير تقع راجع اليها فيتعين التأنيث كما
 فى بعض النسخ المصححة بالذكر فاما سهو وغفلة واما بناء على ان المتن والشرح كص
 واحد وانت تعلم ان هذا بما لا ضرورة اليه ولا بما يوجد باعث عليه ﴿ القبايا ﴾ اى قد
 يقع اللقب بصفة النسبة (كخالد بن مخلد) بفتح ميم وسكون معجمة (القطوانى) بفتح
 القاف والطاء المهملة كان (كوفيا ويلقب بالقطوانى) وهو فعلا ن بالتحريك صفة مأخوذة
 من القطوان وهو مقاربة الخطو مع النشاط كذا ذكره محش وهو غير صحيح لانه
 مقتضى الفعلان كون النون زائدة ومقتضى الفعل كونها اصلية فاختلفت مادتهما وفى حاشية

منسوب الى بلد وهو على تقدير صحته غير مناسب للمقام الا ان يقال انه كان كوفيا وكان ينسب الى غير بلده او الى بلد مذموم (وكان يعضب منها) اى من تلك النسبة وذكر في المعنى نقلا عن مقدمة العسقلاني انه لم يرد منسوبه ورايت في تحرير المشتبه له او او وفتح الطاء المهملة خالد بن مخلد القطواني في شيخ البخارى * ومحمد بن ابى الحسن القطواني شيخ لابن عقده وكذا عثمان بن عمر القطواني وهذا منسوب الى قطوان من قرى سمرقند والله سبحانه اعلم وفي القاموس قطا ثقل مشبه والماشى قارب في مشبه فهو قطوان ويحرك وهو موضع والطويل الرجلين التقارب الخطو وقطوان محرّكة موضع بالكوفة انتهى منه الاكسية وقال محش نسبة لقطوان بالفتح موضع بالكوفة انتهى فالوجه ما بيننا والله سبحانه اعلم * (من المهم ايضا) * معرفة اسباب ذلك * اى ما ذكر (اى الالقاب) يعنى اسباب القاب كالفصل اسم فاعل من ضل والضعيف ضد القوي كما تقدم ذكرها وتبين وجهها وكصاعقة وهو ابو يحيى احد شيوخ البخارى لقب بذلك لشدة حفظه والنسب بكسر ففتح جمع نسبة اى اسباب النسب (التى باطنها على خلاف ظاهرها) كمحمد بن سنان العوقى بفتح العين والواو وبالقاف باهلى نزل في العوقة بطن من عبد القيس فنسب اليها وكابى مسعود عقبه بن عمر والانصارى البدرى لم يشهدا بدرا في قول الاكثريين بل نزل بها اوسكنها فنسب اليها * ومعرفة الموالى * (اى ومن المهم معرفة الموالى من العلماء والرواة وهى جمع المولى وهو اعم من ان يكون من ولاء العتاقة والمعاقدة والاسلام ويطلق المولى على معان غير مرادة وهى ما يطلق على كل من طرفه ولذا بينه بقوله * من الاعلى * كالمعتق بالكسر والمخالف بالفتح * والاسفل * كالمعتق بالفتح والمخالف بالكسر * بالرق * اى سبب الرق الذى نشأ منه الاعتاق وفيه ان الرق انما ينسب الى الاسفل والملك الى الاعلى فكان الاولى ان يقول بالاعتاق ليشمل الاسفل والاعلى كما يخفى * او * بالخلف بكسر وسكون واصله المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد ومنه قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم (او بالاسلام) كابى على الحسن بن عيسى كان نصرانيا واسلم على يدى المبارك فقيل له مولى ابن المبارك (لان) كل ذلك اى جميع ما ذكر منه كونه اعلى واسفل بالرق والخلف والاسلام وغيره كمولى القبيلة (يطلق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك) اى من الاخر (الا بالتخصيص) اى في رواية او من امام معتمد (عليه) اى على ما يميزه احدهما عن الاخر واهم ذلك ما ينسب الى القبيلة مع اطلاق النسب كفلان القرشى ومنهم ياقوت الشيبى ومثقال الحسينى وياقوت الكيزوانى وعنبو الشريفي وانما هم موال لهم بمعنى المتوقفين فربما ظن انه منهم

صلية بحكم ظاهر الاطلاق وربما وقع من ذلك خال في الاحكام الشرعية في الامور
المشروطة فيها النسب كالامامة العظيم والكفاءة في النكاح * ونحو ذلك من التوارث
والتقديم في الصلوة وغيرها * (ومما وقع من ذلك) في زماننا ادعى واحد من اهل اليمن
انه من بنى شيبة * وهو المحالي وكان يقال له الشيبى ايضا في بلاده وهو يحتمل ان نسبه صلية
حقيقة ويحتمل انها اضافية مجازية بعلاقة عتاقة او خدمة * ويحتمل انها نسبة الى شيب او شيبة
غير جد بنى شيبة فثبت عند بعض قضاة السوء بحجامة شهدوا انه شيبى في تصوير دعوى امانته
عند غيره واثبت دفع الامانة الابد ثبوت نسبة انه شيبى * فاعتمد القاضى بناء على صحة ثبوت
النسب بالسواء على مجرد * قول الشهود انه شيبى من غير تحقيق انه من نسل شيبة
الحجبي وحكم بانه شيبى وانه اثبت اية اكبر من اولاد بنى شيبى الموجودين بمكة المكرمة
اصحاب مفتاح الكعبة المعظمة وكانت العادة القديمة فيما بينهم ان المفتاح يكون لا كبرهم
لا لافضلهم ولا لاصحهم * ولم يستح من الفتح لكن مات قبل ان يرى الفلاح ورجع
الامر بعد الفساد الى الصلاح وكان هذا نتيجة قوله عليه الصلوة والسلام لجد بنى شيبة
حين دفع المفتاح اليه خذوها خالدة تالدة لا يزعها منكم الا يد ظالم فحقق الله ذلك
الاستثناء بمقتضى صورة ماجرى على لسان سيد الانبياء هذا قد وصف في الموالى ابو
عمر والكندى * ولكن بالنسبة الى المصريين لا مطلقا ثم الموالى المنسوبون الى القبائل
منهم من يكون المراد به مولى العتاقة * وهذا هو الاغلب كابن البخترى الطائى ومنهم
من يكون المراد به ولاء الحلف كالامام مالك بن انس هو اصبحى صلية * وقيل له اليتى
ايضالا نقرأ من اصبح مولى اليتى قريش بالحلف * ومنهم من يراد به ولاء الاسلام
كامام محمد بن اسمعيل البخارى قيل له الجعفى بضم الجيم فسكون عين مهملة ففاء لان جده
كان مجوسيا فاسلم على يد اليمان بن اخنس الجعفى * ومعرفة الاخوة * بكسر الهمزة
* والاخوات * اى ومن المهم معرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة مثاله
في الصحابة عبد الله وعتبة ابنا مسعود في التابعين عمرو وارقم ابنا شرجيل
وهما من افاضل اصحاب من مسعود وفأندته دفع توهم اتحاد المتعدد بظن الغلط حيث
يكون البعض مشهورا دون غيره * ومنها دفع ظن من ليس باخ اخلا شراك
ابويهما في الاسم كاحمد بن اشكاب بكسر همزة وتفتح وسكون معجمة وبكاف موحدة
في آخرها من غير انصراف وقيل منصرف على ما ذكره الكرماني وفي مقدمة المص
بضم اوله وعلى بن اشكاب ومحمد بن اشكاب فالاول حضرمي على ما ذكره في المغنى والآخران
غيره (وقد صنف فيه) اى في هذا النوع (القدماء) جمع قديم اى بعض المتقدمين (كعلى
ابن المدينى) * و * (من المهم ايضا) * معرفة اداب الشيخ والطالب * وذلك ان علم

مطلب
بنى شيبة اصحاب
اولاد مفتاح الكعبة

الحديث علم شريف لكونه مضافا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيناسب صاحبه
وطالبه ان يكون موسوما بمكارم الاخلاق ومحاسن الشيم (ويشتركان في تصحيح النية)
اى تجريدها عن الرياء والسمعة واخلاصها لابتغاء الرضا والقربة بالتوجه الى المراتب
العليا بسبب تحصيل العلم والعمل وتكميل التعليم في حصول العقبي قال سفيان الثوري
قلت لجيب بن ابى بن ثابت حدثنا قال حتى تجي النية وقد ورد من تعلم علما مما يتقى به وجه الله
عز وجل لا يتعلمه الا ليصيب به غرضا من الدنيا لم يجده عرف الجنة يوم القيمة اى ريجها
والحال ان ريجها توجد من ميسرة خمسمائة سنة (والتطهير) اى تطهير القلب (من
اغراض الدنيا) اى من المال والجاه واتباع الهوى (وتحسين الخلق) بضمين وبضم
وهو القيام بمعاشرة الخلق ومتابعة الحق قال تعالى في حق النبي الكريم وانك لعلى
خلق عظيم وسئلت عائشة رضى الله عنها عن خلقه صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت كان
خلقها القرآن و اشار الشاطبي رح الى معنى الحديث بقوله في وصف ما قال فيهم رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم اهل القرآن اهل الله وخاصته ويؤخذ منه ان اهل الحديث
اهل رسول الله وصفوته اولوالبر والاحسان والصبر والتقى حلالهم بها جاء القرآن مفصلا
ثم قال عليك بهما عشت فيها منا ف اوبع نفسك الدنيا بانفاسها العلى (وينفرد الشيخ بان
يسمع) بضم اوله وكسر ثالثة اى الطالب الحديث (اذا احتجج اليه) اى الى الشيخ و الى
حديثه والحادى ان من اداب الشيخ خاصة انه متى احتجج الى ما عنده جلس للاستماع
وجوبا ان تعين عليه او استجابا بان كان ثم مثله وهو الصحيح فقد جلس الامام مالك للناس
وهو ابن نيف وعشرين سنة والناس متوفرون وشيوخه احياء * وكذا جلس الامام
الشافعى واخذ عنه العلم في سن الحدائة بحيث حمل عنهما بعض شيوخهما ومن اسن
منهما واقدم عليهما ومن انكر التقييد بسن مخصوص القاضى عياض وبين انه كم من
السلف من بعدهم من لم يفته الى هذا السن نشر من الحديث ما لا يحصى * وقال ابن خلد
تصدى للاستماع عند الاربعين لانها حد الاستواء ومنتهى الكمال وعندها ينتهى عزم
الانسان وقوته ويتوفر عقله * وجمع ابن الصلاح بينهما بان ماقاله ابن خلد محله
في المستدين غير البارعين في العلم فانه لا يحتاج اليهم الاعتدال سن المعين ونحوه * من نقل
عنه التصدى في الحدائة فهم البارعون الذين احتجج لما عندهم (ولا يحدث) اى ولا ينبغي
ان يحدث (ببلديه اولامنه) بان يكون مرتبة في الاسناد اعلى او فى المعنى الحديث وحله
اخرى * وقيل لسنه اوزهده وغير ذلك من وجوه ترجيحه (بل يرشد) اى يدل
الطالب (اليه) اى الى الاولى منه ان اطاع عليه فان الدين التصيحة وبالأولى وان لا يحدث
بحضرة من هو اولى منه بالتحديث (ولا يترك استماع احد لنية فاسدة) ان لا يمتنع من

تحديث احد لكونه غير صحيح التية فانه قد يرجي له صحتها بعد ما قال بعض السلف طلبنا العلم لغير الله فابي ان يكون الا لله وهذا هو الغالب في علم الكتاب والسنة بان مالهما وانصيتهما لصاحبهما ان يحسن حاله ويحتم بالحسن ماله (وان يتطهر) طهارة كاملة من غسل او وضوء ويتسوك ويتطيب ويسرح لحية ويتوب اليه سبحانه ويتضرع لربه (ويجلس) اى متمكنا على صدر فراشه (بوقار) اى بسكون وهيبة (ولا يحدث قائما) اى الا للضرورة (ولا عجلا) بفتح فكسر اى مستعجلا في تلفظ الحديث بحيث يمنع السامع فهم بعضه فان كلامه عليه السلام كان فصلا بل كان احيانا يكرره ثلثا فقد روى عن عائشة رضى الله عنهما لم يكن النبي عليه السلام يسرد الحديث كسر دمك انما كان يحدث حديثا لوعده العاد لاحصاء والمعنى يقع له ولا يحدث حال كونه مستعجلا في امر من اموره فانه يحكون مشغول البال فرما يقع له خلل في المقال (ولا في الطريق) بان يقعد فيه او يقف او يمر (الا ان اضطر) بضم الطاء ويجوز كسر التون وضمه (الى ذلك) اى ما ذكر من المنهيات سواء تكون الضرورة شرعية او عرفية قال الكارزوني شارح البخارى فقد روى عن مالك بن انس كان اذا اراد ان يحدث توشأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحية وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة وحدث فقبل له في ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا احث الا على طهارة كاملة وكان يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او مستعجل وقال احب ان اتفهم ما احث به عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وروى عنه ايضا انه كان يقتل لذلك ويتبخر ويتطيب فان دفع احد صوته زجره وقال قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الاية وان يمسك اى يمتنع (عن التحديث اذا خشى التغيير) اى في لسانه (او النسيان) اى في حفظه وضبطه (لمرض) اى يختل به مزاجه وعقله والافقد تقدم ان ابن معين حدث عند بزعه وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله وقبض روحه قبل قوله دخل الجنة (او هرم) بفتح حين اى كبر سن مؤدالى حرف قال تعالى ومنكم من يرد الى ارضل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئا * لكن قارىء القرآن محفوظ عنه * وكذا الحديث غالبا والناس في بلوغ هذا السن متفاوتون بحسب اختلاف احوالهم وضبط ابن خلاد سن الهرم بالثمانين قال والتسديد والذكر وتلاوة القرآن اولى بايئام الثمانين فان كان عقله ثابتا ورأيه مجتمعا يعرف حديثه ويقوم به تحرى ان يحدث احتسابا رجوت خيرا كثيرا كالحضرمى موسى بن عبيدان فقد حدث بعدها بل حدث بعد المائة جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم * قلت قد حدث شيخى المتمدنى فى السن زبدة الاولياء عمدة العلماء السيدزكريا ويقول عمرى مائة وعشرون سنة فطوبى لمن طال عمره وحسن عمله كما ورد فى السنتم الاولى

مطلب
سن الهرم

للمحدث ان يتخذ مجلسا لاملاء الحديث فانه اعلى مراتب الرواية عند الجمهور بان
 يكون التحديث بلفظ الشيخ مع تحريه وتدبره وكون الطالب يتلقنه منه مع يتقطعه وضبطه
 وتحققه ما يسمعه ويكتبه وايضا الاملاء في الفائدة اتم ولتحصيل الطالبين اعمى (واذا
 اتخذ مجلس الاملاء ان يكون له) كان حقه ان يقول له الخ اذا اتخذ مجلس الاملاء ثم
 قوله (مستمل) اسم فاعل من الاستملاء وفي نسخة بتشديد اللام من الاستملاء فان
 الاملاء بمعنى واحد قيل وهو اول من يطلب الحديث من تلامذه الشيخ وقيل هو من
 يكتب اسامى حضار المجلس والصواب ان المراد به المبلغ للحديث اذا كثر الجمع وعند
 تكاثر الجمع بحيث لا يكتبى بمستمل واحدا ~~تخ~~ مستملين فاكثر وقوله (يقظ) بفتح
 فكسر اى يتيقظ حاضر القلب حافظ لفظ الحديث من غير تغير في بناءه واعرابه عما سمع
 من عليه وينبغى ان يكون المستملى عند كثرة الناس على موضع مرتفع من كرسى او نحو
 ذلك والافقائما على قدميه ليكون ابغ للسامعين * وعلى المستملى ان يبلغ لفظ المملى
 وافهام من بلغه على بعد * ولم يفهمه الا ان من يسمع لفظ المستملى لا تجوز له الرواية
 عن المملى الا ان يبين الحال على وجه ان سماعه لذلك الحديث اول بعض من المستملى كما فعله
 الامام ابو بكر بن خزيمة * وغيره من الائمة وهذا هو الاحوط والافالذى عليه العمل
 ان من سمع المستملى دون سماع المملى جاز ان يرويه عن المملى كالمعرض سواء لان المستملى
 فى حكم من يقرأ على شيخ ويعرض حديثه ولكن يشترط ان يسمع الشيخ المملى لفظ
 المستملى كالقارى عليه * ومع هذا فليس لمن لم يسمع لفظ المملى ان يقول سمعت فلانا
 يقول * واستحسنوا افتتاح مجلس الاملاء بقراءة قارى من القرآن العظيم اية او سورة
 تبركا بالفرقان الكريم * فاذا فرغ القارى استضت المستملى اهل المجلس اذا احتجج
 اليه لقوله عليه الصلوة والسلام يا جريد استضت الناس * ثم يسئل وصلى على النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم ثم اقبل على الشيخ المحدث قائلا له من ذكرت اى من الشيوخ
 او ما ذكرت اى من الاحاديث رحمك الله او غفر الله لك * واذا انتهى المستملى فى الاسناد
 او فى الحديث الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استحبه الصلوة دافعا لصوته * واذا انتهى
 الى ذكر الصحابة قال رضى الله عنه اورضوا الله تعالى عليه * وان يفتتح الشيخ مجلسه
 ويحتمه بحميد الله تعالى والصلوة والسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والدعاء بما يليق بالحال
 (وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ) اى يعظم من سمع منه الحديث واخذ منه العلم لما روى
 مرفوعا ليس منا من لم يحجل كبيرنا ولم يرحم صغيرنا ولم يعرف لعالمنا حقه (ولا يضره)
 بضم اوله اى لا يوقمه فى الضجر والملااة بان يطول عليه بل ينبغى للطالب ان لا يتعدى
 القدر الذى يشير الشيخ اليه صريحا او كناية او دلالة فرمما كان ذلك سبب حرمان

الطالب ولعله يكون مانع للشيخ من التطويل فيحصل بسبب اشتغال قلبه خلل في التحصيل وقد قال الزهري اذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب (ويرشد) اي وان يهدى (غيره لما سمعه) اي من العلم فان كتابه لوم من فاعله ومذموم عليه صاحبه * وقد روى فيه وعيد شديد من النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم من كتم علما الجم بلجام من نار وانما يقع فيه جهالة الطلبة لظنهم بذلك انهم ينفردون به عن اضرابهم ويرفعون بذلك على اقرانهم وامثالهم * وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنه اخوانى تسامحوا في العلم ولا يكتنم بعضكم بعضا فان خيانة الرجل في علمه اشد من خيانة في ماله * وروى عن مالك قال بركة الحديث افادة بعضهم بعضا ونحوه * عن المبارك ويحيى بن معين فان الجمع بين الكمال والتكميل بالعلم والتعليم صفة الاولياء الاصفياء والعلماء ورثة الانبياء * وفي الحديث العيسوى من علم وعمل وعلم يدعى في الماكوت عظيما اقول * ويسمى في الدنيا والاخرى كريما قال تعالى ومارزقناهم ينفقون * وقال عليه السلام ان علما لا يقال به ككثرة لا ينفق منه ولا شك ان البخيل كل البخيل من لا ينفق مما لا ينقص بالانفاق بل يزيد فيه * وفي غيره بالاتفاق وماروى انه فعل ذلك جماعة من الائمة المتقدمين كشعبة وسفيان الثوري والبيث وابن جريح وسفيان بن عيينة وابن لميعة وعبد الرزاق قال العراقي قاله سبحانه اعلم بمقاصدهم في ذلك (ولا يدع الاستفادة) اي ولا يترك طلب العلم واخذه ممن هو دونه في نسب او سن او غيره (الحياء) فان الحياء يمنع الرزق * وفي رواية يمنع العلم * وقد قالت عائشة رضى الله عنها مرفوعا او موقوفا نعم النساء الانصار لم يكن يمنعن الحياء في الدين (او تكبر) قال تعالى ساصرف عن اياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق ولان من تكبر على نعمة حرم خيرها * وقد ذكر البخارى عن مجاهد قال لا يتناول العلم مستحى ولا مستكبر * ولان الطالب الصادق كالمحب العاشق لا يمنعه من مطلوبه ومحبوه طائق (ويكتب ما سمعه تاما) اي وان يكتب جميع ما وقع له سماع كتاب او جزء او حديث طويل مشتمل على فصول من الكلام على وجه الكمال والتمام ولا ينتخبه فانه نقص في المرام وربما يحتاج الى رواية شئ منه مما لم يكن فيها اتخبه منه فيندم حيث لم ينفعه الندم قال ابن المبارك ما اتخبت علم عالم قط الا ندمت وقال ماجاه من متفق خير قط وقال ابن معين صاحب الانتخاب يتندم وصاحب النسخ لا يتندم فان احتاج الى الانتخاب لضيق وقته او لكونه في الرحلة واجاز الشيخ به تولاه بنفسه ان كان ميمزا عارفا بما يصلح للاختاب والا واستعان بحافظ متيقظ في هذا الباب (ويعتق) اي يهم باتقان مشكل الاحاديث وايقان الروايات (بالتقيد) اي بتقيد ما سمعه من بنائه واعرابه وبيان حروف مجاهته فان العلم

مطلب
من كتم علما الجم

سيد والكتابة قيد وللايقع في التصحيف وبتقله على وجه التحريف فمن كلامهم
 المشهور لا تحملوا العلم عن صحفى ولا القرآن من الصحفى الذى يروى الخطاء على
 قراءة الصحف باشتباه الاحرف * وقيل ان اصل هذا ان قوما كانوا اخذوا العلم من
 الصحف من غير ان ينقلوا فيه من العلماء فكان فيما يرويه التغير فقبل عندها * قد
 صحفوا اى روه عن الصحف فهو مصحف وروى عن ابى العيناء * قال حضرت
 بعض مشايخ الحديث من المغفلين فقال عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن جبرائيل
 عن الله عز وجل قال فنظرت * فقلت من هذا الذى يصلح ان يكون شيخ الله * فاذا
 هو قد صحفه واذاهو عز وجل كذا ذكره الكازرونى شارح البخارى لكن فى نظره
 وتردده ان يكون احد شيخ الله نظر ظاهر لا يخفى * وروى ان شيخا بالذى حدث
 فقال احتججتم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واعطى الحجام آجرة بالمدو ضم الجيم وتشديد
 الراء والمثات من فوق * وانما هو تصحيف اجره بسكون الجيم وبالهاء وروى ان
 امير المؤمنين عليا رضى الله تعالى عنه قال الا ان حراب بصر تكم هذه يكون بالذبح فصحفوا
 * وقالوا بالريح فما اقلعوا عن هذا التصحيف الا بعد ما تى سنة عندهم ما ينتم امر الذبح
 * وروى ان عليا كان رجلا غينا بالعين المعجمة * فقرأ بعضهم عينا بالعين المهملة
 والتون وهو خطاء فاحش والعين هو الذى يقين وقال بعضهم عينا بكسر المهملة
 وتشديد الباء الموحدة فى الاول وبالمثلث فى الاخران كان يعث كثيرا اى يمزج
 * وهذا اقرب معنى من الاول وهو على وزن سكيت وشريت وقصر بعض اهل
 الحديث شيئا لسمع منه وكان فى كتابه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
 ادهنوا غبا فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا عنا بالذال المعجمة والموحدة وبالعين
 المهملة بعد هاتون وهو الخطاء المصحف وصحف بعضهم الحديث المشهور زرر غبا ترذوبا فقال
 ذرر غبا ترذوبا ثم قص قصة طويلة ان قوما كانوا يؤدون عشر غلاتهم ويتصدقون فصار زرر عنهم
 كلهم حناء (والضبط) اى يضبط مسموعها لتكرار والحفظ فى صدره او تفصيل اسانيد ومثونه
 فى كتابه فان من اعنى بجمعه دون اهماله يرجى له فى مدة قليلة مشاركة اهله * وزيادة افضاله
 وفى كلام الشيخ اشارة لطيفة بان لا يستعجل فى طلب العلم * وان تحفظ الحديث على
 التدريج قليلا قليلا لماروى عن ابى هريرة رضى الله عنه قال من طلب العلم جملة فانه جملة
 فانما يدرك العلم حديث او حديثان اقول ولعله اقتبس من قوله تعالى * وقالوا لولا انزل عليه القرآن
 جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا * وقوله عز وجل وقرآنا فرقناه
 لتقرأ على الناس على مكث * وقوله سبحانه وتعالى لا تحركه لسانك لتعجل به الايات
 (ويذاكر) اى مع واحد من شركائه او غيرهم او بنفسه بان يتذكر (بمحافظة ليرسخ)

بفتح السين او يثبت (في ذهنه) اى في مهمه وحفظه من جهة معناه ولفظه ليكون
 من الراسخين في العلم والكاملين في الحكم وقد روى عن على كرم الله تعالى وجهه
 قال تذاكر وهذا الحديث ولا تفعلوا ايدرس وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال
 تذاكروا الحديث فان حياته مذاكراته انتهى ومفهومه ان مما تماركته و (من)
 المهم ايضا معرفة (سن التحمل) اى سماع الحديث واخذه سواء كان بنفسه
 او غيره (والاداء) اى سن اداء مسموعه وروايته واختلف في سن التحمل
 فقال الجمهور اقله خمس سنين * وقال جماعة من العلماء يستحب ان يتدبى بسماع
 الحديث بعد ثلاثين سنة * وحكى محمد بن خالد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاضل
 عن ابي عبدالله الزبيرى من الشافعية انه قال يستحب كتب الحديث في العشرين
 لانها مجتمع العقل قال واحب ان يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض * وقال الثورى
 كان الرجل اذا اراد ان يطالب الحديث يعبد قبل ذلك عشرين سنة كذا في المنهل
 الراوى في اصول الحديث النبوى * وقال موسى بن هرون اذا فرق بين البقرة والذباية اى
 بين الخصوص والعموم * والظاهر انها الناقه وانما صحفت على الناسخ فالمراد التفرقة
 بين حيوان وحيوان وهو ادى مراتب التمييز وامام معرفة العام والخاص فانما هى مرتبة
 الخواص قال السخاوى من السماع التمييز كان يعرف الجمره من التمره ويحصل غالبا
 في خمسة وربما يتخلف بل قديم يحصل قبلها * وقال الكازرونى شارح البخارى وبلغنا
 عن ابراهيم بن سعد الجوهري قال رأيت صبيا في اربع سنين قد حمل الى المأمون
 وقد قرأ القرآن ونظر في الراى غير انه اذا جاع بكى وقال الحافظ ابو محمد عبدالله
 بن محمد الاصبهانى حفظت القرآن ولى خمس سنين * وحملى الى ابي بكر بن المقرئ
 لاسمع منه ولى اربع سنين فقال بعض الحاضرين لاسمعوا له فيما قرئ فانه صغير * فقال
 لى ابن المقرئ اقرأ سورة الكافرون فقرأتها ولم اغلط فيها فقال ابن المقرئ سمعوا
 له والمهدة على (والاصح اعتبار سن التحمل بالتمييز) وهو من فهم الخطاب ورد
 الجواب على وجه الصواب ونحو ذلك بحيث ارتفع عن حال من لا يعقل مثله قال
 النووى والعراقي ان فهم الخطاب ورد الجواب كان يمينا صحيح السماع وان كان له
 دون خمس والافلا يصح سماعه وان كان ابن خمسين سنة (هذا فى السماع) اى دون
 الحضور للبركة والاجازة بعد الاهلية (وقد جرت عادة المحدثين) اى خلفا وسلفا
 وقديما وحدينا (باحضارهم الاطفال) اى اطفال انفسهم وغيرهم ممن لم يتأهل للسماع
 بقرينة قوله هذا فى السماع (مجالس الحديث) مفعول فيه اى روايته ودرايته ليحصل
 لهم من بركاته فان عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة فكيف عند ذكر الصحابة والتابعين

مطلب
 سن التحمل اى سماع

واتباعهم من العلماء العاملين وذكر احاديث سيد العالمين (ويكتبون) اى المحدثون
 (لهم) اى للاطفال (انهم حضروا) اى المجلس الفلاني (ولا بد فى مثل ذلك) اى
 ولا بد من اعتبار الرواية بعد الكبر (لهم) فى مثل ذلك الحضور حال الطفولية
 والصغر (من اجازة المستمع) بكسر الميم اى الشيخ لهم للاطفال اجازة خاصة
 او عامة لان رواية الحديث لا يصح بدون السماع والاجازة ولا سماع هنا فلا بد من الاجازة
 ومنع قوم رواية الصبي مطلقا قال العراقى وهو خطأ مردود عليهم لان الحسين
 وغيرها ممن تحتمل فى حال صباه قبل الناس روايتهم من غير فرق بين ما تحمله
 قبل البلوغ وبعده وكذلك كان اهل العلم يحضرون الصبيان مجالس والعلم وبعثون
 بروايتهم لذلك بعد البلوغ انتهى * ويفهم منه ان مجرد احضار العلم للصبيان يستلزم
 اعتدادهم بروايتهم بعد البلوغ ولو بلا اجازة لكنه متعقب بانه يمكن ان يكون الحضور
 لاهل التمرين والبركة الحاصلة لاهل اليقين (والاصح فى سن الطالب) اى طلب
 علم الحديث (بنفسه) بالاشتغال بكتبه الحديث وتحصيله وضبطه وكذا الرحلة فيه
 قال التلميذ اشارة الى ان الطالب قد يكون بغير كالاطفال يحضرونهم المجالس (ان
 يتأهل لذلك) اى يستعد لما ذكرنا من متعلقات الطلب لان يعرف علل الاحاديث
 والنكات * واختلاف الروايات ولان يعقل استنباط المعانى والدلالات لان هذا ليس شرط
 الاداء فضلا عن الطلب * وذلك يختلف باختلاف الاشخاص وليس يخصص فى سن مخصوص
 * وقال ابو عبدالله بن احمد الزبيرى واسمه الزبير بضم الزاى وهو الذى عليه اهل
 الكوفة يستحب كتب الحديث فى عشرين * وقال اهل البصرة فى العشرين وقال
 اهل الشام فى الثلاثين (ويصح تحمل الكافر ايضا اذا اذاه بعد اسلامه) اى كما
 قبل شهادته ومثاله حديث جبير بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور وكان جاء فى فداء اسارى بدر قبل ان يسلم وفى
 رواية البخارى وذلك اول ما وفر الايمان فى قلبى (وكذا الفاسق) اى قبول تحمله
 (من باب الاولى) اى من تحمل الكافر (اذا اذاه بعد توبته) اى من فسق
 (وتبوت عدالته) اى وبعد ظهورها بظهور علانية والله سبحانه اعلم بسريره ونيته
 (واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمن معين بل يقيد) زمن تعينه (بالاحتياج)
 اى باحتياج الناس اليه رواية اودراية (والتأهل لذلك) ولمدار عليه كما صرح به
 السيوطى فى الاتقان فى اقراء القرآن ورواية الحديث والافتاء والتصنيف اى ان من
 له اهلية ذلك باستحقاق التام وقلة خطائه فى المرام يجوز له ان يتصدى وان لم يكن
 له اجازة ومن لم يكن اهلا لذلك فلا تفيد ولو حقه الف اجازة وسماع ورواية قال

التلميذ هذه زيادة على ما صححه النووي في التقريب والتفسير حيث قال انه متى ما احتج
 الى ما عنده جاس له اى لاسماعه وتأديته ونشره وجوبا ان تعين عليه واستحبابا ان كان
 ثم مثله في اى سن كان (وهو اى التأهل) مختلف باختلاف الاشخاص) اى فهما
 وحفظا ونطقا فر بما يكون صغيرا وفتح الله عليه بفضل علمه كثيرا وربما يكون كبيرا
 واغلق عليه شيئا يسيرا (وقال ابن خلاد اذا باغ الحسنيين) اى تأهل لذلك وتصدى
 للاداء لانتهاه الكهولة ومجتمع الاشد (ولا ينكر) اى الاداء عليه (عند الاربعين)
 لانها حد الاستواء ومنتهى الكمال وعندها ينتهى عزم الانسان ويتوفر عقله ويجوز
 دراية وفساده ظاهر عند اهل اليقين (وتعقب) اى واعترض عليه فى ذلك ونوقص
 (بمن حدث قبلها) قبل الاربعين (كالك) امام المحدثين من الائمة المتقدمين قال
 المص واجب عنه بان مراده اذا لم يكن هناك امر يقتضى التحديث كان لم يكن هناك
 امثل منه وكان يكون قد صنف كتابا واريد سماعه منه قال التلميذ فاذا لم يكن هناك
 ما يوجب التحديث مما ذكر فالسن مظنة التأهل عنده والله سبحانه اعلم ﴿ و ﴾ (من
 المهم معرفة) ﴿ صفة كتابة الحديث ﴾ اختلف الصحابة والتابعون فى كتابة الحديث
 فذكره ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وابو موسى الاشعري وابو سعيد الخدرى واخرون
 من الصحابة والتابعين رضى الله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكتبوا عنى شيئا الا القرآن ومن
 كتب عنى شيئا غير القرآن فليمحاه اخرجهم مسلم وجوزة او فعله جماعة من الصحابة
 * منهم عمر وعلى وابنه الحسن وعبد الله بن عمر وابن العاص والس وجابر وابن
 عباس وابن عمر ايضا واخرون من السابقين واللاحقين رضوان الله تعالى عليهم
 اجمعين لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اكتبوا لى شاه * وروى ابو داود من حديث
 عبد الله بن عمر وقال كنت اكتب كل شى اسمعه من رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم فذكر الحديث * وفيه انه ذكر انى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له اكتب
 وقد اختلف فى الجواب * فقيل ان حديث ابى سعيد منسوخ باحاديث الاذن والكتابة
 * وكان النهى فى اول الامر لحوف اختلاطه بالقرآن فلما امن ذلك اذن فيه * وجمع
 بعضهم بينهما بان النهى فى حق من وثق بحفظه وخيف انكسالى خطه اذا كتب
 والاذن فى حق من لا يوثق بحفظه كابى شاه المذكور * وحمل بعضهم النهى على
 كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تأويل الاية فر بما
 كتبوه معه فنهوا عن ذلك لحوف الاشتباه (وهو) اى صفة كتابة الحديث ونقته
 (ان يكتبه) اى الحديث وكذا القرآن وما فى معناها (مينا) بفتح التحتية حال من
 المفعول ويمكن كسرهما على انه حال من الفاعل (وكذا) قوله (مفسرا) وهو عطف

بيان او التبيين بالنسبة الى جوهر الحروف والتفسير باعتبار عوارضها من الشكل والنقط قالوا يستحب ابانه الخط وتحقيقه دون مشقه وتعليقه والمشتق وخفة اليدوارسالتها مع تغييره الحروف وعدم اقامة الاسنان والتعليق هو كاقيل خلط الحروف الذي ينبغي تفريقها واذهاب اسنان ما ينبغي اقامة اسنانه وطمس ما ينبغي اظها بياضه لما قد ينشأ عن كل منهما عدم التمكن من قرآته غالبا (وبشكل) بفتح حرف المضارعة وضم الكاف اى ويعرب (المشكل) اى المفاق (منه) وهو الذى لا يفهمه كل واحد وانما يدركه العلماء فيه اشارة بطريق المفهوم انه لايشكل غير المشكل لانه تضييع العمر وتكثير العمل الدال على تقليل العلم والمراد بالشكل الحركات والسكنات وهى اعم من الحركات البنائية الصرفية والاعرابية التحوية فالوللتبويح فى قوله (وينقطه) اى فى المشكل منه او مطلقا لان غالب فيه الاشكال قالوا يستحب لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه اقوله عليه السلام نصر الله امرأ سمع مقالتي فوطاها وادعاها باسمها * ولما فى الخلاصة عن الاصمعي يقول ان اخوف على طالب العلم اذا لم يعرف النحوان يدخل فى جملة قول النبي عليه السلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار لانه عليه السلام لم يكن يلحن فهما رويت عنه ولحن فى كذبت عليه ثم المشكل تقييد الاعراب قال الجوهر شكلت الكتاب اذا قيدته بالاعراب * ثم اختلفوا اهل يقتصر على ضبط المشكل من الفاظ المتن والاسناد او يضبط هو غير فقال على بن ابراهيم البغدادي فى كتاب سماء الخط وروقه انه ان اهل العلم يكرهون الاعجم بكسر الهمزة اى النقط والاعراب الا فى المتن * وقال القاضى عياض النقط والشكل فيما يشك وبشبهه وقال ابن خلد * قال اصحابنا اما النقط فلا بد منه لانه لا يضبط الاشياء المشككة الا به * وقالوا انما يشك ما يشك ولا حاجة الى الشكل مع عدم الاشكال * وقال الآخرون الاولى ان يشك الجمع * قال القاضى عياض وهذا هو الصواب لاسيا للمبتداء وغير المتبحر فى العلم فانه يميز ما يشك مما لا يشك ولا صواب وجه الاعراب للكلمة من خطائه قال ابواسحق اولى الاشياء بالضبط اسماء الناس لانه لا يدخله القياس ولا قبله وبعده شئ يدل عليه فيرتفع الالتباس * واما صورة ضبط المشكل * فقال القاضى عياض رسم المشايخ واهل الضبط فى الحروف المشككة والكلمات المشبهة اذا ضبطت وصححت فى الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكل مفردا فى حاشية الكتابة قبالة الحرف وعلى ذلك بان الافراد يرفع اشكال الالتباس يضبط فوقه وتحت من السطور لاسيا مع دقته الكتاب وضيق الاسطر * وذكر ابن الصلاح ولم يتعرض لتقطيع حروف الكلمة المشككة التى تكتب فى هامش الكتاب وقال ابن دقيق العيد ومن عادة المتقين ان يبالغوا فى ايضاح المشكل فيفروا حروف الكلمة

في الحاشية وبضبطها حرفاً حرفاً * قال العراقي وهو حسن وفأذنه انه يظهر مشكل الحرف
 بكتابة مفرد في بعض الحروف كالثون والياء المثناة من تحت بخلاف ما اذا كتبت الكلمة
 كلها والحرف المذكور اولها او وسطها واما ضبط الحروف المهملة فقد اختلف فيه
 * فقول يجعل تحت الدال والراء والسين والصاد والطاء والعين المهملات النقطة التي
 فوق المعجمات ولا بد من استثناء الحاء من ذلك لالباسها بالجم * وقيل يجعل فوق الاحرف
 المهملات صورة هلال كقلامة الظفر معجمة على قفاء * وقيل يجعل تحتها حرف صغير
 مثلها وعليه عمل اهل المشرق والاندلس * ويوجد في كثير من الكتب القديمة فوق
 الاحرف المهملة خط صغير كفتحة * وربما نشاء عنه التباس حيث قرأ بعضهم رضوان
 بالفتح اي بفتح الراء وفي بعض الكتب تحتها مثل الهمزة (ويكتب) اي وان يكتب
 الطالب (الساقط) اي المتروك من اصله (في الحاشية اليمنى مادام في السطر) اي سطر
 الساقط (بقية) اي من الكتابة بان يكون بعد الساقط كلمة او اكثر (والا) اي وان
 لم يكن بقية بان يكون الساقط من اخر السطر (ففي اليسرى) اي في كتب في الحاشية
 اليسرى ومفهومه انه لا يكتب بين الاسطر وهذا الحكم بظاهره عام في الصفحتين
 * ولعله كان دأب المتقدمين ان يجعلوا طرفي الاسطر متساويين في التوسع * واما على
 المعتاد في زماننا ان حاشية طرف اليمنى من الصفحة الاولى اوسع عكس الصفحة الثانية
 * فينبغي ان يكون في الحكم تفصيل فتأمل فانه موضع ذلك * ثم رأيت في كلام قاضي
 عياض تصريحاً بذلك والحمد لله على ذلك * واعلم انهم قالوا ان اهل الحديث والكتابة
 يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحق بالحاشية او بين السطور بالحق بفتح اللام
 والحاء المهملة مما اخذوا من الاخلاق والزيادة * قال الجوهرى اللحق بالتحريك شئ يلحق
 بالاول * قال صاحب المحكم اللحق الشئ الزائد وكيفية كتابة ما سقط من الكتاب
 ان يحفظ من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً معطوفاً الى فوق معطوفاً
 بين السطر بين عطفة يسيرة الى جهة حاشية اللحق * وقيل بمد العطفة من محل
 السقوط الى اول اللحق والاول اول ثلاثي سودا الكتاب لاسيما عند كثرة اللحاقيات * ثم
 يكتب الساقط في الحاشية اليمنى ان سقط من وسط السطر لاحتمال ان يطرأ في بقية
 السطر سقط آخر فيخرج الى جهة اليسار * فلو كان خرج الاول اليها ايضا اشبه
 موضع هذا الساقط بموضع الساقط الاخر وان خرج الثاني الى اليمنى تقابل طرفاً التخريجين
 * وربما التقيا القرب السقطين فيظن ان ذلك ضرب على ما بينهما * وان سقط بعد
 تمام السطر يكتب في اليسرى قال القاضي عياض وتبعه ابن الصلاح لوجه لذلك
 الاقرب التخريج من اللحق وسرعة لحاق النظر به * ولانه امن نقص يحدث بعده فلان

وجه الى تخريججه الى اليمنى وهذا اى اتخرجج لجهة اليسرى فيما اذا كان الساقط من
الصفحة اليمنى حيث التسع هامش اليسار لطريقة المتقدمين فى التسوية بين الهامشين والاخرجه
لجهة اليمنى قال العراقى * وقد رأيت ذلك فى خط غير واحد من اهل العلم ثم الاولى
ان يكتب الساقط صاعداً الى اعلى الورقة من اى جهة كان لانازلابه الى اسفلها لاحتمال
حدث وسقط اخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول الى اسفل لم يجد للساقط الثانى موضعاً
يقابله فى الحاشية خالياً ويكتب فى انتهاء اللحق صح فقط وقيل يكتب مع صح رجع
وفيه تطويل ويكره الخط الرقيق لانه لا ينتفع به فى احوج ما يكون اليه وهذا اذا كان
بغير عذر فان كان بعذر كضيق الوقت وقلة الرق الذى يكتب فيه او كان دخالاً فى طلب
العلم يريد حمل كتبه منه فيكون حقيقة الحمل فلا يكره له ذلك * و * (صفة)
* عرضه * اى ومن المهم صفة عرضه (وهو مقابلة) اى مقابلة الطالب او مسموعه ولو كان
من غيره (مع الشيخ المسمع) اى المحدث سواء يكون معه اصله وهو الاولى او لا يكون
معه اصله او لا يكون معه اصل اصلاً وهو حافظ ضابط او مع (ثقة غيره) اى غير
المسمع (او مع نفسه) اى مع اصل الشيخ فى الصورتين (شيئاً فشيئاً) اى على جهة
التدرج الاحتياط فى المقابلة وهو قيد للاخير او قيد للكل * واعلم ان على الطالب كما
قالوا مقابلة كتابه بكتاب الشيخ الذى يرويه عنه سماعاً او اجازة او باصل اصل شيخه
المقابل به اصل شيخه او بفرع مقابل باصل السماع مقابلة معتبرة موثوقاً بها وبفرع
قوبل كذلك على فرع ولو كثر العدد بينهما اذا الفرض المطلوب ان يكون كتاب
الطالب مطابقاً لاصل مرويه وكتاب شيخه * قال القاضى عياض مقابلة النسخة
باصل الشيخ متعينة لا بد منها وافضل العرض ان يقابل كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه
حين سمع من الشيخ او قرى عليه لما فيه من وجود الاحتياط والاتقان من جانبين
بمعنى ان كلامهما اهل لذلك * فان لم تجتمع هذه الاوصاف نقص من مرتبة بقدر
ما فات منهما * وقال ابو الفضل الجارودى خيرا العرض ما كان مع نفسه يعنى حرفاً حرفاً
لكونه ح لم يقلد غيره ولم يجعل بينه وبين كتاب شيخه واسطة وهو بذلك على ثقة
ويقين من مطابقتها * قال ابن الصلاح انه مذهب متروك وهو من مذاهب اهل التشديد
المرفوضة فى عصرنا وصح عدمه لاسيما وتفكر يتشعب بالنظر فى النسختين بخلاف
الاول قال السخاوى والحق كما قال ابن دقيق العيدان ذلك يختلف قرب من عادته
لمزيد يقضته وحفظه عدم السهو عند نظره فيما * فهذا مقابلة مع نفسه اولى او عادته
لجمود حركته وقلة حفظه * فهذا مقابله مع غيره اولى قلت وهذا هو الغالب
على اكثر الناس فى معظم الاحوال * و * (صفة) * سماعه * اى ومن المهم صفة

سماع الطالب او سماع الحديث بناء على اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله (بان لا يتشاغل بما) الباء الاولى بيانية والثانية سببية متعلقة بالفعل اى بسبب شئ* (يخل به من نسخ) اى كتابة ومن بيان ما يعنى بحيث يمنع معه فهمه لما يقرأ بكماله حتى يكون الواصل الى سماعه كانه صوت غفل ويصح اذا كان بحيث لا يتمتع منه الفهم كقصة الدار قطنى انه حضر في حدانته مجلس اسمعيل الصغار فجلس ينسخ جزأ كان معه فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت تنسخ فقال فهمى للاملاء خلاف فهمك ثم قال تحفظ كم املاء الشيخ من حديث الى الآن فقال الدار قطنى املاء ثمانية عشر حديثا فوجدت كما قال ثم قال الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثته كذا ولم يزل يذكر اسانيد الاحاديث على ترتيبها في الاملاء حتى آتى الى اخرها فعجب الناس منه (او حديث اى تكلم بكلام ما مما يتمتع معه الفهم (اونعاس) وهو مقدمة النوم المسمى بالسنة بكسر السين وهو نوم ضعيف غير مغل غالب فلا يكون قادحاً من الفطن وهذا التفصيل ذكر ابن الصلاح وذهب استاذ ابواسحق الاسقرائى وابراهيم الحزنى وغير واحد من الأئمة الى منع الصحة مطلقا وهو الاحوط ويقويه ان الحكم للاكثر والاغلب * وذهب موسى بن هارون الحمال الى الصحة مطلقا وهو بعيد جدا خصوصا حال النسخ الانادرا كما سبق * وقد رأيت بعض مشايخى كان يعلم الصغار وكانوا قريبين من ثلاثين وكان يكتب القرآن غيبا ويقرهم ويسمع لهم وذكر انه ما وجد غلطا في مصحف المكتوب تلك الحالة من اول القرآن الى سورة الشعراء * و (صفة) (اسماعه) اى اسماع الشيخ او الحديث للغير (كذلك) اى بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ او حديث اونعاس على الاختلاف المذكور حتى لو لم يخل به يصح الاستماع كالنعاس الحقيق * ولهذا كان المزى والمصنوعان حين اسماعهما ويرد ان على القارى اذا نزل وكذا وقع النسخ منهما (وان يكون) اى وصفه الاسماع ايضا ان يكون (ذلك) اى الاسماع (من اصله) اى الشيخ (الذى سمع) اى الطالب فيه (او من وفرع قوبل على اصله) مقابلة ثقو وليس له ان يحدث من اصل شيخه الذى لم يسمع فيه او من نسخة كتبت من نسخه شيخه ولو سكنت نفسه اليها لانه قديكون فيها زوائد ليست في نسخه سماعه الا ان يكون له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب او بسائر مروياته فتح تجوز الرواية اذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالاجازت لا بلفظ اخبرنا او حدثنا من غير الاجازة فيها وهذا معنى قوله (فان تعذر) اى كل من الاصل وفرعه المقابل به بان غاب عنه الكتاب باعادة اوضياع او سرقة او نحو ذلك فلا بد من الاجازة كما ذكره ابن الصلاح لجواز المخالفة والتغيير فيه (فليجبره) بضم الموحدة اى ليجبر الشيخ نقصان

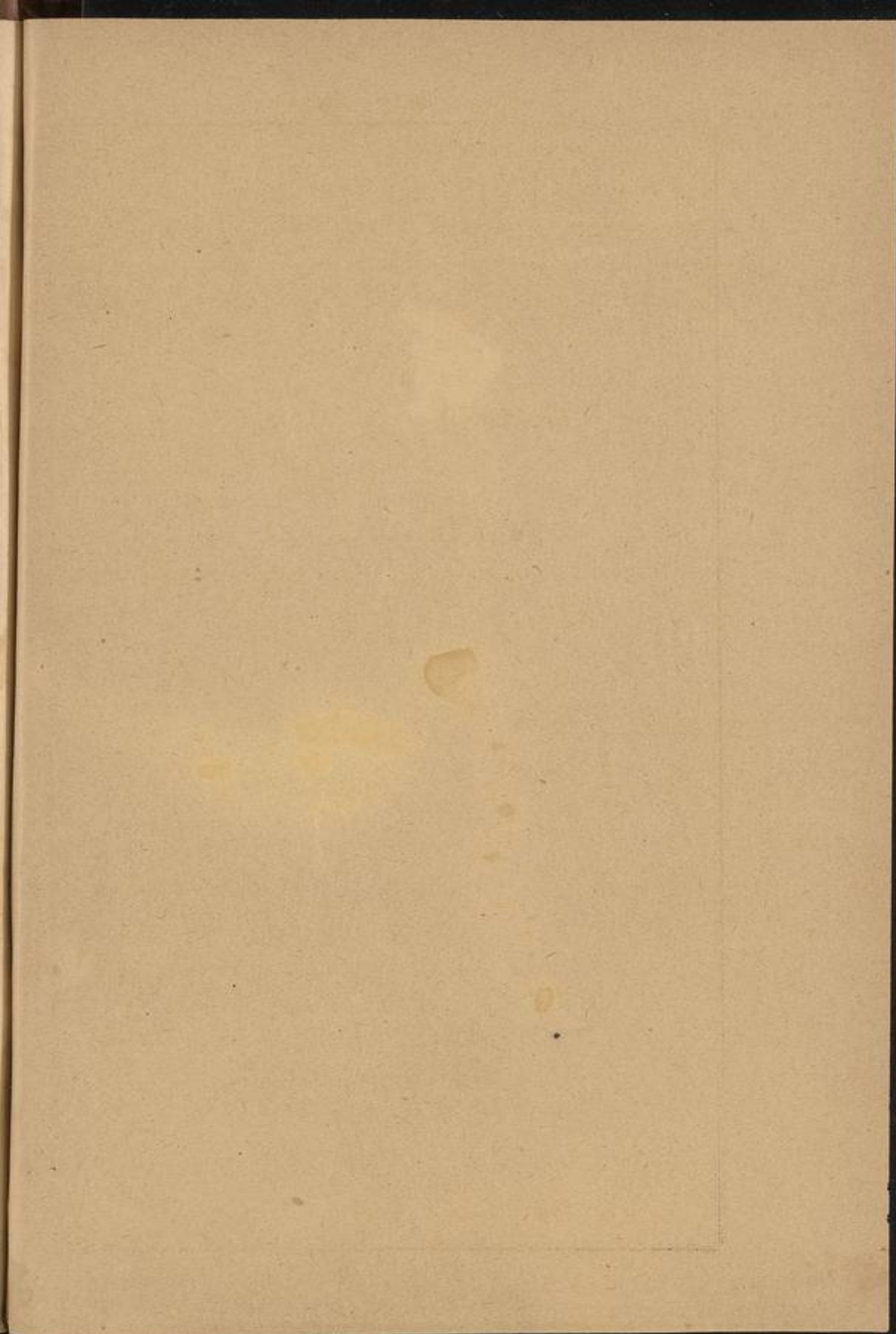
الطالب بالاجازة (لماخالف) اى شيخ خالفه بان نقل ما ليس من سماعه او نقص عنه
او نقل بلفظ آخر (ان خالف) اى الطالب مخالفة ما ﴿ و ﴾ (صفة) ﴿ الرحلة ﴾
بكسر الراء ﴿ فيه ﴾ اى ومن المهم كيفية الارتحال فى طلب سماع الحديث (حيث
يبتدى) اى يبتغى ان يبتدا (بحديث اهل بلده فيستوعبه) اى فيأخذه جميعا ويحصله
بكماله (ثم يرجل) بفتح الحاء المهملة على سبيل الاستحباب (فيحصل) بالتشديد
(فى الرحلة ما ليس عنده) والرحلة شد الرحل لاجل تحصيل ما ليس عنده من الاسانيد
والمتون وغيرها * فقد رحل جابر بن عبد الله رضى الله عنه مسيرة شهر فى حديث واحد
والتخصيص بشد الرحل لما هو الغالب فيها والايمان الى ان المسافة البعيدة لا تمنعه
منها والافلو توجه ماشيا او فى السفينة كان محصلا لهذه السنة * فى الحديث عن كثير
بن قيس قال كنت جالسا مع ابى الدرداء فى مسجد دمشق فجاءه رجل فقال يا ابا الدرداء
انى جئتك من مدينة الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لحديث بلغنى انك تحدثه
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ماجئت لحاجة قال فانى سمعت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم يقول من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق
الجنة * وان الملائكة لتضع اجنحتها راضا الطالب العلم وان العالم ليستغفر له من فى السموات
ومن فى الارض والحيتان فى جوف الماء * وان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة
البدر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا
ولادرها وانما وورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ وافرواه احمد والترمذى وابوداود وابن
ماجة والدارى * قال الطيبي وتحدث ابى الدرداء بما حدثه يحتمل ان يكون مطلوب
الرجل بعينه وان يكون بيانا ان سميه مشكور عند الله تعالى ولم يذكرهنا ما هو مطلوبه
والاول اغرب واقرب والله سبحانه اعلم (ويكون اعتناؤه) اى وينبغي ان يكون
اهتمام الطالب (بتكثير المسموع) اى فى الحديث (اكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ)
اى والاسانيد لان المقصود الاصلى اولى هو الدراية لا مجرد الرواية نعم قد يحتاج الى
تكثير الرواية لتصحيح الدراية ومن اقتصر على تكثير الشيوخ دون المسموع محتجا
بما قيل ضيع ورقة ولا تضع شيئا فقد ضيع الاصل وقد قال العلماء تحصيل الفضول
تضيع الاصول ﴿ و ﴾ (صفة) ﴿ تصنيفه ﴾ اى من المهم معرفة كيفية تصنيف الطالب
او تصنيف مسموعه (وذلك) اى التصنيف ﴿ اما على المسانيد ﴾ اى ترتيبها (بان
يجمع مسند كل صحابي على حدة) بكسر المهملة وتخفيف الثانية كمدة اى منفردة بان
يجمع ما عنده واحدا واحدا من غير نظر لصحة وضعف ومناسبة باب وفصل ومرعات
ترتيب حروف هجاء وغيرها وان اختلف انواع احاديثه فى ذلك كمسند الامام احمد

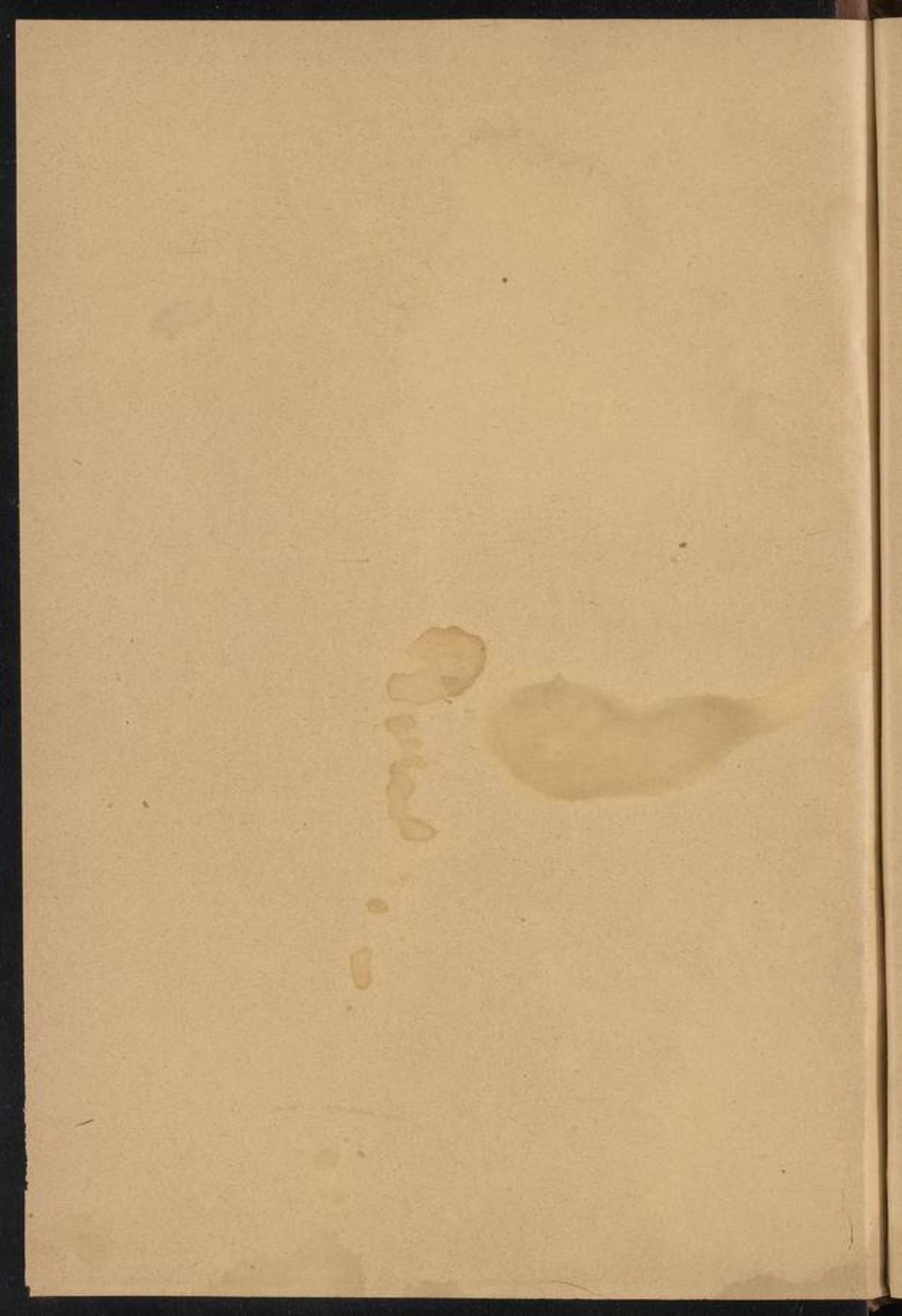
ومسانيد الامام ابو حنيفة ومسنده الامام الشافعي والدارمي وغيرهم وهم الاكثر ومنهم
 من يقتصر على الصالح للحجة كالضياء المقدسي (فان شاء رتبته) اي مسنده (على
 سواقتهم) اي من سبق من الصحابة في الاسلام فالاولا يبدأ بابي بكر وعلى وخديجة
 وبلال وهلم جرا اوفي الفضل فيبدأ بالعمرة المبشرة ثم باهل بدر ثم باهل الحديبية
 ثم بمن اسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم بمن اسلم يوم الفتح ثم يحتم باصغر الصحابة
 سنا كابي الطفيل والسائب بن يزيد ثم بالنساء (وان شاء رتبته) اي مسنده (على حروف
 المعجم) في اسماء الصحابة كان يبدأ بالهمزة ثم ما بعدها على ترتيبها فيبدأ بابي بكر
 وانس ونحوهما ثم بالبراء بن عازب وبلال وغيرها واجمع ما صنفت فيه كذلك
 المعجم الكبير للطبراني غير متقيد بالمقبول وغيره قال ابن الصلاح (وهو اسهل
 تناولا) والاول احسن ثم شيخ مشايخنا السيوطي رتب جامعيه الصغير والكبير على
 حروف المعجم باعتبار اوائل الاحاديث القولية كعمل ابن ظاهري احاديث الكامل
 لابن عدى * وجعل الاحاديث الفعلية في جامعه الكبير مرتبة على الاسانيد * ومنهم
 من رتب على الكلمات لكنه غير متقيد بحروف المعجم مقتصر على الفاظ النبوة فقط
 كالشهاب والمشارق للصفاني * (او) (تصنيفه) بالرفع عطفًا على ذلك * (على الابواب)
 (الفقهية) اي الابواب المشتملة على احكام الفقه كالمصاييح وفرعه من غير تقييد
 في التبويب الى حروف المعجم ومنهم من رتب الابواب على الحروف كجامع الاصول
 وتيسير الوصول وتبهما شيخنا مولانا على المتقي فبوب الجامعين للسيوطي على هذا
 المنهاج او غيرها اي غير الابواب الفقهية كالصحيحين وكتب السنن وغيرها (بان
 يجمع) اي على التبويين (في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا) بحيث
 يتميز ما يدخل في الجهاد مثلا عما يتعلق بالصيام واهل هذه الطريقة منهم من يتقيد
 بالصحيح كالشيخين ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي الكتب السنة (والاولى ان
 يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين علة الضعيف) اي سببه قال التلميذ
 مثل الانقطاع والوقف ونحوها فقال بعض من يدعى علم هذا الفن ويبوب عليهما
 قلت ليس هذا من تقرير ما ذكر انتهى وفيه انه لاشك ان التبويب عليهما السهل للوصول
 اليها ويعبر من تقرير ما ذكر استطرادا فلاننا في لذيهما * (او) (تصنيفه) اي في
 الطريقتين السابقتين كما صرح به النووي * على العلل * بكسر العين جمع علة
 (فيذكر المتن وطرقه) اي اسانيد (وبيان اختلاف نقلته) بفتح الحين جمع ناقل وكان
 الاولى ان يقول وبين اختلاف نقلته فيه يعني بحيث يتضح ارسال ما يكون متصلا ووقف
 ما يكون مرفوعا وغير ذلك كما فعل يعقوب بن شعبة في مسنده وهو غاية ما في باب لكنه

لم يكمل ونحوه للدارقطني وكما فعل ابن ابي حاتم في علله المبوبة وهي اعلى مرتبة من
 كثرة الرواية فان معرفة العائل من اجلا انواع عام الحديث حتى قال ابن مهدي لان
 اعرف علته حديث هو عندي احب الي من اكتب عشرين حديثا ليس عندي
 (والاحسن ان يرتبها) اي العائل (على الابواب ليسهل تناولها) اي اخذها وتحصيلها
 ﴿ او ﴾ (يجمعه) اي تصنيفه بجمعه (على) ﴿ الاطراف ﴾ (فيذكر طرف
 الحديث) اي اول متنه (الدال على بقية ويجمع اسانيد) اي ذلك الحديث (اما
 مستوعبا) بكسر العين اي مستوفيا تلك الاسانيد ولم يتقيد بتخريج اسانيد المذكورة في كتب
 مخصوصة (واما تقيد بكتب مخصوصة) اي غير متقيد بالاستيعاب والله سبحانه علم بالصواب
 ﴿ و ﴾ (من المهم) ﴿ معرفة سبب الحديث ﴾ اي باعث وروده قال التلميذ يعني السبب الذي
 لاجله حدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك الحديث كافي سبب نزول القرآن
 الكريم انتهى وفيه فوائد كثيرة وان كان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 ﴿ وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي ابي يعلى ﴾ ﴿ بفتح الياء واللام ﴾ ﴿ ابن الفراء ﴾
 بفتح الياء وتشديد الراء بايع الفروا و صانعه (الحنبلي) منسوب الى مذهب الامام
 احمد بن حنبل وهو ابو حفص (العكبري) يضم المهملة والموحدة وسكون الكاف
 فيما بينهما (وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيدان بعض اهل عصره شرع
 في جمع ذلك) اي سبب ورود الحديث (وكانه ماروي) اي ابن دقيق العيد وبعض
 اهل عصره (تصنيف العكبري المذكور) ويمكن انه رأى واراد زيادة على جمعه
 ﴿ وصنفوا ﴾ اي العلماء ﴿ في غالب هذه الانواع ﴾ اي اكثرها وهي زائدة على
 الثمانين بل على المائة كاذك السخاوي (على ما اشارنا اليه) اي الى تصنيفهم (غالبا)
 ﴿ وهي ﴾ اي (هذه الانواع المذكورة في هذه الحاشية) ﴿ نقل محض ﴾ بالتوصيف
 ﴿ ظاهرة التعريف ﴾ بالاضافة ﴿ مستغنية عن التمثيل ﴾ اي عن اتيان الامثلة
 لظهورها وعدم توقفها على معرفة جزئياتها وفي نسخة زيادة على المتن ﴿ وحصرها
 متعسر ﴾ اي احصاء الامثلة اولانواع ﴿ فليراجع ﴾ بفتح الجيم (لها) اي للانواع
 اي للامثلة ﴿ مبسوطاتها ﴾ اي الكتب المبسوبة (ليصل الوقوف على حقائقها)
 اي ويظهر الاطلاع على دقائقها وقد ذكر نبذة يسيرة مشتملة على فوائد كثيرة فان
 ما لا يدرك كله لا يترك بعضه بل حب التناهي غلط وخير الامور الوسط ﴿ والله سبحانه
 الموفق ﴾ اي للتحقيق ﴿ والهادي ﴾ اي الى سواء الطريق ﴿ لا اله الا هو ﴾ اي
 ليس غيره بالالوهية حقيق (عليه توكلت) اي في قبول عبادتي (واليه ائيب) اي
 ارجع في تقصيري ومعصيتي (وحسبنا الله) اي كافينا من الشرور (ونعم الوكيل)

اى هو الموكل اليه الامور (والحمد لله رب العالمين) الذى يحب من عباده الشكور
 (ولا حول) اى عن معصية (ولا قوة) اى على طاعة (الابالله) اى بمعونته (العلی
 العظيم وصلى الله تعالى عليه سيدنا ورسولنا محمد النبي الكريم) وعلى اله وصحبه واولاده وازواجه
 اجمعين اللهم ارزقنا متابعتهم في الدنيا وشفاعتهم في العقبى ومرافقتهم في الرفيق الا على على الوجه
 الاثم والله تعالى اعلم تم بمكة المكرمة المشرفة المعظمة في سلك شهر سنة ست بعد الالف من
 هجرة خير الانام على صاحبها الاف تحية والوف سلام على يد مؤلفه على القارى المحتاج الى
 عفوره البارى غفر ذنوبه وستر عيوبه (انتهى كلام المؤلف) قد وقع الفراغ من
 تحرير هذا الكتاب . في عشرين من شهر ربيع الاول لسنة سبع وستين والالف من
 هجرة النبوية المحمدية الاحمدية

قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب في مطبعة (اخوت) الكائن بسوق الباب العالى
 نومرو ٢٠ فى سنة انابول سنة سبع وعشرين وثلثمائة والالف .







على القارى على شرح

مخبر القارى

في

مصطلحات اهل الاثر

في

اصول الحديث

مؤلف اصل الكتاب جناب حافظ شهاب الدين احمد بن على
بن حجر العسقلانى عليه رحمة البارى

و

شارحه جناب على بن سلطان محمد الهروى القارى رحمه الله عليه

قد طبع هذا الكتاب بمطبعة «اخوت» الكائن بسوق الباب العالى

في دار السلطنة السنية العثمانية نومرو ٢٠

سنة

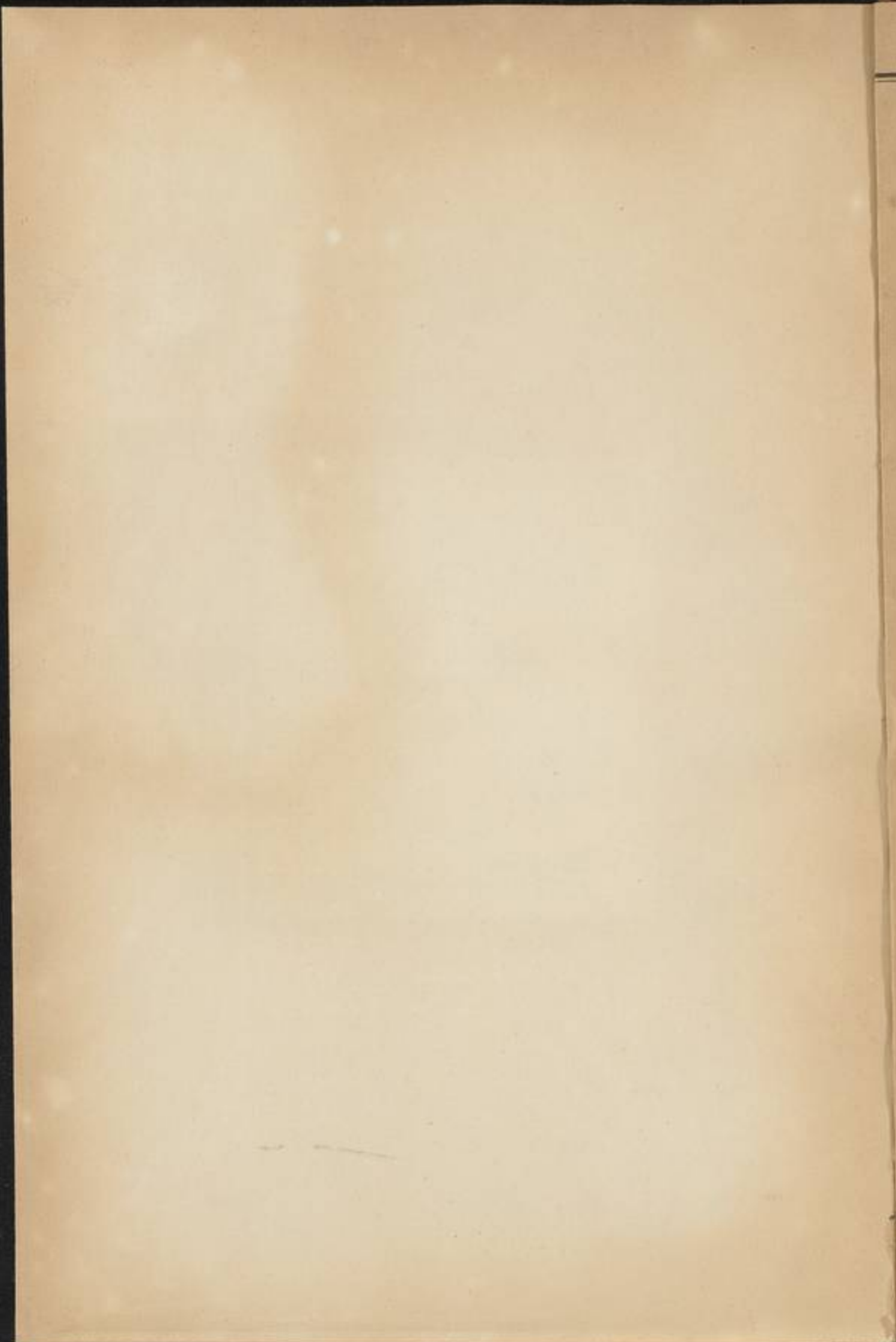
١٣٢٧

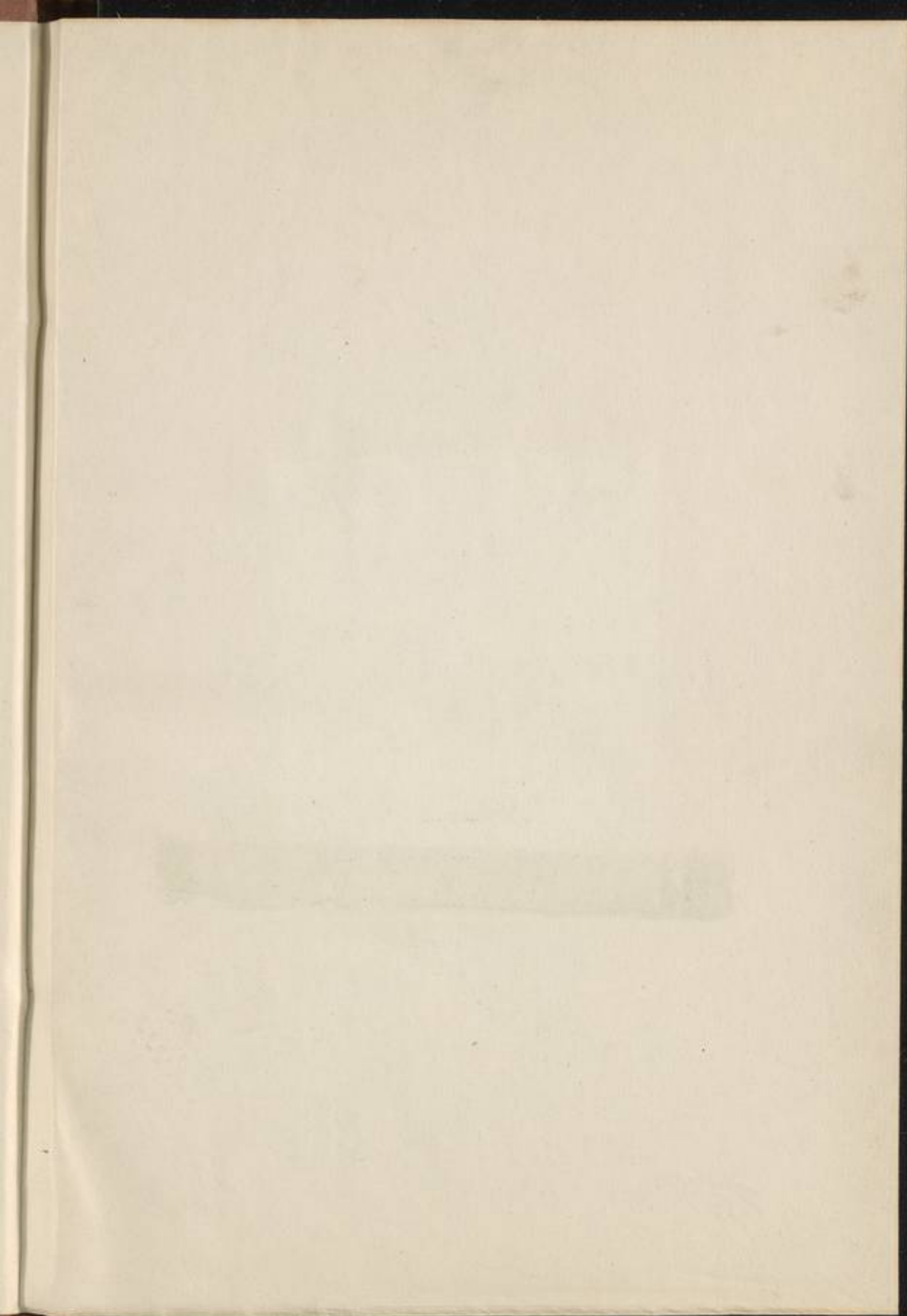
(فهرست شرح نخبة الفكر لعلی القاری)

ما احسن قول العباس تفسيرا لحافظه والحجة والحاكم والراوى والمحدث	مطلب	۳
لام تعريف	»	۴
معنى اشهد	»	۶
معنى الناس	»	۸
آل	»	۹
لا يستعمل تلاوة الا فى القرآن	»	۱۰
اختصار واقتصاد	»	۱۳
حكم الاثر والخبر والحديث	»	۱۶
تواتر	»	۱۹
اختلاف عدد الجمع	»	۲۰
لا يشترط فى التواتر الاسلام	»	۲۱
باعث عتق ابى عوانة	»	۲۴
قول الامام الغزالى	»	۲۷
تعريف اصول الحديث	»	۲۹
الاحاديث التى وصفت بالتواتر	»	۳۰
غريب	»	۳۶
فى تفسير الخبر عند البعض	»	۳۷
معنى سواد الاعظم	»	۴۶
من انكره الحديث كفر	»	۴۷
الغرائب	»	۴۷
فرد المطلق وشعب الايمان والثانى الفرد النسبى	»	۴۸
خبر الاحاد	»	۵۱
معنى التقوى والمروة بانواعه	»	۵۳
مناظرة ابى حنيفة مع الاوزاعى رحمهم الله تعالى	»	۵۸
مدلس	»	۶۴
عدد رجال البخارى ومسلم	»	۶۵
شروط الصحة	»	۶۶
الحديث الذى لم يخرجاه وحكم لا يجوز التقليد	»	۶۸
فخرج لنا من هذا ستة اقسام	»	۶۹
معنى المستور	»	۷۱
جواز استعارة الحرور	»	۷۵

كراهة صوم يوم عرفة في حق الحجاج	مطلب ٨٦
تعريف الشاذ ومناقب الزيات المقرى	» ٨٧
آخر شعبان ورؤية هلال رمضان	» ٩١
لوصام المنجم	» ٩١
لاعدوى ولاطيرة	» ٩٧
الفرار من الحزوم والبرص	» ٩٧
رخصة الفرار عن الطاعون	» ٩٨
ناسخ ومنسوخ	» ١٠١
محمل	» ١٠٢
مرسل الصحابي	» ١٠٣
اجماع الامة على الحديث	» ١٠٤
صيغة الحزم	» ١٠٨
مرسل ومنقطع	» ١٠٩
بيان صاحب شرعة الاسلام ابوبكر	» ١١٣
المعضل الى آخره	» ١١٣
التدليس	» ١١٦
الفرق بين المدلس والمرسل	» ١١٨
الطعن في رجال الاستاد	» ١٢٠
معرفة واضع الحديث	» ١٢٣
الاصل في خبر المؤمن الصدق	» ١٢٤
اكا بر امت واحاديث الموضوعة ومن وضعها	» ١٢٦
صلوة رغائب وامثالها ومن وضع الاحاديث بفضائل القران	» ١٢٧
اول من روى الحديث الموضوع وقصة وقاص	» ١٢٨
حديث اياكم والظن	» ١٣٤
مدرج المتن	» ١٣٥
بجيث البخارى والبغداديين	» ١٤٢
ان بعض اصحاب الحديث روى في المام	» ١٤٥
ورد النهى عن التكلم بغير العربية	» ١٤٧
في عدول الصحابة والتابعين	» ١٥٣
قول الخطابية	» ١٥٦
تفسير التقوى	» ١٥٧
خلق السموات والارض	» ١٦٨
كلمة من للاتصال وكلمة عن للانقطاع	» ١٦٨

مطلب العمرين	١٧١
تردد السنة	١٧٢
محاربة الصحابة والتابعين مع الحجاج	١٧٣
فقهاء السبعة	١٧٣
دخل في الصحابي من آمن ورأى من الجن	١٧٦
رؤية النبي عليه السلام بعد موته قبل دفنه	١٧٧
ارتداد	١٧٩
في رجحان	١٨١
خضر عليه السلام	١٨٤
التابعي	١٨٤
معنى الجاهلية	١٨٦
المقطوع والمقطع	١٩٠
الاثر والخبر والحديث	١٩٠
المسند باقوال المختلفة	١٩١
ان الاصل الاسناد خصيصة	١٩٤
تاريخ البخارى	١٩٦
لزهرى ومالك واحمد	٢٠٠
قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاذ	٢٠٨
مسلسل	٢٠٩
الاجازة	٢١٠
مرسلة ومنقطة	٢١٥
اركان الاجازة	٢١٦
عدد الطبقات وترتيبهم	٢٣١
دجال	٢٣٣
رأى رجل عند موت يحيى بن معين النبي عليه وسلم واصحابه	٢٣٧
اشتغال بعلوم الاوائل	٢٣٩
ابى الحسن عن جد الحسن	٢٤٥
الرجل القوى في العبادة	٢٤٩
بنى شية اصحاب اولاد مفتاح الكعبة	٢٥٣
سن الهرم	٢٥٥
من كتم علما الجم	٢٥٧
سن التحمل اى سماع	٢٥٩







**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 02772 4767

BP135.I22383 Q27 1909 Ali al-Qari ala Shah Nakhbat

3